٨٦

اليمن

في الصحافة العربية في القرن العشرين

١٩٩٣

١

بسم الله الرحمن الرحيم

(٨٦)

اليـــمـــن

فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٣

المجلد الأول

فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1993

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

تعميم "اشتراكي" ينفي الدمج الفوري واتهامات من "المؤتمر" بالمماطلة
اليمن — الشرق الاوسط — 93-02-02 — 147
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الاول) 1993

د. نعمان : الاشتراكي يستقبل الذات ويغادره الكثيرون
اليمن — الحياة — 93 02 02 — 148
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الاول) 1993

قوات الأمن اليمنية تعتقل زعيم الجهاد في لحج
عبد الرحمن الحماري — اليمن — الحياة — 93 02-02 — 150
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الاول) 1993

لائحة جديدة لتنظيم مهنة الصرافة في اليمن
اليمن — الحياة — 93 02 02 — 15[illegible]
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الاول) 1993

موافقة حزبية مشروطة على مشاركة العسكريين
اليمن — الشرق الاوسط — 93-02-02 — 157
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الاول) 1993

المؤتمر الوطني : السلطة تفتعل كيانا اسمه رابطة ابناء اليمن
اليمن — الحياة — 93-02-04 — 159
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الاول) 1993

اليمن : حزبا السلطة على طريق الدمج
اقبال علي عبد الله — اليمن — الحياة — 93 02-04 — 160
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الاول) 1993

جولة لوزير خارجية اليمن الى قطر والبحرين والامارات
وكالات الانباء — اليمن — الاهرام — 93 02-04 — 162
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الاول) 1993

قبيلة يمنية تحتجز رجل اعمال كنديا لنزاعها على قطعة ارض صادرتها الحكومة
وكالات الانباء — اليمن — الاهرام — 93-02 04 — 163
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الاول) 1993

مقتل جنديين يمنيين واصابة 9 في عملية اعتقال 16 متطرفا في لحج
اطلي شطاره — اليمن — الشرق الاوسط — 93-02 04 — 164
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الاول) 1993

"الافغان" يمنيون أو لا يمنيين
حسام عبد الحميد — اليمن — المسلمون — 93-02-05 — 165
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الاول) 1993

الاشتراكي اليمني : الحوار مستمر لبلوغ التوحيد
اقبال علي عبد الله — اليمن — الحياة — 93-02-05 — 169
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الاول) 1993

اندماج الحزبين في اليمن
بلال الحسن — اليمن — الشرق الاوسط — 93-02-05 — 170
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الاول) 1993

فهرس/ قصاصات الصحف

الرقم	التاريخ	الصحيفة	العنوان	البلد	الكاتب	الموضوع الفرعي
171	93-02-05	الشرق الاوسط	لجنتان مشتركتان لازالة أسباب أزمة الثقة	اليمن	حمود منصر	الموضوع الفرعي: اليمن (المجلد الاول) 1993
174	93 02 05	المسلمون	هل تؤجل الانتخابات اليمنية المرة الثانية ؟	اليمن		الموضوع الفرعي: اليمن (المجلد الاول) 1993
176	93-02-06	الحياة	عدن : منظمة الحريات زارت متهمين بالتفجيرات	اليمن	اقبال علي عبد الله	الموضوع الفرعي: اليمن (المجلد الاول) 1993
177	93 02 07	الحياة	اليمن : هنت تهدد بوقف استخراج النفط	اليمن		الموضوع الفرعي: اليمن (المجلد الاول) 1993
178	93 02-07	العربي	ايداع نسخة من اتفاقية الحدود بين عمان و اليمن لدى الأمم المتحدة	اليمن		الموضوع الفرعي: اليمن (المجلد الاول) 1993
179	93 02-08	الوسط	الجلري لـ"الوسط" : لا انشقاق حقيقيا في "رابطة أبناء اليمن"	اليمن	عبد الوهاب المؤيد	الموضوع الفرعي: اليمن (المجلد الاول) 1993
181	93 02 08	الشرق الاوسط	القنصليات تعطل الحياة في عدن	اليمن	حمود منصر	الموضوع الفرعي: اليمن (المجلد الاول) 1993
182	93 02-08	الحياة	اليمن : حراسة رسمية لتنقلات موظفي شركة هنت	اليمن	عبد الرحمن الحيدري	الموضوع الفرعي: اليمن (المجلد الاول) 1993
184	93 02 08	[illegible]	اندماج وشيك بين حزبي السلطة في اليمن	اليمن		الموضوع الفرعي: اليمن (المجلد الاول) 1993
185	93 02 08	الشرق	دعوة لاصلاح العلاقات اليمنية مع الخارج	اليمن	يعقوب الزهير	الموضوع الفرعي: اليمن (المجلد الاول) 1993
187	93-02-08	الكفاح العربي	سيناريو الجزائر لن يتكرر في اليمن	اليمن	كرم جبر	الموضوع الفرعي: اليمن (المجلد الاول) 1993
190	93 02 08	الوسط	علي عبد الله صالح : حريصون على تعزيز العلاقات مع السعودية	اليمن		الموضوع الفرعي: اليمن (المجلد الاول) 1993

فهرس/ قصاصات الصحف

ثلاثة أيام هزت اليمن..

بينما نهض الشعب من الجوع جلست الأحزاب تتبادل التهم

علي الصراري

رسالة صنعاء

شهدت معظم المدن اليمنية وخاصة في المحافظات الشمالية خلال ثلاثة أيام في الفترة ٩ - ١١ ديسمبر مظاهرات ضخمة تخللتها أعمال عنف هي الأولى من نوعها منذ قيام الجمهورية اليمنية في مايو ١٩٩م.. وحسب المعلومات الرسمية التي أذاعتها وزارة الداخلية اليمنية فإن مجموع القتلى من بين المتظاهرين بلغ أحد عشر قتيلا وأكثر من مائتي جريحا كلهم من المواطنين، بينما تشير مصادر أخرى إلى أن عدد القتلى والجرحى أكثر من ذلك بكثير، بما فيها مصادر في مجلس النواب.. ولم يستقر احصاء الضحايا حتى الآن فلا تزال المعلومات متباينة حتى في مجلس الوزراء نفسه..

وقد بدأت المظاهرات في مدينة تعز يوم الأربعاء ٩ ديسمبر، وذلك على إثر قيام سائقي الباصات الصغيرة بتوقيف الحركة داخل المدينة مطالبين بزيادة أجور النقل نظرا للإرتفاع المفاجئ للاسعار، ورفض المواطنون هذه الزيادة ثم تحول السخط من جانب المواطنين إلى مسيرة مشتركة مع سائقي الباصات تستنكر الغلاء، وتطالب بتخفيض الاسعار وتوفير المواد الغذائية، وأمام مبنى المحافظة قام المتظاهرون بالقاء براميل القمامة وهياكل السيارات المعطلة، ثم أشعلت النيران في إطارات السيارات وقذف مبنى المحافظة بالحجارة وشيئا فشيئا امتدت المظاهرات إلى أحياء أخرى من المدينة وفي آخر نهار ذلك اليوم كانت المظاهرات قد عمت المدينة كلها، وجرى أثناء ذلك نهب بعض مخازن المواد الغذائية، وتخريب بعض الإدارات الحكومية وتكسير عدد من السيارات الحكومية والخاصة..

وفي اليوم التالي لبدء المظاهرات في مدينة تعز التي تقع على بعد مائتين وأربعين كيلو مترا جنوب صنعاء امتدت المظاهرات الى مدينة الحديدة، وهي الميناء الثاني لليمن بعد عدن وإلى العاصمة صنعاء نفسها، وكذا إلى مدن ذمار وإب ورداع، ومن ثم الى صعدة وعمران وحجة، وقد جرت في مدينة عدن مسيرة سلمية أخذت طابع التضامن مع ضحايا المظاهرات في المحافظات الأخرى...

أسباب الأزمة

عندما قامت الجمهورية اليمنية فى ٢٢ مايو ٩٠ م كانت العملة الوطنية لاتزال تتمتع بقدر لابأس به من القوة الشرائية، وكان من المقرر توحيد العملتين المحليتين (الريال فى الجمهورية العربية اليمنية سابقا، والدينار فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا)، فى عملة وطنية واحدة، ووعدت الأمارات العربية المتحدة بتمويل طباعتها حيث قدرت التكلفة بـ ٧٥ مليون دولار، غير أن أزمة الخليج وحربها الأخيرة قد تسببت فى توتر العلاقات اليمنية- الاماراتية مما دفع بدولة الإمارات لأن توقف تمويل طبع العملة اليمنية الجديدة ولذلك استمر التداول النقدى اليمنى قائما على العملتين السابقتين وبتأثير أزمة الخليج تكبدت اليمن خسائر اقتصادية كبيرة، تمثلت فى قطع المساعدات، وإعادة قرابة مليون مهاجر يمنى كانوا يعملون فى السعودية والبلدان الخليجية الأخرى، ومن تحويلاتهم كانت تحصل اليمن على الجزء الأكبر من عائداتها بالعملات الصعبة. وزاد الأمر سوءا أن الأقتصاد اليمنى وامكانيات التنمية هى أضأل بكثير من الحاجة لاستيعاب العائدين وامتصاص البطالة التى تزايدت نسبتها بشكل مخيف. وفى الوقت نفسه ارتفعت نسبة العجز فى الميزانية الحكومية ووصلت إلى أكثر من عشرين مليار ريال لعام ٩٢ متجاوزا خطة الحكومة التى حددت العجز بـ ١٥ مليار ريال..

ونتيجة لهذه العوامل ولأخرى غيرها جرى تعويض العجز بالاصدار النقدى دون تغطية، وشيئا فشيئا تراجع مركز العملتين اليمنيتين أمام الدولار. ومع كل انخفاض لسعر النقود المحلية، كانت الأسعار تقفز وبسرعة هائلة وتضاعف سعر السلع عدة مرات، حيث أخذ تصاعد الاسعار خطا موازيا ولكن فى الاتجاه المعاكس متبعا هبوط سعر العملة المحلية..فعند قيام **الوحدة كان سعر الدولار الأمريكى يساوى اثنى عشر ريالا بينما شهر أنه وصل فى أسبوع الأزمة الى ٥٢ ريالا للدولار الواحد..**

وأمام الارتفاع الهائل لأسعار السلع لم تزد مرتبات الموظفين الحكوميين إلا بنسبة ضئيلة، من خلال صرف بدل غلاء معيشة لم يزد حدها الأعلى عن ٢٠٪ من الراتب ..

وما أن بدأت تتسرب الى مسامع الناس أنباء عن قيام الحكومة بطبع مائة مليار ريال، بدون تغطية وأن الشحنات الأولى من الكمية قد وصلت إلى البنك المركزى اليمنى بصنعاء من بريطانيا، حتى بدى أن العملة اليمنية على وشك الانهيار المذهل. وبالتالى تضاعفت الأسعار..

إزاء ذلك بدأت تتسع حركة المطالبة بزيادة المرتبات وايقاف تصاعد الاسعار. وانتشرت اضرابات العمال والموظفين حتى كادت تشمل مختلف المؤسسات ومرافق العمل ، وهدد الاتحاد العام للنقابات باعلان الاضراب العام مالم تستجب الحكومة لبعض المطالب الضرورية، وفى أوائل شهر ديسمبر الماضى ٩٢ جرى تشكيل لجنة مشتركة من الاتحاد ومن الحكومة للحوار والبحث عن مخرج من الأزمة ، وتحددت مطالب النقابات فى جملة من المطالب منها، تثبيت الأسعار، وزيادة المرتبات بنفس النسبة التى أعطيت لأربع وزارات محظوظة هى المالية، والخدمة المدنية، والتخطيط، والجهاز المركزى للرقابة والمحاسبة، وسكرتاريتى مجلس الرئاسة والوزراء ، وتبلغ الزيادة

، مطعرحا توسيع عدد السلع المدعومة لتشمل حليب الأطفال والزيوت والأدوية، وكذا تحديد اسلوب المتاجرة بالمواد الغذائية الاساسية المدعومة من قبل الدولة، على أن يتحمل القطاع الخاص مسئوليته كاملة دون التدخل من قبل الحكومة أو القطاع العام والتعاونى حتى تتحدد مسئولية الاحتكار وأسباب الغلاء.

هذا وقد تباينت ردود الأفعال نحو الأزمة حيث اتهمت أحزاب المعارضة الحزبين الحاكمين بتدبير أعمال الشغب للالتفاف على الديمقراطية وتمديد الفترة الانتقالية لسنوات أخرى كما أدانت أساليب القمع الوحشية التى لجأت اليها

أجهزة الأمن ضد المواطنين المحتجين على الغلاء..

أما المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للاصلاح والأحزاب الصغيرة المتحالفة معهما فقد اتهمت الحزب الاشتراكى اليمنى بتدبير حوادث العنف بحجة خوفه من الانتخابات غير أن الحزب نفى ذلك رسميا، وذكر مصدر مسئول فى قيادة الحزب التزامه بالموعد المحدد لأجراء الانتخابات فى ٢٧ إبريل ٩٣ م وحرصه على إجرائها لاخراج البلاد من دوامة الأزمة التى تتخبط فيها.. وطالب المصدر المسئول بالتحقيق فى أحداث الشغب والكشف عن المتورطين فيها ومحاسبتهم وفقا للقوانين..

ويذكر أن المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى قد رفض استقالة الحكومة خشية أن يؤدى ذلك الى اعلان حالة الطوارئ فى البلاد.. وكان رئيس مجلس الوزراء قد كشف فى رسالة الاستقالة أن الحكومة لاتستطيع أن تؤدى مهامها بسبب التدخلات وسلبها صلاحياتها .

وبتأثير الأزمة مباشرة توترت الأجواء السياسية بشكل كبير وظهرت بعض المخاوف من حركة عسكرية انقلابية خاصة أن القوات المسلحة المتمركزة فى العاصمة وبالقرب منها قد شهدت تحركات واستعدادات غير عادية، كما جرى إدخال قبائل مسلحة الى العاصمة من المناصرين للشيخ عبد الله حسين الأحمر رئيس التجمع اليمنى للاصلاح الأمر الذى دفع بقبائل أخرى لاستنكار ذلك وطلب السماح لها بدخول صنعاء أسوة بغيرها، وقد تم الاتفاق على انسحاب جميع القبائل المسلحة من العاصمة.

ولم تتأكد صحة الأخبار التى تناقلتها بعض الصحف العربية عن اعتكاف علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة بدليل ظهوره فى اللقاءات الرسمية واجتماعات مجلس الرئاسة والوزراء.

الأزمة لاتزال تخيم بظلالها الكئيبة على الوضع اليمنى، وتسود حالة من الترقب لما تحمله الأيام القادمة من تطورات خطيرة، قبل أن يحل موعد الانتخابات العامة فى ٢٧ ابريل ١٩٩٣م.

التنبؤات يغلب عليها التشاؤم، ويقل عدد المتفائلين الذين يعتقدون أن معجزة ماستحدث وستفتح لليمن طريق المستقبل..

«المستقبل» الاسبوعية صورة لأحد ضحاياها بعد أن طمست القذيفة كل ملامح وجهه..

وتخللت أعمال المظاهرات وبعدها حملات اعتقالات عشوائية، وأحيانا مدبرة ضد أناس لاعلاقة لهم بالشغب. وللثأر من رموز مؤتمر تعز الجماهيري صدرت التوجيهات باعتقال بعضهم، وقام مايزيد على عشرين طقما عسكريا بمحاصرة منزل عضو مجلس النواب «سلطان السامعي» في مدينة تعز غير أبهة بحصانته البرلمانية، وأطلقت الرصاص على المنزل بكثافة ، ولم تستجب سلطات الأمن لتدخلات عليا من رئاسة مجلس النواب تمنعها من التعرض لعضو مجلس النواب، وقد بررت السلطات المحلية تصرفها بصدور توجيهات عليا لها. وقد قوبلت مداهمة منزل النائب سلطان السامعي (وهو شاب وطني استقال من عضوية المؤتمر الشعبي العام) بدفاع جرئ شارك فيه عدد من المواطنين بأسلحتهم الشخصية غير عابئين بالموت.. وقد أثارت الحادثة استنكار أعضاء مجلس النواب، واتهم النائب السامعي السلطة بمحاولة اغتياله ،بينما وصف النائب محمد عبد الله الفسيل (وهو شخصية وطنية معروفة وأحد القادة التاريخيين للثورة اليمنية قطع علاقته بالكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام) بأن ماحدث للنائب سلطان السامعي «يؤكد أن السلطة فقدت مبررات وجودها ومالها إلا أن ترحل».. وقال في حديث نشرته صحيفة «الحدث» الاسبوعية في ١٦ ديسمبر الماضي ٩٢م: «يبدو أن نيرون قد انتقل من روما الى تعز».. أما عضو اللجنة المركزية للحزب، الاشتراكي اليمني «يحيى منصور أبو إصبع» فقد علق على الحادثة بقوله: «صوت سلطان اصبح يمس مباشرة بؤر الفساد وأصحاب المصالح غير المشروعة، ولذلك فقد أرادت قوى الفساد أن تخرس هذا الصوت لترعب وتنتقم من كل أبناء اليمن»..

كما تعرض الصحفي اليمني المعروف عبد الحبيب سالم (أحد قادة مؤتمر تعز الجماهيري وأبرز كتاب صحيفة صوت العمال الصادرة عن اتحاد النقابات) للمطاردة ومن المحتمل تقديمه للمحاكمة على مقالة نشرها مؤخرا في «صوت العمال» اتهم فيها عددا من قادة المؤتمر الشعبي العام بالفساد والتواطؤ ضد حقوق المواطنين. وقد وعدت نقابة المحامين اليمنيين واتحاد المحامين العرب بتشكيل فرق من المحامين للدفاع عنه (عبد الحبيب انسحب في الآونة الأخيرة من عضوية المؤتمر الشعبي العام).

الاعتقالات العشوائية وضعت المئات من المواطنين اليمنين داخل السجن ، وفي حين ركزت صحف «المؤتمر الشعبي العام» على اتهام الحزب الاشتراكي بتدبير أعمال الشغب فإن تقريرا أمنيا رفعه جهاز الأمن في محافظة تعز عن الهوية السياسية للمعتقلين يشير الى أن من بين مائة وسبعة وثمانين معتقلا يوجد عضو واحد في الحزب الاشتراكي اليمني ، بينما يصل أعضاء المؤتمر الشعبي العام منهم الى تسعة عشر معتقلا، ومن أعضاء تجمع الاصلاح ثلاثة معتقلين واثنين من تنظيمين يقودهما جهاز المخابرات السابق أما البقية فإن التقرير الأمني الداخلي قال أنهم ليسوا منتمين حزبيا.

توتر ومهاترات

اضطر مجلس الوزراء لاتخاذ إجراءات سريعة تهدف إلى تهدئة مشاعر الناس، وذلك من خلال إقرار زيادة المرتبات وإعادة مستوى أسعار بعض السلع الغذائية الى ما قبل شهر سبتمبر الماضي، والعمل على تخفيض سعر الصرف.. الخ.

وفي نظر الأوساط السياسية أن إجراءات مجلس الوزراء لا تتعدى كونها مهدئات مؤقتة ابتعدت عن ملامسة المشاكل الجوهرية.. وحمل الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية الحكومة مسئولية الأزمة

المصدر : [illegible]

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

وركزت صحف المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح على مهاجمة الحزب الاشتراكي اليمني واتهمته بتسيير المؤتمر الجماهيري وتمويله، وصدرت العديد من بيانات الشجب والادانة حاملة توقيعات مجموعة الاحزاب الدائرة في فلك المؤتمر الشعبي العام، كان أخطرها البيان الذي ذيل بتوقيع **«منظمة مجاهدي الشعب»** الذي اتهم الحزب الاشتراكي اليمني بالخيانة الوطنية وطالبت بمحاكمة أعضاء الحزب واعتقالهم ، والغاء الحريات والممارسات الديمقراطية ملوحا باثارة الفتنة الطائفية على غرار ماحدث في ٢٣-٢٤ أغسطس ١٩٦٨م، عند مذابح المدافعون عن صنعاء من الجنود والضباط خلال حصار السبعين يوما، على يد بعض القبائل وبعض القوى العسكرية.

ويعود الاهتمام بمحافظة تعز إلى مجموعة من العوامل منها. أنها أكثر المحافظات اليمنية سكانا (أكثر من مليونين) وسيكون نصيبها من مقاعد مجلس النواب القادم ثلاثة وأربعين مقعدا من ثلاثمائة وواحد التي يتكون منها المجلس، وتعد محافظة تعز من المحافظات التي ترسخت فيها قيم الاستقرار وتراجع العلاقات القبلية التقليدية، علاوة على أن حظها من المتعلمين والكوادر المتخصصة والادارية أكثر من غيرها، وظلت على الدوام من أبراز المعاقل الوطنية، وبالذات للقوى التقدمية الحديثة..

وكرد على نجاح المؤتمر الجماهيري الأول لمحافظة تعز دعا المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للأصلاح، وحزب البعث الى عقد مؤتمر بديل وأعلنت الأحزاب الثلاثة اعتزامها تسيير مظاهرة جماهيرية ضخمة يوم ١٠ ديسمبر يشارك فيها عشرين ألف متظاهر كما ذكرت صحيفة «٢٢ مايو» الصادرة عن المؤتمر الشعبي العام يوم ٩ ديسمبر، وذلك لاستنكار مؤتمر تعز الذي وصفته بأنه طائفي ومناطقي ، وحسب المعلومات المتداولة أنه تم توزيع تسعة مليون ريال لذلك الغرض وطلب من الواحدات العسكرية المتمركزة في المحافظة دفع الجنود للمشاركة في المسيرة بالملابس المدنية..

غير أن أحداث الشغب انفجرت في ٩ ديسمبر واستمرت ثلاثة ايام ولم تخرج مسيرة الاستنكار.

موقف السلطة

تعددت الروايات حول ماجرى في اليوم الأول من أحداث الشغب.. غير أن الكثير منها أجمع على أن أجهزة حماية الأمن غابت في اليوم الأول، ولم تقم بدورها في تأمين المنشآت الحكومية ولم تتواجد في الأماكن، التي اتجهت نحوها المظاهرات. وتنسب العديد من المصادر وشهود العيان **بدء أعمال العنف إلى عناصر أمنية وعسكرية ، كانت تقوم بالقاء الاحجار على المباني والسيارات الحكومية، وتكسير أبواب مخازن الحبوب والمواد الغذائية العامة والخاصة على السواء..** وذكرت بعض البلاغات الأولية أن العديد من عناصر جهاز الأمن الوطني السابق **(المخابرات السياسية في شمال اليمن) شوهدت وهي تحرض المواطنين المحتجين على الغلاء وارتفاع الأسعار على العنف والنهب..**

وبالرغم من أن الدلائل تشير الى أن الأحداث بدأت عفوية دافعها الأساسي الغضب من الغلاء، الا أن بعض الشائعات المسربة روجت بين الناس أن مؤتمر تعز الجماهيري الأول هو المحرك للعنف ، وأن الحزب الاشتراكي ضالع في تدبير المؤامرة وتنفيذها.. وكان امتداد المظاهرات وأعمال الشغب في اليوم الثاني الى عدد من المدن، بماليها العاصمة نفسها، دليلا على بطلان تلك الشائعات، وأن دوافع المتظاهرين ليست سياسية ومن قبيل التآمر..

في اليوم الثاني انقلب عدم اكتراث أجهزة الأمن لما حدث يوم ٩ ديسمبر في تعز إلى **ممارسة لمهمة عنيفة بالغة السوء..** حيث أفرطت في استخدام القنابل المسيلة للدموع في كل المدن التي شهدت قيام مظاهرات غاضبة أو غير عنيفة، واستخدمت لتفريق التجمعات المحتجة.. البنادق الأتوماتيكية من نوع كلاشنكوف، بل وحتى المدافع الرشاشة المضادة للطيران، والتي سقط بنيرانها العديد من القتلى نشرت صحيفة

المصدر : الأهالي القاهرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩٣

٨٠٪ من الراتب كحد أدنى..

وفى أثناء الحوار بين النقابات والحكومة وبسبب عدم التوصل الى اتفاق مرض أعلن الاتحاد العام للنقابات بدء الاضراب العام والشامل منذ ٧ ديسمبر ، ولكن قبل حلول موعد الاضراب أعلنت الحكومة مبدئيا قبولها للمطالب على أن يقوم مجلس الوزراء ببحث واقرار التفاصيل خلال الأسبوع الثانى من ديسمبر، وقد أدى هذا الاعلان إلى ارتباك الحركة النقابية وتباين مواقف اعضائها، حيث نفذت بعض المؤسسات الاضراب وبعضها الآخر أرجأ التنفيذ.. ولكن انفجار العنف يوم ٩ ديسمبر فى مدينة تعز احتجاجا على الغلاء دفع بالأزمة نحو طريق أكثر تعقيدا وخطورة..

انفجار تعز

لم يكن الغلاء وحده سببا لانفجار العنف فى مدينة تعز بل تجمعت أسباب أخرى اقتضت لأن تكون البداية هناك... حيث شهدت المدينة والمحافظة كلها توترا سياسيا واجتماعيا كبيرا ظل يتصاعد بدون توقف بتأثير نتائج **المؤتمر الجماهيرى الاول لمحافظة تعز الذى** انعقد قبل أحداث العنف بحوالى اسبوعين...

وكان المؤتمر الجماهيرى فى تعز ضمن سلسلة مؤتمرات محلية عقدت فى بعض المحافظات ، كشكل جديد من أشكال الممارسة السياسية للشعب، وتبحث هذه المؤتمرات فى القضايا والمطالب المحلية الخاصة بتلك المحافظات الى جانب التداول فى الشئون الوطنية العامة.. وقبيل انعقاد مؤتمر تعز بأيام ، **انسحب ممثلوا المؤتمر الشعبى العام والتجمع للاصلاح ، وحزب البعث الاشتراكى العربى (تيار العراق) من اللجنة التحضيرية للمؤتمر التى تضم فى إطارها ممثلين** عن بقية الأحزاب والمنظمات النقابية والشخصيات الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص مجموعة من أعضاء مجلس النواب النشيطين. وفى حين استمرت محاولات اقناع المنسحبين بالمشاركة **بدأت صحف المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للاصلاح، تهاجم المؤتمر وتتهم القائمين عليه بالتعصب الطائفى والمناطقى، وتدعو مواطنى المحافظة لمقاطعته..** ومع ذلك نجحت أعمال التحضير وانعقد المؤتمر بمشاركة حزبية وشعبية واسعة. **ولأول مرة يحضر ممثلو السلك الدبلوماسى الأجنبى مثل هذه الفعاليات،و كان من ضمنهم سفير الولايات المتحدة فى اليمن الأمر الذى دفع بالأحزاب الثلاثة المقاطعة الى إصدار بيان مشترك يصف المشاركين فى مؤتمر تعز بالعملاء للنظام الدولى الجديد، علاوة على مجموعة من التهم الأخرى.**

لقد لقيت قرارات مؤتمر تعز الجماهيرى الأول استجابة واسعة بين سكان المحافظة والمحافظات الأخرى وتركزت تلك القرارات **على انتقاد الفساد والعبث بالمال العام ونهب الممتلكات الخاصة التى يمارسها بعض كبار الضباط والمتنفذين من المسئولين،** وطالب المؤتمر بتطبيق نظام الحكم المحلى وتنفيذ برنامج الاصلاح والغاء مظاهر التمييز فى حقوق المواطنة وتعزيز الديمقراطية ودفع وتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكما عبر المؤتمر عن الاستنكار لمحاولة السلطات المحلية افشاله مستخدمة وسائل الترغيب والترهيب، ومن ضمنها **رفض محافظ المحافظة العقيد محمد عبد الله الاريانى عضو اللجنة** الدائمة للمؤتمر الشعبى العام الانصياع لقرار المحكمة التى قضى بالزامه بالسماح لانعقاد المؤتمر ، وتوفير قاعة عامة لانعقاده، ومع ذلك استأجر المؤتمرون قاعة سينما خاصة، وجاء المواطنون من المناطق الريفية لحماية المؤتمر وحراسته..

مؤتمر الوحدة والسلام اليمنى يختتم أعماله بنجاح كبير

صنعاء- خاص بالشعب:

اختتم مؤتمر «الوحدة والسلام» أعماله أول أمس الاربعاء بالعاصمة اليمنية صنعاء بمهرجان جماهيري كبير أقيم بملعب مدينة الثورة الرياضية حضره أكثر من مائة وخمسين ألف مواطن من جميع أنحاء الجمهورية لإعلان تأييدهم لقرارات وإعلانات المؤتمر... وكان المؤتمر قد بدأ أعماله يوم الأحد الماضي في حضور أربعة الاف مندوب بعد أربعة أشهر من التحضير له والإعداد لأوراق أعماله وانتخاب المندوبين إليه..

وقد أقر المؤتمر ما يلي:

(١) تشكيل هيئة عليا لمتابعة وتنفيذ قرارات المؤتمر.

(٢) إعداد لائحة تنظيمية تنظم سير أعمال الهيئة المذكورة، وينص في أول مادة منها على أن المؤتمر ليس حزباً بل كيان جامع لجميع فئات الشعب اليمنى المسلم.

(٣) إنشاء عدد من الصناديق مثل صندوق نصرة المظلوم- صندوق المجاهدين المسلمين في فلسطين والبوسنة والهرسك وسائر بلاد المسلمين- صندوق إصلاح ذات البين.

(٤) عقد الدورة القادمة للمؤتمر في مدينة عدن.

(٥) تشكيل بعض اللجان مثل لجنة حماية الانتخابات- لجنة البنوك الإسلامية- لجنة إصلاح ذات البين- لجنة نصرة المظلوم- لجنة التقريب بين الأحزاب- لجنة التقريب بين العلماء والدعاة.

(٦) إصدار إعلان أساس قيام السلطة وممارستها والإعلان الشعبي حول تعديل الدستور وإعلان حقوق الإنسان في الإسلام وإقرار عدد من الوثائق وأوصى المؤتمر بما يلي:

– العمل على كشف من كانوا وراء أحداث الشغب والعنف والاغتيال وتقديمهم إلى المحاكمة.

– التأكيد على حق المواطنين في ممارسة الحرية السياسية في إطار الشريعة الإسلامية ، وتثبيت مبدأ السيادة لشرع الله، والسلطة للأمة في اختيار الحكام.

البقية ص ١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام القاهرة

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

مع بداية ٩٣ : أعراض صومالية فى اليمن

يدخل اليمن عام ٩٣ وسط احتدام الازمة السياسية والاقتصادية في ربوعه .. وهي ازمة تنذر بمخاطر جسيمة دفعت بعض السياسيين في اليمن الي التحذير من احتمالات تحول اليمن الي صومال اخري.

ولا يمكن فهم ما يجري فى اليمن بدون الحديث عن الازمة الاقتصادية.

فقد اندلعت انتفاضة «الخبز» وتظاهر الاف المواطنين فى شوارع العاصمة «صنعاء» وتعز والمدن الاخرى بعد أسبوع من تمرد لواء المظلات احتجاجا على ارتفاع الاسعار وتاخر دفع رواتب المواطنين والجنود وارتفاع معدل البطالة لاسيما بعد عودة أكثر من مليون يمنى من دول الخليج اثر موقف اليمن المؤيد للغزو العراقى للكويت ، مما حرم البلاد من نحو ١,٥ مليار دولار سنويا هى جملة تحويلات اليمنيين من العملة الصعبة .

وزاد من سوء الأزمة الاقتصادية ارتفاع معدل التضخم إلى ١٠٠٪ وانخفاض قيمة الريال اليمنى إلى ٥٣ ريالا مقابل الدولار الأمريكي الواحد بعد ان اضطر البنك المركزى إلى إصدار مليارات الريالات بدون غطاء على أمل توفير غطاء من النقد الأجنبي من عوائد البترول حيث تسعي الحكومة إلى زيادة انتاجها من البترول الخام إلى ٣٥٠ الف برميل يوميا خلال العام القادم. وحتى إذا نجحت الحكومة في ذلك فانها لن تستطيع معالجة الازمة الاقتصادية او التخفيف من وطاتها بسبب هشاشة البنية الأساسية للاقتصاد الوطنى - التى تحتاج إلى أكثر من ٤مليارات دولار لتحديثها. فالاقتصاد اليمنى مازال يصنف حتى الآن ضمن الاقتصاديات الرعوية البدائية. واضافت الازمة السياسية بين المعارضة والحكومة الانتقالية بعدا أخر للأوضاع المتردية فى اليمن فقد اعلن المؤتمر الوطنى الذى يضم ٥ من احزاب المعارضة الرئيسية و ٢٠ جماعة سياسية - رفضه لقرار مجلس الرئاسة الحاكم، تمديد الفترة الانتقالية وتاجيل اول انتخابات تشريعية فى دولة الوحدة حتى ابريل القادم بدلا من الحادى عشر من نوفمبر الماضى كما ينص إعلان الوحدة.

وتشهد الساحة اليمنية حاليا نحو ٤٠ حزبا وجماعة سياسية [وتصدر ١٥٤ صحيفة] اهمها الحزب الاشتراكي اليمنى والمؤتمر الشعبى العام اللذان يتقاسمان السلطة منذ إعلان الوحدة ، واحزاب البعث والناصرى والاصلاح والجمهورى.

وقد شكلت المعارضة الرئيسية مؤتمرا وطنيا فى سبتمبر الماضى طالبت فيه بتشكيل حكومة مؤقتة جديدة للاشراف على تنظيم الانتخابات وعدم قصر السلطة على الحزبين الاشتراكى والمؤتمر الشعبى العام.

وامام ضغط المعارضة اضطر المؤتمر الشعبى العام إلى الاعلان عن نيته فى مشاركة احزاب اخرى فى الحكومة الجديدة التى ستعقب الانتخابات ، واعترف بان سياسة الحزب الاشتراكى القائمة على إسناد الوظائف إلى العناصر الموالية له اضرت بمصالح المواطنين، غير ان الحكومة الانتقالية وجدت نفسها عاجزة عن إجراء الانتخابات قبل الحادى والعشرين من نوفمبر الماضى - كما ينص اتفاق الوحدة - بسبب موجة العنف والاغتيالات السياسية التى تجتاح البلاد ، والجدل بين الحزبين الحاكمين على تقسيم الدوائر الانتخابية . فخلال الأشهر الثلاثة الماضية اغتيل هاشم العطاس ، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى وشقيق رئيس الوزراء حيدر العطاس الذى تعرض هو نفسه وعبدالواسع سلام وزير العدل لمحاولتي اغتيال وامتدت أعمال العنف إلى السفارات الأجنبية ومكاتب التمثيل الخارجي

ويتوقف استقرار الأوضاع فى اليمن على قدرة الحكومة على معالجة الأزمة الاقتصادية والوفاء بالتعهدات التى قطعتها على نفسها اثناء اعلان الوحدة وفي مقدمتها : بناء مؤسسات ديمقراطية وإجراء انتخابات نزيهة وتوزيع عادل للسلطة والثروة . وستكون الانتخابات القادمة بمثابة اختبار حقيقى للحزبين الكبيرين ومؤشرا على مستقبل الاستقرار فى اليمن.

محمد مصطفى شحاتة

اقـــرار اسماء اللجــان الاشرافيــة على الانتخـــابـــات اليمنيـــة

□ صنعاء – وكالات الانباء:

اقرت اللجنة العليا للانتخابات العامة في اليمن اسماء أعضاء اللجان الاشرافية في المحافظات واللجان الإدارية في الدوائر الانتخابية في كل انحاء اليمن. كما اقرت نظام تدريب اللجان التى ستصل إلى صنعاء بعد غد «الاثنين» بناء على دعوة وجهتها اللجنة العليا للانتخابات مع إعلان اسماء اعضاء اللجنة. وقد بدات الاذاعة اليمنية والتليفزيون اذاعة اسماء اعضاء اللجان البالغ عددهم ١٢ الفا سوف يوزعون على ٣٠١ دائرة انتخابية يتبعها ٢٠٠٠ مركز انتخابى اضافة إلى اعضاء اللجان الاشرافية في المحافظات وعددها ١٨ لجنة في ١٨ محافظة. وكانت اللجنة العليا للانتخابات قد أعلنت في الاسبوع الماضى اسماء ومواقع الدوائر الانتخابية وتقديمها في عموم المديريات والمحافظات.

قرارات متوقعة لتعزيز الوفاق بين الحزبين الحاكمين في اليمن

تخصيص ١٠٠ دائرة انتخابية للاشتراكي والمؤتمر وتوزيع المتبقي على المعارضة والشخصيات الاجتماعية

عدن: من لطفي شطارة

كشف عبد السلام العنسي ـ عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) ورئيس الدائرة العامة بالمؤتمر الشعبي العام لـ «الشرق الاوسط» انه يجري حاليا وضع اللمسات الاخيرة على قرارات سيعلن عنها قريباً. تتعلق بآفاق التعاون بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، واوضح ان القرارات ـ المزمع الاعلان عنها في اجتماع مشترك بين الهيئات العليا للحزبين ـ تتعلق بالتنسيق للانتخابات المقبلة، وتعزيز الوفاق السياسي بما يتفق مع دورهما في صنع الوحدة وحمايتها.

واكد تصميم المؤتمر الشعبي العام على اجراء الانتخابات العامة في موعدها المحدد، ودعا انصار المؤتمر الى الاسهام والمشاركة الفاعلة لانجاح المرحلة الاولى من العملية الانتخابية، والتي ستبدأ خلال الايام القليلة المقبلة، بالشروع في عملية قيد تسجيل الناخبين.

وجدد العنسي التاكيد بان الاعلان المرتقب للقرارات المشتركة بين المؤتمر الاشتراكي سيشمل وضع القواعد العامة التي ستحكم العلاقة بين الحزبين لمعالجة الاوضاع الدخلية على الصعيدين الامني والاقتصادي، وكذلك تامين نجاح العملية الديمقراطية، والتنسيق بينهما والتاكيد على ان الخيار الديمقراطي هو الوحيد امام الجميع ونفي اي عودة او التفاف عليه نفياً كاملاً.

وانكر رئيس اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي حدوث استقالات جماعية بين صفوف اعضاء المؤتمر في محافظة تعز، وقال ان العكس صحيح وان هناك طلبات متزايدة للانضمام الى صفوف المؤتمر في مختلف المحافظات اليمنية، واكد ان المؤتمر قبل في عضويته مجموعات كبيرة انسحبت من الاشتراكي والاحزاب الاخرى، وتحتل اليوم مواقع قيادية في المؤتمر وقال ان الصندوق الانتخابي هو الذي سيحسم حجم كل تنظيم على الساحة.

ومن جانب اخر كشفت مصادر حزبية معارضة لـ «الشرق الاوسط» ان الوفاق المزمع المصادقة عليه بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي يتمثل في وصولهما الى قسمة جديدة، وهي تقسيم الدوائر الانتخابية بينهما بالتساوي. واكدت المصادر ان الاشتراكي سيحصل على تمثيل في ١٠٠ دائرة والمؤتمر على ١٠٠ دائرة اخرى، وستبقى ١٠١ دائرة ـ من اصل ٣٠١ دائرة، وهي المجموع الكلي للدوائر الانتخابية في الجمهورية ـ للتوزيع بين بقية احزاب المعارضة والشخصيات المستقلة.

واعتبرت المصادر ان خلاف الحزبين الحاكمين في الاشهر الماضية، واعتكاف علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني، ليس لهما علاقة بالمصلحة العليا لليمن، ولكنهما مرتبطان بكيفية حل «مشكلة» الانتخابات وتقسيم الدوائر بينهما

واوضحت ان هذه القسمة طرحت في اجتماع الشريكين بالاحزاب الاخرى في رمضان الماضي، غير انها رفضت جملة وتفصيلاً، واعتبرتها محاولة لوأد الديمقراطية والالتفاف عليها.

وفي رد على سؤال لـ «الشرق الاوسط» حول هذا الاتفاق ـ غير المعلن ـ بين المؤتمر الاشتراكي لتقسيم الدوائر الانتخابية، قال جار الله عمر عضو المكتب السياسي الاشتراكي ورئيس الدائرة السياسية ساكون قد رددت على الاتفاق ان اجبت على هذا السؤال ثم اضاف: «انا لم انف هذه الفكرة ولم اثبتها».

واوضح انه اذا تمت المصادقة على هذا الاتفاق ـ المقرر مناقشته في هيئات المؤتمر الاشتراكي قريبا واذا تمت الموافقة عليه ـ حينئذ سيكون هناك رد واضح على هذا السؤال». وامتنع عن الادلاء بمزيد من التفصيلات عن هذا الاتفاق ـ الذي اقرته اللجنة الرباعية المشكلة من الحزبين الحاكمين، ودفعته الى قيادتهما لمناقشته والمصادقة عليه، قبل الاعلان عنه.

واكدت مصادر حزبية لـ «الشرق الاوسط» ان الاتفاق لم يتضمن تقسيم الدوائر الانتخابية فقط، بل تقسيم الحقائب الوزارية بين الحزبين ايضا، بما يضمن سيطرتهما على المواقع الرئيسية في الحكومة المقبلة مرة اخرى.

اليمن

الاتفاق الاعلامى بين شريكى الحكم فى اليمن

هدنة مؤقتة أم استراتيجية بعيدة المدى !

صنعاء – من حسام عبد الحميد

□ منذ الاعلان عن الحرية الصحفية شهدت اليمن سيلا جرارا من المطبوعات الصحفية التى تعبر عن التعددية الحزبية وبدلا من ان تسعى هذه الصحف الى خلق خطاب صحفي رزين فإنها انزلقت الى مهاترات اعلامية زادت من تعقيد الازمات وعكرت صفو العلاقات بين الكتل السياسية اليمنية وساهمت في تضخيم كثير من المشاكل من خلال المادة الصحفية المتوترة التى لا تعكس حقيقة الأوضاع بقدرما تعكس صراعا سياسيا بين فصيل وآخر.

وقد وصل الامر الى ذروته في خضم الأحداث الاخيرة وتبادلت صحف الحزبين الحاكمين «المؤتمر - الاشتراكي» الاتهامات وسعت صحف كل منهما الى خلق رؤى متباينة ازاء القضايا التى تعيشها اليمن مما ادى الى تأزم الوضع السياسي بين الحزبين الحاكمين، الأمر الذي استدعى وقف عدد من الصحف التابعة لكل منهما في محاولة لتهدئة الأوضاع لحين وضع تصور لاتفاق مشترك. ويقضي الاتفاق بوقف المهاترات الاعلامية والتزام الصحافة بدورها في تعزيز الديمقراطية والنهوض بمهامها في مجالات البناء والتنمية وحماية الوحدة الوطنية.

وعلى اثر هذا الاتفاق عدلت صحف الحزبين عن المهاترات، وما زال هذا الاتفاق على محك الاختبار العملي لدى صدق النوايا لدى الحزبين وان كانت المؤشرات الاولية لا تؤكد على صدق الالتزام بهذا الاتفاق، فما زال كل منهما يبدى توجسه من عدم التزام الآخر بهذا الاتفاق، فضلا عن ان هذه الصحف بعد معاودة صدورها لم تعكس ارتياحا تاما ولذلك فانها قد تعود الى الاساليب نفسها التى اعتادت عليها.

صحيح أن الصحافة ليست السبب الرئيس في تأزم الوضع السياسي او الاوضاع بشكل عام، الا انها تظل ترمومتر العلاقة سواء بين الحزبين او بين القوى السياسية اليمنية المختلفة، والمهم الا تخرج عن دورها الصحيح في تعزيز الديمقراطية واثراء الحوار بين مختلف القوى اليمنية.

والمهم ايضا ان تلتزم الصحف الحزبية بهذا الاتفاق الموقع بين صحف الحزبين الحاكمين فلا يعقل أن تتوقف المهاترات على جبهة واحدة ثم تظل مشتعلة في جبهة اخرى كما هو الحال الآن في الخطاب الصحفي لبعض الصحف الحزبية تجاه قضايا معينة والذي يكشف عن مغالطات جسيمة وتزوير صحفي متعمد وهجوم سافر ضد قوى معينة، وإلا ظلت الامور تدور في حلقة مفرغة.

وفي خضم المعركة الصحفية التى شهدتها صحف الحزبين الحاكمين اصدرت وزارة الاعلام اليمنية عددا من القرارات بما يعني عودة الرقابة على الصحف الحزبية والأهلية التى تطبع في مطابع حكومية.

وقد ندت الصحف ورئيس تحرير صحيفة «الوحدة» احمد الجبيسي بعودة الرقابة على الصحف.

وقال ان هذه الاجراءات تتعارض بشكل او بآخر مع قانون الصحافة الذى يعتبر

المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/١/١٩٩٣

فشل اجتماعات توحيد الجيش اليمني

المنامة - ا ف ب - قالت مصادر مطلعة في عدن وصنعاء ان الاجتماع الذي ضم خبراء عسكريين من شمال وجنوب اليمن لبحث سبل دمج الجيشين الشمالي والجنوبي فشل في التوصل الى اتفاق.

واضافت هذه المصادر لوكالة الصحافة الفرنسية في اتصال هاتفي معها من المنامة ان المحادثات تعثرت بسبب شروط تقدم بها خبراء الحزب الاشتراكي اليمني (الجنوبي) اعتبرها الشماليون «تعجيزية».

وطالب الحزب الاشتراكي بحل الحرس الجمهوري التابع لرئيس الدولة علي عبدالله صالح والمقدر عدده بحوالي ثلاثين الف عنصر مزودين بالسلاح الثقيل، وتم تدريبهم من قبل الحرس الجمهوري العراقي.

يذكر ان جيشي اليمن الشمالي والجنوبي لم يتوحدا رغم مرور اكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة على اعلان الوحدة اليمنية.

وانعقد هذا الاجتماع في عدن عاصمة الجنوب. ويعاني اليمن منذ خمسة اشهر من ازمة سياسية ناتجة

(تتمة المنشور من الصفحة الاولى)

عن الخلافات بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض.

وكان البيض [illegible] في التاسع عشر من [illegible] الماضي في عدن ودعا الى اتخاذ [illegible] اقتصادية وسياسية جذرية على نظام الحكم تقوم على اللامركزية وطالب باعتقال المسؤولين عن [illegible] التي اودت بحياة ١٥١ من [illegible] حزبه منذ الوحدة.

● في [illegible] صحيفة «الاسواق» عن مصدر [illegible] مطلعة قولها ان وفدا [illegible] المستوى سيغادر عمان [illegible] الاسبوع الحالي متوجها الى [illegible] اليمنية صنعاء تمهيدا [illegible] التي سيقوم بها [illegible] الاردني الملك حسين لليمن [illegible] شهر يناير الجاري.

ونسبت [illegible] في عددها الصادر امس الى [illegible] قولها ان الوفد الاردني [illegible] وعلى مدى اسبوع بالتباحث مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض في كل من صنعاء وعدن لاستكمال الجهود الاردنية من اجل حل الخلاف بينهما.

ويقوم الاردن بجهود متواصلة في هذا المجال حيث اوفد الملك حسين مبعوثين على مستوى رفيع الى صنعاء وعدن خلال الاسابيع الماضية حاملين رسائل منه الى الرئيس صالح ونائبه البيض.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٣

مؤتمر الاحزاب والمنظمات اليمنية يثير "التقسيم الخاطئ" للدوائر الانتخابية

■ صنعاء - «الحياة» - عقدت امانة مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية في صنعاء اجتماعاً اصدرت في نهايته بياناً جاء فيه ان الاحزاب والمنظمات الجماهيرية «ناقشت القضايا المستجدة على الساحة اليمنية ومنها قضية التقسيم الخاطئ للدوائر الانتخابية في بعض المحافظات».

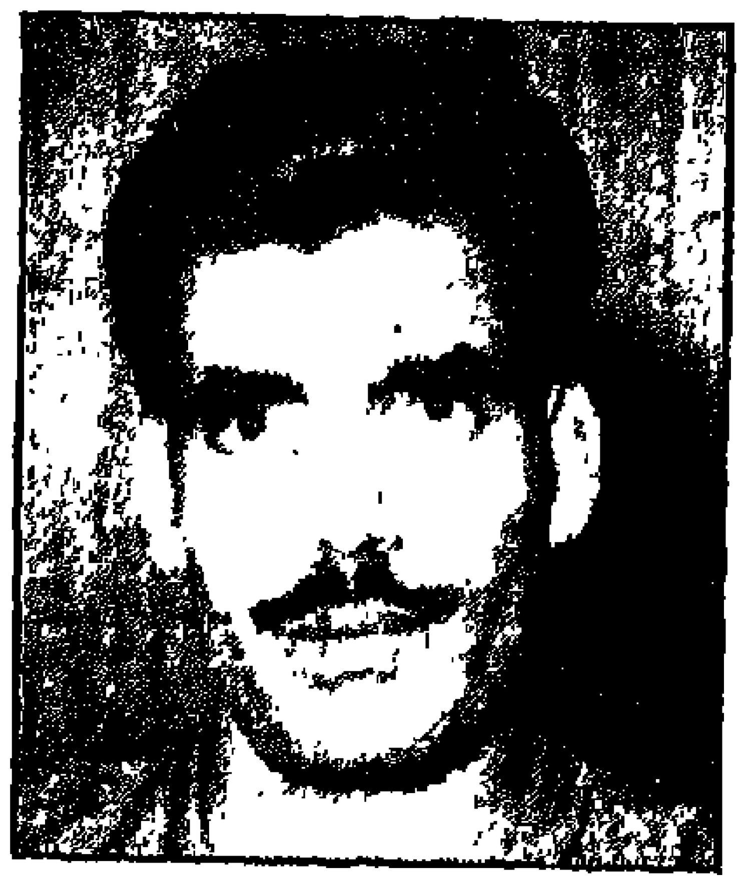
ولاحظ البيان «من خلال ردود الافعال، ان اللجنة العليا للانتخابات لم تلتزم المعايير التي وضعتها لنفسها المتمثلة بالمعيار السكاني والمعيار الجغرافي والمعيار الاجتماعي والمعيار الاداري» ودعت «حرصاً على انجاح العملية الانتخابية» المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣ اللجنة العليا للانتخابات «الى اعادة النظر وتصحيح الاخطاء التي حدثت في بعض الدوائر ومراكز الاقتراع في اقرب وقت حتى لا يتخذ منها بعضهم مبرراً لتاجيل الانتخابات».

واكد البيان ان حرص امانة الاحزاب والمنظمات الجماهيرية «على الوفاق الوطني» واشار الى التقدم «بالكثير من المبادرات عبر العديد من اللجان التي شكّلت من قبل الامانة العامة للاتصال ببقية الاحزاب، وكانت اخر مبادرة في ١٩٩٢/١٢/١٤ تشكيل لجنة للحوار مع احزاب المؤتمر الوطني واقترحت الجلوس الى مائدة حوار وطني شامل يشارك فيه الجميع من دون استثناء بما في ذلك المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي».

واوضح انه على رغم «جهود اللجنة المكثفة التي اظهرت فيها مرونة عبّرت عن حرصها الكامل على الوفاق الوطني الصادق الا انها قوبلت بعراقيل غير منطقية. وعلى رغم الافشال المتعمد للجهود الحريصة على الوفاق الوطني فان امانة الاحزاب والمنظمات الجماهرية تصرّ على موقفها المعلن بضرورة الاستمرار في الحوار النابع من حرصها على الوفاق الوطني باعتباره المخرج الوحيد من الازمة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الامنية، التي تضاعف من هموم الشعب ومعاناته».

الحزب الاشتراكي اليمني يسقط شعارات الماركسية في حملته لخوض الانتخابات التشريعية القادمة

صنعاء . ر . ذكرت مصادر مطلعة ان الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتقاسم السلطة مع المؤتمر الشعبي العام اجرى تعديلات جوهرية على ايديولوجيته الماركسية فى اطار استعداداته لخوض الانتخابات التشريعية التي ستجرى فى ابريل القادم، وقالت المصادر ان الحزب الاشتراكي اسقط الكثير من شعارات الماركسية التي كان يرفعها فى الماضي اثناء انفراده بحكم اليمن الجنوبي طوال العقدين الماضيين ، وبدأ يرفع شعارات التعددية السياسية، وحرية الفكر، وان التحدي الذي يواجه الاشتراكيين الان هو التوازن بين الاصلاح الديمقراطي واستمرار مشاركتهم في الحكم.



على سالم البيض

ونسبت وكالة انباء رويتر الى جار الله عمر عضو المكتب السياسي بالحزب الاشتراكي اليمني قوله ان شعار الحزب الان هو الديمقراطية اولا، وتحديث اليمن، وبناء دولة القانون والعدل والمساواة واضاف ان الحزب الاشتراكي بعد رياح التغيير التي هبت على اليمن يركز على قضايا الوحدة اليمنية، والتعددية الحزبية، والاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل.

ويرى المراقبون ان التغيير الذي طرا على ايديولوجية الحزب الاشتراكي يهدف الى تعزيز موقفه فى الانتخابات التشريعية القادمة لاسيما وان هناك شعورا سائدا لدى الاوساط السياسية في اليمن بان الاشتراكيين لن يحققوا نجاحا يذكر فى هذه الانتخابات بعد ان فشلت سياسات الحزب فى تحديث اليمن الجنوبي، ورغم ذلك يرى المراقبون ان على سالم البيض رئيس الحزب الاشتراكي ونائب الرئيس على عبدالله صالح سيحتفظ بمنصبه فى اى حكومة قادمة للحفاظ على التوازن بعد دمج المؤسسات بين شطرى اليمن.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٣

ضرورة تجاوز الحساسيات اليمنية

■ ما يحصل في اليمن حالياً يؤكد ان على الحزبين الحاكمين، اي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، اعادة النظر في مواقف كل منهما من الآخر. ذلك انه تبيّن ان مخاوف كل من الحزبين ليست في محلها وان الحساسيات الزائدة ليست سوى حساسيات. فالمؤتمر الشعبي لا علاقة له بالاعتداءات التي استهدفت اعضاء قياديين في الحزب الاشتراكي كما ان هذه الاعتداءات ليست نتيجة خلافات داخل الاشتراكي نفسه.

والنتيجة التي يفترض ان يتوصل اليها الحزبان هي ان جهة ثالثة سعت الى الايقاع بينهما، ونجحت في ذلك الى حد بعيد وما عليهما الآن سوى اعادة النظر في مواقفهما وفتح صفحة جديدة تأخذ في الاعتبار الواقع الحقيقي للبلد وعدم قدرة اي طرف على اعتماد مواقف متشنجة والتمسك بها الى النهاية... الا اذا كان هدفه الغاء البلد.

انها فرصة لا تعوض لاستعادة الثقة التي كانت قائمة عشية إعلان الوحدة بين الشطرين، وهي وحدة كان الشطران في حاجة اليها، لان من دون هذه الوحدة لم يكن ممكناً الحديث عن مستقبل اليمن.

الا ان استعادة الثقة المتبادلة بين الحزبين لا تعفيهما من مسؤوليات محددة تأخذ في الاعتبار ان اليمن بلد التوازنات وان لا مستقبل لليمن من دون المحافظة على هذه التوازنات. فلا احد يستطيع ان ينكر ان في اليمن قبائل وان القبلية ليست عيباً، بل ان الشيم التي تتحلى بها القبائل اليمنية هي اضافة للتراث اليمني وليست انتقاصاً منه. وكذلك لا بد من الاعتراف بأن المجتمع اليمني مجتمع قابل للتطور، بدليل ان الحزب الاشتراكي الذي كنا نعرفه بالامس هو غير الحزب الاشتراكي القائم اليوم بعدما استطاع ان يتطور ويسعى الى ان يكون أشبه بحزب يميني محافظ في احد البلدان الاوروبية. فليس من يستطيع ان ينتقد في العمق التجارب الدموية التي مر فيها ما كان يعرف باليمن الجنوبي اكثر من الحزب الاشتراكي.

يفترض ان تكون كلمة السر في اليمن الآن كلمة واحدة هي الانفتاح مع ما تعنيه هذه الكلمة من قبول بالحوار بغية ايجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها البلد. والانفتاح يعني اول ما يعني الاستعداد لتوسيع قاعدة الحكم، كي تضم اكبر عدد ممكن من الفعاليات بغية تحميل كل هذه الفعاليات مسؤولية عبور الفترة التي تفصل عن الموعد الجديد للانتخابات وهو ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل. ففترة اربعة اشهر قصيرة في عمر الشعوب والاوطان، الا انها فترة حاسمة في التاريخ الحديث لليمن، ولا بد من اجتياز هذه الفترة بروح جديدة فحواها ان المؤتمر لا يتآمر على الحزب وان الحزب لا يتآمر على المؤتمر وان بلوغ شاطئ الامان اي موعد الانتخابات مع الاستعداد المسبق للقبول بنتائجها يفرض اشراك كل القوى الفاعلة في اتخاذ القرار السياسي.

ان ما تبيّن بعد التفجيرات الاخيرة وكشف القوى التي تقف وراءها ان لدى الاحزاب اليمنية التي في الحكم والمعارضة اموراً تلتقي عندها اكثر بكثير من الامور التي تختلف في شأنها. وفي مقدم هذه الامور قيام دولة حديثة على اساس التعددية والسعي الى التطور في اطار تقاليد المجتمع اليمني بعيداً عن الفوغائية والمزايدات والشعارات الفارغة وعقد الماضي. فالمجتمع اليمني مجتمع متعدد لا تستطيع ان تتحكم فيه طائفة بطائفة اخرى او قبيلة بقبيلة اخرى. بل الحاجة الدائمة الى توازن معين لا سبيل للبحث عنه خارج الديموقراطية والتعددية... والانفتاح.

خيرالله خيرالله

الحزبان الحاكمان في اليمن يدرسان مجدداً احتمال الدمج

□ صنعاء ·
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن، لندن - «الحياة»:

■ قالت مصادر سياسية في صنعاء امس في اتصال مع «الحياة» اجري معها من لندن ان الحزبين الحاكمين في اليمن وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي قطعا شوطاً بعيداً على صعيد الوصول الى صيغة تحقق الاندماج بينهما، وذلك استعداداً للانتخابات العامة التي ستجري في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل.

واوضحت هذه المصادر ان الاحداث التي شهدها اليمن اخيراً وكشف الجهات التي تقف وراء الانفجارات واعمال العنف ساهمت الى حد كبير في تحقيق تقارب بين الحزبين والاتفاق على البحث مجدداً في امكان اندماجهما.

على صعيد اخر تضاربت الانباء الواردة من عدن وابين امس عن مصير الشيخ طارق الفضلي زعيم «الافغان» اليمنيين وعمليات رجال الامن والجيش في منطقة المراقشة. وعلم ان القوات المسلحة تواصل تقدمها نحو جبال المراقشة التي يحتمي فيها الشيخ طارق الا انها لا تنوي ضرب معقله لئلا تتضرر القرى المتداخلة في المنطقة.

واستبعد مصدر مطلع في صنعاء ان يتمكن الفضلي من الهرب من جبال المراقشة التي تبعد ٢٠ كلم عن ساحل ابين واللجوء الى جيبوتي لان قوات الامن منتشرة على الساحل الشرقي من المنطقة، وكذلك يصعب عليه مواصلة سيره الى منطقة شبوه نظراً الى تطويق رجال الامن جبال المراقشة.

وافاد مسؤول في محافظة ابين في اتصال مع «الحياة» امس ان «افراداً من اللواء الثالث للمدرعات في الجيش اليمني يتعقبون الفضلي ومجموعته المسلحة في جبال المراقشة، بعد اغلاق كل المنافذ التي

التتمة في الصفحة (٤)

الحزبان الحاكمان في اليمن

تتمة الصفحة الاولى

يمكن الفرار عبرها الى خارج البلاد او حتى الى خارج المنطقة الموجودين فيها». واضاف: «حتى الظهر (امس) لم تتمكن القوات العسكرية من الوصول الى موقع الشيخ الذي يحتمي وسط حراسة كبيرة من اتباعه في قرية خبر المراقشة الواقعة وسط سلسلة وعرة من الجبال».

الى ذلك قال امس احد العسكريين من الذين يشاركون في الحملة «لا نريد استخدام الطائرات الحربية لان ذلك قد يلحق اذى بالمواطنين في القرى المتداخلة جغرافياً مع موقع طارق واتباعه. الا اننا سنحاول الوصول اليه واعتقاله حياً».

واكدت معلومات وصلت الى عدن ان عدداً كبيراً من «عقال» قبيلة المراقشة سيعلنون قريباً سحب ثقتهم من الشيخ طارق بعدما تاكد لهم انه طامح الى ان يكون على راس ١٢ الفاً من «الفرسان» بحجة المشاركة في انقاذ المسلمين في البوسنة - الهرسك، في الوقت الذي اتضح ان الهدف من تجميع «الفرسان» بين المقاتلين البدو، محاربة السلطات واسقاط نظام الحكم الذي كان الشيخ طارق يعتبره خارجاً عن الاسلام ويساير الكفار، في اشارة الى عناصر الحزب الاشتراكي».

وفي عدن ما زالت سلطات الامن تواصل حملات الدهم لمنازل ومواقع للمشتبه بهم في تنظيم «الجهاد» الذي يعتبر مسؤولاً عن انفجارات شهدتها المدينة اخيراً، وادت الى مقتل ثلاثة اشخاص بينهم سائحان نمسويان واصابة ثلاثة آخرين.

وابلغت مصادر امنية «الحياة» «ان اجهزة الاستخبارات قبضت الاحد الماضي على سيدة وشاب كانا في سيارة مرسيدس داخل حرم المستشفى الجمهوري في خور مكسر بعدما رصدت ترددهما على المستشفى وتحركاتهما غير الطبيعية». واوضحت ان «السيدة والشاب كانا ينفذان خطة لتهريب المتهمين بتفجير الطبقة الرابعة من فندق «غولدمور» وساحة فندق عدن، الا ان القبض عليهما سبق العملية وحمل اجهزة الامن على نقل المتهمين الى مكان آخر ابقي سرياً».

دورة عاجلة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في عدن

صنعاء: من حمود منصر

علمت «الشرق الأوسط» انه يجري حالياً الإعداد لعقد دورة عاجلة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في عدن خلال الايام القليلة المقبلة، وهي الدورة الاولى التي تنعقد في عدن منذ اعلان الوحدة اليمنية يوم ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠. وافادت مصادر مطلعة ان تلك الدورة ستناقش قضايا استراتيجية، تتضمن «تحولات كبيرة على الصعيدين الحزبي والوطني».

ويأتي الترتيب لعقد الدورة المتوقعة، وسط أنباء عن توصل الحزبين الحاكمين في اليمن (الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام) الى اتفاق على تحالف اندماجي بينهما، واعلان تسميته خلال الأسابيع القليلة المقبلة، على ان يكون «برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي» الذي أعلنته الحكومة هو برنامج العمل الاساسي لهذا التحالف.

ولكن هناك بعض قضايا الخلاف ما زالت في انتظار الحل، تتعلق اهمها بالبدائل المطروحة للتحالف، اولها: صيغة التحالف الثنائي بين الاشتراكي والمؤتمر، التي يفضلها الحزب الاشتراكي، والاخرى صيغة خماسية يقترح ان تضم ـ الى جانبهما ـ أحزاب التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث والتنظيم الوحدوي الناصري

غير ان الحزب الاشتراكي يطرح ـ كبديل للصيغة الاولى ـ صيغة ثالثة لزيادة التحالف الخماسي الى سداسي، بضم حزب الحق، الذي تتسم مواقفه بالتعارض مع تجمع الاصلاح، لكي يتحقق توازن افضل لصالح الاشتراكي.

المصدر: الشرق الأوسط (لندن)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٢ ـ يناير ـ ١٩٩٣

بسبب عدم مراعاة معايير التقسيم المعتمدة

شيخ يمني يتهم لجنة الانتخابات بإثارة الفتنة في محافظة صعدة

صنعاء: من حمود منصر

تواصلت الحملة الشعبية في صعدة ضد اللجنة العليا للانتخابات، في اعقاب اجتماع مشايخ ووجهاء المحافظة، الذي وقعوا فيه على اتفاق بمقاطعة الانتخابات، ورفضوا استقبال اي شخص ينتمي الى اللجان الاساسية او الفرعية الذين يجري تدريبهم حاليا في المركز الرئيسي للجنة العليا للانتخابات، تمهيدا لارسالهم الى المديريات والمراكز الانتخابية للاضطلاع بمهمة قيد الناخبين.

فقد هاجم الشيخ قائد شويط ـ احد مشايخ قبائل سحار التي تتمركز في شمال اليمن وخاصة في محافظة صعدة ـ اللجنة العليا للانتخابات، واتهم اعضاءها بانهم يريدون نشوب قتال بين قبائل سحار وقبائل همدان، بسبب التقسيم غير الموضعي للدوائر الانتخابية في محافظة صعدة.

وقال الشيخ شويط ـ في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» ـ ان التقسيم لم يراع المعايير الجغرافية التي وضعتها اللجنة العليا، خاصة في الدائرتين رقم ٢٨٨ و٢٨٩ في مديرية «سحار»، وكذلك في الدائرتين ٢٩٥ و٢٩٦ بمديريات «الصفرى» و«الحشوة» و«كتافي» و«البقع» في محافظة صعدة، وكان الذين قسموا تلك الدوائر لا يدركون الحساسيات الاجتماعية بين القبائل، ولا يعرفون طبيعة المجتمع اليمني.

وأكد ان حوالي ١٠٠ شخص من المشايخ والوجهاء من قبائل همدان وسحار راجعوا اللجنة العليا للانتخابات في مطلع الاسبوع الحالي، ومطالبتها باعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية، تجنبا لوقوع اي مشكلات او خلافات بين أبناء القبائل، الا ان اللجنة لم تعر مطلبهم اي اهتمام.

واوضح ان عدم تجاوب اعضاء اللجنة مع مطالب قبائل سحار وهمدان، يشير الى ان التقسيم «يراد منه اثارة الفتنة، وخدمة مرشحي الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني) في المحافظة، خاصة في اطار ما يشاع عن توصلهما الى اتفاق للتحالف، ودخول الانتخابات بقائمة موحدة. وفي الوقت الذي اكد فيه مشائخ قبائل صعدة عزمهم على توسيع الدعوة لمقاطعة الانتخابات في معظم المناطق اليمنية المتضررة من التقسيم الحالي للدوائر الانتخابية، أشاروا ايضا الى انهم طلبوا من اللجنة العليا للانتخابات تشكيل لجنة مشتركة تضم اعضاء فيها مع ممثلين عن القبائل والمسؤولين في المناطق لتقصي حقيقة التجاوزات والاخطاء المرتكبة في عملية التقسيم، لانها تمت لخدمة مصالح حزبية ضيقة، بعيدة عن معايير التقسيم المعتمدة وعدم اخذ طبيعة التركيبة القبلية والعلاقات القائمة هناك بعين الاعتبار. إلا ان مصادر مسؤولة في لجنة الانتخابات نفت ان تكون هناك اغراض لاعضائها في عملية التقسيم، أو ان من شأنها إثارة الفتنة بين القبائل، وان اعترفت بحدوث بعض التجاوزات للمعايير الجغرافية المعتمدة في عملية التقسيم.

وقال عبد الملك المخلافي ـ رئيس اللجنة الاعلامية وعضو اللجنة العليا للانتخابات ـ ان المعيار السكاني حتم على اللجنة اثناء التقسيم ان تنقل ٢٥ ألف نسمة من سكان مديرية سحار الى المديريات الاخرى، وهو ما يفسر الآن بانه اختلال في التوزيع الجغرافي، بالرغم من وجود بعض الاخطاء الجديرة بالملاحظة والاصلاح.

ونفى محمد حسين الفرح ـ مسؤول الجهاز الفني في اللجنة الفنية ـ نفياً قاطعاً ان تكون هناك اخطاء في عملية تقسيم الدوائر في صعدة. وقال انها خضعت كما حدث في غيرها من المحافظات ـ لنفس المعايير المتبعة.

وكشف مصدر في حزب الحق ان المنافسة بين مرشحين تابعين للمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح في نفس المديريات تحولت الى خلاف، جعلهم يجمعون على مقاطعة الانتخابات بدلا من محاولة الفوز بالمقاعد البرلمانية.

وكانت اللجنة العليا للانتخابات قد قسمت منطقة قبائل سحار وهمدان صعدة على النحو التالي:

● الدائرة رقم ٢٨٨، وعدد سكانها ٤٥.٢٣٧ نسمة. وتكون من العزل التالية من مديرية سحار:

أ ـ مدينة صعدة.

ب ـ عزلة العبدين وعراز عدا قريتي «الجباجب وبير الناصر».

ج ـ عزلة قراوة.

د ـ عزلة بني عوير.

● الدائرة الانتخابية رقم ٢٨٩، وعدد سكانها ٤٥.٤٦٨ نسمة وتتكون من العزل والقرى التالية من مديرية سحار:

الطلح، بني معاذ، الحمزات، الابقور عدا قرية رهوان، الأزقول، وادي علاف، قرية بير الناصر من عزلة العبدين وغراز.

● الدائرة رقم ٢٩٥، وعدد سكانها ٤٥.٩١٧ نسمة وتتكون من:

ـ مديرية الصفراء عدا ثلاث عزل هي: نشور، عكوان، المقاشل.

ـ مديرية الحشوة كاملة.

ـ عزلة ال سالم من مديرية كتاف والبقع.

ـ عزلة واحدة وقريتين من مديرية سحار، وهي: عزلة

المهاذر وقرية الجباجب من عزلة العبدين وغران، وقرية الشط من عزلة ال مسعود.

● الدائرة الانتخابية رقم ٢٩٦ وعدد سكانها ٤٥,١٣١ نسمة وتتكون من:

- مديرية كتاف والبقع عدا عزلة ال سالم.
- ثلاث عزل من مديرية الصفراء هي: نشور، عكوان، المقاشل.
- عزلة مسعود عدا قرية الشط، وقرية رموان من عزلة الايقور من مديرية سحار.

ويستدل أهالي محافظة صعدة - من خلال التقسيم السابق - على حدوث عملية تشتيت مقصودة للمناطق والقرى والعزل بصورة تؤكد نوايا احداث فتنة بين ابناء القبائل، ويرون في رفض لجنة الانتخابات لمطالبهم تاكيداً لما يشعرون به في هذا الصدد.

وبينما اكد الشيخ قائد شويط ان هذا التقسيم يخدم الحزب الاشتراكي اكثر من اي حزب اخر، قال مسؤولون في اللجنة العليا للانتخابات ان وجود الاشتراكي في منطقة محدودة جداً لا يؤهله للمنافسة، وقالوا ان ممثلي الحزب الاشتراكي في لجنة الانتخابات لم يعيروا تقسيم الدوائر في صعدة اي اهتمام. إلا ان نفس المصادر اكدت ان الترتيب وضع على اساس ان تجمع الاصلاح والمؤتمر الشعبي يتمتعان بوجود ملحوظ، بالاضافة الى حزب الحق الذي يوصف بانه صاحب النفوذ الاول في محافظة صعدة، لوجود الكثير من الأسر ذات الجذور الهاشمية هناك.

وفيما تزداد شكاوى بعض الوجهاء ومشائخ القبائل في عدد من المناطق من طبيعة تقسيم الدوائر الانتخابية (٣٠١ دائرة) في اليمن، والاعراب عن خشيتها من حدوث مشكلات اثناء عملية سير الانتخابات في مختلف مراحلها، يجري منذ امس الاول في صنعاء تنفيذ دورة تدريبية لاعضاء اللجان الاشرافية والاساسية والفرعية، تستمر حتى يوم ١٦ يناير (كانون الثاني) الجاري، لتدريب ما يزيد على ١٣ الف شخص على استخدام الوثائق وتطبيق القوانين والنصوص المتعلقة بالانتخابات في مرحلة القيد وتسجيل اسماء الناخبين، على ان تنتقل جميع اللجان الى الدوائر والمراكز الانتخابية والبالغ عددها ٢٠٠٠ مركز في انحاء اليمن يومي ١٦ و١٧ يناير، لكي تبدا مرحلة قيد وتسجيل الناخبين ابتداء من يوم الاثنين ١٨ يناير، وتستمر لمدة ثلاثين يوماً حتى يوم السبت ١٦ فبراير (شباط) المقبل، حين تقفل سجلات القيد، وتبدأ مرحلة الطعون في قوائم الناخبين.

اليمن

مؤتمر الوحدة والسلام فى صنعاء

القرآن والسنة فوق الدستور والقانون

صنعاء - من حسام عبدالحميد:

□ شهدت العاصمة اليمنية صنعاء الاسبوع الماضي وعلي مدى اربعة ايام فعاليات «مؤتمر الوحدة والسلام» الذى يعد حدثا فريدا من نوعه اثار الاهتمام والتساؤلات وما زال يثير ردود الافعال.

وقد انعقد المؤتمر بدعوة من التجمع اليمنى للاصلاح تحت شعار «القران والسنة فوق الدستور والقانون» شارك فيه العديد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والاحزاب والمنظمات الجماهيرية وحضره العديد من البعثات الدبلوماسية والصحافيين، وناقش فيه نحو ٤ الاف مندوب عن المحافظات اليمنية ٢٩ وثيقة بالاضافة الى وثيقة القرارات والتوصيات

ويأتى انعقاد هذا المؤتمر وسط ظروف سياسية واقتصادية وامنية صعبة تحتاج من كل القوى السياسية اليمنية ان تتلاقى فى رؤاها لتقدم حلا شاملا لكل هذه القضايا التى استفحل خطرها على مدى عامين تقريبا

وقدم المؤتمر العديد من التوصيات التى شملت كل القضايا لكى يؤكد بحق انه ليس مؤتمر التجمع اليمنى للاصلاح بقدرما هو مؤتمر كل اليمنيين، بل ليس مؤتمر كل اليمنيين فحسب، بل انه مؤتمر تجاوز حدود المحلية ليقدم تصورا للقضايا العامة التى تعانى منها الامة العربية والاسلامية.

فكرة المؤتمر وأهميته

نظرا للاوضاع العامة التي تمر بها اليمن ودرءا للفتنة وصيانة للوحدة التي لا تزال مظاهر التشطير تهددها، مثل عدم توحيد المؤسسة العسكرية، ونظرا للعديد من السلبيات التى رافقت الفترة الانتقالية وتفاقم الاوضاع وصدور بعض القوانين المخالفة للشريعة الاسلامية واعتماد ميزانية لمصنع الخمر وصدور قانون يلغى التعليم الدينى ومدارس تحفيظ القران الكريم.. نظرا لكل هذه الظروف وغيرها، انعقد مهرجان جماهيرى كبير بمعهد صنعاء العلمى فى العاصمة فى شهر يوليو الماضى وانبثقت عن هذا المهرجان فكرة مؤتمر الوحدة والسلام وانتخب المشاركون فى المهرجان لجنة للاعداد والتهيئة لتكوين الهيئة التحضيرية للمؤتمر، وقد تشكلت بالفعل وعلى مدى اربعة اشهر تقريبا الهيئة التحضيرية من العلماء والمشايخ واساتذة الجامعة وممثلين عن المحافظات والمثقفين ورجال الاعمال وتم اختيار المندوبين الذين مثلوا المديريات والحارات فى هذا المؤتمر.

وتبدو اهمية المؤتمر فى التوقيت الذى جاء فيه وفى الموضوعات التى ناقشها خاصة بعد ان ازدادت الامور خطورة وقد تجلت مظاهرها فى النقاط التالية:

- الانتقاص من قدر الشريعة الاسلامية الغراء وإهدار اراء العلماء وتزييف ارادة الامة والنزوع الى الاستبداد بالسلطة.
- استمرار مظاهر التشطير والتمايز الحزبى والقبلى وظهور بوادر فتنة تستهدف إعادة تمزيق الوطن الواحد.
- تردى الاوضاع الاقتصادية والتى من مظاهرها ارتفاع الاسعار وهبوط قيمة العملة.
- الفساد الادارى الذى من مظاهره تداخل السلطات وتجاوز الصلاحيات والانفلات الامنى وتشجيع الصراعات الطائفية والمذهبية والمناطقية.
- توجيه وسائل الاعلام الرسمية نحو اعمال الافساد العقدى والخلقى وتضليل الشعب وعدم تبصيره بما يدور حوله من اخطار داخلية وخارجية.

ومن هنا جاءت اهمية انعقاد هذا المؤتمر لتبصير الامة بالخطر المحدق بها وإشراك الشعب اليمنى بكل فئاته فى تقرير شؤونه العامة والخاصة.

اهداف المؤتمر

يوضح الشيخ عبدالمجيد الزندانى الذى تم انتخابه رئيسا للمؤتمر ان المؤتمر يهدف الى البحث عن مخارج علمية ووطنية تحقق الوفاق الوطنى وتكفل حماية الوحدة وصيانتها وتحقيق الامن والاستقرار للبلاد.

ويقول الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ قبائل اليمن ونائب رئيس المؤتمر، ان فكرة عقد مؤتمر الوحدة والسلام قديمة ومن اجل معان عظيمة، ولكننا فى الوقت الحاضر وبعد ان وجدت بعض الدعوات غير المسؤولة وبعد ان أوجدت بعض الاحزاب المؤتمرات المناطقية او الحزبية، اصبح انعقاد هذا المؤتمر ضرورة ملحة لانه مؤتمر الجماهير كلها ولم يكن لحزب او فئة او منطقة او محافظة.

ويضيف الشيخ الاحمر قائلا: ان هدف المؤتمر هو مسح كل النعرات والدعوات الى التمزيق والى المناطقية والقبلية والمذهبية، ودعا الى ان يعمل الجميع لاخراج البلاد من الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقبلية.

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٢م

اوراق العمل

وعلى مدى ثلاثة ايام ناقش المؤتمر وباسلوب علمي العديد من الوثائق التي تناولت مختلف القضايا الحياتية وصل عددها الى ٢٩ وثيقة وكان من ابرز القضايا التي تناولتها هذه الوثائق:

تعديل الدستور حيث اكد المشاركون على ضرورة تعديل الدستور بأن يكون الكتاب والسنة فوق الدستور والقانون.

الانتخابات واجراؤها في موعدها وضمان نزاهتها والتسليم بنتائجها. التلاحم بين الجيش والامن. الازمة الاقتصادية وطرق معالجتها. حماية حقوق المرأة التي اقرها الاسلام وضمان حقها في العيش في حياة حرة كريمة. البرنامج الخاص بالطاقة الكهربائية - المياه والصرف الصحي. حق الفقراء والمساكين في البترول وثيقة الوحدة وإقرار السلام. مالا يجوز الخلاف فيه بين المسلمين. اوضاع اليمن القضائية. دراسات ميدانية عن بعض الهموم الوطنية. العلمانية وخطرها على الاسلام. الخطر الخارجي على اليمن. الاعلام الشعبي عن اسس ممارسة السلطة. واقع الاعلام اليمني. النظام الدولي الجديد ركائزه وسياسته وأفكاره. الاخفاقات السياسية واسبابها. البنوك الاسلامية ضرورة عبادية وحاجة واقعية. نصرة المظلوم.. وغيرها الكثير من القضايا التي حفلت بها وثائق المؤتمر.

قرارات وتوصيات المؤتمر

وقد اصدر مؤتمر الوحدة والسلام العديد من القرارات والتوصيات، فعلى صعيد القرارات قرر المؤتمر:

تشكيل هيئة عليا لمتابعة وتنفيذ قرارات المؤتمر.

ينشىء المؤتمر الصناديق الآتية:

أ- صندوق نصرة المظلوم.

ب- صندوق المجاهدين المسلمين في البوسنة والهرسك وسائر بلاد المسلمين.

ج- صندوق اصلاح ذات البين.

تقوم الهيئة العليا بتحديد زمان ومكان انعقاد المؤتمر في دورته الثانية على ان يكون في مقدمة الخيارات ان يعقد في عدن وتسمى هذه الدورة «مؤتمر الوحدة والسلام الاول» والثانية «مؤتمر الوحدة والسلام الثاني» وهكذا.

على الهيئة العليا تشكيل اللجان الآتية:

أ- لجنة حماية الانتخابات. ب- لجنة البنوك الاسلامية. ج- وثيقة الاخوة واصلاح ذات البين.

اصدر المؤتمر الاعلانات التالية:

(أ) اعلان اساس قيام السلطة وممارستها.

(ب) الاعلان الشعبي حول تعديل الدستور.

(ج) اعلان حقوق الانسان في الاسلام.

وعلى صعيد التوصيات فقد شملت الشؤون القضائية والوحدة والسلام والاقتصاد والادارة والتعليم والاعلام والثقافة والسياستين الداخلية والخارجية والخدمات العامة واخيرا المرأة والمجتمع.

ومن ابرز هذه التوصيات في الشؤون القضائية التأكيد على ان ينص الدستور على مبدأ استقلالية القضاء وإلغاء كل تبعية للسلطة التنفيذية واستكمال التشريعات والقوانين السيادية وتوفير الحماية لاجهزة القضاء، اما فيما يتعلق بالوحدة والسلام فقد اوصى المؤتمر بتربية الامة تربية ايمانية جهاديه والاهتمام بدور المسجد وانشاء مجلس للآداب والتصدي لاى نشاط تنصيري وضبط السياحة بالقيم الاخلاقية واجراء الفحوصات الطبية في الموانيء والمطارات والمداخل وسرعة انهاء التشطير في القوات المسلحة وإلغاء ما يسمى بلجان الدفاع الشعبي والميليشيات الحزبية وكشف كل من كانوا وراء الاغتيالات واحداث الشغب والعنف وإقامة حد الحرابة على قطاع الطرق.

اما في مجال الاقتصاد والادارة فقد اوصى المؤتمر بتشجيع المبادرات الخاصة في مجال الاستثمار ووضع الاسس السليمة للتنمية الاقتصادية ووضع سياسة تجارية تقوم على تحديد الاولويات في الاستيراد.

وفي مجال التعليم والاعلام والثقافة اوصى المؤتمر باهمية التنشئة الاسلامية مفصلا كيفية تحقيق ذلك.

وفي مجال السياسة الداخلية اكد المؤتمر على حق المواطنين في ممارسة الحرية السياسية في اطار الشريعة الاسلامية وطالب الحكومة بالكشف عن مثيري الشغب والفتن ومصير الذين زج بهم في السجون قبل الوحدة، ودعوة الاحزاب السياسية الى اعداد برامج واقعية وصادقة، ومطالبة جميع وسائل الاعلام الرسمية والشعبية بتجنب كل ما من شانه اثارة الفتن.

وفي مجال السياسة الخارجية اوصى المؤتمر بحماية امن الدولة والعمل على رعاية وحماية المواطن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٤

اليمنى فى الداخل والخارج ، وطالب بتحسين علاقات اليمن مع كافة الدول الشقيقة وتعزيز وتطوير التعاون، معها بما يخدم المصالح المشتركة العربية والاسلامية، ودعا المؤتمر الى الوقوف الجاد الى جانب ابناء الشعب الفلسطيني ومناصرة المسلمين المضطهدين فى العالم خاصة البوسنة والهرسك.

اما فيما يتعلق بالمراة فقد اوصى المؤتمر باعطائها حقها الثابت فى شرع الله وان يتضمن قانون الاحوال الشخصية حقوقها الثابتة فى الاسلام والغاء كل ما يتنافى مع شرع الله، كما طالب المؤتمر باعطاء المراة العاملة من الحقوق التى تساعد على ايجاد التوازن بين مشاركتها فى مسيرة التنمية وبين اداء واجباتها تجاه تكوين الاسرة وتربية الابناء.

وهكذا فان قرارات وتوصيات مؤتمر الوحدة والسلام قد تجاوزت القضايا التفصيلية والمحلية لتشمل قضايا اقليمية وعالمية وهذا ما يميز هذا المؤتمر عن غيره من المؤتمرات السابقة، بل ان اهم ما يميز هذا المؤتمر هو تجاوزه لكل مشاعر المناطق والقبلية والطائفية والفئوية والحزبية ليصبح اطارا عاما لكل اليمنيين.

والاهم من ذلك كله هو ان تجد هذه التوصيات والقرارات طريقها الى التنفيذ بدلا من ان تتجاهلها الحكومة مثلما تجاهلت الدعوة للمشاركة فى هذا المؤتمر الذى شهد الجميع له بانه كان حدثا فريدا من نوعه فى اليمن. ■

التدهور في اليمن له مبرراته

الأزمة الاقتصادية الخانقة وراء مظاهرات الاحتجاج الشعبية

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٣

حاتم نصار

كان لاندلاع المظاهرات والاشتباكات العارمة فى شهر ديسمبر الماضى ١٩٩٢ احتجاجا على ارتفاع الاسعار وتدنى الأجور والمرتبات عظيم الأثر على الاحوال الاقتصادية فى البلاد التى أصيبت بالشلل التام، فيما ألمح الرئيس اليمنى إلى إمكانية استخدام القوات المسلحة لقمع الاضطرابات. وتزامن مع ذلك مواصلة الحكومة جهودها لضبط المتهمين فى الاغتيالات السياسية الأمر الذى ألقى بظلاله على الأوضاع الاقتصادية فى اليمن خاصة إمكانيات الاستثمار فى السوق اليمنى المضطرب.

وبالتأكيد فإن الأوضاع السياسية وظروف عودة ما يقرب من ٢ مليون يمنى بعد حرب الخليج إلى اليمن كان له آثار سيئة على الأوضاع الاقتصادية التى تفاقمت بصورة حادة تمثلت فيما يلى:

تفاقم الديون الخارجية المستحقة على اليمن حيث بلغت ٦,٢ مليار دولار عام ١٩٨٩ طبقا للتقديرات الرسمية ثم تجاوزت هذه الديون السبعة مليارات فى أوائل العام الماضى حتى أكد وزير التخطيط والتنمية اليمنى أنها بلغت ٧,٨ مليار دولار فى شهر اغسطس الماضى. وألمح المسئول اليمنى أن عدم توافر النقد الأجنبى يحول دون سداد اليمن بانتظام لديونها بل يبدو أنها لجأت لمزيد من الاقتراض لمواجهة متطلبات عديدة.

قفز سعر صرف الدولار إلى ٤٩ ريالا يمنيا وتراجعت العملة المحلية بمقدار ٣٧٪ خلال الشهور الستة الماضية تقريبا.

تصاعدت الأسعار بشكل جنونى لتؤثر فقط على متوسطى الدخل بل وأيضا على ذوى الدخول المرتفعة.

تؤكد مختلف التقارير والدراسات التى أجريت على السوق اليمنى أن ما لا يقل عن ٤٠٪ من السلع المستوردة تدخل البلاد مهربة الأمر الذى يفقد الميزانية اليمنية موردا مهما لتمويل عجزها.

هبطت معدلات الإنتاج الزراعى بدرجة كبيرة مما أدى إلى ارتفاع واردات اليمن من المنتجات الغذائية، هذا ما تؤكده التقارير الرسمية بعد الوحدة.

تفاقم عجز الميزانية اليمنية للسنة المالية ١٩٩٢ الأمر الذى أدى إلى ارتفاع معدل التضخم بحيث وصل إلى ٥٠٪ إلى جانب ارتفاع معدل البطالة إلى ٢٦٪ تقريبا.

الكشوف البترولية

وعلى الرغم من الأنباء التى تؤكد ظهور كشوف بترولية بكميات اقتصادية وأن اليمن يعمل حاليا على تطوير [illegible] ومنشآته البترولية فإن التقارير تؤكد أيضا أن الإنتاج [illegible] قد تراجع إلى ١٦٠ الف برميل [illegible] الشكوك حول قدرات اليمن [illegible] إمكانية استغلال هذه القدرات فى [illegible] وإذا كانت شركات البترول الاجنبية فى اليمن قد بدأت تتباطأ فى تنفيذ أعمالها بسبب ضعف التمويل والاضطرابات الامنية الأمر الذى قد يتأخر معه الموعد المنتظر لجنى ثمار عوائد البترول، فإن ذلك يطيح بآمال الحكومة اليمنية فى الخروج من الازمة الاقتصادية بسرعة وبمساعدة العوائد النفطية.

ويمكن القول إن الحكومة اليمنية لا تجد أمامها سوى طريقين تنتهجهما انتظارا لعوائد البترول، أولا: الاستدانة الخارجية بهدف تمويل عمليات الكشف البترولى وأيضا لمواجهة النقص الذى أصاب إنتاجية بعض القطاعات مثل الزراعة والتى أثرت سلبا على ميزانية اليمن.

ثانيا: السير فى خطوات الإصلاح الاقتصادى وتطوير آليات السوق الحر وتطبيق سياسة الخصخصة لجذب المستثمرين لكن الحقيقة أن السوق اليمنى يعانى من عدة مشاكل قد لا تنجح معها عملية الخصخصة التى تتطلب أولا وجود المستثمر الراغب فى دخول السوق.

مشاكل السوق

تؤكد الدراسات التى أجريت على السوق اليمنى أن الانفاق الترفى يمكن حصره فى ٠,٥٪ من حجم القوة العاملة باليمن باعتبارهم أصحاب أعمال بينما حجم الانفاق المتوسط يتركز فى حوالى ٣٧٪ من القوة العاملة والتى تعمل لحسابها. أما فئة الاجراء فهى تمثل أدنى مستويات للدخول وبالتالى الانفاق وتمثل ٣٠٪ من قوة العمل.

السوق اليمنى يتم توجيهه من خلال تسعير المنتج وليس بتأثير العلامة التجارية أو الجودة التنافسية للمنتج وبالتالى فإن المستهلك اليمنى يقبل على السلعة الرخيصة بغض النظر عن أى اعتبارات أخرى للجودة وخلافه، وربما يفسر ذلك رواج المنتجات الروسية هناك.

ارتفاع أسعار سوق الشحن والتأمين البحرى على الرسائل المستوردة الأمر الذى يكلف المستثمر الأجنبى الذى يتبع الطرق القانونية فى الدولة التى يستثمر فيها وذلك فى الوقت الذى تدخل فيه ٤٠٪ من السلع فى السوق اليمنى مهربة من الخارج الأمر الذى يؤدى فى لحظة معينة إلى توافر سلعة معينة مهربة بكميات كبيرة تتنافس سعريا مع السلع المستوردة قانونا مما يؤدى إلى كارثة للمستورد. ومما سبق يتضح أن الاستثمار فى السوق اليمنى فى السلع الكمالية قد يشتمل على مخاطرة عالية خاصة إذا كان الانفاق الترفى ٠,٥٪ من حجم القوة العاملة ويتبقى أمام المستثمر السلع الاستهلاكية لكن يبدو أن غلاء الاسعار وفشل جهود رفع المرتبات والأجور بنسبة ٨٥٪ قد يحول دون ذلك خاصة مع ضعف الوضع المصرفى هناك حيث تشير التقارير إلى أن البنوك اليمنية لا تجد السيولة الكافية للاقراض.

وعلى هذا، فإنه لن يتبقى أمام اليمن سوى طريق الاقتراض ومحاولة رفع الإنتاج البترولى والانتظار لجنى الثمار ويجب على اليمن أن يعمل على استخدام عوائد النفط للاستثمار وليس لمجرد تسوية المتطلبات الحالية الملحة لأن انفاق عوائد النفط فى سوق الاستهلاك المحلى لن يحل المشكلة لانه لن يتم بذلك تدوير هذه العوائد النفطية بصورة إنتاجية.

وحتى يتحقق ذلك انتظارا لعوائد النفط ستظل الضغوط الاقتصادية على اليمن مستمرة وقد لا تكون أحداث الشغب الأخيرة هى نهاية المطاف مع استمرار الغلاء وتدهور الأحوال المعيشية لتدنى الدخل فى اليمن.

تهيئة المناخ الإعلامي للتنسيق بين «الشعبي» و«الاشتراكي» في اليمن

وقف إصدار صحف الحزبين الحاكمين وطرح صيغة مشددة لتفادي المهاترات

صنعاء: من حمود منصر

فوجئت الدوائر السياسية والاعلامية اليمنية هذا الاسبوع بوقف صدور الصحف المعبرة عن الحزبين الحاكمين، في اجراء يشير الى رغبتهما في تهدئة الطروحات الصحافية في هذه المرحلة، وتفادي اي مواجهات او خلافات لا داعي لها، في الوقت الذي تجري فيه مشاورات مكثفة بشأن مشروع اتفاق بدمج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، ويهيئ الفرصة لهما لتحقيق الفوز في الانتخابات المقبلة، ويمكنهما من الاستمرار في السلطة

ففي اول اجراء من نوعه منذ اعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠، اوقف صدور صحيفتي «الميثاق» و«٢٢ مايو» المعبرتين عن المؤتمر الشعبي العام - وصحيفتي «الثوري» و«المستقبل» الناطقتين بلسان الحزب الاشتراكي اليمني - وكذلك افادت مصادر صحافية في عدن ان «توجيهات» صدرت الى دار الهمداني بعدم طباعة صحيفة «صوت العمال» الاسبوعية، وهي صحيفة نقابية تصدر عن المجلس المركزي لاتحاد النقابات

وكشف عبد الوهاب الروحاني رئيس تحرير صحيفة «٢٢ مايو» في تصريح خاص لـ «الشرق الاوسط» ان التوجيهات بايقاف صدور صحف الحزبين صدرت في اطار المباحثات التي تجريها لجنة سياسية اعلامية مشتركة من الحزبين، وقال «ان ايقاف الصحف ربما يستمر حتى يتم الاتفاق بين الحزبين الحاكمين على ايجاد صيغة اعلامية موحدة، تضمن عدم الدخول في مراشقات صحافية، من شأنها الاساءة الى اي من الحزبين او قيادتيهما ويذكر ان اللجنة المشتركة برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء تضم رؤساء الدوائر السياسية والدوائر الاعلامية في الهيئات القيادية العليا للحزبين، ووزير الاعلام، ووكيل وزارة الاعلام، تضطلع بمهمة وضع صيغة اعلامية موحدة لصحف الحزبين الحاكمين، بهدف الالتزام بها خلال المرحلة المقبلة، خاصة مع بدء تنفيذ المراحل الانتخابية، وتجنب المراشقات، والمهاترات التي طغت خلال الفترة الماضية، في صحف الحزبين، كما تتولى متابعة مدى التزام الصحف بالصيغة المتفق عليها

واوضحت مصادر مطلعة لـ «الشرق الاوسط» ان اللجنة الرباعية المشتركة بين الحزبين، والمكونة من الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، وعبد العزيز عبد الغني، عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي، والدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية وعضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي، كانت قد رفعت مقترحات بخصوص وضع صيغة اعلامية موحدة للحزبين تضمن عدم اثارة الصحف للخلافات بينهما.

ومن بين المقترحات - التي رفعت قبل ٨ اشهر تقريبا - عندما طرحت فكرة تعزيز التحالف بين «الشعبي» و«الاشتراكي» هو ان تتولى اللجنة المعنية بشؤون الاعلام كتابة او توجيه رؤساء تحرير صحف الحزبين لكتابة الافتتاحيات الصحافية، وايضا اذا تعرض احد الحزبين لاي نقد من صحف اخرى، تنسق صحف الحزبين عملية الرد عليها، كأن تتولى صحف المؤتمر الشعبي الرد على الهجوم ضد الحزب الاشتراكي والدفاع عنه في حال تعرضه للنقد. وينطبق نفس الشيء على صحف الحزب الاشتراكي في تأييدها للمؤتمر الشعبي العام.

وعلق عبد الوهاب الروحاني على

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٣

هذه المقترحات بانها «غير واقعية ولا تنسجم مع مبدأ الديمقراطية وحرية الصحافة»، واعتبر وزارة الاعلام «مسؤولة عن الصحافة في اطار القانون، ونقابة الصحافيين في اطار ميثاق الشرف الصحافي، ولجنة التنسيق بين الحزب والمؤتمر مسؤولة عن صحف الحزبين في اطار السياسات العامة لهما، وليس في اطار التضييق وخنق حرية الصحافة».

وقال «نحن في صحف المؤتمر الشعبي حريصون على عدم الدخول في اي مهاترات، وحريصون على العمل بما يخدم المصلحة العليا للوطن اذا كان هناك اتفاق بين الحزبين في هذا الاطار، والمؤتمر الشعبي العام يتعامل دائما مع الحزب الاشتراكي في اطار حسن النية، ولتحقيق المزيد من التنسيق، ولكن الحزب الاشتراكي عندما يرى ان سمعته اخذة في التراجع، وحينما يحس انه قد ارتكب جرما في حق البلد، والديمقراطية ـ وفي حق الآخرين ايضا ـ كما جرى خلال احداث الشغب التي وقعت مؤخرا ـ يسرع الى تنفيذ تكتيكات مختلفة».

واكد ان الحل لا يكمن في ايقاف اي من صحف الحزبين، وانما في «ايجاد ضوابط تتولى الجهات المعنية في الحزبين وفي وزارة الاعلام ونقابة الصحافيين الاشراف عليها، ومتابعة مدى الالتزام بتنفيذها، على ان تكون حرية الرأي مسموحة بحيث لا تتجاوز القواعد القانونية، والضوابط المحددة، في ميثاق الشرف الصحافي».

من جانب اخر ذكرت مصادر سياسية انه كان تم ادراج صحيفة «صوت العمال» ضمن قائمة صحف الحزبين، باعتبارها من صحف الحزب الاشتراكي، الا ان مشاورات مكثفة جرت مساء يوم الاربعاء الماضي لاستثناء «صوت العمال» من قرار الايقاف، والسماح لها بالصدور على ان لا تطرق الى اي موضوع يعرضها لطائلة الرقابة. واكدت مصادر صحافية انه تم التوجيه الى دار الهمداني في عدن بعدم طباعة العدد الاخير من «صوت العمال» وكذلك صحيفة «الحدث» التي يرأس تحريرها النائب البرلماني سلطان السامعي، حيث توقفت عن الصدور هذا الاسبوع.

وتجدر الاشارة الى ان صحيفتي «المستقبل» و«عدن» كانتا قد صدرتا يومي الاحد، والاثنين الماضيين، قبل تكشف التوجيهات بالتوقف، الا انه تم سحبهما من مراكز التوزيع في المدن.

ويصدر الحزب الاشتراكي ٦ صحف اسبوعية هي «الثوري» و«المستقبل» في صنعاء، و«عدن» في مدينة عدن، و«الشرارة» في حضرموت و«الجديد» في ابين، بالاضافة الى الصحف الحليفة الاخرى والتي يقال انه يمولها مثل «صوت العمال» و«الحدث» اما المؤتمر الشعبي فيصدر عنه «الميثاق» و«٢٢ مايو» بصفة رسمية ويمول عددا اخر من الصحف الاهلية التي تعبر عنه الى حد بعيد.

وذكرت مصادر سياسية لـ «الشرق الاوسط» ان هناك توجهات لدى الحزبين الحاكمين لرفع تكاليف طباعة الصحف واسعار الورق بنسبة ٢٠٠ في المائة خلال الفترة المقبلة، بهدف اضعاف مقدرة الآخرين على الاصدارات الصحافية وبالتالي اعاقة صدور عشرات الصحف الاهلية والحزبية في اليمن.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٣

مسؤول أمني في أبين يثير قضية شقيق طارق الفضلي

الحزبان الحاكمان في اليمن ناقشا الدمج . . . أو التحالف

[ ] صنعاء
من عبدالرحمن الحيدري:
[ ] عدن «الحياة»

■ عكس اجتماع انعقد امس على اعلى المستويات بين الحزبين الحاكمين في اليمن رغبتهما الجدية في تحديد طبيعة العلاقة الجديدة بينهما مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل. وقالت مصادر سياسية في صنعاء ان الاجتماع الذي انعقد في القصر الجمهوري بحضور رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح بصفته الامين العام لحزب المؤتمر الشعبي العام ونائب رئيس المجلس السيد علي سالم البيض بصفته الامين العام للحزب الاشتراكي تناول العلاقة المستقبلية بين الحزبين وان موضوع دمجهما او اقامة تحالف بينهما طرح مجدداً. واشارت هذه المصادر الى ان السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي وهو من اعضاء مجلس الرئاسة تغيب عن الاجتماع ولا يزال موجوداً خارج صنعاء. ومعروف ان لسالم صالح وجهة نظره الخاصة من موضوع الدمج او التحالف.

ويتوقع ان تعقد اليوم اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اجتماعاً لمناقشة اخر المستجدات. وافادت المعلومات الرسمية التي وزعت عن الاجتماع الذي عقد امس بين قيادتي الحزبين انه نوقشت فيه «القضايا والمستجدات التي تهم مسيرة البناء والوطن وترسيخ اسس دولة الوحدة انطلاقاً من الدور التاريخي والمسؤولية المشتركة التي يضطلع بها الحزبان في بناء الدولة اليمنية الحديثة، والحفاظ على الوحدة اليمنية وصيانة الوحدة الوطنية وترسيخ النهج الديموقراطي القائم على التعددية السياسية والمشاركة الشعبية وتجسيد مبدأ الانتقال السلمي للسلطة عبر الانتخابات البرلمانية الحرة والنزيهة. كذلك بحث الاجتماع في تطوير وتعزيز العلاقات بين الحزبين خدمة للمصلحة الوطنية العليا وتعزيز دورهما في تهيئة المناخات الوطنية المناسبة لتحقيق التلاحم والانسجام والوفاق الوطني العام بين كل القوى السياسية الوطنية في الساحة اليمنية بما يكفل حشد كل الطاقات والجهود الوطنية لبناء اليمن الجديد ومواجهة كل اشكال المؤامرات المعادية الهادفة الى تقويض دعائم الجمهورية والوحدة الديموقراطية... وسيواصل الاجتماع المشترك اعماله لاستكمال الحوار والمناقشة لمجمل القضايا المدرجة في جدول اعماله».

التتمة في الصفحة (٤)

الحزبان الحاكمان في اليمن

تتمة الصفحة الاولى

وفي محافظة ابين استمرت قضية نقل الشيخ طارق الفضلي المتهم بالضلوع في قضية التفجيرات التي وقعت في عدن اخيراً ومحاولة اغتيال المسؤول الاشتراكي الكبير السيد علي صالح عباد (مقبل) الى صنعاء بدل التحقيق معه في ابين في التفاعل وقال مسؤول امني كبير في المحافظة: «طريقة استسلام المدعو طارق الفضلي الى لجنة الوساطة المكونة من مشائخ العهد البائد (اشارة الى الفترة التي سبقت استقلال جنوب البلاد عام ١٩٦٧) واخذه الى صنعاء، كانت اشبه بمسرحية هزيلة استفزت رجال الامن والقضاة والمواطنين في المحافظة». واضاف ان «السلطات في صنعاء بدل ان تستجيب لتسليم المدعو طارق وافراد مجموعته في ابين لكي يحاكموا بطريقة عادلة، ارسلت تعليمات بتسليم المتهمين في قضية محاولة اغتيال «مقبل» والموجودين في نيابة المحافظة، الى صنعاء وهو امر مرفوض ولا يمكن تنفيذه لانه مخالف لقانون الاجراءات الجنائية».

وفي معرض رده على سؤال لـ «الحياة» عن نتائج التحقيقات الجارية مع المتهمين وموعد تقديمهم للمحاكمة اوضح المسؤول الامني ان «التحقيقات ما زالت مستمرة والمعلومات المستقاة من المتهمين خطيرة جداً ومنها ما يرتبط بعلاقة اليمن بدول شقيقة وصديقة وهو امر يتطلب التدقيق فيه والتاكد منه عبر القنوات الديبلوماسية وبواسطة الهيئات العليا في الدولة (...) وعند ذلك سيقدم هؤلاء الى المحكمة وستتوافر لهم كل الضمانات المنصوص عليها في القانون».

وعن علاقة الشيخ طارق بالمتهمين والدلائل التي تؤكد ضلوعه في اعمال العنف قال: «المدعو طارق ليس المسؤول الاول عن تنفيذ مخطط الاغتيالات، فالمسؤول الاول هو شقيقه الاكبر (سالم الفضلي) الموجود حالياً في معسكر المراقشة داخل الجبل، ويقود مجموعات «الجهاد» مكان طارق».

واشار الى ان «السلطات الامنية في المحافظة تتعقب المتهم سالم لكنها تخشى ان تتكرر مسرحية طارق ويتم اخراجه الى صنعاء».

الفضلي احيل على النيابة العامة للتحقيق . . . ويتجول بحرية في صنعاء

اليمن: خلافات داخل الاشتراكي والاحمر يتهمه بـ"تعكير الامن"

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ جدة - من جمال خاشقجي:
□ عدن - «الحياة»:

■ للمرة الاولى منذ اسبوعين صدر في صنعاء بيان رسمي في قضية الشيخ طارق ناصر عبدالله الفضلي الذي كان لجأ الى جبل المراقشة مع عدد من انصاره، إذ صرح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية الى وكالة الانباء اليمنية ان الشيخ طارق سلّم نفسه الى سلطات الامن من دون اي مقاومة، وأحيل على النيابة العامة للتحقيق معه في محاولة اغتيال السيد علي صالح عباد مقبل عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي سكرتير منظمة الحزب في ابين، وفي التفجيرات الاخرى التي حصلت في عدن.

وأكد الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشايخ حاشد وزعيم التجمع اليمني للاصلاح ان قضية الفضلي ستنتهي في غضون ايام، وان التهم الموجهة اليه «بسيطة». وعزا اسباب التصعيد الامني في جنوب اليمن، الى «ان الحزب الاشتراكي يرفض استعادة القبائل هيبتها ومكانتها، ويريد ابقاءها كما كانت تحت الذل والاهانة». واتهم الحزب بانه يسعى الى «تعكير الامن ومحاربة القبائل ومعارضيه».

لكن الحزب الاشتراكي اعلن ان «الاغتيالات والتفجيرات التي شهدتها عدن وابين اخيراً هي اعمال ارهابية مصدرها خارج اليمن»، مطالباً بالنظر اليها «نوعاً من الجرائم الكبيرة لانها تمس السيادة والامن». ورفض اتهامات الشيخ طارق، وشدد على وجوب التحقيق مع المتهمين «وفقاً للقانون من دون تدخلات» في اشارة الى سلطة القبائل والمشايخ.

واكدت مصادر مطلعة ان استياء واسعاً يسود اوساط اعضاء الحزب من نقل الفضلي الى صنعاء حيث يتنقل الآن بحرية، ومن استقبال الرئيس علي عبدالله صالح اياه.

واشارت الى خلاف بين الامين العام المساعد للاشتراكي السيد سالم صالح محمد والامين العام السيد علي سالم البيض، موضحة ان الاول مستاء من اجراءات وقرارات يتخذها الثاني من دون العودة الى الاطر القيادية، اي المكتب السياسي للحزب. وهو يرفض حالياً العودة الى صنعاء. واوضحت ان عدداً من اعضاء المكتب السياسي بينهم الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب التقوا في عدن السيد سالم في محاولة لحل الخلافات.

الاحمر

وقال الشيخ عبدالله الاحمر في اتصال هاتفي مع «الحياة» في جدة ان التهم الموجهة الى الفضلي بسيطة «ولم تكن هناك حاجة الى الحصار والمبالغة من الصحف، واكثر ما الصق بالمتهم بمحاولة اغتيال صالح عباد انه لجأ الى جبال المراقشة». واضاف «ان الشكوك تحيط بمحاولة اغتيال

التتمة في الصفحة (٤)

المدعو صالح عباد، فالرجل لم يصب ومعافى، فلا معنى اذن للتصعيد».

وسئل عن اسباب التصعيد الاخير في جنوب اليمن، فاجاب: «ان الحزب الاشتراكي يرفض استعادة القبائل هيبتها ومكانتها ويريد ابقاءها كما كانت تحت الذل والاهانة».

واستبعد الاحمر وجود تنظيم لـ «الجهاد» في اليمن وقال: «ليست عندي معلومات مفصلة عن ذلك، لكني استبعد وجود تنظيم دولي للجهاد، لكن هذه مبررات يقدمها الحزب الاشتراكي لتعكير الامن ومحاربة القبائل ومعارضيه».

وعلّق على الحملة الموجهة ضد اليمنيين العائدين من افغانستان او ما يسمون «افغان اليمن» قال: «هؤلاء من المؤمنين الذين هبّوا مع اخوانهم من غير اليمنيين لمحاربة الشيوعية، وهم محل احترام الجميع وتقديرهم». ووصف مطارداتهم بانها «حملة عالمية تقودها اميركا».

وعن احتمال تدخله في قضية يسلم باراسين المعروف بـ «ابو مهدي» والذي يحاصره الجيش، قال: «إنها قضية صغيرة وستحل في الايام المقبلة فالرجل لم يقطع طريقاً وليس متهماً وكل ما يجري هو جزء من حملة الحزب الاشتراكي لتعكير الامن. انهم يريدون تهيئة ظروف تمنع اجراء الانتخابات فتقع البلاد في فتن ومشاكل، ولن يسمح لهم الشعب بذلك». واكد انه تلقى «وعوداً حاسمة» من الرئيس علي عبدالله صالح بان الانتخابات ستجري في موعدها في نيسان (ابريل) المقبل.

في عدن قال السيد يحيى الشامي عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي رئيس لجنة الرقابة والتفتيش العليا في الحزب: «ان ما صرح به طارق الفضلي من اتهامات مفبركة ضد الحزب الاشتراكي هي اسطوانة كثيراً ما تتكرر في محاولة الصاق الارهاب بجهات اخرى لهدف يعرفه الشعب اليمني جيداً». واكد ان حزبه، شريك المؤتمر الشعبي في السلطة «لم يوجه اي اتهامات الى طارق او غيره من المحتجزين والهاربين (...) غير ان التهم وجهتها النيابة العامة استناداً الى اعترافات المقبوض عليهم».

واشار الشامي في تصريح الى «الحياة» ان «الاغتيالات والتفجيرات التي شهدتها عدن وابين اخيراً هي اعمال ارهابية مصدرها خارج اليمن، لذلك يؤكد الحزب ضرورة النظر الى هذه الاعمال نوعاً من الجرائم الكبيرة لانها تمس سيادة الوطن والمواطن وامنهما، وتهدد المسار الديموقراطي».

ودعا باسم الاشتراكي السلطات التي تحقق في الامر مع المتهمين الى ان يكون هذا التحقيق «وفق القانون فيتحمل القضاة مسؤوليته من دون تدخلات من هنا او هناك» اشارة الى سلطة القبائل والمشايخ.

وتطرق الى الحوارات الجارية بين حزبي السلطة، (الاشتراكي والمؤتمر) وصولاً الى تحالف يمهد لدمجهما في اطار حزبي واحد، وقال: «الحزبان الحاكمان يناقشان خلال هذه الفترة جملة من القضايا التي تهم الحياة العامة للبلاد ومهماتهما على صعيد السلطة التنفيذية، وكذلك قضايا اشير اليها في برنامج الاصلاح الذي اعدته الحكومة واعترضته بعض الصعوبات، الى جانب - وهنا شيء مهم يجب قوله - ان الحزبين يناقشان مسؤوليتهما في توفير الظروف والمناخات المناسبة للانتخابات العامة (البرلمانية) في ٢٧ نيسان القادم، من خلال الحرص على سيادة الامن والاستقرار في البلاد».

واضاف: «مستقبل العلاقة بين الشريكين في السلطة ستحدد من خلال صياغة برنامج ملموس يعالج الضرورات الملحة في الجوانب الاقتصادية والامنية والسياسية والاجتماعية، وهو برنامج يطمح الاشتراكي الى ان يكون مقبولاً او مصاغاً من قبل كل القوى السياسية او معظمها. وهناك نقاط كثيرة يلتقي حولها الحزبان، وهي اكثر من نقاط الاختلاف المتمركزة في مدى القرب والبعد في العملية والممارسات الفعلية لما هو مقرر في ادبيات كل من الحزبين وفي الوثائق الرسمية او المتعلقة بالسلطة التنفيذية».

وعلمت «الحياة» ان المكتب السياسي للاشتراكي (القيادة العليا) يواصل حالياً اجتماعاته في صنعاء بزعامة امينه العام السيد علي سالم البيض وغياب نائبه في الحزب السيد سالم صالح محمد الموجود في عدن. ويتوقع ان يعلن المكتب الموعد النهائي لعقد المؤتمر العام الرابع للحزب، والذي تشير اوساط حزبية الى عقده في الاسابيع المقبلة بعد تاخره بضعة اشهر.

المدوسه

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١-٢ يناير ١٩٩٢

الاشتراكي اليمني بحث القضايا الأمنية

حملة اعتقالات في جامعة تعز والأحزاب دعت إلى الاعتصام اليوم

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

دعت فروع الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية في مدينة تعز اليمنية الى اعتصام عام في مبنى النيابة العامة وكليات الجامعة احتجاجا على «الممارسات التعسفية لسلطات الامن في المحافظة» وعلى عدم اطلاق الذين اعتقلوا في اعقاب اضطرابات ديسمبر (كانون الاول) الماضي.

وأشار بيان الدعوة الى الاعتصام الى ان سلطات الامن في تعز شنت السبت الماضي حملة اعتقالات ضد طلاب الجامعة وأودعت عددا منهم في اماكن لم تعرف بعد، الامر الذي يهدد بحرمانهم من حق تقديم امتحانات الفصل الدراسي الاول.

وبعدما ندد البيان بـ «سلطة الحكم الفردي» دعا المشاركين الى وضع شارات سوداء على سواعدهم اليوم.

ووقع البيان ممثلون لـ ١٥ حزبا ومنظمة بينها الحزب الاشتراكي وحزب البعث (الموالي للعراق) والتنظيم الوحدوي الناصري واتحاد القوى الشعبية وحزب التجمع الوحدوي اليمني وحزب الحق.

من جانب آخر اكدت مصادر

التتمة .... ص ٤

حملة اعتقالات

قالت هيئة مكلفة بمتابعة قضية المتهمين بتفجير منزل رئيس حزب الحق في محافظة صعدة والذي وقع الشهر الماضي ان المتهمين بالتفجير وعددهم ٣ اشخاص افرج عنهم من السجن المركزي في صعدة دون محاكمتهم

واوضحت مصادر مسؤولة في حزب الحق لـ «الشرق الاوسط» ان الافراج عن الجناة تم بتوجيه من وزارة الداخلية.

واعرب الدكتور المحامي محمد علي الخطيب عن اسفه لهذا الاجراء وقال ان النيابة فوجئت بعدم وجود المتهمين في السجن عندما توجه وكيل النيابة صباح يوم السبت الماضي للتحقيق معهم

وقال ان الجناة كانوا قد اعترفوا عندما قبض عليهم رجال القبائل وسلموهم لسلطات الامن في المحافظة انهم وعدوا باطلاق سراحهم اذا ما تم القبض عليهم اثناء قيامهم بتنفيذ عملية التفجيرات في صعدة

من جهة اخرى عقد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني صباح امس اجتماعا استثنائيا لمناقشة جملة من المستجدات على الساحة السياسية الوطنية

وقال مصدر في المكتب السياسي للاشتراكي لـ «الشرق الاوسط» ان الاجتماع قد توقف في البداية امام القضية الامنية والاعمال الارهابية الاخيرة وانه حذر من اتساع رقعة العنف، خاصة ان الاهداف الاخيرة قد كشفت ان القضية لا تستهدف الحزب وحده بل شملت مرافق الخدمات وهي تهدد حياة المواطنين وامن البلاد بشكل عام.

كما استعرض الاجتماع قضية الشيخ طارق الفضلي الذي سلم نفسه اخيرا للسلطات الامنية ويجري التحقيق معه في العاصمة صنعاء لمعرفة الجهات التي تقف وراء المخطط الذي اعد لضرب عدد من المصالح الحكومية.

واكد المصدر ان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ستعقد الاحد المقبل دورتها الثالثة عشرة وفقا لتوجيهات المكتب السياسي وبعد استكمال القضايا التي ستقدم الى هذه الدورة وبينها الورقة المقدمة من اللجنة الرباعية بشان العلاقة مع الشريك في الحكم - المؤتمر الشعبي العام.

وقال المصدر ان المكتب السياسي وافق امس على الاتفاقية مع المؤتمر الشعبي العام بشان تنظيم السياسة الاعلامية بينهما والتي تنص على وقف المهاترات بينهما داخل صحف الحزبين وكذلك التزامهما بقانون الصحافة والمطبوعات، وان صحف الحزبين ستعاود الصدور الاسبوع المقبل بعد توقف لمدة اسبوع للمصادقة على الاتفاقية المشتركة.

وقال المصدر ان الحوار حول العلاقة مع الشريك الاخر (المؤتمر) والبدائل المطروحة لا تزال عند منتصف الطريق ولا يمكن تلخيصها بسهولة. ووصف هذه الحوارات بانها «من العيار الثقيل».

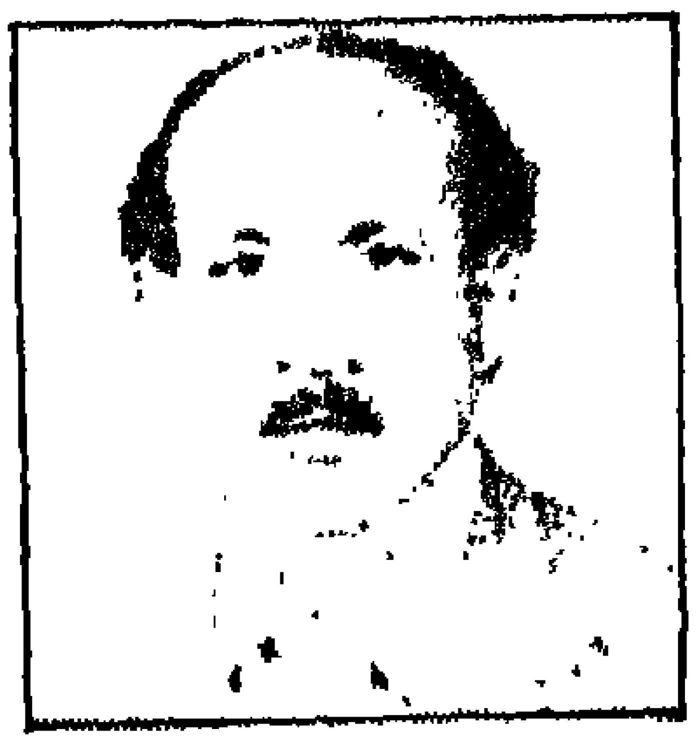
وكانت مصادر حزبية قد اكدت لـ «الشرق الاوسط» ان الحزب الاشتراكي اليمني رفض فكرة مشاركة «البعث» و«الاصلاح» في اطار اي تنظيم موحد في اليمن وهي الفكرة التي طرحها المؤتمر الشعبي العام في اطار البدائل التي يجري تدارسها بين مختلف القوى السياسية .

نائب سكرتير العلاقات الخارجية في الحزب الاشتراكي اليمني

ارتفاع الأسعار المفاجيء فجر حركة الاحتجاج

تجربة الصومال غير قابلة للتكرار في اليمن

حوار : عمر أحمد عمر



محمد السلامى

شهدت اليمن طوال العام الماضي العديد من الاحداث المحتدمة فتم تاجيل الانتخابات العامة واندلعت مظاهرات الاسعار العنيفة بالاضافة الى انجاز اتفاق على الحدود مع سلطنة عمان والمباحثات التمهيدية مع السعودية من اجل اتفاق مماثل . هذه الاحداث وغيرها كانت مثار الحوار مع محمد السلامى نائب سكرتير الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية بالحزب الاشتراكي وعضو اللجنة المركزية .

● كنتم قد اصدرتم في الحزب الاشتراكي بيانا اوان اعمال العنف المصاحبة لمظاهرات الاحتجاج ضد ارتفاع الاسعار التي اندلعت في عدد من المدن اليمنية الشهر الماضي بعيدا عن ادانة العنف ماهي اسباب المظاهرات في رايكم ؟

● ● بالطبع الاسباب المباشرة هى الارتفاع المفاجيء للاسعار ورغم تقديرنا لهذا الدافع باعتبار حق التظاهر يكفله الدستور والقانون الا ان العنف الذى صاحب المظاهرات افسد المعنى والهدف من قيامها . وهناك شك في ان هناك قوى سياسية دست بين المتظاهرين من يقوم باعمال التكسير والنهب والحرق . ورغم ان اعمال العنف لم تكن بدرجة كبيرة الا انها تنطوى على تهديد خطير للمسار الديمقراطى وعلى مسيرة الاعداد للانتخابات العامة التى تقرر بصفة نهائية اجراؤها في ٢٧ ابريل القادم .

● هل هناك اجراءات اتخذت لمعالجة ماكشفت عنه المظاهرات ؟

● ● على الصعيد الاقتصادى تم تخفيض نفقات الدولة بشكل عام وضبط الايرادات في مجال السلك الدبلوماسى باغلاق عدد كبير من السفارات والقنصليات والملحقيات الثقافية والعسكرية غير الضرورية وعدم قيام الدولة بشراء سيارات او اثاث بيع السيارات الحكومية للموظفين للتخلص من الانفاق عليها وبالنسبة للاجور تقرر زيادتها بدءا من هذا الشهر بمعدل ٤٠ ٪ كبدل غلاء معيشة و ٣٠ ٪ بدل انتقال لجميع العاملين.

اما على صعيد المعالجة السياسية فقد تم الدعوة لعقد مؤتمر وطنى عام يضم مختلف الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والنقابية بهدف وضع ميثاق شرف يلتزم به الجميع بالاضافة الى تفعيل الحوار بين الحزبين الحاكمين : الحزب الاشتراكى والمؤتمر الشعبى لتهيئة البلاد لاجراء الانتخابات العامة في موعدها .

● فيما يتعلق بهذه الانتخابات يجرى الحديث في بعض الصحف اليمنية حول قيام تعاون بينكم وبين المؤتمر الشعبى يتراوح بين التنسيق والدمج مرورا بالتحالف . فما هو الاكثر دقة بشان هذا التعاون المرجو ؟

● ● في الوقت الحاضر الحزب الاشتراكى طرح موضوع التحالف رسميا مع المؤتمر الشعبى اثناء الانتخابات وبعدها وحتى الان لم يحسم الامر في المؤتمر الشعبى

فالتحالف يخلق الثقة ويدعم المشاركة بين الحزبين كما انه موضوعيا ليست هناك خلافات نظرية كبيرة في الاهداف والمهام القريبة والبعيدة .

● متى سينعقد مؤتمر الحزب الاشتراكى ؟ ومامدى صحة مايتردد حول تغيير اسمه ؟

● ● ستقرر اللجنة المركزية في

اجتماعها في النصف الأول من هذا الشهر موعد عقد المؤتمر العام .

وهناك رأيان فيما يتعلق بموعده المؤتمر فإما قبل الانتخابات العامة او بعدها مباشرة . كذلك مطروح بجدية امكانية تغيير اسم الحزب الا ان المؤتمر العام وحده هو الذى يمكنه ان يقرر ذلك .

● شهد العام الماضى العديد من عمليات الاغتيالات السياسية حيث اشارت الاتهامات الى وجود قوى خارجية وراءها فهل توصلت التحقيقات الى تحديد هذه القوى الخارجية ؟

● ● الاغتيالات مسألة في غاية الخطورة خاصة وانها موجهة بشكل رئيسى لاعضاء قياديين في الحزب الاشتراكى وسواء كان الدعم لها خارجيا او غير خارجى فان اليد المنفذة لها هى يد يمنية بهدف اجهاض مسيرة الديمقراطية والوحدة ونحن في الحزب الاشتراكى حتى الان نريد معالجتها عبر الاجهزة الشرعية في الامن والقضاء ، وقد كشفت التحقيقات عن بعض منفذى الاغتيالات منهم من تم اعتقاله ومنهم من لايزال هاربا داخل اليمن .

وفي اعتقادى ان المستفيدين من الاغتيالات هم الذين يتضررون من الإصلاحات والديمقراطية والوحدة وهم قوى داخلية وخارجية .

● معروف ان اليمن قد انجز اتفاقا لتسوية خلافات الحدود مع سلطنة عمان فهل يمكن ان يشكل هذا الاتفاق نموذجا يحتذى في المحادثات الجارية مع السعودية بشأن الحدود ؟

● ● بالنسبة للاتفاق مع عمان فهو دليل على صحة سياسة اليمن التى تهدف الى اشاعة الامن والاستقرار في الجزيرة العربية والتطلع لعلاقات قوية خالية من الشوائب في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية وان كان قد تم التوصل اليه بعد ١٢ عاما من المباحثات فاننا نهدف الى التوصل الى نفس الاسس مع الجارة العربية السعودية التى تربطنا حدود مباشرة بها وهناك الان لجنة فنية تتنقل بين الرياض وصنعاء من أجل التهيئة لمحادثات سياسية وان كنا نعرف مدى صعوبة قضايا الحدود بين مختلف الدول العربية ، ولكننا صادقو العزم على حسم هذا الامر على قاعدة لاضرر ولاضرار من اجل تعميق الاستقرار في الجزيرة العربية ونحن من مؤيدى دعوة الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية الشقيقة للبحث الجدى في استعادة العلاقات الطبيعية بين مختلف الدول العربية من منطلق مصلحتها المشتركة الامنية والسياسية والاقتصادية .

● هذه تخوفات اطلقها بعض الزعماء اليمنيين تحذر من انزلاق اليمن إلى ماانزلق اليه الصومال فهل توجد تشابهات تمثل اساسا لهذه التخوفات ؟

● ● رغم عدم تهيؤ الظروف في اليمن لمثل هذا السيناريو البغيض - لاقدر الله - الا ان مغزى هذه التخوفات التى تحذر منها بعض القوى الوطنية اليمنية على تنبيه وتحفيز كل القوى السياسية اليمنية الساعية الى ضمان وحدة واستقرار اليمن وسيره في النهج الديمقراطى والاصلاحى تتكاتف معا لاشعار القوى المغامرة والمتضررة من انها لن تنجح لو اقدمت على المغامرة .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية القاهرة

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٣

وزير الدولة للشئون الخارجية باليمن

الانتخابات ستتم فى ٢٧ ابريل القادم

سأقوم بأول جولة فى الخليج .. قريبا



د.عبدالعزيز الدالى

منذ انتهاء الفترة الانتقالية لدولة اليمن فى ٣٠ نوفمبر الماضى وماصاحبها من تأجيل اول انتخابات برلمانية لدولة الوحدة وفى ظل تعددية سياسية وحزبية جديدة .

ونحن نطالع يوميا بتحليلات وتصريحات لكثير من المراقبين تشير الى قرب نهاية الوحدة الوليدة وقدوم الانفصال واحتمالات لنشوب الحرب الاهلية بين الفصائل اليمنية .

التقت « الجمهورية » مع الدكتور عبدالعزيز الدالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى اليمن والموجود حاليا بالقاهرة لتمثيل بلاده فى اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية.

قلت :

□ اشار الكثير من المراقبين الى احتمالات تأجيل الانتخابات مرة اخرى وعدم اجرائها فى موعدها فى ابريل القادم ؟

● قال : الانتخابات ستتم فى موعدها فى ٢٧ ابريل وأؤكد هذا لان الترتيبات الخاصة تجرى بشكل ناجح الان وحسب البرنامج.. وقد انتهت اللجنة بالفعل من تقسيم اليمن لدوائر انتخابية عددها ٣٠١ دائرة وهذه كانت من العقبات الرئيسية امام اللجنة العليا للانتخابات.. ولم يبق سوى تسجيل من لهم حق الانتخاب، ثم فتح باب الترشيح .

وهناك اتفاق بين كل الاحزاب حول حتمية اجراء الانتخابات فى موعدها وليست هناك جهة فى اليمن لها مصلحة فى التأجيل اكثر مما تأجلت وهناك اجماع على مساعدة اللجنة على الانتهاء من عملها قريبا .

تنظيم الجهاد وراء ..

أحداث العنف والاغتيالات فى اليمن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية القاهرة

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٣

□ قلت : ومايثار عن الخلافات بين شريكى الحكم : المؤتمر والاشتراكى ؟

● ● قال : الان الثقة تعززت واصبحت قوية بين قيادتى الحزبين الاشتراكى والمؤتمر والعلاقات ممتازة بين الرئيس ونائبه والحوارات تتم بشكل طيب بين قيادات الحزبين من اجل تحقيق اتفاق سياسى يساند الوحدة ويدعمها حتى يمكن انجاز الانتخابات القادمة فى جو سلمى واخوى وايضا الاتفاق على مابعد الانتخابات وهناك اخبار طيبة فى هذا الاتجاه

□ قلت : هل يعنى ذلك التنسيق لدخول الانتخابات معا ؟

● ● قال : هناك ماهو اكبر من التنسيق، حيث نأمل الدخول بقائمة واحدة .

□ قلت : هناك تخوف من الاحزاب السياسية اليمنية من سيطرة الحزبين الحاكمين على السلطة بعد الانتخابات ؟

● ● قال : نؤكد ان العملية الديمقراطية ستسير حتى نهايتها ولايمكن ان نعود للنظام الشمولى ومن هذا المنطلق سنقود العملية الديمقراطية بكل نجاح، ولو كان فى نية الحزبين احتكار السلطة لما عملا على انجاح خطوات الانتخابات، ونؤكد احترامنا لصناديق الاقتراع.. خاصة وانه لايوجد اساس للخلاف بين الاحزاب اليمنية، ولكن احيانا تبرز على السطح اشكال من اللعبة السياسية قد توحى بوجود خلافات عميقة وفى تقديرى هناك قواسم مشتركة وطنية بين كل الاحزاب اليمنية وهى اكبر من كل الخلافات الصغيرة .

□ قلت : وهل يعنى ذلك اتساع دائرة الحكم بعد الانتخابات بحيث تضم احزابا اخرى ؟

● ● قال : المرحلة القادمة مرحلة

اجرى الحوار :

سمية احمد

مهام وطنية كبيرة ونعتقد بحتمية تالف القوى السياسية لقيادة المرحلة القادمة

ولانستبعد التوصل لصيغة مع الاحزاب الاخرى لقيام شكل من اشكال التحالف او التآلف فى المرحلة القادمة .

□ قلت : والى اى مدى وصلت اعمال الاغتيالات والعنف ؟

● ● قال : شىء مؤسف ان تجمعات تم القبض عليها مؤخرا تدعى انها من تنظيم الجهاد تقوم بتفجير فندق فى عدن ومحاولة تفجير فندق اخر وتم القبض عليهم جميعا تقريبا وبدأت التحقيقات الاولية والتى تشير من خلال اعترافاتهم الى علاقتهم بجهات خارج اليمن .

ونعتقد ان الغرض هو تعطيل الانتخابات باعتبار ان هناك قوى لاتريد لليمن ترتيب اول انتخابات برلمانية فى ظل التعددية السياسية والحزبية ويبدو واضحا الترابط بين توقيت العمليات التخريبية والاغتيالات والدعوة لاجراء الانتخابات

□ قلت : والى اى مدى وصلت الازمة الاقتصادية ومدى صحة مايقال عن توقف شركات البترول الغربية عن التنقيب ؟

● ● قال . النشاط البترولى يسير بشكل طيب ولم تتوقف شركة واحدة وقد اعلنا مؤخرا عن اكتشافات بترولية جديدة، وسنقوم فى النصف الثانى من هذا العام بافتتاح خط الانتاج الثالث من حضرموت .

وبالنسبة للازمة الاقتصادية عموما والتى اعتقد انها جزء من ازمة اقتصادية يعانى منها العالم كله فقد اتخذنا جملة اجراءات اخيرا لمواجهتها من ضمنها تقليص الانفاق الحكومى واغلاق بعض سفاراتنا فى الخارج ووقف شراء سيارات حكومية وبعض الاجراءات لزيادة الدخل الحكومى ونتوقع بعض الانفراج لنهاية العام .

□ قلت : كيف تقيمون العلاقات المصرية - اليمنية ؟

● ● قال : علاقاتنا دائما جيدة وثابتة تحكمها مصالح مشتركة وكانت هناك لقاءات مؤخرا لمسئولين من البلدين لبحث اوجه التعاون وهناك اتصالات بين المسئولين فى وزارتى الثروة السمكية فى البلدين من اجل الانتهاء من اتفاقية جديدة للصيد تنظم العلاقة بين البلدين لحل المشاكل الدائمة التى يسببها هذا الموضوع .

□ قلت : وعلاقاتكم العربية ؟

● ● قال : اعتقد اننا يجب ان نعود انفسنا كعرب على الاستماع للرأى والرأى الاخر وللاسف هذا لم يكن مقبولا فى العلاقات العربية مؤخرا واعتقد انه طالما بدأنا نسير فى اتجاه ديمقراطى داخل بلداننا، فيجب ان يمتد ذلك لعلاقاتنا وبعضنا البعض .

وقد تميزت علاقاتنا مع دول الخليج مؤخرا بخطوتين هامتين هما توقيع اتفاقية الحدود الدولية مع سلطنة عمان وبدء المباحثات الخاصة بالحدود بيننا وبين المملكة السعودية والتى بدأت الجولة الرابعة لها فى الرياض الاثنين الماضى

وسأقوم بزيارة قريبة لبعض دول الخليج وهى اول زيارة رسمية لمسئول يمنى بعد احداث الخليج فى اغسطس ١٩٩٠

المصدر : المجلة السعودية
التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٣

تفجيرات عدن هدفها قطع الطريق أمام الوجود الأمريكي

الأفغان اليمنيون: ٣ آلاف مقاتل دربهم ضباط ايرانيون وسودانيون في معسكرات صعدا

عشية صدور البيان الرسمي اليمني باتهام ايران بالوقوف خلف عمليات القتل والتفجير الاخيرة التي استهدفت عددا من المسؤولين اليمنيين وضربت فندقين كبيرين في عدن، كان كثيرون داخل اليمن وخارجها يطلقون التهم جزافا، ويسعون بإصرار الى تعليق هذه الجرائم على بعض المشاجب العربية.

جاء هذا التطور بعد اكثر من عام ونصف عام على اندلاع شبه حرب اهلية في اليمن، حيث حصد رصاص الاغتيال عددا من كبار المسؤولين وقيادي الحزبين الحاكمين، حزب المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني يؤكد معلومات سابقة اشارت الى ان الاصابع الايرانية غير بعيدة عن ساحة اليمن، مع ان الكثير من اعمال العنف والاغتيال هي من فعل الحزبين الحاكمين وليس من فعل التنظيمات المتطرفة المدعومة من قبل طهران.

فلماذا تحركت ايران الان ولم تتحرك من قبل؟ بل كيف وصل النفوذ الايراني الى هذه الدولة التي تعتبر بعيدة عن ايران من الناحية الجغرافية؟

بعد «الثورة» الايرانية مباشرة في ١٩٧٩ وضعت اليمن كغيرها من الدول العربية والاسلامية في دائرة تصدير هذه «الثورة». وكما سمي مدربون ارسلوا لهذه الغاية لاقامة بؤر وخلايا «ثورية» في هذه الدول، فقد جرت المحادثات ذاتها في اليمن، واستقبلت معسكرات التأهيل والتدريب في مشهد وقم وغيرهما من المدن الايرانية شبانا يمنيين لتلقينهم فنون نقل ونشر المبادئ الخمينية الى جانب تدريبهم على اساليب القتال وزرع المتفجرات.

وظن الايرانيون ان تربة اليمن ستكون سهلة وصالحة لزراع بذور ثورتهم، ونشرها في اتجاه افريقيا عبر باب المندب والبحر الاحمر. لكن ظنهم خاب عندما اكتشفوا ان المذهب الزيدي يمثل وسطية بين الشيعية والسنية، وهو مذهب الاكثرية في الشمال اليمني، ويختلف كثيرا في تفسيراته عن المذهب الجعفري وبالتحديد مسألة الامامة.

واستمرت الاجهزة الايرانية، عبر ما يسمى منظمة «الجهاد الاسلامي» الشهيرة والمعروفة، تشكيل نقاط ارتكاز في شطري اليمن، قبل الوحدة وبعدها. وقد اتبعت في ذلك وسائل كثيرة من بينها اقامة المؤسسات والهيئات ذات الطابع الانساني مثل المستوصفات والعيادات الطبية، والجمعيات الخيرية، وتقديم المنح الدراسية الى طلبة المدارس والجامعات والمعاهد العلمية.

ولعل واقع اليمن المعروف، حيث تكاد تنعدم سلطة الدولة حتى خارج الشوارع الرئيسية في صنعاء، قد ساعد السفارة الايرانية على ايجاد رؤوس جسور لمنظمة «الجهاد الاسلامي»، ولمنظمات تعتبر امتدادا لهذه المنظمة مثل «حزب الحق» داخل المجتمع اليمني خصوصا في المناطق التي تعاني على نحو اكثر تفاقما من الاوضاع الاقتصادية المتردية، ومن انفلات حبل الامن وانعدام هيبة الدولة المركزية.

النفوذ العراقي

واللافت ان النفوذ العراقي، خصوصا في الجزء الشمالي من اليمن كان على مدى سنوات الحرب العراقية ـ الايرانية اقوى بكثير من النفوذ الايراني. ويبدو ان السبب يعود الى ان العراقيين وصلوا الى الساحة اليمنية في وقت ابكر من وصول الايرانيين، وان حزب البعث الذي يعتبر الرابع في اليمن بعد الحزبين الحاكمين وجماعة الاصلاح. قد لعب دورا اساسيا في هذا المجال.

ويمكن القول ان حزب البعث الذي وصل الى شمالي اليمن قبل «الثورة» الايرانية باكثر من عقدين من الزمن قد استطاع التغلغل عبر البعثات التدريسية والطلاب والبعثات العسكرية في اوساط اكبر قبيلتين في البلاد هما قبيلة حاشد وقبيلة بكيل.

والجدير بالذكر ان نائب رئيس الوزراء اليمني، العميد مجاهد ابو شوارب، وهو ابن شيخ احدى قبائل حاشد الاساسية وتزوج من اخت شيخ مشايخ هذه القبائل الشيخ عبد الله الاحمر، الذي يعتبر صاحب مكانة واحترام كبيرين وسط اليمنيين. عضو في القيادة القطرية لحزب البعث العراقي، بل هو في حقيقة الامر زعيم هذا الحزب الذي يعتبر الدكتور قاسم سلام امينه العام من الناحية الشكلية.

وفي السياق ذاته فان سنان ابو اللحوم ابن شيخ مشايخ قبائل بكيل هو في الوقت ذاته عضو في القيادة القطرية للحزب المذكور والمعروف ان القبيلتين المذكورتين تتبعان المذهب الزيدي الذي اعتبرته ايران ما بعد انتصار «ثورة» الخميني مذهبا شيعيا، كما ان المعروف ان العراق من خلال حزب البعث صرف على مدى سنوات السبعينات والثمانينات اموالا طائلة في اليمن وفي تنفيذ بعض المشاريع اليمنية، وصرف كذلك مبالغ كبيرة من اجل استقالة الكثير من الشباب اليمني النشط في الحقلين السياسي والتعليمي، ومن هنا لم توفق ايران في اختراق القبائل اليمنية رغم طروحاتها التفسيرية الدينية.

المهم ان محاولات ايران التي بذلتها في عقد الثمانينات لتحويل اليمن الى فك كماشة للاطباق على منطقة الجزيرة العربية قد باءت بالفشل. لاسباب عديدة غير السبب الآنف الذكر. ومن بين هذه الأسباب ان نحو مليونين من اليمنيين كانوا يعملون في عدد من الدول الخليجية، وبفعل التوعية التي اتبعتها هذه الدول بعد «الثورة» الايرانية، على الصعيدين السياسي والديني فقد فشلت ايران في اختراق الحزام الخليجي الذي يمثل هدفها الحقيقي والاول، وبالتالي فشلت في كسب هؤلاء اليمنيين الذين لم يلمسوا الطرح الايراني ايجابيا.

اتهامات ومعلومات

لكن في السنوات الاخيرة، اي بعد الوحدة التي مر على ابرامها نحو اكثر من عامين ونصف العام ، استطاع الوجود الايراني رغم محدوديته ايجاد ميدان لنشاطه عبر شقوق الصراع المحتدم والمتواصل بين الحزب الاشتراكي اليمني وحزب المؤتمر الشعبي العام. كما ان هناك معلومات تتحدث عن ان مراكز قوى معينة داخل دولة الوحدة اليمنية نفسها تعاونت مع التنظيمات والقوى المحسوبة على ايران والجهات المتطرفة فيها لحسم الصراع المحتدم بينها وبين مراكز قوى اخرى، سواء بين الحزبين الحاكمين او داخل كل حزب من هذين الحزبين.

مراكز القوى اليمنية تعاونت مع تنظيمات ايرانية لحسم الصراع بعد الوحدة

ويذهب اصحاب وجهة النظر هذه الى حد القول ان مراكز القوى في الشمال المعادية للحزب الاشتراكي اليمني والتي تعتبر ان الجنوب في اطار الوحدة اصبح عبئا على الشمال، هي في حقيقة الامر وراء زرع المتفجرات في عدن وفي الفنادق الكبرى فيها وهدفها الابقاء على الحديدة على البحر الاحمر التي تعتبر المدينة الثالثة بعد صنعاء وتعز في الشطر الشمالي من حيث اهميتها التجارية والاقتصادية للبلاد ولدولة الوحدة.

وفي الحقيقة فان مسؤولين كبارا في الحزب الاشتراكي اليمني لا يصدقون ان منظمة «الجهاد الاسلامي» هي المسؤولة عن عمليات الاغتيال والتفجيرات الاخيرة، رغم اعترافهم بتزايد الوجود المسلح لهذه المنظمة وغيرها من المنظمات التابعة لايران. وهم يقولون انه حتى وان كانت هذه المنظمة هي التي قامت بهذه الاعمال فان هناك من داخل السلطة من سهل لها مهمتها ووفر لها الحماية للقيام بما قامت به.

ويصر هؤلاء على ان «الجهاد الاسلامي» حتى وان ثبت انها هي التي قامت بتفجيرات عدن الاخيرة، الا انها بالتاكيد غير مسؤولة عن الكثير من محاولات وعمليات الاغتيال التي استهدفت كبار المسؤولين في دولة اليمن الديمقراطي سابقا، وعددا من قادة الحزب الاشتراكي اليمني صاحب النفوذ الاكبر في مناطق الجنوب ويشاركهم في هذا الرأي ديبلوماسيون عرب يراقبون عن قرب الاحداث اليمنية والذين اكدوا ان ايران بريئة من هذه الاغتيالات التي هزت اليمن بعد اعلان وحدته ويرون ان اللوم يقع اساسا على الحزبين اليمنيين المتصارعين على السلطة.

وحتى بالنسبة الى قصة طارق بن ناصر بن حسين الفضلي الذي اتهم بعملية الهجوم بالقنابل على فنادق عدن والمحاصر الآن في منطقة ابين مسقط راس الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد والتي تبعد عن عدن باتجاه الشمال نحو سبعين كيلومترا، فان اوساط الحزب اليمني الاشتراكي يعتبرها مختلفة وترى انها مجرد محاولة ايقاظ الاحقاد القديمة ونفض الغبار عن الحالة القبلية والعشائرية في الجزء الجنوبي من البلاد.

وكما هو معروف فان ثورة اليمن الجنوبي التي قادتها الجبهة القومية قد حطمت النفوذ الذي كان سائدا في عهد الانتداب البريطاني السابق والذي كانت هذه المنطقة موزعة على اساسه الى عدد من المحميات والمشيخات المحكومة بعدد من السلاطين، ومن بينها السلطنة الفضلية التي كان اخر سلاطينها ناصر بن حسين الفضلي والد طارق (٢٦ عاما) المتهم بعمليات فنادق عدن.

وجاء اعتراف الحكومة اليمنية بوجود التنظيم الايراني ليؤكد المخاوف السابقة من تغلغل جماعات خمينية في البلاد. بل يعتبر اعتراف الحكومة اليمنية مهما جدا لأن حكومة صنعاء لم تكن على عداء مع طهران وليست على وفاق مع حكومة مصر التي تتهم الحكومة الايرانية بتمويل تنظيمات في المنطقة. وجاء اعتراف الحكومة اليمنية بوجود التنظيمات الايرانية ليعزز راي الذين يقولون بوجود مخطط ايراني جغرافي يستهدف الجزيرة العربية على اعتبار أنها الواجهة، ويستهدف مصر على اعتبار انها اكبر الدول العربية

وبالعودة الى امتداد النفوذ الايراني الى اليمن، نجد ان الفوضى والمشاحنات والخصومات التي سادت بعد قيام الوحدة قد أدت الى تحقيق السفارة الايرانية بعض النجاحات التي لم تستطع تحقيقها في فترات سابقة. فقد تم تنشيط منظمة «الجهاد الاسلامي» وبديلها الآخر «حزب الحق» واخذت هذه المنظمة تجد لها مواطئ قدم فعلية في الساحة اليمنية وخاصة بعد تردي الاوضاع الاقتصادية وارتفاع الاسعار ووصول التضخم الى ارقام مخيفة.

وفي هذا الوقت قامت منظمة «الجهاد الاسلامي» بالاعتماد على الحزب الآنف الذكر وبعض القوى المحلية الاخرى لتجميع اليمنيين الذين عملوا في صفوف الفصائل الشيعية الافغانية والذين جرى تدريبهم على فترات متلاحقة في معسكرات التدريب والتأهيل في ايران في معسكرات في منطقة صعدا الجبلية المعروفة. وفي حين ان المعلومات الرسمية تقول ان عدد هؤلاء لا يزيد عن ٣٠٠ في اكثر التقديرات مبالغة، فان مصادر «المجلة» تؤكد ان العدد يصل الى ثلاثة الاف، وان على رأس هؤلاء مدربين عسكرين ومرشدين دينيين ايرانيين وسودانيين ومن جنسيات عربية اخرى، وان هذه المجموعات تمتلك اسلحة متطورة وترتبط ارتباطا مباشرا بالسفارة الايرانية في صنعاء.

والآن وقد انكشف امر هذه المجموعات التي حاولت السلطة التستر عليها لنحو اكثر من عام، فان مصادر دبلوماسية عربية في صنعاء تقول ان الامر يتجاوز مجرد اعداد من الذين حاربوا في صفوف الثورة الافغانية سواء كانت هذه الاعداد ٣٠٠ او ثلاثة الاف، وان هؤلاء جزء من مخطط كبير تتعاون في الاشراف عليه قيادة مشتركة وان هذا المخطط يشمل بالاضافة الى اليمن جميع الدول الافريقية الواقعة على البحر الاحمر والمطلة على بحر العرب وباب المندب

وتوضح هذه المصادر ان قيادة يشرف عليها حسن الترابي ويشترك فيها يمنيون وسودانيون وايرانيون وعرب من جنسيات اخرى، قد حولت صعدا الى بؤرة لقوس ملتهب يمتد من مصر الى السودان فارتيريا فاثيوبيا وجيبوتي والصومال حتى كينيا، وان الهدف هو قلب الاوضاع في دول هذا الطوق والانطلاق منها باتجاه شمال افريقيا.

وحسب هذه المصادر فان بؤرة صعدا قد خرجت افواجا من المدربين الذين يتقنون فنون القتال وفنون «الدعوة» وانه جرى توزيع هؤلاء على عدد من الدول المذكورة انفا، وانه توجد الآن مراكز مرتبطة بجبهة الترابي مباشرة وخصوصا في جيبوتي وكينيا والصومال واريتريا.

وقد سألت «المجلة» خبراء في الشؤون الايرانية الخارجية عن صحة الاتهامات اليمنية فاجابوا مؤكدين ان ايران لم تركز ابدا نشاطاتها الخارجية على اليمن منذ ثورة الخميني قبل ١٣ عاما ويرى احدهم ان اليمن كان مستهدفا لاسباب كانت تعتقد انها مناسبة من الناحية المذهبية. ولكن رغم هذه الرؤية الا ان ايران فشلت في اليمن خاصة عندما تقارن بنجاحاتها في لبنان مثلا.

وعن احتمال وجود مبالغة في مثل هذه التقارير خاصة وانها تتحدث عن عدد كبير من الدول ويتطلب تنفيذ العمليات فيها الى مبالغ مالية طائلة قال الخبير ان مثل هذه العمليات لا تكلف كثيرا من الناحية المادية خاصة وانها تغطي دولا فقيرة مثل السودان واليمن اولا، وثانيا ان التكاليف محصورة في ارسال «الدعاة» وبعض الشباب الثوري الذين ينفقون بدورهم مبالغ محدودة ولكن تأثيرها كبير جدا على اعتبار انها تتحول الى تنظيمات عقائدية وعسكرية. وقال ان تكاليفها تعتبر زهيدة مقارنة بما تصرفه دول اخرى على شق الطرق وفتح المدارس والمستشفيات.

■ لماذا الآن؟

والسؤال الذي يطرح نفسه بصدد الحديث عن انفجارات واغتيالات اليمن ومنظمة «الجهاد الاسلامي» هو: لماذا لجأت السلطة اليمنية الى كشف النقاب عن هذه المنظمة وعن وجودها المؤثر في هذا الوقت بالذات مع انها تسترت عليها في فترات سابقة؟

الأراء المحايدة لا تتفق على امر واحد. فالبعض يقول ان الايرانيين ازعجهم التقارب المتنامي بين صنعاء والولايات المتحدة، وانهم حركوا «الجهاد الاسلامي» كي تباشر المعركة منذ الآن لقطع الطريق على اي وجود امريكي مستقبلي قد يستخدم ضدهم. ويشير هؤلاء الى ان ضرب فنادق عدن يأتي في هذا الاطار لأن هذه الفنادق اصبحت في الاونة الاخيرة حتى قبل عملية «اعادة الامل» في الصومال بمثابة استراحات لجنود وضباط البحرية الامريكية «المارينز» الذين ترابط بوارجهم في المنطقة.

ويرى اخرون ان ايران ازعجها ان تبدأ صنعاء بحل مشاكلها الحدودية مع الدول المجاورة، وانها من اجل اشغال هذه الدول بخلاف شكل ويشكل صراعا دائما، حركت منظمة «الجهاد الاسلامي» لتكون اداتها الضاغطة لمنع اي تقدم في هذا المجال، والحؤول دون اتمام اية خطوات ناجحة على هذا الصعيد.

ويمكن التأكيد ان النظام في اليمن وان هو اراد باعتقال عدد من اعضاء «الجهاد الاسلامي» والتيارات المتطرفة انهاء مشكلة ومشاكل سابقة الا انه في حقيقة الامر فتح الابواب لصراع جديد. وحسب كل المعطيات، فان اليمن من الآن وحتى موعد الانتخابات المقبلة في ابريل (نيسان) المقبل ستواجه خضات أمنية ستتجاوز بالتأكيد كل ما سبقها.

صنعاء، عدن: «المجلة»

تحليل سياسي

جــدل في اليــمن

هل ينتصر التوجه العلماني على حساب المنطلقات الاسلامية

صنعاء - من حسام عبدالحميد:

□ تشهد العلاقة بين الحزبين الحاكمين في اليمن (المؤتمر - الاشتراكي) تنشيطا من جانب اللجنة الرباعية المشكلة من الحزبين التي تبحث حاليا في صيغة تحالفية من المتوقع الاعلان عنها خلال الايام القليلة القادمة، وذلك لخوض الانتخابات التي اقترب موعدها.

والبحث عن صيغة تحالفية بين الحزبين ليست هي المحاولة الاولى من نوعها، فقد سبق ان تم بحث اكثر من صيغة في اوقات متفاوتة ولكن كان الكشف مبكرا عن هذه الصيغ من جانب بعض القوى المعارضة يؤدي الى تقويضها او عدم الاعلان عنها اصلا.

ولم ينتظم «ترمومتر» العلاقة بين الحزبين عند الرقم الطبيعي بل شهد العديد من الذبذبات التي كشفت في كثير من الاحيان عن تنافر واضح في هذه العلاقة وقد انعكس هذا بدوره على صورة الاحداث التي تعيشها اليمن.

وامام هذه العلاقة المتذبذبة كان لابد من البحث عن صيغة تحالفية خاصة وان الدخول الى الانتخابات بات حتما، اذ ان تأجيلها للمرة الثانية لن يمر مقبولا على المستوى المحلي وستكون له انعكاساته الدولية التي تعني فقدان المصداقية في اولها.

ومن هنا جاء البحث عن هذه الصيغة خلال هذه الايام ويطرح المؤتمر من جانبه فكرة «الاندماج» بين الحزبين وتفكيك الهيكلية التنظيمية الحالية للحزبين وتشكيل تنظيم جديد، الا ان الاشتراكي يرى فكرة «توحيد» الحزبين على مراحل وان كان يؤكد على سرعة هذه المراحل.

وفكرة الاندماج تمثل انتصارا للتيار العلماني داخل حزب المؤتمر الشعبي العام، إذ تقضي فكرة الاندماج التنازل عن «الميثاق» الذي يمثل النظرة الايديولوجية للمؤتمر، وهي نظرية تصدر عن منطلقات اسلامية. كما ان فكرة التوحيد التي يطرحها الاشتراكي ستضمن له احتواء هيكلية المؤتمر نظرا لما يتمتع به الاشتراكي من خبرة تنظيمية يفتقدها المؤتمر.

والبحث عن صيغة تحالفية في هذا الوقت هي محاولة لتجنيب العلاقة بين الحزبين لمزيد من التدهور والذي ظهر جليا في الصحافة الحزبية التابعة للحزبين وذلك من خلال تبادل الاتهامات عبر الصحف ناهيك عن حرب المنشورات.

وهي ايضا محاولة لارساء قواعد جديدة في فترة حكم قادمة بعد ان ادت سياسة التقاسم الى مزيد من الفساد المالي والاداري وتدهور الاوضاع الاقتصادية والامنية في البلاد. ■

اليمن: مشروع الوحدة يترنح

شبح الحرب الأهلية في سماء صنعاء

صلاح صابر ★

في الوقت الذي تقترب فيه تجربة الوحدة اليمنية من العامين فإن الأوضاع الداخلية تشهد ترديا كبيرا تكسرت على صخوره أو كادت، أحلام الوحدة اليمنية فالانتخابات تأجلت مرتين ويشكك الكثير من المراقبين في امكانية اجرائها حسبما هو معلن في ابريل المقبل، وتتعدد الاضرابات واحداث العنف التي يشهدها اليمن بشكل يوحي ما بين اغتيالات سياسية أو ثارية بين القبائل وما بين اضرابات تقوم بها النقابات أو احداث عنف توجه ضد مؤسسات الدولة يرجعها البعض «للافغان» اليمنيين العائدين، وامام هذا التردي أصبح السؤال المطروح هو هل هناك امكانية اجراء الانتخابات والقفز فوق الخلافات واتمام مشروع الوحدة، أم أن السيناريو المرجح لمستقبل اليمن في المدى القصير هو مزيد من العنف الذي قد يتصاعد إلى الحرب الأهلية؟

للإجابة على هذا السؤال يجب أولا رصد الابعاد التالية:

أولا: الخلاف بين جناحي السلطة منذ اتمام مشروع الوحدة في مايو ١٩٩٠ ويتقاسمها بشكل مؤقت «انتقالي» الحزبين الاشتراكي اليمني والذي كان يحكم الشطر الجنوبي قبل الوحدة ويتزعمه على سالم البيض وحزب المؤتمر الشعبي والذي كان يحكم الشطر الشمالي ويتزعمه الرئيس اليمني على عبد الله صالح والشواهد التي يرصدها المراقبون حول تكرار الاعتكاف السياسي الذي يمارسه نائب الرئيس وزعيم الحزب الاشتراكي بشكل مستمر علاوة على ما يتردد حول تقديم حيدر أبو بكر العطاس لاستقالته تشير إلى حدوث أزمة بين جناحي السلطة الحاكم في اليمن. فعلى سالم البيض يتهم الرئيس اليمني بأنه يدير البلاد بطريقة قبلية وعشائرية بعيدة عن روح العصر وأنه سيطر على أموال النفط ولم يدخلها خزينة الدولة وأنه يتستر على التفجيرات التي نفذت ضد عدد من المسئولين اليمنيين وأنه المسئول عن عدم توحيد الجيش وتوحيد الأجهزة الأمنية وعدم تنفيذ شروط الوحدة التي من بينها نقل دوائر مؤسسات الدولة ومقر الرئاسة إلى عدن طوال شهور فصل الشتاء الثلاثة، علاوة على أنه يريد تطبيق قانون للانتخاب يحصر النفوذ لصالح الشمال على حساب الجنوب.

وفي الوقت نفسه فإن الرئيس اليمني يبادله الاتهام ويرى أنه غير راض بموقع نائب الرئيس ويعتبره موقعا شكليا ويريد أن تكون الدولة برئيسين وأن الاشتراكيين يسعون للاحتفاظ بمكاسبهم القديمة وأنهم ارغموا من البداية للسعي لاتمام الوحدة بسبب الأزمة التي مروا بها بعد العديد من المذابح التي تمت بين رفاق الأمس والتي دمروا فيها أنفسهم ودمروا فيها البلاد معهم.

وفي نفس السياق يقول مؤيدو الرئيس اليمني إن اندلاع شرارة الاضطرابات في «تعز» ليس مصادفة وأنها من افتعال الحزب الاشتراكي بهدف ايجاد مبررات للرجوع للتشطير.

ثانيا: الخلاف بين المعارضة والسلطة:

ومنذ اقرار قانون الاحزاب في اليمن شهدت اليمن ظهور ما يقرب من ٣٠ حزبا معظمها واجهات فكرية وتحديثية مثل التجمع الديمقراطي اليمني الذي يتزعمه عمر الجاوي ويدعو للتنوير وتدعيم الديمقراطية بشكل ليبرالي غربي ومنها الناصريون وجبهة التحرير ورابطة أبناء اليمن والحزب الجمهوري وحزب الاحرار وغيرها.

وهذه المعارضة تفاوتت علاقاتها مع حزبي السلطة فبعضها ركن للسواء حزب المؤتمر الشعبي مثل البعثيين والقوميين وناصب العداء للحزب الاشتراكي وبعضها احتفظ بمواقفه تجاه السلطة بشكل عام واتهمها بأنها تسعى لتأجيل الانتخابات بشكل مستمر أو تسعى للاستحواذ على السلطة سواء كـ[illegible] الحزب الاشتراكي أو المؤتمر الشعبي على حد سواء.

أما حزب الاصلاح اليمني الذي يتزعمه الشيخ عبدالله الاحمر فهو حزب يجمع بين سمات العشائرية والقبلية خاصة قبائل حاشد، ويدعو لأفكار تحمل سمات الاخوان المسلمين ويعتبره البعض من المحللين رديفا لحزب المؤتمر الشعبي بينما يرى اخرون بأنه يحتفظ بمواقفه ضد كلا الحزبين المتقاسمين للسلطة في اليمن، وقد ظهر ذلك مؤخرا بوضوح.

فقد عقد في اواخر أيام العام الماضي ما سمي بمؤتمره الوحدة والسلام اليمني في صنعاء وترأسه الشيخ عبد المجيد الزنداني وشارك فيه الشيخ عبد الله الاحمر وما يقرب من ٤ الاف شخص يمثلون جميع المحافظات اليمنية ما بين علماء دين وأساتذة جامعات وأعضاء نقابات وجمعيات ورجال القوات المسلح والأمن وناقش هذا المؤتمر العديد من القضايا الملحة في اليمن مثل الانتخابات وأدانوا فيها ظاهرة تقاسم السلطة بين الحزبين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي واعتبروا تأجيل الانتخابات تحايلا والتفافا للاستمرار في السلطة.

ويرى العديد من المراقبين في صنعاء أن هناك احتمال أن يصبح مؤتمر الوحدة والسلام تنظيما دائما أورديفا للتجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه عبد الله الاحمر أو بديلا عنه، وتتابع الاوساط السياسية اليمنية تطورات هذا المؤتمر بمزيد من الحيطة والحذر تحسبا لظهور خطاب سياسي جديد يكشف عن مواقف جديدة في عدد من القضايا وبخاصة الديمقراطية في اليمن.

ثالثا: النقابات اليمنية:

اكد الامين العام لنقابات العمال اليمنية في تصريح نشرته الصحف أن هناك انشقاقات كبيرة في صفوف قيادة النقابات وعلق على ذلك بقوله لقد توحدنا بالاتفاق وليس بالانتخاب.

ومظاهر هذه الانشقاقات واضحة فبينما سعى ٧ من أعضاء المكتب التنفيذي للنقابات لشن حملة من أجل الاضراب الذي دعوا له في ٧ ديسمبر ١٩٩٢، فإن الامين العام لنقابات العمال عقد لقاء مع رئيس الوزراء حيدر ابوبكر العطاس وأبرم معه اتفاقا اعتبره البعض لا يعبر عن مطالب النقابات وأن رئيس الوزراء يسعى لتمزيق الحركة النقابية وبرهنوا على ذلك بعدم تجاوب السلطة مع مطالب نقابة المهن التعليمية، حيث كانت تلك النقابة قد نظمت اضرابا عن العمل في ديسمبر الماضي وطالبت بزيادة الاجور بنسبة ١٠٠٪ واستمر الاضراب ثلاثة أسابيع ثم تم رفعه لاعطاء الحكومة الفرصة لتنفيذ مطالبهم حسبما أعلنت النقابة.

ويعتبر البعض أن الحزب الاشتراكي وراء هذا الاضراب حيث إن النقابة في الجنوب التابع للسيطرة الفعلية لهذا الحزب بينما اعتبر الشيخ عبد الله الاحمر أن كلا الحزبين وراء هذا الاضراب وليس بحجة ارجاء اجراء الانتخابات مرة أخرى.

ونددت المنظمات السياسية والنقابية والمنظمات الجماهيرية في محافظة «زمار» اليمنية ـ ١٢٠ كم جنوب صنعاء ـ في بيان اصدرته اثر مظاهرة جماهيرية نظمت في تلك المحافظة نددت بالحزب الاشتراكي من ناحية وشابها بعض التصرفات التي اعتبرتها تلك المنظمات مخلخلة للوحدة الوطنية من ناحية أخرى قال البيان إنه يدين تلك الاحداث ويدين محاولات الحزب الاشتراكي لتشكيل «منظمة لجان الدفاع الشعبي» وهي تجرب كوبية انتهجها جنوب اليمن وكانت تمثل أحد مراكز السلطة والسيطرة التابعة للحزب كما يتهمها المعارضون للحزب الاشتراكي بأنها منظمة قمعية وبوليسية استخدمها الحزب لفرض سيطرته أثناء فترة حكمه في جنوب اليمن.

وامام تلك الخلافات تتزايد احداث العنف فقد شهدت الفترة من ٩ ـ ١٢ ديسمبر ١٩٩٢ وحدها سقوط ١٥ قتيلا و١٢٨ جريحا واعتقال ٦٩١ شخصا حسبما جاء في تقرير قدمه العقيد غالب القمش وزير الداخلية والأمن إلى مجلس الشعب اليمني في ٢٠ ديسمبر الماضي.

وازاء الخلافات القبلية بسبب غياب سلطة الدولة وسلطة القانون وفي الوقت الذي لا تسلم الدولة بعض مسئوليها المتهمين بجرائم القتل إلى القضاء وتلجأ إلى مفاوضة القبائل للتوصل إلى حدود ودية طبقا للاعراف التقليدية بمعنى تحول الدولة إلى قبيلة كبيرة مما يدفع لمظاهر العنف أعلى من المعدل الذي يشهده اليمن الان..ازاء ذلك كله يصبح الوضع في اليمن مؤهلا لسيناريو مرجح يتلخص في مزيد من العنف والعنف المضاد بين مختلف الفصائل والاتجاهات يقترب من درجة الحرب الأهلية، وهو ما قد يعني في النهاية تحول حلم الوحدة إلى هم يمني كبير في المدى القصير.

★ مركز دراسات التنمية السياسية والدولية ـ «العالم اليوم»

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ١٩/١/١٩٩٣

رئيس التجمع الوطني للاصلاح باليمن:

لم اتبرأ من «الفضلي» و«الأفغان العرب» مصطلح مستورد

كتب - عارف محمد:

□ قال الشيخ عبدالله الاحمر رئيس الهيئة العليا للتجمع الوطني للاصلاح ان الحزب الاشتراكي لتهيج من وجود الشيخ طارق الفضلي في منطقته وعن التفاف الناس حوله فقام بمحاولة تصفيته كما فعل بالسلاطين أيام سيطرة الحكم الماركسي على الجنوب ونفى الشيخ الاحمر ما قيل على لسانه من انه يتبرأ من الفضلي، وقال في تصريحات خاصة لـ«المسلمون» انني اعتبر الشيخ الفضلي رمزا من رموز القبائل الاوفياء لهذا الوطن وهو الآن في وزارة الداخلية بصنعاء بناء على توجيهات الرئيس علي عبدالله صالح. وحول ما يتردد عن «افغان اليمن» قال الشيخ الاحمر إن هذا المصطلح اطلقته وسائل الاعلام الغربية على الشباب المتحمس في بلادنا العربية وتبعتها وسائل الاعلام التي تريد تعميمه على الشباب اليمني المخلص بهدف تشويه صورته. ونفى الشيخ الاحمر ما يشاع عن وجود انشقاقات داخل تجمع الاصلاح، وقال انها شائعات مغرضية يطلقها «الاشتراكي» بين الحين والآخر بغية زرع الفتنة واضعاف ثقة الشعب بالاصلاح. ■

مقبل لـ «الشرق الأوسط» في أول حديث منذ محاولة اغتياله

«الاشتراكي» اليمني يواجه خطر الانشقاق

عدن: من لطفي شطارة

حذر علي صالح عباد (مقبل) عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ومسؤول الحزب في محافظة ابين من ان تسليم الشيخ طارق الفضلي الى وفد الوساطة ونقله مباشرة من جبل المراقشة الى العاصمة صنعاء بالاضافة الى مشاركة عضوين من الاشتراكي ضمن وفد الوساطة، قد يؤدي الى انشقاق داخل الحزب وافراز تيارين متصارعين.

وقال مقبل لـ «الشرق الأوسط» في اول حديث صحافي منذ تعرضه لمحاولة اغتيال في ٢٣ ديسمبر (كانون الاول) الماضي «لا يمكن ان نتحدث عن شيء ونمارس شيئا اخر» مشيرا الى ان الحزب الاشتراكي كان يتحجج في السابق بانه لم يمسك خيوط اعمال الارهاب التي استهدفت كوادره لكي يعاقب الجناة» واضاف: «الآن وقد وجدت هذه الخيوط فهل سيتخلى الحزب عنها؟!».

واتهم مقبل الشيخ طارق الفضلي الذي تجري التحقيقات معه في صنعاء حاليا بانه اقام معسكرات للتجنيد وتدريب الصغار على الاسلحة، كما اتهمه بتخزين وتكديس مختلف الاسلحة في عدد من المحافظات اليمنية وتهريبها الى البلاد عبر جيبوتي والصومال.

من جانب اخر عقد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي امس اجتماعا مشتركا بحضور الرئيس اليمني ونائبه لمناقشة جوانب العلاقة بين الحزبين الحاكمين لتحقيق التلاحم والوفاق الوطني العام بين كافة القوى السياسية في الساحة الوطنية وبما يكفل حشد كل الطاقات والجهود الوطنية لتعزيز الوحدة والديمقراطية.

وذكرت مصادر حزبية مطلعة لـ «الشرق الأوسط» ان الاشتراكي والمؤتمر يدرسان من خلال هيئاتهما العليا البدائل التي اقرتها اللجنة الرباعية المكونة من الجانبين والمتضمنة خيارات عدة لتحقيق الوفاق بينهما منها التحالف والائتلاف والتنسيق المشترك في الانتخابات النيابية المقبلة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٢

اجتماع ثان لقيادتي الحزبين في اليمن

المؤتمر الشعبي يتمسك بـ «الدمج»

صنعاء: من حمود منصر

علمت «الشرق الاوسط» ان اجتماعا مشتركا يضم اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني سينعقد بعد غد، برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، لاستكمال المناقشات التي بدات بين الحزبين الحاكمين في اليمن، في الاجتماع الذي عقد امس الاول في صنعاء.

وذكرت مصادر قيادية في المؤتمر الشعبي ان اجتماع امس الاول استعرض مختلف التصورات والمقترحات التي رفعتها اللجنة الرباعية المشكلة من الحزبين، وتضم عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة والدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية (عن المؤتمر الشعبي) والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب (عن الحزب الاشتراكي)، وتشمل هذه الخيارات التحالف الثنائي او دمج الحزبين.

وافادت معلومات اولية - حصلت عليها «الشرق الاوسط» ان التوجه نحو التوحيد وانشاء تنظيم سياسي واحد من الحزبين حظي بمناقشات مستفيضة، وقالت ان ٣ من اعضاء اللجنة الرباعية صوتوا في هذا الاتجاه، بينما عارضه صوت واحد من الحزب الاشتراكي، فضل «التحالف الاستراتيجي».

وكان الاجتماع الاول المشترك بين قيادتي الحزبين الحاكمين عقد قبل يوم واحد من بدء اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي امس في صنعاء، وهي الجولة التي كان مقررا عقدها في عدن من قبل.

وافادت مصادر مطلعة ان الاجتماع المشترك امس الاول كان للتاكيد على المضي في اتجاه دمج الحزبين وان تكون هذه الفكرة في الاعتبار عند انعقاد دورة اللجنة المركزية للاشتراكي.

واكدت مصادر مشاركة ان المناقشات في الاجتماع المشترك بدات مع بعض الصعوبات، حيث كان جانب الحزب الاشتراكي يركز على موضوع التحالف الثنائي، الا ان جانب المؤتمر الشعبي راى في التحالف الثنائي خطرا على قاعدته الانتخابية، واكد منذ البداية على ان تتم مناقشة كل التصورات والمقترحات حول العلاقات المستقبلية بين شريكي الحكم، بعيدا عن الانتخابات، وبشرط عدم المساس بموعد اجرائها في ٢٧ ابريل (نيسان) المقبل.

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية
التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٣

الأحمر يفض اشتباكاً داخل حاشد

الحشود القبلية تهدد بإنهاء حياد صنعاء

صنعاء: «الشرق الأوسط»

قالت مصادر امنية يمنية ان حادث مقتل علي الصمعوت الذي وقع في صنعاء امس الاول، يعتبر من بين انعكاسات وجود اعداد كبيرة من رجال القبائل اليمنية، استقدموا الى العاصمة في اواخر شهر ديسمبر (كانون الاول) الماضي، في اطار تصاعد الأزمة بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني)، نتيجة لاحداث الشغب التي وقعت في عدد من المدن الرئيسية اليمنية.

وقد ادى ازدحام شوارع صنعاء بالوافدين اليها الى إعادة الحساسيات القديمة بينهم، وتجاهل وضع صنعاء كمنطقة «هجرة»، لا تسمح الاعراف المتفق عليها بالثار على ارضها. وقال الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ان «هذا العرف أهدر منذ قيام الوحدة»، ولكن الشيخ سنان ابو لحوم اكد ان «هدر العرف بشأن اعتبار صنعاء منطقة هجرة بدأ منذ سنوات قبل الوحدة، لان عدة حوادث قتل جرت في صنعاء خلال السنوات الماضية راح ضحيتها عشرات الاشخاص».

وجدير بالذكر ان الحادث الاخير

التتمة .... ص ٤

المحروسة

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٣

الحشود القبلية

الذي وقع في الشارع الغربي لمبنى اللجنة الدائمة (المركزية) للمؤتمر الشعبي العام، اسفر عن مقتل علي الصموت - من بني خيار - بواسطة جماعة علي حميد جليدان - من بني قيس - وكلاهما ينتميان الى قبائل حاشد، التي يتزعمها الشيخ عبد الله الاحمر وكانت النتيجة الاجمالية للحادث هي مقتل رجل اخر من جماعة جليدان، واصابة ٨ اشخاص، بينهم صيدلي سوداني وامرأة و٤ رجال شرطة.

وقد تمكن رجال الشيخ عبد الله الاحمر من فض الاشتباك بين الطرفين، واصطحاب افراد جماعة علي الصموت الى منزله، الذي يبعد ٥٠٠ متر عن موقع الحادث، بينما تحصنت جماعة علي حميد جليدان داخل سور مبنى المؤتمر الشعبي، ولم يسلموا انفسهم لقوات الامن الا في ساعة متأخرة من المساء.

وقالت مصادر ان الاشتباك وقع بسبب خلاف على قطعة ارض، ولكن الشيخ الاحمر قال انه «يرجع الى ثار قديم، ترجع جذوره الى عهد الامامة»

وعاد للانفجار في عام ١٩٦٦. ولكن مصادر سياسية أعربت عن اسفها وقالت انه نتيجة للانفلات الامني والتشجيع على تجاوز الدولة والقوانين والتساهل.

وبينما تزيد مضاعفات احداث اطلاق النار العشوائية في شوارع صنعاء من استياء المواطنين وضغطهم لوقف انتشار المظاهر المسلحة، التي تستمر بسبب «عدم صدور اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم حمل السلاح»، تقول مصادر مطلعة ان حدوث اقتتال بين جماعتين من حاشد يسبب حرجا للشيخ الاحمر، ويعبر عن شقاق في احدى الركائز الاساسية التي يعتمد عليها المؤتمر الشعبي العام، الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح.

ويذكر ان قوات الامن اليمنية اكتشفت مخازن للسلاح في عدة منازل داخل صنعاء، وقال وزير الداخلية انها «تمت بصلة لانشطة حزبية مشبوهة، مثل الترتيب لانشاء منظمات حزبية لا يقرها القانون». واكد ان «اجهزة الامن تراقب وتتحرى كل حركة» في هذا الشأن.

كرر اعتباره ان "اتفاق حزبي السلطة مصيبة لكن خلافهما كارثة"

حزب الرابطة: اليمن في مرحلة مخاض والوحدة قامت على تركيبة خاطئة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اعلن السيد حسن محمد ابو بكر بن فريد، الأمين العام لحزب «رابطة ابناء اليمن» (راي) ان الهيئة المركزية للحزب ستبحث في اجتماعات دورتها الرابعة يوم الأربعاء في ثلاث قضايا رئيسية، هي تقويم ما يجري في الساحة اليمنية وتحديد الخطوط العريضة لخطوات الرابطة في هذه المرحلة، وعرض الاوضاع التنظيمية الحزبية في المحافظات، والانتخابات النيابية واستعداد الحزب لها.

وقال السيد محسن بن فريد في حوار مع صحيفة «راي» الاسبوعية التي تصدر اليوم: «ان ساحتنا اليمنية تمر اليوم في مرحلة مخاض فهي تعج بالكثير من الاجتهادات والصراعات بحثاً عن مخرج لبلادنا من الحالة المتردية التي وصلت اليها بسبب رئيسي هو التركيبة الخاطئة التي قامت عليها الوحدة، وروح التقاسم التي طبعت المرحلة منذ الوحدة الى اليوم وتطور الخلاف والصراع بين الشريكين الرئيسيين في السلطة (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي)». واضاف: «الحمد لله، تم نزع فتيل (الانفجار) ودخل حزبا السلطة في حوار عبر اللجنة الرباعية للوصول الى حل ما (...) وكما علمنا فان النية متجهة لاندماج الحزبين في حزب او تنظيم واحد».

واوضح السيد بن فريد ان «احزاباً سياسية معارضة، ومن ضمنها حزب الرابطة، بذلت جهوداً مخلصة في الاسابيع الماضية لوضع حل لمسالة اللاشرعية التي تعيشها البلاد منذ انتهاء الفترة الانتقالية، والتوصل الى شرعية جديدة عبر اجماع وطني. ولكن للاسف لم تثمر هذه الجهود حتى الآن». واتهم «ايادي السلطة بالوقوف وراء عرقلة مثل هذه الجهود (...) لكننا سنظل نسعى مخلصين الى ايجاد حل يخرج بلادنا من الحال المتردية التي تعيشها الآن».

واشار الى موقف الرابطة من اندماج الحزبين الحاكمين، فقال: «نحن في الرابطة نعتقد ان من حق اي حزب ان ينسق او يتعاون او يندمج مع اي حزب اخر او مجموعة اخرى، وليس لنا اي تحفظ عن اندماج الحزبين الحاكمين، ولكننا نامل بان ياتي هذا الاندماج وفقاً للوائح والانظمة الداخلية وغير بعيد عن معرفة قواعد الحزبين وموافقتها (...) ونحن، في الرابطة، نكرر ونؤمن بمقولة قلناها للقادة الحزبين الحاكمين وهي ان اتفاق الاشتراكي والمؤتمر يعتبر مصيبة على الاحزاب الاخرى، لكن خلافهما كارثة على البلد، ونحن نرضى بالمصيبة وندعو الله الا تحل الكارثة».

وعن موقف الرابطة من المؤتمرات التي عقدت اخيراً، قال السيد محسن بن فريد: «اننا نبارك كل تجمع لقوى خيرة من ابناء اليمن، وسنشارك في كل مؤتمر او منتدى ندعى اليه شرط ان يعقد داخل اليمن، والا يخرج عن الثوابت الوطنية اليمنية».

واضاف: «اننا نعتقد ان الساحة اليمنية السياسية والقبلية تمر في مرحلة مخاض، وان التوازنات السياسية والقبلية في بلادنا تمر الآن في مرحلة اهتزازات وتغيرات، وعليه لا ينبغي ان يجعل احدنا من نفسه - سواء كان حزباً او شخصاً - وصياً على الآخرين، فيعطي صكوك الوطنية او العمالة لهذا المؤتمر او ذاك (...) وينبغي ان تتعايش كل الاحزاب وكل التجمعات والمؤتمرات، وان يكون الحوار السلمي والاحترام المتبادل سلوكنا، ولا ينبغي ان يلغي احدنا الاخر».

واوضح الامين العام لحزب الرابطة حقيقة الانباء التي اشارت الى تاسيس حزب آخر للرابطة، فقال: «بذلت محاولات كثيرة لتجيير الرابطة لمصلحة هذا الطرف او ذاك ضمن صراعات السلطة، ومسخ صوتها المتميز، لكنها لم ترضخ وظلت معتزة برأيها الوطني المستقل. وفي هذا الاطار سعى احد احزاب السلطة الى احداث منغصات للرابطة من خلال استئجار مقر جديد رفعت عليه يافطة باسم حزبنا، ووظف فيه شخصان احدهما اقيل من الرابطة منذ ستة اشهر بعدما دانته لجنة تحقيق حزبية داخلية، والآخر ضابط امن سابق تم تجميد عضويته - شأنه شأن كل العسكريين اعضاء الرابطة في المؤتمر الثاني الذي عقد في شباط (فبراير) ١٩٩٢ - واعلن هذا الشخص استقالته من الرابطة قبل شهرين ونشرها في صحيفة «٢٦ سبتمبر» ومجلة «الحراس».

المصدر : الشرق الأوسط - لندن
التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٣

تأخر الاعتمادات المالية يؤجل تسجيل الناخبين

قيادي اشتراكي يمني ينفي الانقسام حول مبدأ الاندماج مع المؤتمر الشعبي

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

اكد جار الله عمر - عضو المكتب السياسي ورئيس الدائرة السياسية للحزب الاشتراكي اليمني - في تصريح لـ «الشرق الاوسط» ان بعض اعضاء الحزب يرفضون مناقشة فكرة الدمج مع المؤتمر الشعبي العام (الشريك الآخر في الحكم)، ويعتبرون ان قضية اليمن الأساسية هي تاصيل التجربة الديمقراطية، واجراء الانتخابات البرلمانية الحرة الاولى في اليمن منذ توحيده. وقال ان قضية الدمج أمر طبيعي ومشروع في اطار التعددية السياسية، وليس من الضروري مناقشتها في دورة اللجنة المركزية.

ونفى جار الله عمر انقسام الاشتراكي الى تيارات او اجنحة، واكد ان هناك تباينا في وجهات النظر، وان الراي الذي سيحصل على الاغلبية سيكون قرار الحزب، لان كل شيء قابل للحوار، بما في ذلك «الدمج» و«التوحيد»، وذلك مع وجود راي - داخل الحزب - يدعو الى البدء بخطوات عملية اصغر تهيئ الوصول الى الدمج الكامل عن طريق التحالف.

واوضح ان تقريرا سياسيا مفصلا عن الوضع السياسي قدم الى دورة اللجنة المركزية، يتضمن علاقة الحزب بأحزاب المعارضة، والعلاقة مع الشريك الآخر في السلطة (المؤتمر الشعبي)، حيث ان «الدمج ليس هو الاساس، وانما المشروع النهضوي الحضاري، والبرنامج الذي سيحدد كيفية بناء دولة المؤسسات والنظام والقانون». وقد واصلت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اجتماعاتها امس في صنعاء - في غياب الامين العام علي سالم البيض - برئاسة سالم صالح محمد الامين العام المساعد، وسط انباء اشارت الى رفض اغلبية اعضاء اللجنة للدمج باستثناء ٥ اعضاء، منهم ٤ في المكتب السياسي وواحد في اللجنة المركزية.

وقال بعض المحللين ان تغيب علي سالم البيض عن رئاسة الاجتماع، ياتي في ضوء المرونة التي يبديها بخصوص العلاقة بين الحزبين الحاكمين، والتوجه نحو توحيدهما، ورغبته في الحفاظ على الوحدة وترسيخ الديمقراطية والتعددية الحزبية، وعدم المساس بالوحدة والديمقراطية. ومن المتوقع ان تختتم اللجنة اجتماعاتها اليوم، وتعلن موقفها النهائي من العلاقات المستقبلية مع المؤتمر الشعبي العام.

ومن ناحية اخرى هدد ممثلو الحزب الاشتراكي في اللجنة العليا للانتخابات بالانسحاب من اللجنة اذا ما اعادت مناقشة مشاركة العسكريين في الانتخابات، على النحو الذي طالب به المؤتمر الشعبي العام وحزب البعث (جناح العراق)، لاستبعاد مشاركة العسكريين في الانتخابات، وعرقلة عملية ادلائهم باصواتهم في المعسكرات.

كما هدد عدد من اعضاء اللجنة بالانسحاب ايضا بسبب عدم صرف المستحقات المالية لاعضاء لجان المحافظات والدوائر الانتخابية، وكذلك اعضاء اللجان الاشرافية الذين يزيد عددهم على ٥ الاف شخص، وما زالوا موجودين في صنعاء منذ اواخر الاسبوع الماضي، بسبب عدم توفر السيولة النقدية في البنوك، مما ادى الى تاجيل البدء في تسجيل وقيد الناخبين.

وقد وفرت الحكومة الاعتمادات المطلوبة بعد مشاورات اجراها القاضي عبد الكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة ورئيس اللجنة العليا للانتخابات، حتى تبدأ عملية قيد وتسجيل الناخبين يوم الخميس المقبل لمدة ٣٠ يوماً.

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩-١-١٩٩٢

تفتح ملف «١٣ يناير ٨٦» في اليمن الجنوبي

بعد مرور ٦ سنوات على أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ ما زالت هناك قضيتان مطروحتان،

إحداهما تنبض بالحياة وهي وجود الرئيس السابق علي ناصر

محمد، والتساؤلات المطروحة بشأن عودته: احتمالاتها وتوقيتها، في علامتي استفهام متلاحقتين.

أما القضية الثانية فهي جامدة جمود الموت، ومغرقة في الخيال اغراق الاسطورة، لارتباطها

بوفاة الرئيس الأسبق عبد الفتاح اسماعيل، الذي ما زالت

زوجته ترفض انه قتل، وتطالب بدليل مادي على ذلك.

إذا كانت «الوحدة اليمنية تجُبّ ما قبلها»

هل تنتهي أسطورة إمام الماركسية الغائب ويعود زعيم الدولة السابق للإسهام في بنائها؟

لندن: من عبد الله حموده

بعد ايام من احداث «الاثنين الاسود» ١٣ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦، صدر بيان عن المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني (الجناح المنتصر في عدن) وهيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى، اعلن وفاة الرئيس الاسبق عبد الفتاح اسماعيل رسميا، وحدد موعد تشييع جثمانه في اليوم التالي، واعلان الحداد لمدة ٣ ايام في انحاء اليمن الجنوبي.

وقد جاء الاعلان عن وفاة عبد الفتاح اسماعيل على اساس رواية منسوبة الى علي سالم البيض - الامين العام الجديد للحزب حينئذ - اشار فيها الى ان دبابة كانت تنقل عبد الفتاح من مبنى اللجنة المركزية - حيث تفجرت الاحداث - اصيبت بصاروخين اثناء مرورها امام قاعدة للبحرية، دمراها تماما.

وكان البيض وعبد الفتاح قد اتصلا بالسفارة السوفياتية في مساء يوم ١٣ يناير للمساعدة في اخراجهما من المبنى، فذهبت مدرعتان الى هناك، نقلت احداهما علي سالم البيض الى المستشفى، حيث تلقى العلاج من اصابته برصاصتين في البطن والفخذ، في حين اصيبت مدرعة عبد الفتاح اسماعيل وقتل هو في الهجوم، حسب رواية قائدها الملازم محمد عبد الله حيدرة.

واكدت هذه الرواية لجنة تحقيق كان يترأسها صالح منصر السييلي - عضو المكتب السياسي، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في ذلك الحين - يضم في عضويتها محمد سعيد عبد الله - عضو المكتب السياسي وسكرتير اللجنة المركزية للعلاقات الخارجية - وممثلين عن دوائر الامن والدفاع، والرائد صالح عبيد، والدكتور محمد عبده ناشر.

تكريس الغموض

واستمر عمل اللجنة من ٢ فبراير (شباط) عام ١٩٨٦ حتى ٤ مايو (ايار) توصلت في نهايتها الى قناعة «شبه مؤكدة» بشأن مقتل عبد الفتاح اسماعيل في مساء ١٣ يناير، داخل مدرعة من نوع «بي.إم.بي»، وبدا من التقارير الصادرة في ذلك الوقت ان شككت في الاحتمالات الاخرى، مإعدا احتمال واحد، وهو ان يكون عبد الفتاح محتجزا لدى جماعة موالية للرئيس علي ناصر محمد، بهدف استخدام ذلك لاسباب سياسية.

ويستند التقرير الى اقوال الملازم حيدرة، الذي ذكر انه اعطى مسدسه من نوع «مكاروف» لعبد الفتاح، وكذلك سلم قائد المدرعة المجند صالح احمد قاسم بسلاحه الآلي، والمدفعي الذي لم يذكر اسمه.

وقد نجا الملازم حيدرة والمجند صالح احمد قاسم اثناء قصف المدرعة امام معسكر الفتح، ووجد الجنود بقايا جثتين محترقتين في المدرعة تفقدهما في ما بعد، ارجح الظن انهما راجعتان لكل من عبد الفتاح اسماعيل والمدفعي.

ويفيد التقرير العثور على «بقايا حزام «الي»، وبقايا حذاء عسكري وبقايا اسنان وهيكل ادمي، وبقايا عظام ادمية «اثنان»، وكذلك بدلة زرقاء كاملة «اوفرول» وسروال عسكري وجزء من ملابس داخلية ابيض جيد النوعية ملطخ بالدم في الخلف من الرقبة الى اسفل»، اضافة الى بقايا اخرى محترقة ومتناثرة الى مسافة تصل الى ٥٠ مترا من اثر الانفجار.

وتختتم اللجنة تقريرها على النحو التالي:

«واستنتاجنا ان معظم الشواهد توحي بأن الرفيق عبد الفتاح اسماعيل استشهد هنا، اذا لم يكن أخذ مباشرة».

«هذا ما استطعنا التوصل اليه على ضوء الفحص الدقيق للموقع، والتحري مع سائق وقائد المدرعة، وشهادات شهود العيان وقت الحادث وبعده، ونرفق جزءاً من عظم يمكن فحصه حيث توجد الامكانيات لمعرفة العمر. نرجو ان نكون قد وفقنا في هذه المهمة الصعبة».

ولما كان قائد المدرعة وسائقها قد غادراها وهما تحت تأثير صدمة الذعر، وظلا في تلك الحالة حتى فقدا الوعي لبعض الوقت، قيل ان ذلك استغرق

٠٤٠٠٥٦

المصدر : الشرق الأوسط الدولية

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٣

ساعتين، وخلال ذلك انفجرت المدرعة بمن بقي فيها، فإنه ليس هناك ما يؤكد ان عبد الفتاح اسماعيل كان ايضا في المدرعة وقت انفجارها، وانه قتل داخلها . وليس هناك من مؤشر محدد على ذلك، سوى سماع الملازم حيدرة والمجند قاسم صوت أنين داخلها، قالا انه ربما كان صوت عبد الفتاح، بينما كانا هما نفسيهما بين الصدمة والاغماء.

والى جانب ذلك كله تصر زوجة عبد الفتاح اسماعيل على انه تحدث معها هاتفيا بعد يومين - اي يوم الاربعاء ١٥ يناير - وهو ما يتناقض مع رواية وفاته مساء يوم ١٣ يناير، وتطالب بتقرير الطب الشرعي عن اسنانه التي وجدت بين البقايا، والاستفادة منها لتحديد هويته، وكذلك خاتم الزواج الذي كان في اصبعه، وهي جميعا اشياء لا يمكن ان تحترق، اذا لم تكن قد تناثرت نتيجة للانفجار، ولم يمكن الحصول عليها.

الواقع والاسطورة

وقد اثار ذلك قصة «اسطورة» اختفاء عبد الفتاح، وكانه «الإمام الغائب للماركسية اليمنية»، وعلى الرغم من اعلان الحزب الاشتراكي رسميا وفاته، وتشييع جثمانه (او بقاياه)، فإن سالم صالح محمد - الامين العام الحالي للحزب - قال في أحد تصريحاته ان «الكبار لا يموتون»، وترك المجال مفتوحا للتكهنات، للاستفادة سياسيا من الورقة التي جاءت بالصدفة، اذا ما انجلى الغموض عن فرصة مواتية، لا سيما ان الخصم الاساسي - علي ناصر محمد - ما زال حيا يرزق.

اما القضية الاخرى التي ما زالت مطروحة للنقاش فهي قضية عودة او عدم عودة علي ناصر محمد الى العمل السياسي في اليمن، خاصة في اطار الدعوة الى «جمع الشمل»، التي بدات في اعقاب «١٣ يناير ١٩٨٦»، وما زالت جارية حتى الآن، وضمنها اعلان العفو عن عدد من انصاره - الذين حوكموا غيابيا - العام الماضي، واعلان الرئيس علي عبد الله صالح العفو عن اعضاء الجبهة الوطنية الذين كانوا يعارضون حكمه في شمال اليمن، وكانوا يقيمون في شطره الجنوبي قبل الوحدة.

وكان بضعة الاف من العسكريين والمدنيين قد لجأوا الى الشطر الشمالي مع الرئيس علي ناصر في اعقاب الاحداث، وبينما اتخذ هو من صنعاء مقراً له، اقام رجاله القياديون في العاصمة، والعسكريون في مواقع حول مدينة تعز على الحدود مع الشطر الشمالي وبدأت المفاوضات بين الطرفين ولكنها تعثرت وتوقفت.

محاولات التوفيق

ويشير محضر لاحدى جلسات تلك المفاوضات، انعقدت في ٢٥ - ٢٦ يونيو (حزيران) عام ١٩٨٦ الى عبد الله غانم - رئيس وفد علي ناصر - على انه ممثل القيادة الشرعية للحزب الاشتراكي، وطرحه برنامجا لاعادة توحيد الحزب عن طريق عقد اجتماع للجنة المركزية، ووضع ترتيبات «عودة القيادة»، واعادة الحياة الطبيعية الى عدن.

ولكن صالح منصر السييلي - ممثل الجناح المنتصر في عدن - رفض ذلك، ونفى عن الوفد صفة «التمثيل الشرعي»، وركز على التعامل مع غانم وعبد الله البار وبقية اعضاء وفد علي ناصر على انهم منشقون، واكد ان التفاوض يجب ان يكون مع حكومة اليمن الشمالي التي «تستضيفهم»، حتى يتم الالتزام بشروط «اللجوء السياسي»، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

وعلى الرغم من الجو «الودي» الذي ساد اللقاء، فقد بدا ان السييلي - وزير الداخلية والأمن في ذلك الوقت - كان يمثل الحكم، بينما كان وفد الرئيس علي ناصر محمد يمثل «معارضة في الخارج»، ولم يكن الجناح المنتصر ليقبل بعودة علي ناصر الى عدن بعد ان خرج، حتى وان قبل بتقديم تنازلات، اضافة الى ان المشاعر كانت لا تزال «مشتعلة» في ذلك الوقت، خصوصا ان سياسات علي ناصر كانت تتمتع بتأييد شعبي واسع. وقد عقدت جلسة اخرى في صنعاء خلال شهر فبراير ١٩٨٧، واعلن عن عقد لقاءات اخرى في الكويت، ولكن مع مرور الوقت كان الجناح المنتصر في عدن يدعم مواقعه ويتشدد في شروطه للتفاوض مع علي ناصر ورجاله، خاصة بعد ان اعيد توزيع المناصب بشكل يتفادى الحساسيات الشخصية.

وتضمن ذلك توزيع المناصب الثلاثة الرئيسية على القيادات المتبقية، فاصبح المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيسا للدولة، وتولى الدكتور ياسين سعيد نعمان رئاسة الوزراء، وانتخب علي سالم البيض امينا عاما للحزب الاشتراكي اليمني، واحتفظ سالم صالح محمد بمنصب الأمين المساعد. وعلى صعيد المناصب الوزارية تولى صالح عبيد وزارة الدفاع، وصالح منصر السييلي وزارة الداخلية والأمن، وسعيد صالح وزارة أمن الدولة.

نهاية معلقة

وبعد غياب الشخصيات التي كانت محاور للصراع في المرحلة السابقة - مثل علي ناصر محمد وعبد الفتاح اسماعيل - عن الساحة، ظهرت ملامح «المرونة السياسية» على الثلاثي الحاكم - العطاس والبيض ونعمان - وبدأ تحرك تدريجي نحو الوحدة مع الشطر الشمالي، والانفتاح الاقتصادي بشكل عملي مع تفادي الحديث عنه علنا، وبناء الجسور مع دول الخليج، كنتيجة مباشرة لوثيقة النقد والتقييم للمرحلة السابقة التي اعلنها الحزب في الاشهر التالية.

وعلى الرغم من ان الخلاف بين تلك السياسات الجديدة والسياسات التي كان يتبناها الرئيس السابق علي ناصر يظل محدودا، ومن ثم يمكن التوفيق بين الطرفين على اسس «سياسية»، فان اعتبارات «النفوذ الشخصي» و«التوازنات التاريخية» تظل عائقا امام عودته، ويتطلب ذلك تقديم تنازلات من جانب الطرفين، ولذلك يظل ملف القضية مفتوحا.

تمت

٣ متهمين من الأحزاب اليمنية الرئيسية

المحكمة الجزائية تنظر قضايا الشغب اتهام أجهزة الأمن بمسؤولية التخريب

صنعاء: من حمود منصر

نظرت محكمة صنعاء الجزائية امس في الاتهامات الموجهة ضد ٢٠ شخصاً، بالاشتراك في احداث الشغب والاضطرابات التي شهدتها العاصمة صنعاء وعدد من المدن اليمنية الاخرى ايام ٩ و١٠ و١١ ديسمبر (كانون الاول) الماضي، ذلك في الجلسة الثانية برئاسة القاضي حمود الهتار رئيس المحكمة، حيث حضر مع المتهمين حوالي ٢٠ محامياً، استمعوا الى ادلة الادعاء، التي قدمها محمد البكولي وكيل النيابة.

وكانت المحكمة قد عقدت اول جلسة لمحاكمة المتهمين العشرين السبت الماضي، استمعت خلالها الى الجزء الاول من بيان الاتهام، وقائمة ادلة الاثبات، وبعض الدعاوى الشخصية. وكان من بين الاتهامات المشاركة في مظاهرات غير مرخص بها، والهتاف ضد ارتفاع الاسعار وضد التجار، وارتكاب اعمال تخريب، وتكسير للممتلكات العامة والخاصة، والتسبب في مقتل طفلتين وشخص واحد.

ويذكر ان هيئة الدفاع قد دفعت بـ «جهالة» الدعوى، وقالت انها ضد مجهولين، إلا ان المحكمة رفضت الدفع، وقررت الاستمرار في القضية استناداً الى المادتين ١٩٥ و٢٦٤ من قانون الاجراءات الجزائية.

واجاب المتهمون بانكار التهم المنسوبة اليهم، واعلنوا - في نهاية جلسة المحاكمة الثانية امس - في قاعة المحكمة انهم سيبدأون الاضراب عن الطعام، وذلك عقب ان اعلن القاضي الهتار رفع الجلسة، احتجاجاً على استمرار بقائهم في السجن، وعدم النظر في التعذيب الذي تعرضوا له، وهتك كرامتهم من قبل الشرطة والجيش اثناء وخلال فترة اعتقالهم وكان جميع المتهمين مصفدين بالقيود، وهم في قفص الاتهام.

ومن جانب اخر رفعت وزارة الشؤون القانونية اليمنية دعوى قضائية باسم الحكومة ضد المتهمين، لما تعرضت له المؤسسات التجارية والمنشآت التابعة للدولة من عملية نهب وتخريب وتكسير، بينما اعلن المحامي عبد العزيز السماوي عضو هيئة الدفاع رفع دعوى قضائية ضد الدولة باسم المتهمين، بتهمة دس عدد من رجال الامن والشرطة في اوساط المظاهرات والمسيرات، التي جرت يوم ١٠ ديسمبر الماضي، وتسببهم في اعمال التكسير والنهب التي تعرضت لها بعض المؤسسات العامة والمحلات التجارية الخاصة.

ويذكر ان من بين المتهمين العشرين الذين تجرى محاكمتهم حالياً شخص يحمل بطاقة عضوية في حزب المؤتمر الشعبي، واخر يحمل بطاقة عضوية في الحزب الاشتراكي، وثالث يحمل بطاقة عضوية في حزب تجمع الاصلاح.

إطلاق رصاص على أبو نشطان وقصف منزل سنان

محاولتا اغتيال في صنعاء استهدفتا شيخين من بكيل

صنعاء: «الشرق الاوسط»

نجا الشيخ محسن ابو نشطان احد ابرز مشائخ قبيلة ارحب اليمنية مساء امس الاول، من محاولة اغتيال تعرض لها بالقرب من مبنى اللجنة الدائمة (المقر المركزي) لحزب المؤتمر الشعبي العام. واكد الشيخ ابو نشطان - في تصريح خاص لـ «الشرق الاوسط» - انه بينما كان عائداً الى منزله الساعة السادسة والنصف من مساء امس الاول، ماراً بسيارته ومرافقيه عبر الشارع الغربي لمبنى اللجنة الدائمة، اطلق حرس المبنى وابلاً من الرصاص على سياراته الثلاث، فرد عليهم افراد جماعته على الفور، وتبادلوا اطلاق النار، وهم يواصلون السير في اتجاه الشمال، نحو منطقة الحصبة، حيث يوجد منزل ابو نشطان، وقد اصيبت سيارته ببعض الطلقات، ولم يصب اي شخص من جماعته بأذى.

وقال ان عدداً من رجال قبيلته تبعوه الى منزله، وابدوا استعدادهم للرد على حادث الاعتداء في نفس الليلة، الا انه تلقى اتصالات هاتفية من عدد من مشائخ قبائل بكيل، منهم الشيخ محمد بن ناجي الغادر شيخ مشائخ خولان، والامين العام للمجلس الأعلى للقبائل اليمنية، والشيخ العميد عبد الله دارس، نصحوه فيها بضبط النفس، حتى يتمكنوا من اجراء الاتصالات اللازمة لمعرفة اسباب الاعتداء والجهة التي تقف وراءه.

واشار الى ان الذين اطلقوا عليه النار من افراد قبائل حاشد، الذين استقدموا الى صنعاء قبل عدة اسابيع، فاجتمع الشيخ العميد عبد الله دارس مع الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر شيخ حاشد، الذي يبعد منزله عن مكان الحادث بنحو ٥٠٠ متر وبحث معه القضية، لانها قد تؤدي الى عواقب وخيمة.

وقال الشيخ ابو نشطان ان الشيخ الاحمر ادرك ابعاد حادث الاعتداء، وبعث اليه برسالة، وبندقيتين مع العميد دارس، واخبره انه لم يكن مقصوداً بالهجوم، واوضح انه قبل بالبندقيتين

التتمة .... ص ٤

محاولتا اغتيال

«تهجير حادث الاعتداء» واخبر الشيخ عبد الله الاحمر ان مرجع الامر اليه، وان يتيح له فرصة للتشاور مع قبائله في أرحب.

ومن ناحية اخرى اكد الشيخ عبد الجليل سنان احد مشائخ ارحب ان منزله تعرض - مساء نفس اليوم - لهجوم من مجهولين، حيث اطلق الرصاص على المنزل في حدود الساعة الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل، من الناحيتين الشرقية والشمالية، واستمر تبادل اطلاق النار حول المنزل بين الحرس والمهاجمين لمدة ١٥ دقيقة، تمكن المهاجمون بعدها من الفرار.

واوضح ان رجال النيابة والمباحث الجنائية حضروا الى مكان الحادث بعد حوالي نصف ساعة، وبدأوا التحريات والتحقيقات، وقال انه لا يتهم جهة محددة، وانه ربما تكون هناك جهات لا يرضيها اسلوبه في العمل ونقد السلبيات، وتدهور الاوضاع الامنية في البلاد.

وقد عقد مشائخ قبائل ارحب وبني الحارث صباح امس لقاء في منطقة الرحبة شمالي صنعاء، على بعد ٣٥ كيلومتراً تقريبا من وسط المدينة، تدارسوا فيه حادثي الاعتداء اللذين تعرض لهما الشيخ ابو نشطان، ومنزل الشيخ سنان، ووجهوا رسائل الى قبائل بكيل ومذحج، دعوهم فيها لعقد لقاء موسع يوم السبت المقبل في نفس المكان - بالقرب من مطار صنعاء الدولي - لبحث الاوضاع الامنية في البلاد، وحوادث الاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها بعض مشائخ بكيل ومذحج، اضافة الى الموقف من المشاركة في الانتخابات.

مؤكداً أن الخلاف بين البيض وسالم ليس شخصياً

«الاشتراكي» يطالب ببرنامج واضح للتحالفات السياسية في اليمن

عدن: من لطفي شطارة

اكد مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني أن الشريكين في الحكم (الاشتراكي والمؤتمر) يستعدان لاستئناف الحوارات المشتركة بينهما في اطار الهيئات العليا (المكتب السياسي) و(اللجنة العامة) في ضوء النتائج التي خرجت بها دورتا اللجنة المركزية واللجنة الدائمة.

وقال المصدر في تصريح لـ «الشرق الأوسط» ان الاشتراكي لا يعترض على ما خرجت به دورة اللجنة الدائمة للمؤتمر من قرارات وطرحها صيغة التحالف الواسع بين الحزبين الحاكمين والاحزاب الرئيسية في الساحة السياسية شريطة ان يكون هناك برنامج مشترك وأن لا يؤدي ذلك الى إضعاف المعارضة التي تعتبر ضرورية للحكومة.

واكد المسؤول السياسي للاشتراكي أن المؤتمر الشعبي العام لم يقدم رسمياً صيغة التحالف الرباعي وان اللجنة المركزية ناقشت وثيقة اللجنة الرباعية المؤلفة من الحزبين الحاكمين والتي خرجت بصيغ عدة تتعلق بالعلاقة بين الشريكين وامكانية تطوير هذه العلاقة في ضوء البرنامج السياسي والاتفاق على سياسات واضحة.

ونفى المصدر ان يكون علي سالم البيض الأمين العام قد طرح او اصر على ضرورة (التوحيد) بين الحزبين الحاكمين كما روجت ذلك بعض الأطراف خلال دورة اللجنة المركزية. واوضح ان هذه اللجنة وقفت امام الوثيقة الرباعية وطرحت قضية التوحيد على هامش المناقشات دون أن يكون هناك ترحيب مطلق او رفض

«الاشتراكي» يطالب

مطلق، واكد ان البيض والمكتب السياسي لم يقدما اي تصور او وثيقة حول مسألة (التوحيد) التي دار حولها تباين واضح.

والمح المسؤول الاشتراكي إلى الخلافات التي تفجرت داخل اللجنة بين البيض وسالم صالح محمد الامين العام المساعد عندما قال «لا توجد مشكلة بينهما كاشخاص، الا ان القضايا هي سياسية وتتعلق بآلية العمل التنظيمية داخل الحزب».

وتعتقد بعض الدوائر الحزبية ان يكون رد الاشتراكي هذا هو عدولاً عن موقفه السابق الذي رفض فيه التحالفات الواسعة، خصوصاً انه دعا خلال دورته الاخيرة الى تحالفات ثنائية مع شريكه (المؤتمر) وهو ما رفضه المؤتمر في حينه وتمسك بالتحالفات الواسعة او التنافس المستقل لخوض الانتخابات النيابية العامة.

وتتوقع بعض المصادر الحزبية ان تخوف الاشتراكي من خوض معركة الانتخابات وحيداً ومواجهة التحالف (المتوقع) بين الاصلاح والبعث والمؤتمر هو وراء تعديل الموقف حفاظاً على موقعه السياسي كحزب ساهم في تحقيق الوحدة مع المؤتمر.

«الاشتراكي» اليمني يتجه لتعديل اسمه

غياب البيض عن الاجتماعات يثير التكهنات بوجود خلافات

عدن: من لطفي شطارة

رغم الشائعات القوية التي تتردد عن انسحاب علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب الاشتراكي بعد افتتاح الدورة الثامنة والعشرين للجنة المركزية للحزب الاحد الماضي بسبب معارضة «المتشددين» مناقشة قضية دمج او توحيد الحزبين الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر) في اطار تنظيم سياسي موحد، والتي زادت اثر عدم عرض التلفزيون اليمني لقطات مصورة من جلسات الدورة على غير عادة التغطية الاعلامية لانشطة الحزبين الحاكمين، فقد اوضح مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الشرق الأوسط» ان غياب البيض كان بسبب انشغاله في قضايا وحوارات اخرى تتعلق بمستقبل علاقة الحزب الاشتراكي مع الشريك الاخر (المؤتمر).

ولكن مصادر حزبية اخرى وصفت هذا التبرير بانه «ذكي» وذلك لابعاد حقيقة وعمق الخلافات الجارية داخل دورة اللجنة المركزية حول توحيد الحزبين، والتي يرى البيض انها من مصلحة اليمن وستساعد على انهاء الكثير من الخلافات وتسهل عملية دمج المؤسسات العسكرية والقوات المسلحة.

واضاف المصدر المسؤول في الحزب الاشتراكي ان المكتب السياسي عقد مساء امس اجتماعاً في منزل البيض لمناقشة قضايا الحزب الداخلية، اضافة الى النية التي ظهرت لتمديد اجتماعات اللجنة المركزية وذلك من اجل مناقشة برنامج الحزب المعدل ونظامه الداخلي الجديد ومسالة اعادة النظر في اسم الحزب واقرار ودقة العمل للعلاقة مع «المؤتمر» استراتيجيا بعد ان استكملت اللجنة التي تراسها سالم صالح محمد الامين العام المساعد في عدن.

واكد المصدر ان تمديد دورة اللجنة المركزية لا يلغي المؤتمر الرابع للحزب الذي سيبقى قائماً، ولكن اللجنة ستاخذ على مسؤوليتها سلسلة من القضايا التي تتعلق بالتعديلات في الحزب لكي يدخل الى الانتخابات عبر برنامج واضح، خصوصا ان البرنامج والنظام الداخلي نوقشا على جميع الاصعدة.

وتوقع المصدر ان تتخذ اللجنة المركزية قراراً بلغي التسمية الحالية للحزب الاشتراكي اليمني، وحذف كلمة «الاشتراكي» من هذه التسمية بعد ان جرى تعديل البرنامج الذي خلا من كلمة «الاشتراكي».

وقال ان المكتب السياسي ناقش امس جملة القرارات التي سيطرحها كمشاريع على دورة اللجنة المركزية اليوم، وهي تتعلق بحياة الحزب الداخلية وعلاقته مع المؤتمر في ضوء التقرير السياسي المقدم الى الدورة ونتائج المناقشات في هذا الشان، اضافة الى تعزيز القدرات والانضباط في صفوف الحزب وكذلك ما يتعلق بالمؤتمر الرابع او الدورة الاستثنائية للجنة المركزية. واشار المصدر الى ان الدمج مع المؤتمر يعد قضية استراتيجية تجري مناقشتها منذ قيام الوحدة اليمنية

الدالي عاد من الرياض برسالة جوابية

مسؤول أمني في عدن يكشف ٣ مجموعات لـ"الجهاد"

☐ صنعاء ..
من عبدالرحمن الحيدري:
☐ عدن .. «الحياة»:

■ صرح الدكتور عبدالعزيز الدالي، وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية لدى عودته الى صنعاء من الرياض امس انه يحمل رسالة جوابية الى الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة اليمني من الملك فهد بن عبدالعزيز. واعرب عن «ارتياحه لمشاعر الاخاء التي قوبل بها في اثناء زيارته للمملكة العربية السعودية».

واكد الدالي ان هذه «الزيارة ستساهم في خدمة مصالح الشعبين اليمني والسعودي لما فيه خيرهما، وان اليمن حريصة على مد جسور الاخاء والتعاون المشترك مع دول المنطقة وكل الدول الشقيقة والصديقة».

وكان الدالي قابل الملك فهد اول من امس ونقل اليه رسالة من الرئيس اليمني كما اجرى محادثات مع الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي.

على صعيد الوضع الداخلي قال مسؤول امني في عدن امس ان «التحقيقات مع المتهمين في الاعمال الارهابية التي شهدتها المدينة اخيراً، كشفت معلومات مهمة وخطيرة منها ان المتهمين بتنفيذ هذه الاعمال وجميعهم من تنظيم «الجهاد» في اليمن، قد وزعوا على ثلاث مجموعات تضم الاولى ستة اشخاص يعرفون بتسميات ابو الفاروق، ابو الفداء، ابو عبدالرحمن، ابو اسامة، ابو ايوب، ابو مسلم. وتضم المجموعة الثانية العدد نفسه وهم: ابو بلال، ابو الصديق، ابو الحسين، ابو محجن، ابو مشعل، ابو علي، فيما تضم المجموعة الثالثة خمسة اشخاص هم: ابو القعقاع، ابو محمد، ابو عبدالله، ابو زينب، ابو تراب».

واشار المسؤول الى ان هذه التسميات «اختيرت بعناية كبيرة من الشيخ طارق الفضلي الذي وضع امام كل اسم رمزاً للاسلحة التي وزعت لتستخدم في الاعمال الارهابية بما في ذلك تفجير فندقي عدن وغولدمور وبعض المنشآت السياحية والاستثمارية الاخرى في عدن وبعض المحافظات الجنوبية».

واكد المسؤول الامني ان «كل البيانات والخرائط التي وجدت مع المتهمين ستعرض قريباً في مؤتمر صحافي قبل احالتها على النيابة والمحكمة»، مشيراً الى ان «المحاكمات ستتم في عدن وليس في صنعاء».

وفي صنعاء افتتح امس السيد

مسؤول أمني في عدن

تتمة الصفحة الاولى

عبدالرحمن علي الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن الدورة الرابعة للهيئة المركزية للحزب التي تنعقد «في مرحلة دقيقة وحساسة تمر فيها البلاد» وحضر الدورة نحو ٩٠ عضواً من مختلف محافظات الجمهورية. وعرض الجفري، في كلمة افتتح بها الدورة، الاوضاع في البلاد من النواحي السياسية والاقتصادية والامنية والتطورات الجارية في الساحة اليمنية وبخاصة في ما يتعلق بتقويم العلاقة بين احزاب المعارضة والحزبين الحاكمين. وتعرض ايضاً لمسالة الدمج او التحالف بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام.

وتطرق الى الاوضاع المختلفة واعرب عن «امله بان يستوعب اعضاء القيادة التطورات التي تمر فيها البلاد». واشار الى «بعض المخارج التي وضعتها الرابطة وبعض الاحزاب الاخرى لانهاء الحال اللاشرعية التي تعيشها البلاد منذ انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي».

بسبب اتهام المدينة بالدعارة

أهالي عدن يقاضون «الإصلاح»

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

يعتزم عدد من اهالي عدن رفع «قضية احتساب» ضد الشيخ محمد عبد الرب جابر رئيس فرع حزب التجمع اليمني للإصلاح في المنطقة بسبب الاتهامات التي وردت في بيان انسحاب تجمع الاصلاح من الهيئة التحضيرية للمؤتمر الجماهيري الأول لمحافظة عدن، واعتبرها «المحتسبون». وبينهم عدد من ائمة المساجد وعلماء الدين. اساءة لسمعة ابناء وبنات عدن.

وكان بيان الشيخ عبد الرب ينص على أنه «لم تتم محاربة بعض بيوت الدعارة الموجودة في عدن، وانتشار حانات الخمر بجوار المساجد، على الرغم من رفع «الاصلاح» مذكرة للمحافظ ومدير الامن وتوزيعها على مختلف الاحزاب السياسية، الى جانب عدم التعرض لحملات التبشير والتنصير المبطنة. بين شباب وشابات عدن. من جانب الملحقيات والمراكز الثقافية والسفارات الاجنبية، وعدم المطالبة بانهاء الاختلاط في المدارس».

ويطالب المحتسبون الشيخ عبد الرب باثبات تلك الاتهامات التي تضمنت القول بوجود «بيوت للدعارة في مدينة عدن» تنفيذاً للمادة 148 من قانون الاجراءات الجنائية، التي تعتبر «الاكتساب» عن طريق الدعارة جريمة يعاقب عليها القانون.

وتتهم أوساط حزبية، رئيس فرع تجمع الاصلاح بـ «الاثارة السياسية، واقحام المجتمع في قضايا لا وجود لها»، وطالبوا بـ «اقامة حد القذف عليه ان لم يثبت ذلك».

وكان بدر باسنيد رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر عدن قد صرح اخيراً لصحيفة «عدن». الناطقة بلسان الحزب الاشتراكي اليمني. بقوله «كنا نامل ان يقول الشيخ محمد عبد الرب جابر ما قاله أمام المؤتمر بكل شجاعة». واضاف ان «الاتهام بالدعارة امر خطير يسيء الى المحافظة المسلمة واهلها وسمعتها، وهي ادعاءات لا اساس لها من الصحة».

على صعيد آخر تزامن انعقاد الدورة الرابعة للجنة المركزية لحزب رابطة ابناء اليمن «راي». الذي بدأ مساره امس الاول. مع اعلان جماعة منشقة تسمي نفسها «حزب رابطة ابناء اليمن. القيادة الشرعية» بيانا قالت فيه انها تعتبر «الكيان الشرعي» للرابطة، واكدت تمسكها بامتياز صحيفة «راي». الناطقة باسم حزب الرابطة. وبكل الوثائق والادبيات السابقة للحزب.

المدوسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٢/١/١٩٩٢

اجتماع للقبائل في صنعاء لوضع حد لحوادث الثأر

□ صنعاء -

من عبدالرحمن الحيدري:

■ علمت «الحياة» من مصادر مستقلة امس ان مشايخ ارحب وجهوا دعوة الى اجتماع موسع يعقد في صنعاء غداً السبت، في مكان لم يحدد الى الآن. ويتوقع ان يحضر الاجتماع عدد من مشايخ بكيل ومذحج للبحث في قضايا الثأر التي تمارس في العاصمة صنعاء ومحاولات الاعتداء العشوائية والعفوية بين قبيلة واخرى.

وقالت المصادر نفسها ان اطلاق النار على الشيخ محسن ابو نشطان من مشايخ ارحب الاحد الماضي بعد مرور زهاء اربع ساعات فقط على اغتيال الشيخ الصموت من مشايخ خيار الحبلة (من قبائل حاشد) على ايدي عدد من رجال الشيخ علي حميد جليدان، من مشايخ بني قيس (حاشد)، كان بطريق الخطأ.

واوضحت ان عدداً من رجال قبائل بني قيس الذين كانوا يرابطون في الموقع القريب من مقر اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام اعتقدوا بان السيارة التي كان الشيخ ابو نشطان يستقلها والسيارات التي كانت ترافقه مقلة عدداً من المسلحين تابعة لقبيلة بني خيار التي وقع معها اشتباك قبل ساعات من الحادث.

وفي الثامنة مساء اليوم نفسه اطلق مجهولون النار على منزل الشيخ عبدالوهاب سنان، من مشايخ ارحب، واتضح ان الشيخ لم يكن في منزله، ولم يصب احد من افراد اسرته بسوء، وتسبب اطلاق النار في تحطيم زجاج بعض النوافذ.

واضافت المصادر ان اصابع الاتهام وجهت الى قبائل حاشد في الحادثين المذكورين، الامر الذي اضطر الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشايخ حاشد الى ارسال «بنادق تحكيم» الى قبيلة ارحب حتى تتضح حقيقة الامر.

واطلق الحراس المرابطون في مقر الحزب الاشتراكي اليمني، قرب وزارة المال ومنصلحة الجمارك، جنوب صنعاء، النار يوم الاثنين على سيارة الشيخ غالب ناصر الاجدع، من مشايخ مراد (محافظة مارب) واصيبت السيارة باضرار، لكن الشيخ الاجدع لم يصب باذى.

وقالت مصادر مطلعة ان حراس مقر الحزب الاشتراكي اطلقوا النار على السيارة بعدما اشتبهوا بانها تراقب المقر اذ دارت حوله مرات عدة.

ونتيجة للحادث، وجه الشيخ الاجدع دعوة الى عدد من مشايخ القبائل الموجودين في صنعاء للاجتماع في منزله يومي امس واول من امس للبحث في الاعتداء الذي تعرض له.

وذكرت المصادر ان الحزب

التتمة في الصفحة (٤)

اجتماع للقبائل في صنعاء

تتمة الصفحة الاولى

الاشتراكي كلف السيد محمد حيدره مسدوس نائب رئيس الوزراء لشؤون القوى العاملة (من الحزب الاشتراكي) الاجتماع بمشايخ قبائل مراد للبحث في الحادث.

اندماج الحزبين الحاكمين يحقق توحيد الجيش اليمني

الجفري يتهم المؤتمر الشعبي بمساندة المنشقين عن حزب الرابطة

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

تزامن انعقاد الدورة الرابعة للجنة المركزية لحزب رابطة ابناء اليمن «راي» - الذي بدأ مساره امس الاول - مع اعلان جماعة منشقة تسمي نفسها «حزب رابطة ابناء اليمن - القيادة الشرعية» بيانا قالت فيه انها تعتبر «الكيان الشرعي» للرابطة، واكدت تمسكها بامتياز صحيفة «راي» - الناطقة باسم حزب الرابطة - وبكل الوثائق والادبيات السابقة للحزب، واوضحت اللجنة التحضيرية للجماعة المنشقة ان جميع الوثائق ستقدم كمشروعات الى المؤتمر الشرعي التاسيسي.

وتشير بعض المصادر الحزبية الى ان حزب الرابطة يعيش ظروفا داخلية صعبة، كما أدى قرارها بسحب ممثلها في اللجنة العليا للانتخابات الى خسارتها موقعا مهما، كان يمكن ان يحقق لها عائداً سياسيا، ودورا مهما في الانتخابات العامة المقبلة، من خلال موقعها الإشرافي والرقابي، لتاكيد نزاهة وحسن سير عملية اختيار اعضاء البرلمان الجديد.

واوضح عبد الرحمن الجفري - رئيس حزب الرابطة الاصلي - في تصريحات خاصة لـ «الشرق الاوسط» ان اجتماع امس ناقش نتائج وملابسات قرار اللجنة بسحب ممثلها في اللجنة العليا للانتخابات، وتوصل الى ان الرابطة اصيبت بخسارة على الجانب المادي، ولكنها حققت عائداً سياسيا ايجابيا عزز مكانتها بين الاحزاب اليمنية وخاصة من حيث التزامها بقرارات المؤتمر الوطني. واضاف ان قرار سحب ممثل الرابطة في لجنة الانتخابات جاء تنفيذا لقرارها في الدورة الثالثة للجنة المركزية التي انعقدت في شهر فبراير (شباط) الماضي.

واتهم الجفري حزب المؤتمر الشعبي العام المشارك في الحكم بتوجيه الصحف التابعة له لنشر بيان تاسيس حزب الجماعة المنشقة، وقال ان «الاسماء التي اعلنت عن نفسها هي من الامن السياسي في جامعة صنعاء، ومعها عضوان سابقان في الرابطة، احدهما تم فصله قبل 6 اشهر، والآخر استقال لانه من عناصر الشرطة، وكان لا بد ان يستقيل تطبيقا للقانون الذي يحرم العضوية الحزبية على العسكريين».

وهما العقيد علوي سمبلة والملازم عوض بترة.

وقال ان هدف البيان - الذي اصدره العسكريون - هو «وضع

العراقيل امام الرابطة، وانتهاز الفرصة لإحداث انشقاق فيها، بينما تمتنع الرابطة عن الدخول في مهاترات»، وتمنى انتشارا اوسع لاسم «الرابطة» اذا حملته احزاب اخرى. واكد ان انتخابات قيادة الرابطة جرت تحت اشراف المحكمة العليا . بناء على طلب تقدمت به الرابطة . وان قاضيين شاركا في ادارة عملية الانتخاب وفرز الاصوات، واعلنت النتيجة دون اي تدخل من جانب الحزب.

وتطرقت كلمة الجفري امام اللجنة المركزية الى موقف حزبي السلطة فقال، ان «اليمن يمر باخطر المراحل في تاريخه، وتجري فيه معادلات سياسية هددت . في بعض الاحيان . بانفجار الوضع، نتيجة صراع حزبي السلطة على كراسي الحكم، الامر الذي دفع بالبلاد الى حافة الهاوية اكثر من مرة».

واشار الى الخيارات المطروحة لتنظيم العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، فقال ان الرابطة «لا تمانع في قيام اي نوع من العلاقات بين اي حزبين او اكثر، بما في ذلك حزبي الحكم، ولو ادت هذه العلاقات في تطورها الى اندماجهما في حزب واحد، شريطة ان يتم ذلك وفق القواعد واللوائح التنظيمية الحزبية».

واكد «ان تحقيق خيار دمج الحزبين سيساعد على دمج الجيش، لان الحزب الاشتراكي يحتفظ بعناصر منظمة داخل القوات المسلحة يصل عددها الى 17 الف رجل، ولكن الخلافات بين الحزبين ما زالت تقف عائقا امام ذلك». ومن المقرر ان تستمر اجتماعات الدورة الحالية حتى غداً، لاستكمال بحث الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال.

اليمن: اقبال ضعيف على التسجيل في المرحلة الاولى للانتخابات الاشتراعية

□ عدن، ابين، لحج - «الحياة»:

■ بدات صباح امس في عموم محافظات الجمهورية اليمنية المرحلة العملية الاولى من الانتخابات النيابية المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل. وتتمثل المرحلة الاولى في تسجيل اسماء الناخبين ممن بلغوا سن الثامنة عشرة، في جدول الانتخابات المفتوح لمدة ثلاثين يوماً.

وكانت الانتخابات التي تعقد للمرة الاولى منذ توحيد البلاد في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠، تاجلت خمسة اشهر لاسباب قالت اللجنة العليا للانتخابات التي يتراسها القاضي عبدالكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، انها «فنية واجرائية». وكان مقرراً اجراؤها في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) العام الماضي.

وكان الاقبال على التسجيل ضعيفاً امس خصوصاً في محافظات عدن وابين ولحج التي شهدت اعمالا ارهابية في الاسابيع القليلة الماضية. وقال مسؤولو لجان الاشراف في هذه المحافظات ان سبب ضعف الاقبال هو «تخوف المواطنين اثر ما شهدته اخيراً هذه المحافظات من تفجيرات ومحاولات اغتيال سياسية وارهاب، وكذلك ما كشفت عنه التحقيقات مع المتهمين بالانتماء الى منظمة «الجهاد» الارهابية في اليمن، من وجود مخطط يستهدف احداث تفجيرات وارهاب في مراكز الانتخابات لمنع المواطنين من المشاركة في اول امتحان حقيقي للديموقراطية، امتحان انتخاب مجلس النواب الجديد في صورة حرة ونزيهة وفي شكل ديموقراطي بمشاركة كل الاحزاب والمنظمات والشخصيات المستقلة». وقال احد مسؤولي لجان الاشراف لـ «الحياة» ان «الاجراءات الامنية وضعت في شكل مكثف يؤمن عدم حدوث اعمال تعكر نجاح المرحلة العملية الاولى للانتخابات النيابية الاولى في البلاد».

وكان محافظو هذه المحافظات الجنوبية الثلاث دعوا عصر امس عبر القناة الثانية في عدن «الى مشاركة جميع المواطنين من دون تخوف في ممارسة الحق الديموقراطي الذي منح لهم من دولة الوحدة».

على صعيد آخر، دانت النقابات اليمنية استفحال موجة الارهاب ومسلسل الاغتيالات في البلاد خصوصاً في المحافظات الجنوبية. وقالت النقابات في بيان صدر اول من امس بعد اجتماع استثنائي عقدته في محافظة ابين: «ان الاف العمال والشغيلة في عموم البلاد يطالبون الحكومة بتقديم المجرمين للعدالة وانزال العقوبات القانونية الرادعة في حقهم ليكونوا عبرة لمن لا يعتبر».

واضاف البيان: «تدعو النقابات مجدداً الحكومة الى مواصلة الحوار مع الاتحاد العام للنقابات في شأن القضايا المعيشية المحددة بزيادة الاجور وحماية العملة الوطنية من التدهور امام العملة الاجنبية، والتحديد الفعلي لتسعير ١٥ سلعة، والاسراع في تحسين الاوضاع الصحية والتعليمية وحماية البلاد من العابثين بأمن الوطن والمواطنين وتحديد الفائض في عدد العمال وفقاً للاسس المتفق عليها وبمشاركة النقابات العامة واللجان النقابية».

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المسلمون السعودية
التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٣

براءة الشيخ الفضلي تفند شائعة «أفغان اليمن»

صنعاء - من حسام عبدالحميد:

□ صرحت مصادر يمنية موثوقة لـ«المسلمون» بأنه تم اخلاء سبيل الشيخ طارق الفضلي «٢٦ سنة» بعد أن أسفرت التحقيقات التي أجريت معه عن بطلان التهم المنسوبة إليه.

وكان الفضلي الذي اقترن اسمه مؤخراً بما يسمى بتنظيم «الأفغان العرب» قد سلم نفسه للسلطات الرسمية في صنعاء بعد أن قامت لجنة الوساطة بإقناعه بذلك، وبعد رفض تسليم نفسه للسلطات المحلية في محافظة «أبين» احدى المحافظات الجنوبية. وقد تشكلت هذه اللجنة بناء على توجيهات الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بهدف الحفاظ على سلامة الأرواح وإيجاد مخرج عادل لهذه القضية.

ويذكر أن عقلاء ومشايخ المراقشة وهي المنطقة التي لجأ إليها الفضلي رفضوا تسليمه إلا للرئيس شخصياً لعدم ثقتهم في عناصر الأمن السياسي التي يسيطر عليها الحزب الاشتراكي اليمني - الشريك الثاني في الحكم - وتخوفوا من قتله دون محاكمة، وأكدوا عدم تنازلهم عن الفضلي على عكس مازعمت الصحف الاشتراكية.

وعند مقابلة لجنة الوساطة، أكد الفضلي استعداده لتسليم نفسه إلى سلطات صنعاء لاطمئنانه الكامل الى براءته من التهم والافتراءات التي نسبها إليه خصومه الاشتراكيون على حد قوله.

وأوضح انه رفض تسليم نفسه للسلطات المحلية في أبين لادراكه أنها تسيطر عليها عناصر من الحزب الاشتراكي.

وقد جرت التحقيقات مع الفضلي من قبل لجنة التحقيقات المشكلة من وزير الداخلية والنائب العام والمحامي العام وبصورة حيادية كما وعد بذلك رئيس مجلس الرئاسة خلال لقائه مع لجنة الوساطة وبحضور الفضلي ورئيس الوزراء.

ويذكر أن الفضلي كان يواجه تهماً تتعلق بوقوع اعتداءين استهدفا فندقين في مدينة عدن راح ضحيتهما خمسة أشخاص.

من ناحية أخرى أطلقت الصحف الاشتراكية العنان لتوجيه الاتهامات للفضلي مؤكدة أنه اعترف بمعلومات خطيرة وهامة تتعلق بالمخطط التآمري الذي تم إعداده مسبقاً بهدف زعزعة وحدة وأمن واستقرار البلاد وأن أطرافاً خارجية لعبت دوراً كبيراً في احداث العنف والارهاب التي تعرضت لها البلاد مؤخراً.

وأوضحت المصادر أن ما ذهبت إليه الصحف الاشتراكية حول هذا الموضوع محض افتراء وليس أدل على ذلك من اخلاء سبيل الفضلي. ■

الوحـــدة اليمـــنية وســباق الأزمــة

تاجيل الانتخابات تعبير عن الازمة الداخلية التى تواجه اليمن

وطأة الأزمة تعيد طابع القبلية إلى المجتمع اليمنى

حفل قوس الوحدة اليمنية بالعديد من الأزمات منذ تدشينها فى الثانى والعشرين من شهر مايو ١٩٩٠، بدءا من تردى الواقع الاقتصادى رغما عن الامكانات الواعدة التى يزخر بها اليمن، ومرورا بالخيارات السياسية الخاطئة للنخبة الحاكمة فى صنعاء اثناء ازمة الخليج، والتى ساهمت بدورها فى زيادة وطأة الأزمة الاقتصادية وتعميق التناقض بين الغايات المرجوة من الوحدة وواقع الفوضى السياسية والاجتماعية الذى يجتاح البلاد.

وفى هذا السياق يمكن فهم المنطق الكامن وراء اندلاع الاضطرابات والمظاهرات الشعبية التى عمت ارجاء العاصمة اليمنية فى منتصف شهر ديسمبر الماضى، اضافة الى دورها فى اماطة اللثام عن الدوافع الناظمة لمناخ الشغب والاغتيالات والتى اضحت سمة لصيقة بواقع الحياة اليوم فى ارجاء البلاد.. وفى الواقع فقد اتى انفجار التظاهرات الشعبية فى صنعاء بمثابة حلقة فى مسلسل التذمرات التى اجتاحت العديد من المناطق اليمنية فى عدن - ريدة - كفر الحديدة - عمران، والتى مثلت فى معظمها رفضا عفويا من قبل الجماهير لتدهور الأوضاع المعيشية واستشراء الفساد والمحسوبية فى غالبية المؤسسات العامة، ومن الجدير بالذكر فى هذا المجال ان الفترة التى سبقت تلك المظاهرات قد شهدت تدهورا حادا فى قيمة الريال اليمنى والذى تراجع من حوالى ٤٠ ريالا للدولار الامريكى الى مايقرب من ٥٦ ريالا صبيحة اندلاع الاضطرابات، كذلك فقد حفلت تلك الاحداث بالعديد من الهواجس حول مستقبل الوحدة، اضافة الى دورها فى الكشف عن عمق الهوة التى تفصل بين شريكى السلطة فى صنعاء ومسئولية سياستها المتضاربة عن عرقلة مخططات الوحدة الفعلية، وهو الأمر الذى عبر عنه صراحة السيد «حيدر ابو بكر العطاس» رئيس الحكومة اليمنية، حيث اكد فى تصريح له لعدد من وسائل الاعلام المحلية فى الثامن من شهر ديسمبر الماضى «لقد ساهمنا جميعا فى ايجاد هذه الاجواء وفى المقدمة الحزب الاشتراكى والمؤتمر الشعبى العام، والغريب انه لم يحدث فى اى بلد ان تكون القوى السياسية والاحزاب الحاكمة هى التى تضع العراقيل امام نفسها الا فى اليمن، وهذه فعلا المسألة التى يواجهها اليمن.»، واذا كانت هذه المقولة تمثل اقرارا صريحا من قبل النخبة الحاكمة بمسئوليتها عن شبح الفوضى والتخبط الذى يخيم على الاجواء اليمنية، الا انها تقصر عن حصر اتجاهات تلك الأزمة وتداعياتها على الأوضاع المستقبلية، وبالتالى قدرة النخبة على مواجهتها، ناهيك عن تخطيها وهو الشرط الضرورى لاستكمال مسيرة الوحدة التى تمضى بخطى متعثرة نحو تكراها الثالثة.

وقبل الخوض فى الطابع البنيوى لتلك الأزمة، يجدر بنا التعرض للتداعيات السلبية التى نجمت عن قرار صنعاء بتاجيل الانتخابات النيابية العامة الى السابع والعشرين من شهر ابريل المقبل، فقد اتى هذا القرار ليفصح عن طبيعة الازمة الداخلية المحتدمة، وليضع النظام الحاكم فى مأزق دستورى، حيث تنص اتفاقية الوحدة على ان فترة ولاية مجلس النواب - يتكون مجلس النواب من ٣٠١ عضو هم حاصل دمج مجلس الشورى، ومجلس الشعب فى الجنوب، اضافة الى ٣١ شخصية وطنية تم تعيينهم بالمجلس عقب اتمام الوحدة، تستمر باستمرار الفترة الانتقالية، وانتهاء هذه الفترة من دون ترسيم مجلس نيابى منتخب من قبل الشعب يؤدى الى احداث فراغ دستورى فى البلاد. واذا كانت النخبة الحاكمة فى اليمن قد سارعت الى طرح مفاهيم المسئولية الوطنية والمشاركة الجماعية لاحزاب المعارضة فى الحكم، كما ورد فى الاعلان الدستورى الذى اصدره مجلس

الرئاسة اليمني في محاولة لمواجهة المأزق الدستوري الذي ترتب على تمديد الفترة الانتقالية، الا انه من الجلي ان محاولات نظام صنعاء لتخطي تلك الأزمة يحفها العديد من المخاطر، حيث صعدت احزاب المعارضة الرئيسية في البلاد وعلى

راسها التجمع اليمني للاصلاح من انتقاداتها لسياسات صنعاء طوال الفترة التي اعقبت اتمام الوحدة والاستئثار بالسلطة من قبل حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي، كذلك فقد سارعت احزاب المعارضة المنضوية تحت لواء المؤتمر الوطني والذي يضم نحو عشرين حزبا معارضا، الى اعتبار هذا الاعلان الدستوري بمثابة انقلاب على الشرعية ومحاولة من الحزبين الحاكمين للاستبداد بالسلطة لفترات أطول عن طريق التسويف، كما حدث في تأخير الاعداد للانتخابات ثم في تأجيلها الى السابع والعشرين من شهر ابريل القادم.. وعلى الرغم من اخفاق الاضراب العام الذي دعت اليه هيئة التنسيق التابعة للمؤتمر الوطني احتجاجا على الاعلان الدستوري، حيث لم تحظ الدعوة بتجاوب جماهيري واسع، الا ان احزاب المعارضة قد اكدت التزامها بقرارات المؤتمر الوطني الذي يعارض اي تمديد للفترة الانتقالية، كما اكدت عزمها على تصعيد المواجهة بكل الأساليب الديمقراطية المشروعة حتى تستجيب السلطة لمطالبهم، وفقا لتصريح السيد عبدالرحمن الجفري، زعيم رابطة ابناء اليمن، والذي حدد مطالب احزاب المعارضة في التالي:

اولا: الغاء البيان السياسي والاعلان الدستوري والاعتراف بعدم شرعيته.

ثانيا: الغاء كافة الهيئات والمؤسسات القائمة لزوال شرعيتها عقب انتهاء الفترة الانتقالية.

ثالثا: الدعوة الى اجماع وطني تتمثل فيه كافة الأحزاب والقوى السياسية بما فيها الحزبين الحاكمين للبحث عن حد للمأزق الدستوري الذي ترتب على تمديد الفترة الانتقالية.

رابعا: الغاء اللجنة العليا للانتخابات، لأن وجودها اصبح غير شرعي، وتشكيل لجنة بديلة، على ان تتشكل إما من رجال القضاء الذين يتم الاتفاق عليهم، واما من الاحزاب السياسية، شريطة ان تمثل فيها كل الاحزاب بالتساوي، بما في ذلك شريكي السلطة: المؤتمر الشعبي العام - الحزب الاشتراكي، واذا كانت هذه الزوبعة الدستورية قد هدأت نسبيا، سواء تحت ضغط العامل الزمني نظرا لاضطرار غالبية هذه الأحزاب الى الاستعداد لخوض المعركة الانتخابية، وذلك في حال التزام صنعاء بالاعلان الدستوري الذي حدد ميعادها في السابع والعشرين من شهر ابريل المقبل، او بناءً على صفقة النفوذ المزمع ابرامها، حيث اعربت صنعاء عن عزمها في توسيع حكومة العطاس وهو مايعني بالتالي اشتراك عدد من

اقطاب المعارضة في التشكيل الحكومي، الا انه من الخطأ توقع اسدال الستار عليها، خاصة مع الوضع في الاعتبار حدة الأزمة الداخلية وما يمكن ان تمليه من ضرورات تتخطى الأفق الزمني الذي حدده مجلس الرئاسة اليمني للانتخابات النيابية العامة.. بيد ان الأمر ذا الدلالة القصوى في هذا الصدد، ان تلك الأزمة قد افسحت المجال مجددا لتنامي السطوة القبلية، وهو الأمر الذي عبر عنه

(عبدالله بن حسين الأحمر) شيخ مشايخ قبائل حاشد وزعيم حزب الاصلاح اليمني عبر تصريحه (ان الحزبين الحاكمين قد فشلا في مهمتهما وان الشريحة القبلية مدعوة الى ممارسة دورها التاريخي لانقاذ البلاد).. فرغما عن الصبغة العقلانية التي وسمت توصيات الشريحة القبلية لمجلس الرئاسة، حيث اكدت على ضرورة الالتزام باجراء الانتخابات في موعدها المحدد يوم ٢٧ ابريل المقبل، واعادة التوازن للسياسة الخارجية اليمنية، كما ادانت كل الدعوات والتحركات المشبوهة التي تستهدف تمزيق الوحدة الوطنية وتعميق الانفصالية

والطائفية، الا ان هذه الوضعية تنذر في حال تكريسها بانبعاث النوازع الانفصالية ذاتها، نظرا لطبيعة الواقع اليمني والذي تتساوى فيه التقسيمات القبلية والحزبية متقاطعة مع مناطق النفوذ لتحول دون الانصهار الحقيقي في مجتمع مابعد الوحدة.. وتبقى محاولات صنعاء مع ذلك وبعد انقضاء قرابة الأعوام الثلاثة على توحيد شطري البلاد اضعف من كسر الأطر الاجتماعية والسياسية التي تغذي منطق التقسيمات القبلية والعشائرية، وهو واقع يشير بالاساس الى الطابع الذي سيطر على اجراءات الوحدة ورسم مسيرتها دونما مراعاة لآليات الدمج والانصهار المجتمعية، الأمر الذي كرس بالتالي الخصائص المتمايزة لكل من شطري البلاد على حدة، ولا يقتصر المنطق الناظم لهذا الخلل على حدود البنى الاجتماعية والتقسيمات الادارية، بل يتخطاها ليطال عددا من اهم المؤسسات الأمنية والسياسية في النظام اليمني، ومن الأمثلة الدالة على ذلك واقع المؤسسة العسكرية، فعلى الرغم من ان دستور الجمهورية اليمنية يحظر العمل الحزبي على القوات المسلحة، الا ان الجيش فيما كان يسمى بالشطر الجنوبي يتسم بدرجة عالية من التسييس والعقائدية، الأمر الذي وقف حائلا دون استكمال توحيد القوات المسلحة، وقصر فعاليات صنعاء على محاولات التفتيت، وهو ما تجلى في قرار مجلس الرئاسة اليمني في السابع والعشرين من يوليو ١٩٩١ بتحويل خمسة آلاف جندي نظامي - او مايقارب حوالي ١٢,٥٪ من إجمالي القوات المسلحة التي يبلغ عددها ٤٠ الف جندي. الى جهاز الأمن التابع لوزارة الداخلية.. وعلى الرغم من ان العديد من المراقبين قد دشنوا هذه الاجراءات - في حينها - بمثابتها انتصارا للخطة الأمنية لرئيس الوزراء حيدر العطاس والرامية الى تحقيق هدفين اساسيين هما:

اولا: الحوار مع القبائل والتعاون معها لبسط سلطة الدولة وملاحقة مخالفى قانون الأسلحة والمفرقعات.

ثانيا: اعادة النظر بصورة جذرية فى هياكل القوات المسلحة والأمن الداخلى، وتطعيم قوى الأمن الداخلى بعناصر تمكنها من فرض سلطة الدولة وهيبتها على كافة ارجاء الجمهورية اليمنية.

الا ان هذه الاجراءات كافة تقف عاجزة امام وطأة الأزمة الداخلية بشقيها الاقتصادى والسياسى، والتى تفرز بدورها مردودا عكسيا يتمثل فى النكوص الى خندق الشريحة القبلية، وهو الأمر الذى تبدى جليا اثناء الاضطرابات الأخيرة.

باهر شوقى

المصدر : الوفد
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٣

الوحدة اليمنية وسباق الأزمة (٢)

الاضطرابات اليمنية الأخيرة رفض عفوى لتدهور الأوضاع المعيشية

توتر العلاقات بين اليمن ودول الخليج ينبيء باستمرار التذمرات الاجتماعية

باهر شوقى

يلوح الواقع اليمنى اسير ازمة لافكاك منها تعصف بمقدرات الوحدة وتصادر على امكانيات التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم مما تنذر به هذه الاحتمالية من تفجر للفوضى والاضطرابات الشعبية، الا ان المجتمع اليمنى يبدو مدفوعا اليها بقدر غيبى تزيد اختلالاته البنيوية من تمكنه وتسلطه على افاق المسيرة الوحدوية.، فقد تضافرت على مدار الفترة الماضية العديد من العوامل التى تفاعلت لكبح مسيرة التنمية الاقتصادية وفعاليات الوحدة. وعلى الرغم من ان جانبا مهما من هذه الاختلالات يعود الى حقبة التقسيم، وهو ماعبر عنه السيد جابر الله عمر عضو المكتب السياسى وسكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى بتصريحه « ان الوحدة ليست عصا سحرية تحل المشاكل التى كانت متراكمة فى الشطرين قبل توحيد البلاد، الوضع السياسى والاقتصادى معا فى حاجة الى اعادة بناء فى ضوء معايير وطنية ملحة.» الا ان النخبة الحاكمة فى صنعاء تحمل على عاتقها مسئولية تردى الأوضاع الاقتصادية وتفشى الاضطرابات الشعبية الأخيرة والتى مثلت فى معظمها رفضا عفويا من قبل الجماهير لتدهور الأوضاع المعيشية واستشراء الفساد والمحسوبية فى غالبية المؤسسات العامة.، فعلى الرغم من فيض التصريحات المتفائلة التى تواترت على مدار العام الماضى حول قدرة اليمن على تخطى ازمته الاقتصادية اتكالا على قدراته الطبيعية وثرواته الأولية من قبيل تصريح الدكتور «محمد سعيد العطار» نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة اليمنى والذى حدد ثلاثة مصادر رئيسية لدعم الاقتصاد الوطنى وهى الرسوم الجمركية والامكانات البشرية والثروات الطبيعية من النفط والغاز والمعادن «خاصة الغاز الذى سنحقق منه فى نهاية عام ١٩٩٢ اكتفاء ذاتيا، لأننا نملك مخزونا يكفى لمائتى عام ويصل الى ١٥ تريليون متر مكعب، مما يجعل اليمن ثانى بلد عربى فى انتاج الغاز بعد قطر.»، وهى احتمالية لايمكن تجاهلها فى ضوء عدد من المعطيات الأساسية، لعل من اهمها مايلى:

اولا: الزيادة المتوقعة فى عائدات اليمن من صادراته النفطية، بعد ان ايدت نتائج عمليات التنقيب الأخيرة فى حقل اسعد الكامل بمارب، والاكتشافات النفطية الحديثة فى منطقة شبوة التوقعات حول تضاعف الانتاج النفطى من حوالى ١٩٥ الف برميل يوميا، الى مايقارب ٤٠٠ الف برميل يوميا.

ثانيا: طفرة الانتاج الزراعى والحيوانى، حيث نجح اليمن فى تامين مايقرب من ٩٠٪ من الاستهلاك المحلى فى العديد من المنتجات الغذائية وخاصة اللحوم - البيض، اضافة الى تحقيق فائض فى عدد من السلع والغلات النقدية مثل البن - القطن - التبغ ، وتشير التوقعات الى احتمال زيادة الانتاج فى العام الحالى بما يقارب ٢٥٪، او بما يقدر اقتصاديا بحوالى ٢٥ مليار ريال، من بينها نحو مليون طن من الحبوب الغذائية.

وعلى الرغم من الاقرار ارتكازا الى المعطيات السابقة بالامكانيات الواعدة التى سيطبقها الاقتصاد اليمنى، الا ان هذه النبرة المتفائلة لن تفلح سوى فى تعليق الحلم المراوغ للتنمية على افق المستقبل، بينما تصادر وطأة الأزمة الحالية على هذا الرهان، حيث يعانى الاقتصاد اليمنى من ازمات حادة تتمثل فى ارتفاع مديونيته الخارجية الى حوالى ٧,٥ مليار دولار مع اوائل

عام ١٩٩٢، وزيادة معدلات البطالة، اضافة الى الاختلال المزمن فى التوازن بين القطاعات الانتاجية والعجز المتزايد فى الموازنة العامة للدولة، حيث بلغ العجز فى موازنة عام ١٩٩٢ وحتى نهايات شهر اغسطس الماضى الى اكثر من ١٥ مليار ريال، فى حين ذهبت بعض التقديرات الى ان اجمالى العجز فى الموازنة العامة للدولة خلال العام الماضى قد بلغ نحو ٢٦ مليار ريال، او ماقيمته ٢,١ مليار دولار، وهو مايمثل عبئا كبيرا مقارنة بقدرات الاقتصاد اليمنى المتواضعة، الامر الذى ادى الى تدهور قيمة العملة المحلية، حيث هبط سعر الريال اليمنى خلال العامين الماضيين من ١٠ ريالات للدولار الامريكى الى حوالى ٣٥ ريالا للدولار. ناهيك عن التدنى الحاد الذى اصابه عشية التظاهرات الشعبية التى اجتاحت صنعاء، والذى استدعى تدخل الدولة للمحافظة على حد من الاستقرار النسبى للعملة الوطنية عند افق ٣٥ ريالا للدولار.!! وتوضح بيانات الموازنة العامة للدولة حدة ذلك الاختلال، فقد بلغت تقديرات الايرادات لعام ١٩٩٢ نحو ٤٦ مليار ريال تقريبا بنوعى الايردات الجارية وتمثل نسبة ٧٩,٤٪، والراسمالية والاستثمارية وتمثل النسبة المتبقية والتى تبلغ ٢٠,٦٪، وفى المقابل بلغت تقديرات الانفاق فى الموازنة نحو ٥٨ مليار ريال، نسبة النفقات الجارية منها ٧٦,١٪، بينما بلغت نسبة النفقات الراسمالية والتمويلية والاستثمارية ٢٣,٩٪ فقط، وبالتالى فقد تجاوز العجز طبقا للتقديرات الرسمية نحو ١٢ مليار ريال.،

ولم تقتصر الازمة على هذا الحد، حيث ضاعفت الخيارات السياسية الخاطئة للنخبة الحاكمة من حدتها، ومن بين الأمثلة الصارخة على ذلك موقف صنعاء اثناء ازمة الخليج ودعمها للمغامرة الفاشلة لصدام حسين، الأمر الذى ترتب عليه قيام دول النفط الخليجية بتصفية العمالة اليمنية والتى يبلغ حجمها قرابة المليون شخص وترحيلها مما اسفر عن فقدان النظام اليمنى لما يزيد على مليارى دولار، او مايوازى ثلثى عائداته من العملات الصعبة هى قيمة تحويلات المغتربين اليمنيين،، ولم تقف هذه التداعيات عند حد تراجع قيمة التحويلات الخارجية الى حوالى ٢٠٠ مليون دولار فى العام الماضى، حيث القت العودة المفاجئة لنحو مليون مغترب - اضافة الى الانتكاسات السلبية للحرب الأهلية الدائرة فى القرن الأفريقى، ومئات الآلاف اللاجئين الذين تدفقوا على عدن هربا من جحيم الدمار والاقتتال اليومى -، بمزيد من الأعباء على الاقتصاد اليمنى الذى وقف عاجزا امام استيعابهم وادماجهم فى الهيكل الانتاجى، الأمر الذى فاقم بدوره من حدة الأزمة الاجتماعية، خاصة وقد تضافر ذلك مع قيام دول الخليج بوقف مساعداتها وقروضها الميسرة لليمن على صعيد تصفية حسابات الأزمة، اضافة الى تراجع عوائد صادرات النفط نتيجة لتدهور الاسعار وتوقف التكرير الخارجى فى مصفاة عدن، الأمر الذى ضاعف من كلفة الاستهلاك المحلى للوقود، حيث تم تحويل مايقرب من نصف انتاج النفط اليمنى عالى الجودة والذى يبلغ قرابة ٢٠٠ الف برميل يوميا لتغطية الاستهلاك عوضا عن التصدير، وقد ساهمت هذه الأزمات فى مضاعفة اختلالات الاقتصاد الوطنى، الأمر الذى تمثل فى زيادة البطالة والتى بلغت معدلات قياسية تصل الى نحو ٣٠٪ من اجمالى قوة العمل، والتراجع الحاد فى مستويات المعيشة لغالبية المواطنين، الأمر الذى اسهم بدوره فى تكريس التناقض بين غايات الوحدة التى ترمى الى تحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى وبين واقع متأزم ينذر بالفوضى والاضطرابات.، وفى الواقع فقد بدات الحكومة اليمنية فى بذل العديد من المحاولات الجادة لضبط هذا التدهور ووقف تداعياته السلبية على الأوضاع الداخلية، لعل من اهمها اتجاه حكومة «حيدر ابو بكر العطاس» الى تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال منحها المزيد من التسهيلات والاعفاءات الضريبية وتحرير سوق القطع وتحويل عدن الى منطقة تجارية حرة، فى ذات الوقت الذى تفرض فيه اجراءات حمائية على قطاعها الصناعى الناشىء عبر فرض رسوم جمركية مرتفعة والحد من استيراد العديد من السلع الكمالية والترفيهية، التى تستنزف موارد البلاد من النقد الاجنبى، فقد بلغت واردات الدولة فى اليمن عام ١٩٩١ حوالى ٤٥,٧ مليار ريال او ماقيمته ٣,٥١ مليار دولار، بزيادة نحو ١٠,٤ مليار ريال حوالى ٧٦٩ مليون دولار - مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٩٠.

وعلى الرغم من الاحتمالات الايجابية التى تستنبطها تلك السياسات، الا ان هناك العديد من العقبات التى تحد من انطلاقة الاقتصاد اليمنى، وخاصة على صعيد التجهيزات الأولية والبنية الاساسية، فاستنادا الى تقديرات للسوق الأوروبية المشتركة فان الاقتصاد اليمنى بحاجة الى مايزيد على ثلاثة مليارات من الدولارات للسنوات الثلاث المقبلة لتطوير قطاعات الخدمة الأساسية من مياه وكهرباء واتصالات ولتنفيذ الاصلاحات اللازمة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وعلى الرغم من تخطى البرنامج الاستثمارى لحكومة العطاس لهذه التقديرات بالنسبة للعام الحالى، حيث يصل اجمالى الاستثمارات الى حوالى ١٥,٥ مليار ريال أو ماقيمته ١,١٧ مليار دولار - منها ٤,٣٤ مليار ريال أو ٢٥٨,٩ مليون دولار لتنفيذ مشاريع الطرق والمواصلات بين المحافظات، - ١,٧ مليار ريال او ١٣٤,١ مليون دولار لقطاع الزراعة، ٦٦٩ مليون ريال او ٥٤ مليون دولار لقطاع النفط، الا ان صعوبة توفير تلك الاستثمارات خاصة فى ظل توتر العلاقات بين صنعاء ودول الخليج النفطية ينبأ باستمرار التذمرات الاجتماعية وتعطيل مسيرة الوحدة وهى الأزمة التى ستسم المعادلة اليمنية برمتها حتى بعد الانتهاء من معضلة الشرعية المرجأة الى السابع والعشرين من ابريل المقبل، حيث ستظل الاستحقاقات الاجتماعية قطب معادلة الاستقرار وفتيل الإضطرابات والنكوص القبلى فى آن واحد.

عناصر من "الجهاد" اليمني على علاقة بمسؤولين متقاعدين

البيض قدّم استقالته من أمانة الاشتراكي واشترط لسحبها مناقشة الدمج في المؤتمر

□ عدن - «الحياة»

■ علمت «الحياة» من مصادر موثوق بها في الحزب الاشتراكي ان دورة اللجنة المركزية للحزب ستختتم اعمالها صباح اليوم، في حضور الامين العام للحزب السيد علي سالم البيض والامين العام المساعد السيد سالم صالح محمد، ومعروف انهما عضوان في مجلس الرئاسة.

وكان المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب اجتمع أمس في منزل البيض في صنعاء لمناقشة سبل الخروج من المشكلة التي اعاقت اختتام دورة اللجنة المركزية التي بدأت السبت الماضي وتعتبر اطول دورة للجنة في تاريخ الحزب.

وقال عضو في المكتب السياسي للحزب رفض ذكر اسمه ان «هناك تباينات واختلافات في الرأي ظهرت عندما عرض الامين العام للحزب فكرة الدمج بين الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي العام، اذ برزت اصوات ترفضها من اساسها وتطالب بالتحالف والتنسيق ليس مع المؤتمر فحسب، بل مع كل الاحزاب. وعندما تعقدت المسالة يوم الاثنين الماضي، قدم البيض استقالته من الامانة العامة للحزب، لكن الاستقالة رفضت علماً انه لم يسحبها حتى بعد ظهر امس».

وكشف ان «البيض طرح شرطاً واحداً لسحب استقالته وحضوره اختتام دورة اللجنة المركزية هو ان تعرض المسألة على المؤتمر العام للحزب الاشتراكي». ونقل عن سالم صالح قوله انه «يوافق على هذا الشرط، لكنه اضاف: «منذ يوم السبت الى يوم انعقاد المؤتمر قبل الانتخابات العامة، يجب ان تناقش القضية في كل قواعد الحزب».

واوضح عضو المكتب السياسي ان «اجتماعات اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام التي يتوقع ان تبدأ غداً الاحد ستحدد موقفاً من قضية الدمج في ضوء رفض الاشتراكي الفكرة حتى الآن».

واكد ان «الاشتراكي لن يقبل بمسالة الدمج في اي حال من الاحوال».

ومن جهة اخرى، افاد مصدر امني مسؤول في عدن امس ان الاجهزة المعنية استكملت جانباً من التحقيقات مع عدد من المتهمين في التفجيرات التي شهدتها المدينة اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، وستقدم ملفات هؤلاء المتهمين الى النيابة العامة في المحافظة لدرسها قانونياً واحالة القضية على المحكمة.

وقال المصدر ان «التحقيقات التي استكملت مع بعض المتهمين كشفت اموراً لم تكن الاجهزة الامنية ف...

المصدر : (الحياة اللندنية)

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٣

عناصر من "الجهاد" اليمني

تتمة الصفحة الاولى

البلاد تتوقعها ولا حتى السلطات العليا في صنعاء وهي امور متروك قرار اعلانها للسلطات الحكومية. اما اجهزة الامن فان دورها اقتصر على معرفتها من الجناة والبحث عن الادلة والقرائن المؤكدة وتقديمها للسلطات المختصة». واشار الى «ان المخطط الارهابي الذي كانت عناصر منظمة «الجهاد» في اليمن تحاول تنفيذه انطلاقا من عدن وابين ولحج وحتى المحافظات الشمالية الرئيسية، اكبر بكثير مما اعلن في الصحف المحلية والخارجية خصوصا ان بعض العناصر «الجهادية» كان لها ارتباط بمسؤولين في الامن ممن احيلوا على التقاعد».

ورفض المصدر الامني كشف اسماء هؤلاء لكنه قال: «بعض هذه العناصر كان دائم التردد على دول مجاورة (...) بذرائع ومسميات متنوعة، الا ان التحقيقات كشفت خطورة المعلومات التي كانوا يسلمونها الى قيادات «الجهاد» في الخارج».

على الصعيد نفسه قال مسؤول في النيابة امس «لا اعتقد بان المحاكمات مع المتهمين من تنظيم «الجهاد» ستكون علنية وان كان هذا الامر يخص هيئة المحكمة نفسها فهي استناداً الى القانون تملك حق تقرير علنية المحاكمات ام سريتها». ويبرر اعتقاده هذا بان «بعض الاعترافات تمس المصلحة العليا للدولة (...)، ومنها ما يتعلق باسرار يمكن ان تحدث ارباكاً في مسار العلاقات مع (دول شقيقة وصديقة) في حال كشفها».

واكد المسؤول أن «اجهزة الامن اطلعت المسؤولين في القيادة السياسية على خطورة الاعترافات التي ادلى بها المتهمون، كذلك الوثائق والادلة والشيفرات والخرائط التي وجدت في حوزتهم».

على صعيد الانتخابات البرلمانية المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل طرات امس زيادة ملحوظة على عدد المواطنين الوافدين على مراكز القيد والتسجيل للمرحلة الاولى من الانتخابات.

ففي المحافظات الجنوبية الثلاث (عدن، ابين، لحج) التي شهدت اول من امس الخميس اقبالاً ضعيفاً على عملية القيد، سجل امس بعد نداء السلطات فيها، تقدم يشير الى اقتناع السكان بالاجراءات الامنية المكثفة قرب المراكز الانتخابية.

وصرح مسؤولون امنيون في المحافظات الثلاث التي شهدت اعمالاً ارهابية اتهمت عناصر «الجهاد» بالضلوع فيها، بان «اعترافات المحتجزين ساعدت في معرفة الخطط والاساليب التي كانت ستستخدم لاحداث اعمال عنف وارهاب في المراكز والدوائر الانتخابية». لكنهم اضافوا: «ان هناك بعض العناصر من تلك التي كلفت تنفيذ هذه الاعمال الاجرامية ما زالت مختفية عن الاجهزة الامنية، ولهذا فان الاجراءات الامنية وتشديد الحراسات في هذه المراكز والدوائر امر ضروري».

المصدر : العالم اليوم القاهرية
التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٣

اليمن.. فى مواجهة خطر «الصوملة»

■ مجدى عبيد ■

انقضى موعد انتهاء الفترة الانتقالية فى اليمن فى الواحد والعشرين من نوفمبر الماضى، وهو الموعد الذى كان من المقرر أن تتجز بحلوله برامج تستهدف التخلص من ميراث التشطير والتوصل إلى صيغ متفق عليها لقواعد بناء الدولة الجديدة غير أن هذا الموعد انقضى دون التوصل إلى فهم مشترك بين الحزبين الحاكمين اللذين يتقاسمان السلطة فى كيفية إدارة شئون البلاد و دون أن تبلور قواسم مشتركة بين القوى السياسية اليمنية تصلح قاعدة ارتكاز لوفاق وطنى يشيد على أساسها بناء الدولة الجديدة، بل تعيش اليمن فى ظل أوضاع آخذة فى التدهور من انفلات للأوضاع الأمنية وتزايد درجات العنف الذى تمارسه الجماعات السياسية فى مواجهة بعضها البعض، وتردٍ للأوضاع الاقتصادية وهى أوضاع بلغت من السوء إلى الحد الذى دفع البعض إلى إطلاق صيحات التحذير من «صوملة اليمن» وهو تعبير استخدم مجازاً لوصف ما سيؤول إليه وتقبل اليمن، إذا ما استقر الوضع الداخلى فى منحاه صوب المزيد من التدهور، فالمسألة الحيوية لم تعد تتحصر فى كيفية انهاء الفترة الانتقالية بل الحفاظ على وحدة اليمن والحيلولة دون العودة إلى وضع التشطير والانقسام.

وإذا كان من الممكن ارجاع حالة التدهور السياسى فى اليمن إلى اعتبارات داخلية أساسا فإن هناك اعتبارات خارجية مسئولة بدرجة أو بأخرى عن تعثر إنجاز مشروع الوحدة اليمنية ولكن يظل لهذه العوامل الخارجية أهميتها الثانوية إذا ما قورنت بالمسببات الداخلية ويبرز من بين العوامل الخارجية، علاقات اليمن مع الدول العربية وأساليب النخبة الحاكمة اليمنية فى إدارة الشئون الخارجية لدولة اليمن ونمط التحالفات والتكتلات التى تسعى لاقامتها.

فالواضح أن الموقف اليمنى من حرب الخليج الثانية أدى إلى انكماش كبير فى مساحات الحركة المتاحة للقيادة اليمنية وأنشأ تباعدا بين اليمن والدول المجاورة كان من الصعب تخطيه رغم المحاولات اليمنية الدؤوبة لإعادة الدفء لعلاقاتها مع الدول الخليجية ولم تقتصر الانعكاسات السلبية لخيارات القيادة اليمنية على تردى الأوضاع الاقتصادية فى اليمن وتفاقم حدتها، وبالتالى تعقيد مهمة القيادة فى تجاوز المرحلة الانتقالية (حيث بلغ معدل التضخم ٥٠٪ وتجاوز عجز الموازنة ١٣ مليار دولار وارتفاع معدل البطالة إلى ٢٥٪) فالأمر الأكثر أهمية أن هذا الموقف كان سببا فى تضعضع التحالفات الاقليمية لليمن، وهى التحالفات التى يفضلها توافر المناخ الاقليمى المواتى لإعلان وحدة اليمن فى مايو ١٩٩٠.

وكان من المفترض أن تحرص القيادة اليمنية على اختيار الشكل المناسب للتحالفات والذى يتمشى مع ظروف الدولة الحديثة النشأة، ولكن الخيارات السياسية للقيادة اليمنية وضعت اليمن فى معسكر الخاسرين، ومن ثم كان من الطبيعى أن تجنى عوائد هذه السياسة فى هيئة تكاليف وخسائر أشدها قسوة وأبلغها تأثيرا الافتقار إلى قاعدة من التحالفات الاقليمية وذلك بعد أن تجمد مجلس التعاون العربى وتجردت اليمن من أى غطاء عربى له فاعلية فى تأمين الدعم المناسب للخروج من عنق الزجاجة باجتياز الفترة الانتقالية.

وما يزيد من تفاقم حدة القيود الخارجية الموضوعة على حركة صانع القرار اليمنى وقوع اليمن فى منطقة القرن الافريقى التى يعتمل فيها فى الوقت الراهن الصراعات الاثنية والحروب الأهلية والحركات الانفصالية وهى أوضاع يصعب على اليمن أن تنأى بنفسها عن اثارها، ومن بين هذه الاثار تزايد عمليات تهريب الأسلحة حيث إنه نتيجة للتوتر السياسى الذى يسود اليمن منذ فترة فإن عددا من الصيادين احترفوا تهريب الأسلحة إلى

اليمن إما لحسابهم الخاص أو بناء على اتفاق مع جهات إقليمية أو دولية لها مصلحة فى استمرار عدم الاستقرار هناك وهو أمر لا يستبعد المراقبون أن تكون له صلة بتفاقم الأزمات الداخلية إذ لايكاد يمر يوم دون أن تقع حوادث إطلاق نيران أو تفجيرات أو محاولات اغتيال.

ومن ناحية أخرى فرغم أن الارهاب الذى يرتدى مسوح الدين له مسبباته الداخلية فإن تصدير هذا الفكر من الخارج يزيد من أعباء القيادة اليمنية حيث يجاور اليمن دولة السودان على الجانب الاخر من البحر الأحمر وينتهج النظام فى الخرطوم خطة لإقامة ما يمكن تسميته «حزاما إسلاميا» يحيط بالسودان فيزداد دوره ونفوذه فى القرن الافريقى ويتحول إلى ما يشبه الدولة الاقليمية الكبيرة فى المنطقة أو مركز الثقل الايديولوجى وهو الدور الذى تؤديه الجبهة الإسلامية القومية بقيادة حسن الترابى داخل السودان وجناحها المؤتمر الشعبى العربى الإسلامى بزعامة الترابى أيضا ويظهر فى هذا السياق كذلك الخطر الأصولى من اليمنيين «الأفغان» الذين تدربوا على فنون حرب العصابات واكتسبوا خبرة فى أعمال العنف المسلح فى أفغانستان. وتشير التقارير اليمنية إلى مسئولية هؤلاء عن عدد من أعمال العنف والتفجيرات التى وقعت فى اليمن.

وهكذا تضافرت نتائج حرب الخليج الثانية وانفلات الأوضاع الأمنية فى منطقة القرن الأفريقى وغياب قاعدة للتحالفات فى خلق بيئة خارجية تنطوى على مخاطر تزيد من تعثر مواصلة مشروع الوحدة وما يزيد الأمر سوءا اتباع السياسة الخارجية اليمنية توجهات تضر بالموقف الخارجى لليمن أكثر مما تفيده.

مركز دراسات التنمية السياسية والدولية « العالم اليوم »

رؤية عربية

عبد الرحمن الراشد

انعدام الثقة

يوم قرر اليمن ان يطبع مائة مليار ريال يمني تنفيذا لمشروع توحيد العملة المحلية كجزء من مشروعه السياسي الشامل، تراكض الناس لشراء حاجياتهم وتخزين المواد الضرورية كما لو ان الاعلان هو عن موعد حرب او زلزال قريب وليس عن مجرد استبدال ورق بورق.

فقد عمت السوق شائعة تقول ان الحكومة تطبع النقد بكميات ضخمة من اجل تخفيض قيمة العملة امام العملات الاخرى. ورغم ان المواطن قد لا يفهم هذه اللغة الاقتصادية ولا تصاريفها الرقمية الحقيقية، فإنه شم رائحة الخطر فتصرف «بعقلانية»، وهي عقلانية الحذر حيث ان الناس أعداء لما جهلوا.

بعد ساعات، وللكثيرين بعد ايام، تكشفت القصة. كانت الطباعة الكبيرة جزءا من العمل المبرمج للتحويل النقدي بين الشطرين اليمنيين مثلما تم اصدار خرائط جديدة، وكتب مدرسية جديدة، واعلام جديدة.

ولم يثبت ان المائة مليار تستهدف قيمة العملة المحلية، لكن سوء الظن وانعدام الثقة في البيانات الرسمية وفقدان المرجع الموثوق به، اسباب كادت تشعل الحرائق في مدن اليمن الرئيسية.

والذي لا تعرفه معظم الحكومات العربية، او لا يهمها ان تعرفه، هو ان خلق الثقة يحتاج الى اكثر من بيانات رسمية. فالثقة بناء صعب يحتاج الى عناصر اساسية، اولها التعود على الصدق والتعود على قوله للناس لا للخاصة فقط. وثانيها بناء الاجهزة التي تصبح مرجعا للتاكد من صدق الدولة، واهمها الاصوات المستقلة المعتبرة والمحترمة.

فالشعوب تتعامل مع حكوماتها مثل ما يتعامل الزوج مع زوجته، فاذا كذبت فلن يصدقوها بعد ذلك اليوم، ويتوقعون منها، اي حكوماتهم، على الاقل قول الحقيقة دائما حتى عندما تكون مرة.

واعتقد ان كثيرا من الناس يحترمون حكوماتهم عندما تخرج الى العلن فتعلن عن خطا ما، وتقدم له تفسيرها وتعطي وعدها بالا يحدث ثانية، وتواكب ذلك بمعاقبة المخطئ. هذه لا تحق الحق فقط ولكنها تعزز الثقة مرة اخرى.

ومع ان حكومة اليمن قد تكون صادقة في ان المائة مليار هي لاستبدال العملة القديمة لا لسرقة بعض قيمتها، فهي تظل تعاني من مشكلة الثقة التي تحتاج الى وقت، وصدق مع نفسها ومع غيرها.

والمواطن العربي في معظم الدول العربية صارت عنده اساليبه في القراءة والاستنتاج، التي تتعامل مع البيانات بذكاء قام بتربيته. وصار يفضل في اخر الامر تقبل الاشاعات على تصديق البيانات الرسمية، خاصة عندما تخرج حكومة تعلن انها منتصرة والكل يعلم انها مهزومة، او عندما تقول ان الامور هادئة، والشوارع مضطربة... فكيف يمكن ان تُبنى بعدها الثقة؟!

الاشتراكي اليمني شدد على أهمية اجراء الانتخابات وتطبيق الحكم المحلي

البيض وسالم صالح قدما استقالتيهما واللجنة المركزية رفضتهما لـ"خطورة الوضع"

□ صنعاء - من [illegible]
□ [illegible]

■ انتهت دورة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي احد الحزبين الحاكمين في اليمن امس بصدور بيان في صنعاء يؤكد ضرورة اجراء الانتخابات في موعدها المحدد في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل. وتفادى البيان اي اشارة الى امكان حصول دمج بين الاشتراكي والحزب الحاكم الآخر (المؤتمر الشعبي العام) وشدد في المقابل على استمرار الحوار بين الحزبين بغية «الاتفاق على عقد لقاء وطني يضم الاحزاب والتنظيمات السياسية والجماهيرية».

واتسمت اجتماعات الدورة بحوارات ساخنة. وقال عضو في المكتب السياسي رفض ذكر اسمه ان الامين العام للحزب السيد علي سالم البيض لم يكن الوحيد الذي قدم استقالته اثر احتدام النقاش، بل ان الامين العام المساعد السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة قال انه يعتبر نفسه مستقيلاً ايضاً. وطرح سالم صالح ان الامين العام يتخذ قرارات من دون العودة الى هيئات الحزب، لكن البيض رد بالدعوة الى تشكيل هيئة مصغرة تكون بمثابة هيئة اركان تجتمع عند الضرورة بدل المكتب السياسي. واوضح عضو المكتب السياسي ان اعضاء اللجنة ابلغوا البيض وسالم صالح انه «لولا خطورة الوضع (في اليمن) لكنا قبلنا استقالتكما ثم وجهت انتقادات الى كليهما. كذلك اوضح ان قضية الدمج لم تقدم الى اللجنة المركزية في شكل ورقة عمل بين الأوراق المطروحة. واشار الى ان القضية كانت موضع بحث في اللجنة الرباعية بين الحزبين، لكن الذي طرح هو «قضية الحوار مع اطراف العلاقة، اي مع المؤتمر الشعبي العام. وكشف ان اللجنة المركزية حسمت القضية لمصلحة الدعوة الى اقامة تحالف ليس مع المؤتمر الشعبي العام فحسب، بل مع كل الاحزاب الوطنية الاخرى، في اشارة واضحة الى رفض الدمج او التنسيق.

ومما ورد في البيان الصادر عن الدورة الـ ٢٨ للجنة المركزية ان المهمات الاكثر الحاحاً هي الحفاظ على الوحدة وصيانة الديموقراطية وتعميقها ثم السعي بثبات الى بناء الدولة الديموقراطية العصرية الحديثة وتنمية البلاد وتحديثها وتحسين مستوى معيشة الشعب، وتحقيق مقدار من التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية بين فئات السكان».

واشار البيان «ان كل الجهود الوطنية ينبغي ان تتضافر باتجاه اجراء العملية الانتخابية في وقتها المحدد (٢٧ نيسان) باعتبارها مهمة وطنية عاجلة يفضي نجاحها الى ترسيخ مسيرة الديموقراطية وتثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة والانتقال الى بناء المجتمع المدني الحديث». وقال: «ان الحزب على استعداد للمساهمة مع بقية التنظيمات السياسية في خوض الانتخابات وانجاحها والقبول بنتائج

البيض وسالم صالح قدما استقالتيهما

تتمة الصفحة الاولى

صناديق الاقتراع اياً كانت».

وراى ان «شروط توسيع الديموقراطية وبقاء الدولة الحديثة تستلزم الاستجابة العملية لمطالب المواطنين والاحزاب السياسية بما فيها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي بصدد الحد من المركزية ونقل السلطة الى الوحدات الادارية الادنى وتطبيق نظام الحكم المحلي».

وطالب الاجهزة الرسمية المعنية في الدولة بالقيام بواجبها الوطني في القبض على الجناة وكشف الجهات المخططة والمنفذة للاعمال الاجرامية وتقديمها الى العدالة وتوفير كل مقومات الامن والاستقرار في البلاد».

وابدت اللجنة المركزية تقديرها لنتائج الحوارات مع المؤتمر الشعبي العام، وشددت على «ضرورة تواصلها بما يخدم الاهداف والقواسم الوطنية والديموقراطية المشتركة». وقال البيان: «ان العلاقة بين الحزب والمؤتمر اتسمت بخصوصيات متميزة تعمدت وتبلورت في مجرى عملها المشترك لتحقيق وحدة الوطن وانتهاج خيار الديموقراطية والاقتناع بضرورة بقاء الدولة الحديثة واصلاح المجتمع وتحديثه».

وكلفت اللجنة المركزية المكتب السياسي «استئناف الحوار مع المؤتمر الشعبي العام والتنظيمات السياسية الأخرى للاتفاق على عقد لقاء وطني يضم الاحزاب والتنظيمات السياسية والجماهيرية للتحاور حول طاولة واحدة بهدف الوصول الى صياغة اسس مشتركة وعقد اجتماع جديد يعزز المسار الديموقراطي».

وقال السيد البيض في ختام اعمال الدورة ان الحزب «مستعد للتحاور مع كل الاحزاب والتنظيمات السياسية والعمل على توسيع المشاركة والبحث عن الوفاق الوطني».

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية
التاريخ : ٤ - ١ - ١٩٩٣

التجاذب مستمر داخل الاشتراكي اليمني

البيض يبدد الشائعات عن استقالته ويؤكد استمرار الحوار مع «المؤتمر»

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

من المقرر ان تعقد اللجنة المركزية للمؤتمر الشعبي العام احد الحزبين الحاكمين في اليمن دورة استثنائية صباح غد لمناقشة جملة من القضايا المحلية وعلاقة المؤتمر مع الحزب الاشتراكي في ضوء النتائج التي خرجت بها الدورة الثامنة عشرة للجنة المركزية للاشتراكي التي اختتمت اعمالها امس بعد أن بحثت العلاقة بين الشريكين خلال الفترة الحالية ومستقبل هذه العلاقة.

ويرى المراقبون ان علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني والأمين العام للحزب الاشتراكي نسف جميع الشائعات التي ترددت عن استقالته وذلك عندما القى كلمة في ختام اعمال دورة اللجنة المركزية. غير ان الامين العام اكد استمرار الحوار بين الاشتراكي والمؤتمر لتهيئة الظروف امام انتقال البلاد نحو الاستقرار السياسي وان المكتب السياسي واللجنة العامة سيواصلان اجتماعاتهما لمناقشة قضايا التنسيق في ما بينهما.

واكد مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي لـ «الشرق الاوسط» ان دورة اللجنة المركزية شهدت نقاشات حادة حول القصور في الوضع التنظيمي للحزب بالاضافة الى التباينات في الاداء بين اعضاء الحزب في ما يتعلق بمستقبل العلاقة مع المؤتمر وعلاقة الحزب بالتنظيمات السياسية الاخرى.

وكان البيض قد اكد لدى اختتام الدورة ان حزبه اعطى اهمية بالغة لمسالة الاعداد والتهيئة للانتخابات المقبلة وحث الاحزاب والتنظيمات السياسية على اعطاء الانتخابات اهمية حتى تتمكن الجماهير من المشاركة الفعالة فيها. واضاف ان الاشتراكي سيكون عند مستوى هذه المهمة التاريخية.

وكشفت مصادر حزبية مطلعة لـ «الشرق الأوسط» ان الخلافات الشديدة التي يعيشها الحزب الاشتراكي كان سببها الانشقاق الواضح بفعل انقسام مسؤولي الاشتراكي الى فريقين، الاول يشدد على خطة دمج الاشتراكي مع المؤتمر الشعبي ويعتبرها ضمانة لليمن ومستقبلها السياسي والاقتصادي واستقرارها الداخلي في حين يرفض الفريق الاخر فكرة الدمج ويعتبرها سابقة لأوانها.

واصدرت اللجنة المركزية في صنعاء امس بياناً حول نتائج اعمال دورتها اشادت فيه بجهود اللجنة العليا للانتخابات ودعت الى ضرورة التحضير لمناخ مناسب لاجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة على اساس الالتزام بالدستور والقوانين النافذة وخصوصاً قانون الانتخابات.

واكد البيان استعداد الحزب الاشتراكي للمساهمة مع بقية التنظيمات السياسية لخوض الانتخابات وانجاحها والقبول بنتائج صناديق الاقتراع.

وعبر البيان عن استنكار اللجنة لأعمال الارهاب والعنف السياسي التي كان آخرها محاولة اغتيال عضو المكتب السياسي وسكرتير اول الحزب الاشتراكي علي صالح عباد في ابين، وحوادث التفجيرات الأخيرة في عدن.

رابطة ابناء اليمن: البلاد ليست حكراً على حزب

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ اختتمت الهيئة المركزية لحزب «رابطة ابناء اليمن» (راي) اجتماعاتها بعد ظهر امس السبت في صنعاء، واصدرت بياناً ختامياً تناول العديد من القضايا على الساحة اليمنية.

واعرب البيان عن «الم حزب الرابطة لتدهور الاوضاع في البلاد في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية» ورأى ان ذلك «يعود في الاساس الى عدم وجود معالجة لمشاكل البلاد الكثيرة بروح المسؤولية».

واضاف: «ولضمان وصول بلادنا الى يوم ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣، (الموعد المقرر للانتخابات العامة)، ولوضع حد لمسالة الحالة التي تعيشها البلاد منذ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ينبغي ان يتم التوصل الى اوضاع يقرها اجماع وطني يتم التفاهم حولها بين كل القوى السياسية في البلاد وهناك رؤية مقدمة من بعض القوى الوطنية حول هذا الامر يمكن مناقشتها».

واكد البيان «موقف الرابطة الرافض لكل اشكال العنف والتخريب والشغب التي لا تخدم الوطن ولا حقوق المواطنين (...) وادانتها لكل من يقف وراءها».

وجددت الرابطة «قناعتها المطلقة بان اليمن ليس وقفاً على حزب او مجموعة احزاب او فئة او جماعة، وهو يتسع للجميع، وان مصلحة الوطن يجب الا ينظر اليها من منظار جزئي، كما ان الديموقراطية ليست ثوباً يفصله بعضهم وفق مصالحه، وليس هبة من احد».

المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٣

وزير خارجية اليمن الأسبق لـ« العالم اليوم »:

الجيش اليمني توحد «شكلا» فقط!

الخلافات بين الحزبين الكبيرين انعكست على أداء أجهزة الدولة

حوار ـ نور الهدى زكي

كثير من الاجهزة بداية من جهاز الامن حتى مجلس الرئاسة.

● **«العالم اليوم»: هل اليمن مهيأ الأن لاجراء انتخابات حرة وممارسة ديمقراطية سليمة؟**

ـ الوزير اليمني: اليمن مؤهل لممارسة الحياة الديمقراطية الحقيقية.. نحن مررنا بتجارب انتخابية حرة منذ فترات طويلة. وكانت لدينا مجالس منتخبة أخرها مجلس الشورى قبل الوحدة مباشرة.

● **«العالم اليوم»: ماهى اعتبارات ضمان نزاهة الانتخابات؟**

ـ الوزير اليمني: أولا: لجنة الانتخابات التى شكلت للاشراف على العملية الانتخابية ليست من الحزبين الحاكمين. ويتم تشكيلها من جميع الاحزاب وهذه اللجنة ستحدد موعد اجراء الانتخابات. وتختار اللجان وتتحمل مسئولية عمليات الفرز حتى أول اجتماع لمجلس النواب المنتخب.. وكل اللجان التى شكلت فى اليمن حتى الأن سواء على مستوى المحافظات أو الدوائر أو المراكز شكلتها اللجنة وليست الحكومة.. هذا بالاضافة الى اقرار الحق القانوني للمرشحين فى الوجود اثناء اجراء الانتخابات واثناء الفرز الذى سيتم فى نفس الدوائر. كما سيتم كذلك اعلان النتائج فى نفس دوائر الانتخابات وربما نحصل على صناديق زجاجية من بعض الدول الاوروبية.

● **«العالم اليوم»: وماذا عن حق المراة اليمنية الانتخابي؟**

ـ الوزير اليمني: حتى لا يتم تزييف ارادة المرأة.. اقمنا لجانا انتخابية للمرأة تعمل فيها النساء.

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٣

أحداث العنف السياسي التي شهدتها ومازالت تشهدها اليمن في الفترة الأخيرة والحديث عن الديمقراطية واجراء انتخابات حرة قريبا كانت مجالا للقاء «العالم اليوم» مع وزير خارجية اليمن الأسبق «على لطفى الثور» اثناء وجوده في القاهرة على هامش ندوة «العرب في عالم متغير» التي اقامتها لجنة التضامن المصرية.

في بداية اللقاء أكد على لطفى الثور: انه لا يستطيع ان ينسب اعمال العنف التي شهدتها اليمن الى جهات دينية متطرفة.

واضاف قد تكون هناك حادثة أو حادثتان منسوبتان للتيار الأصولى ولكن - وبصفة عامة - التيار الأصولى في اليمن محدود.

● «العالم اليوم»: ماهو تفسيركم لموجات العنف السياسي في اليمن؟

- على لطفى الثور: الحدث الذى تم في اليمن هو الذى يفسر الاشكالات القائمة.. وأعنى بهذا الحدث الوحدة اليمنية، ودخول اليمن في مرحلة الممارسة الديمقراطية، وتداول السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

كان في اليمن نظامان متناقضان متنافران متقاتلان لهما ميراث سياسى وفكرى.. هذان النظامان عندما يتوحدان في صيغة معينة لابد أن تبرز خلافات واشكالات تعبر عن الموروثات. ولكن هذه الخلافات لن تصل الى حد فك العقد الذى تم بين الحزبين.. انهما شريكان في صنع الحدث «الوحدة» وشريكان في صنع المسلك الديمقراطى والمستقبل الديمقراطى لليمن.

● «العالم اليوم»: هل استطاعت تجربة الوحدة أن تذيب هذه الموروثات؟

- على لطفى الثور: الخصومات الماضية بين الحزبين تبعث من جديد.. كما ان الخصومات السياسية قائمة من قبل الوحدة.. بل احيانا كانت تحدث انشقاقات مسلحة داخل الحزب الواحد وتبدأ من قمة الحزب الواحد حتى قاعدته.. والخلافات الموجودة حاليا مازالت مقبولة ولا تؤثر على التشكيل القائم بين الحزبين في هذه المرحلة الانتقالية.. ولكن هناك خوفا من ان تتطور الى المواجهة.

مستقبل الوحدة

● «العالم اليوم»: إلى أى مدى تؤثر هذه الخلافات على مستقبل الوحدة؟

- على لطفى الثور: الحزبان اليمنيان وصلا الى قناعة سواء في المرحلة الانتقالية أو اثناء الانتخابات أو بعد اجراء الانتخابات الى ضرورة اعداد صيغة للتحالف بينهما على اساس التسليم الكامل بنتيجة الانتخابات من اجل ضمان الوحدة.. ومن أجل خلق فترة من الاستقرار السياسى في المرحلة المقبلة.

● «العالم اليوم»: لكن كيف تصل هذه التناقضات الى الاغتيالات السياسية؟

- الوزير اليمنى: أولا: السلاح موجود في اليمن، ولا يوجد لدينا قانون يحرم حمل السلاح، هناك فقط قانون ينظم حمل السلاح. والريف اليمنى كله مسلح.

ثانيا: العمل الذى يتم الآن يجرى تمويله وتغذيته من جهات خارج المؤسسة العسكرية ولا نستطيع ان نقول إن هذا العمل محلى مائة في المائة.

● «العالم اليوم»: هل تعتقد ان خطوة الوحدة جاءت سريعة وان اليمن ليست مهياة لها بعد؟

- الوزير اليمنى: هذا غير صحيح لم تكن الوحدة سريعة وان كان هناك تأجيل للوحدة. نحن نعمل من أجل الوحدة منذ عام ١٩٧٢ من خلال لجان متواصلة يهدف بلورة هذا المشروع الوحدوى بداية من مؤتمر القمة في القاهرة ثم ليبيا ثم القاهرة مرة أخرى ثم عدن. والمشكلة ان كل حزب لم يذب في الآخر. والخلاف بينهما قد وصل في بعض الأوقات الى الاقتتال والمواجهة العسكرية قبل الوحدة اما القول بان البنيان الوحدوى هش فهذا غير صحيح.

الجيش غير موحد

● «العالم اليوم»: هل توحد الجيشان اليمنيان فعليا الآن؟

- الوزير اليمنى: من الناحية الفعلية لم يتوحدا ولكن من الناحية الشكلية تم التوحيد، الجيش واحد والمعسكرات واحدة والزى واحد والقانون واحد ولكن فعليا لم يتوحدا ومازالت الانتماءات الحزبية في الجيش اليمنى تتغلب على الانتماءات العسكرية هذا بالرغم من ان القانون يحرم العمل الحزبى داخل الجيش ولكنى اؤكد ان القوات المسلحة مازالت هى الجانب الذى تتصادم فيه القرارات العسكرية مع الولاءات الحزبية.

● «العالم اليوم»: وماذا عن الجانب الامنى في اليمن.. اقصد دور الشرطة اليمنية في التصدى لعمليات التخريب والعنف؟

- الوزير اليمنى: لا أستطيع ان اقول ان الجانب الامنى ادى كل واجبه.. هناك خلل في هذا الجانب وهناك قصور في بعض الحالات، نتيجة الخلافات القائمة بين الحزبين

المصدر : الشرق الأوسط
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٣

اليمن: الحكومة تعد بمستقبل زاهر والوضع المعيشي والاقتصادي متدهور

■ ليس هناك حتى الآن ما يكفي من الاشارات الى ان الازمة الاقتصادية - الاجتماعية التي يواجهها اليمن شارفت على نهايتها. ويلاحظ المراقبون والمحللون الاقتصاديون ان اليمنيين يبدون شكوكاً متزايدة حول وعود الحكومة ويردد الكثيرون منهم ان «الكلام الحكومي على مستقبل واعد بعد سنوات» بات صعب التصديق في ظل التردي المعيشي الحاصل، وانهيار القدرة الشرائية للاجور والمرتبات، وعجز الحكومة عن ضبط الاسعار، ودعم الريال الذي يواصل تراجعه. ويعتبر الكثيرون من اليمنيين ان التدابير الحكومية حتى الان ليست اكثر من حبر على ورق، وان الحكومة تحاول الهرب من مواجهة المشكلة الاساسية، الى مواجهة افرازاتها. فاتهام تجار العملة بالتسبب بإضعاف الريال على احتمال صحة هذا الاتهام، لا يلغي الاسباب الحقيقية لانهيار العملة الوطنية. وزيادات الاجور، على اهميتها، لن تضمن توفير الحد الادنى من الاكتفاء المعيشي.

وفي الواقع، فإن المشكلة الاقتصادية في اليمن، ليست مشكلة الناس بقدر ما هي مشكلة الحكومة نفسها. ويذهب بعض الاجتهادات السياسية الى حد القول ان نجاح مشروع الوحدة «مرهون الى حد كبير بنجاح حكومة الوحدة» في معالجة الوضع الاقتصادي، وتحسين الصورة الاجتماعية للمشروع السياسي الذي قام قبل عامين، عندما سقط «منطق الشطرين» ليقوم مكانه منطق الوطن الواحد.

وينظر الى اليمن من الخارج على انه بلد واعد بسبب الاكتشافات النفطية التي أمكن تحقيقها، الا ان التحدي الذي تواجهه الدولة هو في مدى قدرتها على توفير حد ادنى من الاستقرار الاقتصادي والمعيشي في بلد لا يزيد الدخل الفردي فيه عن ٦٥٠ دولاراً سنوياً.

إضافة الى ذيول حرب الخليج الثانية وانعكاساتها على الوضع الداخلي في اليمن، فإن هذا البلد يعاني من دين خارجي ضخم، يقدر بحوالي ٦,٤ مليار دولار. اي ما يساوي الناتج المحلي الاجمالي للبلاد. وتامل صنعاء بالحصول على اتفاقات تمكنها من إعادة جدولة ديونها الخارجية على مدى طويل، كما تامل بأن تحصل من صندوق النقد الدولي على مساعدات اكثر كرماً في مجال الاصلاح الاقتصادي في البلاد. وكان اليمن سعى في مراحل سابقة الى اجتذاب الاستثمارات والرساميل من الدول المجاورة من خلال قوانين جديدة للاستثمار وضمان رؤوس الاموال

الاجنبية، وتحويل مدينة عدن الى منطقة حرة للافادة من موقعها الجغرافي، والتسهيلات التي يمكن ان توفرها للمستثمرين الاجانب.

الرهان على النفط

وتراهن الحكومة اليمنية على النفط كفرصة واعدة لتغطية احتياجات البلاد. وبالفعل فقد ساعدت الصادرات النفطية على تحسن الوضع الاقتصادي، فتراجع العجز في الميزان التجاري من اكثر من ١,٨ مليار دولار في العام ١٩٨٥ الى اقل من ٧٠٠ مليون دولار بعد ٥ سنوات. وبدات الشركات الاجنبية تقدم عروضاً للتنقيب والاستثمار في ظل قانون يوصف عادة بانه من القوانين الاستثمارية الجيدة في قطاع النفط. وارتفع الانتاج الى نحو ٢٠٠ الف برميل يومياً، وتقول الحكومة انه سيرتفع الى اكثر من ٥٥٠ الف برميل خلال ٢ سنوات.

وينظر بتفاؤل أوسع الى قطاع الغاز الذي تم اكتشاف احتياطات ضخمة منه في مناطق مختلفة في البلاد، الامر الذي من شانه ان يغطي احتياجات البلاد في المرحلة الاولى، والتصدير في مرحلة لاحقة. ويوفر فرصة للاستغناء عن المحروقات في الاستهلاك المحلي لزيادة الصادرات منها.

الا ان المشكلة في قطاع الغاز، كما في قطاع النفط، هي ان البنية النفطية في اليمن تحتاج الى استثمارات ضخمة، لا تستطيع الدولة توفيرها في الوقت الحاضر. وطبقاً لدراسات وتقديرات محلية وخارجية، فإن خطط انتاج الغاز وحده ستحتاج الى اكثر من ١,٤ مليار دولار لاقامة شبكات النقل ومصانع المعالجة. كما ان اقامة صناعة نفطية متطورة، في مجال نقل النفط الخام سواء لتصديره، ام لمعالجته محلياً، ستحتاج الى ما يزيد على ١,٥ مليار دولار، من بينها ٦٠٠ مليون دولار لتطوير مصفاة عدن وحدها لرفع طاقتها الانتاجية الى ١٧٥ الف برميل يومياً، بعد تراجع انتاجها الى اقل من الثلث خلال السنوات الخمس الاخيرة.

واذا كان التمويل الحكومي لتطوير القطاع النفطي غير متوافر، فإن الاستثمارات الخارجية ليست امراً سهلاً، وهي قد تحتاج الى سنوات طويلة، من غير السهل القدرة على انتظارها. كما ان لجوء الحكومة الى الاقتراض من الخارج ليس امراً ميسوراً خصوصاً في بلد يتقاطع فيه الاقتصاد مع السياسة، والنفط مع الامن والاستقرار.

واذا كانت الحكومة اليمنية تراهن على قطاع النفط، فهي تراهن ايضاً، وان بصورة اقل، على القطاع الزراعي، الا ان النتائج التي امكن تحقيقها خلال السنوات الثلاث الماضية دلت بشكل واضح على ان الانتاج الزراعي يسجل تراجعاً الى الوراء، فيما يزيد اتكال البلاد على الاستيراد من الخارج.

ولعل الوجه الاكثر خطورة للمشكلة الزراعية يتمثل في زيادة معدلات البطالة في البلاد، اذ ان القطاع الزراعي هو الاكثر استيعاباً لليد العاملة في اليمن ويقدر معدل مساهمته في توفير فرص عمل لليمنيين بما يزيد على ٦٥ في المئة.

وتجمع تقديرات حكومية وخاصة، على ان تطور القطاع الزراعي في اليمن، بات رهنا بتنفيذ خطة حكومية لمساعدة المزارعين على زيادة محاصيلهم، وتامين احتياجاتهم من المياه الكافية للري، والاسمدة والقروض الميسرة.

الاستثمارات الاجنبية

وتركز مشروعات يجري تنفيذها حالياً على تطوير الثروة السمكية في البلاد، وزيادة كفاءة اسطول الصيد اليمني. كما تقوم منظمات دولية واقليمية بتوفير الخبرة التقنية اللازمة للمزارعين، الا انه من المستبعد ان تؤدي مساعدات محدودة الى حل مشكلة كبيرة، في بلد يعاني من مشاكل عدة.

في العام ١٩٩١، اطلقت الحكومة اليمنية قانوناً جديداً للاستثمار لاجتذاب الرساميل والاستثمارات من الخارج. كما اطلقت مشروع تحويل مدينة عدن الى منطقة حرة. وتقوم وفود يمنية بالترويج لها في الخارج، كما تقوم الحكومة بتامين احتياجاتها من الخدمات الاساسية مثل الاتصالات والكهرباء. وعلى رغم الاغراءات التي يوفرها مثل هذا القانون، الا انه ليس هناك ما يكفي حتى الآن من المؤشرات على ان المنطقة ستكون قادرة على منافسة مناطق حرة قائمة حالياً في الخليج، ونجحت على اجتذاب مئات الاستثمارات والشركات الاجنبية.

كما انه ليس هناك ما يكفي من المؤشرات الى وجود استعدادات اجنبية للاستثمار في اليمن خارج قطاع النفط، اقله الى حين وضوح الصورة السياسية للبلاد في المرحلة المقبلة.

ويجمع خبراء اقتصاديون يمنيون على ان مجيء استثمارات اجنبية الى البلاد لن يكون فقط، لان الدولة قدمت تسهيلات واعفاءات لاغرائهم، بل يحتاج، الى الاستقرار الذي ليس من الاكيد انه اصبح عميق الجذور.

المسؤولون اليمنيون يختلفون في تفسير الوضع. فيما يقول البعض ان التظاهرات وما

رافقها من صدامات دموية حصلت لاعتبارات سياسية، يعترف البعض الآخر، بان الضائقة الاقتصادية هي التي حركت الناس في الشوارع، وان كان بعض الاطراف السياسية الداخلية حاول استغلالها.

ويعترف المسؤولون في صنعاء بان الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، بات اكثر صعوبة من اي وقت مضى، فالدولة تلجا الى الاقتراض لتغطية نفقاتها ودفع اجور مستخدميها الذين لا يحصل قسم كبير منهم على رواتبه في مواعيدها. وقد يضطر للانتظار اكثر من ٢ اشهر احياناً. وصادرات النفط تتراجع نتيجة تراجع الانتاج من جهة، وزيادة الاستهلاك المحلي من جهة ثانية. وليس هناك في الوقت الحاضر ما يدل على ان الحكومة قادرة على لجم «جنون» الاسعار، خصوصا اسعار السلع الاستهلاكية.

وتشير تقديرات متطابقة الى ان حصول البطالة قد تجاوز بعد ازمة الخليج، وعودة اليمنيين الى بلادهم، الى ٢٠ في المئة من إجمال القوة العاملة في البلاد، فيما زادت حاجة الحكومة الى توفير الخدمات الانسانية لتغطية النقص الحاصل وتوفير السلع الاساسية باسعار مقبولة بعد الانهيار الذي اصاب سعر صرف الريال اليمني، عندما تراجع سعره من ١٢ الى اكثر من ٥٦ تجاه الدولار الاميركي. ويلاحظ بعض تجار العملة في صنعاء انه كلما زادت الحكومة من تدابيرها، زاد التدهور في السوق. فالاعلان عن ضخ مئة مليار ريال جديد في السوق لاستبدال «العملة الجنوبية» سابقاً، استقبله الناس بمزيد من الذعر، على انه سيولة اضافية من دون تغطية. والاعلان عن زيادة جديدة للرواتب اعتباراً من مطلع العام ١٩٩٣ استقبله المواطنون على انه سبب جديد لانهيار اضافي في سعر العملة، وعمد التجار الى رفع أسعارهم.

هل بلغ الانهيار الاجتماعي نهايته؟ ليس من اجوبة واثقة على السنة المسؤولين اليمنيين وفي تصريحاتهم اليومية. ويتفق معظم الخبراء على ان الفترة المقبلة ستكون فترة سباق بين انهيار يواصل زحفه، وجهود حكومية لانقاذ الوضع ■

حزب «رأي» يحث اليمنيين على قيد اسمائهم

انسحاب المرأة الوحيدة في اللجنة العليا للانتخابات

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

امهلت راقية عبد القادر حميدان ـ المحامية وعضو اللجنة العليا للانتخابات ـ رئاسة اللجنة مدة يومين لتصحيح ما وصفته بـ «الطريقة الخاطئة المتبعة في تحديد المشاركين في اللجان الاشرافية»، وطالبت رئاسة اللجنة التمسك بقرار اللجنة العليا للانتخابات بشأن توزيع اعضاء اللجان الاشرافية للمرحلة الاولى للانتخابات الخاصة بالقيد والتسجيل (ذكورا وإناثا)، بشكل متساو بين اعضاء اللجنة العليا، مع تخصيص نسبة معينة للأحزاب التي لا يوجد ممثلون لها في عضوية اللجنة.

واعلنت راقية حميدان ـ في تصريح لـ «الشرق الأوسط» ـ مقاطعتها لاجتماعات واعمال اللجنة العليا للانتخابات، التي يترأسها القاضي عبد الكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة، احتجاجا على الطريقة غير السليمة والمثيرة للشك في النوايا ـ التي اتبعتها رئاسة اللجنة وبعض اعضائها، حيث لم يشركوا المراة وفقا لقرار الجنة العليا، كما لم يشركوا سوى عشرات من بين 750 من الذكور والإناث الذين رشحتهم لتشكيل اللجان الاساسية في الدوائر واللجان الفرعية في المراكز.

وقالت راقية ـ وهي المراة الوحيدة في اللجنة العليا للانتخابات ـ أنها ستعلن عن انسحابها النهائي من عضوية اللجنة العليا، وستضمن استقالتها كافة التفاصيل التي يجب اعلانها للراي العام.

ومن المعروف ان هذه هي ثاني حالة انسحاب من اللجنة العليا للانتخابات، بعد انسحاب الدكتور حسن بازرعة ـ ممثل حزب رابطة ابناء اليمن (راي) ـ قبل نحو شهرين، احتجاجا على اسلوب متابعة اللجنة لمهمتها، والعراقيل التي تضعها السلطات اليمنية امامها، واعتمد قرار انسحاب الدكتور بازرعة على قرارات «المؤتمر الوطني»، الذي يترأسه عبد الرحمن الجفري رئيس حزب (راي).

وعلى صعيد آخر اصدر حزب «رابطة ابناء اليمن» (راي) بيانا امس، حث فيه ابناء الشعب اليمني «رجاله ونساءه، علماءه وشيوخه ومثقفيه، وعماله ومزارعيه على ضرورة الاسراع بتسجيل اسمائهم في سجلات القيد للانتخابات النيابية المقبلة».

واوضح ان تلك «مهمة مقدسة، لا تخص حزبا معينا او شخصا معينا، بل تهم شعب اليمن باكمله».

وقال البيان انه «اذا كانت الاوضاع قد تردت في بلادنا الى هذه الدرجة، فلا ينبغي ان تحبط هذه الاوضاع المأساوية شعبنا، او تجعله يياس من امكانية التغيير، او يقلل من اهمية وقيمة الانتخابات المقبلة». وأكد ان الانتخابات هي الخيار «الحضاري الوحيد» للخروج من الحالة المتردية التي تعيشها اليمن حاليا.

وجدير بالذكر ان عددا من المراقبين كانوا قد ارجعوا ضآلة الإقبال على التسجيل في جداول الانتخابات ـ خلال الأيام الأولى ـ الى عدم قناعة كثير من اليمنيين ان الانتخابات المقبلة ستكون مختلفة عن تلك التي سبقتها، او انها لن تكون صورية، وستترتب عليها تغييرات عملية واضحة لتحسين اوضاع اليمن.

في ختام اجتماعات الدورة الرابعة للهيئة المركزية

حزب الرابطة يؤكد مشاركته في انتخابات اليمن

صنعاء: من حمود منصر

اكد حزب رابطة ابناء اليمن (راي) انه سيشارك في الانتخابات النيابية المقبلة، موضحا التزامه بكل ضمانات حريتها ونزاهتها. وعبر الحزب في بيان اصدره امس في ختام اجتماعات الدورة الرابعة للهيئة المركزية للرابطة التي استمرت 3 ايام، عن استغرابه لحرمانه من المشاركة في اللجان الانتخابية والغاء حق تمثيله باعضاء في اللجان الاساسية والفرعية في المحافظات والدوائر والمراكز الانتخابية واعتبر ذلك اجراء غير قانوني.

واعلنت الهيئة المركزية عن اسف حزب الرابطة للتلاعب والتمزيق «المتعمد لمعظم الدوائر الانتخابية، وتفصيلها لتلائم اشخاصاً معنيين او احزاباً معينة دون مراعاة الظروف الاجتماعية للبلاد والاسس والمعايير التي وضعتها اللجنة العليا للانتخابات.

واشار بيان صحافي صدر عن الهيئة المركزية ان حزب الرابطة رغم تاييده المطلق لحق افراد القوات المسلحة والامن في الادلاء باصواتهم في الانتخابات، فانه لا يقر الترتيبات التي اتخذت لاستخدام العسكريين والمعسكرات لتغيير النتائج في العديد من الدوائر من خلال اعتبار المعسكرات جزءا من الدوائر التي تقع في نطاقها. ولذلك فان حزب الرابطة يعتقد ان الحل العادل لهذه المسالة يكمن في تبني الاقتراح الذي قدمه ممثله في لجنة الانتخابات في وقت سابق، وهو ان يدلي الجنود والضباط باصواتهم في معسكراتهم للمرشحين في مناطقهم الاصلية، مع تمكين هؤلاء المرشحين من دخول المعسكرات لشرح برامجهم. واعرب البيان عن سعادة حزب الرابطة لسير الامور في اتجاه الاجراء الفعلي للانتخابات في 27 ابريل (نيسان) المقبل وعبر عن الامل في ان تجري بشكل حر ونزيه، ودون تدخل من السلطات الرسمية او احزابها. وقال «ان سحب ممثل الرابطة من اللجنة العليا للانتخابات الدكتور حسن بازرعة جاء بناء على قرار من اللجنة التنفيذية للرابطة المبني على قرار من الهيئة المركزية».

واكد البيان في ختام اعمال الدورة الرابعة التي عقدت برئاسة عبد الرحمن الجفري رئيس الحزب، ضرورة التوصل الى تحقيق اجماع وطني والتفاهم حوله بين كل القوى السياسية في البلاد لضمان اجراء الانتخابات في موعدها المقرر، ولوضع حد للحالة التي تعيشها البلاد منذ 21 نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي. وكانت مناقشات اجتماعات الهيئة المركزية لحزب الرابطة تركزت على 3 محاور اساسية، قيمت ما يجري على الساحة اليمنية بصفة عامة وحددت الموقف منها، ودرست الاوضاع التنظيمية وبحثت استعدادات الرابطة للمشاركة في الانتخابات النيابية العامة المقبلة.

تحولات الاشتراكي تثير صعوبات قبل الإنتخابات اليمنية

المؤتمر الشعبي يرفض التحالف الثنائي ويدعو لتوسيع شروط التنسيق الحزبي

عدن: من لطفي شطارة

رفضت اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر الشعبي العام، احد الحزبين الحاكمين في اليمن، امس دعوة الحزب الاشتراكي اليمني - المشارك في الحكم - لتعزيز وتطوير علاقة التحالف بينهما، «على قاعدة من الوضوح والثبات والمصداقية». جاء ذلك في ختام اعمال الدورة الاستثنائية للجنة العامة امس، التي استمرت يومين، برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح، الامين العام للمؤتمر الشعبي.

وقال مصدر رفيع المستوى في المؤتمر الشعبي العام لـ «الشرق الأوسط» ان «اللجنة الدائمة خلصت الى ان علاقة التحالف يجب ان لا تقتصر على المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وحدهما، ولكنها يجب ان تشمل بعض القوى السياسية الاخرى».

وأكد المصدر توجه اللجنة الى استيعاب «التنظيمات السياسية الاخرى كالاخوان المسلمين والبعث والناصريين في اطار التحالف، كاحد البدائل المطروحة، التي يجب ان تناقش مع الشريك الآخر في السلطة (الاشتراكي) للتوصل الى بناء تحالف قوي».

واضاف انه «اذا لم يقبل الحزب الاشتراكي هذه الصيغة، فان التنافس الشريف بين الاحزاب، كل حسب برنامجه وامكانياته، وضمن ميثاق شرف يحجم المهاترات الاعلامية، ويوضل اساليب الدعاية الانتخابية حسب ما جاء في قانون الانتخابات، سيكون هو الخيار المطروح. واوضح المصدر ان هذا هو البديل المرجح لدى غالبية قيادات المؤتمر الشعبي، لانه يمثل ضمانا للديمقراطية، وتفاديا للالتفاف حولها، اضافة الى انه سيوضح حجم كل تنظيم سياسي على الساحة اليمنية.

وذكر المصدر ان قبول خيار التنافس في الانتخابات المقبلة لا يعني «قطع حبل المودة مع الحزب الاشتراكي والاحزاب الاخرى». واكد استعداد المؤتمر الشعبي للحوار من جديد مع كل التنظيمات، وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي، في اطار البدائل الثلاثة الحالية وهي: التوحيد (الدمج)، والتحالف، والتنافس الشريف في الانتخابات. وعبر عن قناعة اللجنة الدائمة في ان لا يكون موضوع الحوار بين المؤتمر الشعبي والقوى السياسية الاخرى عائقا امام اجهزة الحزب التنظيمية والسياسية في شأن اعداد البرنامج الانتخابي، وطرحه امام الجماهير، بالنسبة الى الحق المشروع لكل تنظيم في ممارسة حقه في الترشيح والانتخاب.

ويرى المراقبون ان رفض المؤتمر الشعبي - بهذه السرعة - مقترحات الحزب الاشتراكي بشأن الاندماج، بعد يومين فقط من اختتام اجتماعات دورة اللجنة

المركزية للحزب الاشتراكي، يعتبر تاكيدا لمدى التماسك داخل المؤتمر، ووحدة القرار والالتزام به، وربما يقود ذلك الى توسيع شقة الخلاف داخل الحزب الاشتراكي، الذي انقسم بين مؤيد للدمج ومعارض للاسراع به.

وتشير بعض مصادر الحزب الاشتراكي اليمني الى ان التحالف الاوسع، الذي يطرحه المؤتمر الشعبي، ليضم المؤتمر والاشتراكي وتجمع الاصلاح والبعث هو اجحاف بحق الاحزاب الاخرى في الساحة السياسية، لان ذلك سيؤدي الى استبعاد حلفاء الاشتراكي التقليديين من مشروع التحالف المقترح، خاصة ان المؤتمر الشعبي لا يوافق على ضم الاحزاب الناصرية الى هذا التحالف الرباعي، بسبب انقسام الناصريين على انفسهم الى ٧ تنظيمات منفصلة، ويؤكد على ضرورة اندماجهم اولا، قبل النظر في ضمهم الى التحالف الرباعي.

ويتخوف الحزب الاشتراكي من التحالف مع ثلاثي المؤتمر الشعبي والاصلاح والبعث، لانها احزاب قريبة من بعضها وبينها قاسم مشترك، لا سيما ان المؤتمر الشعبي نشأ في الاساس نتيجة تحالف عناصر البعث والاخوان المسلمين، وهم قادة ثورة 26 سبتمبر (ايلول)، لان ذلك يحد من فرصة الاشتراكي للفوز في الانتخابات العامة المقبلة.

كذلك يواجه الحزب الاشتراكي قضية عقد المؤتمر الثالث له، للمصادقة على البرنامج المعدل للحزب، والنظام الداخلي له، غير ان الفترة المتبقية قد لا تكفي لانجاز المهام المرتبطة بذلك، كما ان المؤتمر الشعبي سيستغلها لتعزيز تحالفه مع البعث والاصلاح، وبدء نشاط الحملة الانتخابية مبكرا، بهدف الفوز باكبر عدد من مقاعد البرلمان الجديد، على اساس القاعدة الشعبية التي يملكها الاخوان المسلمون والبعث.

الاشتراكي اليمني يستعد لتحولات مهمة

خلافات البيض وسالم صالح لم تبلغ حد الاستقالة

لندن: «الشرق الأوسط»

نفت مصادر مسؤولة في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ان يكون علي سالم البيض، الامين العام، وسالم صالح محمد، الأمين العام المساعد، قدما استقالتيهما من الحزب اثناء اجتماعات الدورة الاخيرة للجنة، بسبب المناقشات التي دارت حول قضية دمج الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام (الحاكمين). واوضحت المصادر ان بعض الذين كانوا خارج قاعة الاجتماعات بالغوا في ما وصفه المراقبون بانه «اختلاف في الراي الشخصي» بين علي البيض وسالم صالح محمد، حول الجوانب التنظيمية في الحزب، وصلاحيات كل منهما كامين عام وامين عام مساعد (اي نائب له)، وهي قضايا ليست لها علاقة بموضوع دمج الحزبين الحاكمين، ومن الطبيعي ان تطرح على بساط المناقشة داخل اجتماعات اللجنة المركزية.

واكد مراقبون سياسيون وخبراء دستوريون ان البيض وسالم صالح يشغلان منصبين مهمين في الدولة، على اساس موقعيهما في الحزب، واذا استقالا من منصبي الامين العام ونائبه، فان الحزب الاشتراكي سيخسر قيادتين على درجة عالية من الخبرة السياسية، اذ سيتعين عليه تعيين شخصيتين اخريين في منصبي نائب الرئيس (بدلاً من البيض) وعضو مجلس الرئاسة (بدلاً من سالم صالح) في ظروف يواجه فيها الحزب الاشتراكي تحولات عديدة واساسية، في الفترة الحرجة السابقة للانتخابات المقرر اجراؤها في 17 ابريل (نيسان) المقبل.

وجدير بالذكر ان البيض وسالم صالح يتمتعان بقاعدة شعبية وتنظيمية واسعة داخل صفوف الحزب الاشتراكي، مما يجعل المصادر تستبعد استقالتهما في الاساس «فضلاً عن ان خبرتهما السياسية تجعلهما يقدران تباين الآراء، ويعملان للاستفادة منه بدلا من تفجير المواقف» ووضع الحزب الاشتراكي امام مشكلة او تحد اضافي في هذه المرحلة.

ولكن رأياً - حزبياً - آخر يؤكد ان موقعي الرجلين في مجلس الرئاسة لن يتأثرا باستقالتيهما من الحزب، لان تعيينهما في مجلس الرئاسة تم بناء على اختيار النواب اليمني لهما بعد قيام الوحدة، بعد ترشيح من الحزب الاشتراكي. ولكن الحزب الاشتراكي - وهو شريك في الحكم - لن يقبل بعدم تمثيله في مجلس الرئاسة اذا استقالا، لان ذلك سيجعله بعيداً عن موقع مهم من مواقع القرار في الدولة، وسيؤدي ذلك الى ازمة سياسية للحزب، ودستورية في اطار عملية تقاسم السلطة.

ومن المقرر ان يطرح الحزب الاشتراكي امام المؤتمر العام المقبل - الذي يعد لعقده قبل الانتخابات - قضايا محورية واساسية مثل تغيير اسمه، واحداث تحولات اساسية في برنامجه السياسي.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠٦ يناير ١٩٩٣

رحب باتفاق الحدود مع عُمان وبارك استمرار المفاوضات مع السعودية

صنعاء: المؤتمر الشعبي يرفض الاشتراكي حليفاً في الانتخابات

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ رفض حزب المؤتمر الشعبي العام امس ضمناً التحالف مع الحزب الاشتراكي الذي يشاركه الحكم في اليمن.

وقال بيان صدر عن الدورة الاستثنائية التي عقدتها اللجنة الدائمة للمؤتمر وهي بمثابة اللجنة المركزية «ان اللجنة الدائمة ترى ضرورة العمل على انجاح العملية الانتخابية النيابية القادمة باعتبارها مسؤولية الجميع بلا استثناء، وان القبول بالارادة الشعبية الحرة عبر صناديق الاقتراع هو المقياس الحقيقي لصدق التزام الخيار الديموقراطي القائم على قاعدة التعدد السياسي والحزبي وعلى مبدأ التداول السلمي للسلطة، وان اية محاولة لاحتواء ارادة الشعب الحرة او الالتفاف على جوهر النهج الديموقراطي من خلال السعي الى ترتيبات مسبقة لن تكون سوى نكوص عن الخيار الديموقراطي المعلن ان لم تكن محاولة يائسة لتزييف ارادة الشعب الذي لن يقبل الا ان يكون هو مصدر كل السلطات وان يكون صوته هو الاقوى ومصلحته هي الاعلى، وعلى هذا الاساس فان المؤتمر الشعبي العام يضع في صدارة اهتماماته الحاضرة العمل مع غيره من القوى السياسية على توفير كل المناخات الكفيلة بضمان كل اسباب الحياد والنزاهة للانتخابات المقبلة حتى يتمكن المواطنون من التعبير عن ارادتهم الحرة في اختيار من يمثلونهم في مجلس النواب المقبل

التتمة في الصفحة (٤)

صنعاء: المؤتمر الشعبي يرفض

تتمة الصفحة الاولى

على اساس المفاضلة بين مختلف البرامج السياسية في اطار التنافس الاخوي الشريف بين المرشحين كافة من دون ان يعني ذلك اغلاق الباب امام امكان قيام اي صيغ او اشكال للتعاون الايجابي بين مختلف القوى السياسية».

ومعروف ان الحزب الاشتراكي يفضل التحالف بين الحزبين واحزاب اخرى قبل الانتخابات المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل على اساس تشكيل قوائم مشتركة، في حين يخير المؤتمر الشعبي الاشتراكي بين الدمج والتنسيق.

وركز البيان الذي صدر عن الدورة الاستثنائية التي انعقدت برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة بصفته الامين العام للمؤتمر الشعبي على ضرورة اجراء الانتخابات في موعدها، وقال: «ان اللجنة الدائمة تؤكد ضرورة ان تسعى كل الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية الى الحصول على ثقة الجماهير من خلال البرامج والتنافس الشريف والمسؤول عبر صناديق الاقتراع وبما يكفل تفجير طاقات الشعب وابداعاته في كل مجالات البناء والنهوض التنموي الشامل.

كما تهيب اللجنة الدائمة بالجميع التزام قانون الانتخابات والابتعاد عن كل ما من شانه مخالفة القانون سواء في ما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية ومصادرها والحفاظ على ممتلكات الدولة وعدم تسخيرها لمصلحة اي تنظيم سياسي، او باستغلال الوظيفة العامة والنفوذ للتاثير في الناخبين بطرق غير مشروعة تضر بحقهم الانتخابي الذي كفله الدستور وتتنافى مع حقيقة الممارسة الديموقراطية الصحيحة.

وان اللجنة الدائمة تعتبر الانتخابات النيابية المقبلة مدخلاً صحيحاً لتلافي السلبيات وتصحيح الخلل الذي رافق مسيرة قيام الجمهورية اليمنية، ذلك الخلل الذي كان نتاجاً موضوعياً لموروث الحكم الاستعماري والامامي الرجعي المتخلف وما لحقه من سنوات التشطير السابقة على قيام الوحدة».

واعربت اللجنة الدائمة عن «استنكارها الشديد لاحداث العنف والتخريب التي شهدتها البلاد في شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي والتي تتنافى مع النهج الديموقراطي»، واهابت بالاجهزة الامنية «تحمل مسؤوليتها في الاسراع في تقديم المتورطين والمحرضين الى المحاكمة».

واكدت «حرص المؤتمر الشعبي العام على تقديم كل اشكال الرعاية والدعم والتشجيع الى راس المال الوطني، وتوفير كل المناخات والضمانات الملائمة امام الاستثمار الوطني والعربي والاجنبي، وتعزيز النهج الاقتصادي القائم على اساس تحرير الاداء الاقتصادي من كل المعوقات السابقة ومن كل القيود البيروقراطية الادارية المعيقة».

واكدت اللجنة مجدداً «ان المؤتمر الشعبي سيظل حريصاً كل الحرص على التعامل مع كل الاحزاب والتنظيمات السياسية على اساس من التكافؤ والتساوي ومراعاة المصلحة العامة. ويجدد استعداده لمواصلة الحوار في كل الخيارات المطروحة من قبل مختلف القوى السياسية طالما اتفقت مع عقيدة الشعب وثوابته الوطنية والسياسية، وما لم تتعارض مع صون وحدة الوطن والنهج الديموقراطي الذي لا رجعة عنه».

وقال البيان: «ان اللجنة الدائمة وقد تدارست ما عرضته عليها اللجنة العامة (المكتب السياسي) من نتائج حواراتها الاخيرة مع الحزب الاشتراكي وغيره من الاحزاب والتنظيمات السياسية، لتؤكد في الوقت نفسه ضرورة تواصل الحوار مع كل الاطراف الوطنية الفاعلة على الساحة اليمنية، ووجوب توخي توسيع قاعدة الوفاق الوطني بما لا يخل بروح الديموقراطية ومضمونها».

وباركت اللجنة «الجهود المبذولة لاعادة التضامن العربي وتحقيق الانسجام والوئام على المستوى الاقليمي، واكدت ترحيبها باتفاقية الحدود التي تم التوصل اليها مع سلطنة عمان. كما باركت تواصل المفاوضات بين اليمن والمملكة العربية السعودية في شان حدودها المشتركة. وتؤكد مواصلة هذا النهج مع بقية الجيران تنفيذاً لما اعلنته اول حكومة يمنية امام مجلس النواب بعد اعادة توحيد الوطن».

المصدر : المجلة السعودية

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٢

رحلة من صنعاء الى عدن:

معارك التهريب وحرب القات

المسافة بين عاصمة اليمن السياسية، صنعاء، وبين عاصمتها الاقتصادية والتجارية، عدن، تبلغ نحو «٥٠٠» كيلومتر. ولكن على الطريق بين هاتين العاصمتين يشاهد المار فيهما بأم العين صوراً من حرب تهريب البضائع عبر الجمركة وعمليات الكر والفر في حرب القات.

معارك التهريب وحرب القات

قد تكون مجرد مصادفة فقط. فالخارج من صنعاء باتجاه الجنوب الشرقي يرى اول ما يرى الى يمين الطريق قطعة مخضرة من الارض فيها ابنية متناسقة وجميلة تبدو كواحة في جبال جرداء مقحلة هي معسكر قوات منظمة التحرير الفلسطينية في شمالي اليمن، الذي اقيم في هذه المنطقة التي تدعى بلاد الروس، على اثر الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢.

وكذلك فإن الداخل الى عدن من الجهة الشمالية الشرقية يرى اول ما يرى الى يسار الطريق مجموعة من المنازل الجميلة التي تغرق في بستان منسق الاشجار والمسيجة بسياج ملفت للنظر هي القرية الفلسطينية التي تقطنها عائلات الجنود والافراد والضباط الفلسطينيين التابعين لمعسكر مجاور يدعى معسكر صبرا وشاتيلا اقيم ايضا في الفترة التي اقيم فيها المعسكر الآنف الذكر.

المسافة بين عاصمة اليمن السياسية، صنعاء، وبين عاصمتها الاقتصادية والتجارية، عدن، تبلغ نحو «٥٠٠» كيلومتر وهناك طريقان احدهما يدعى طريق «الراهدة» وهو يمر عبر مرتفع بركاني شامخ شديد الصعوبة وحاد الالتواءات، والاخر يحاذي الاول من جهة الشمال لكنه اقل انحدارا ووعورة، ويدعى طريق «القعطية» نسبة الى احدى القرى القديمة التي تقع في ثلثه الاخير في اتجاه الشطر الجنوبي.

والخارج من صنعاء باتجاه الشطر الجنوبي والداخل اليها ايضا لا بد وان يمر في البداية بقرية صغيرة، يختلط فيها الجديد بالقديم تسمى «المصبر»، وهذه القرية هي مصبر فعلا فهي النقطة الفاصلة بين جبال صنعاء الشاهقة الشديدة الانحدار وبين سهل فسيح ينتهي الى عقدة جبلية هائلة الارتفاع تقع فوق ذراها مدن إب وتعز وعددا هائلا من القرى التي هي عبارة عن بيوت حجرية متناثرة على منحدرات هذه الجبال وحيث تبدو وكأنها معلقة بين السماء والارض.

نقاط التفتيش

واللافت للنظر ان طريقي صنعاء الى عدن، طريق «القعطية» وطريق «الراهدة»، تواجه المسافر عبرها عشرات نقاط التفتيش العسكرية، ولدى السؤال عن سبب اقامة كل هذا العدد من نقاط التفتيش تأتي الاجابات متعددة وغير متفقة، فالبعض يقول ان السبب يعود الى ان الدولة من خلال هذا الانتشار العسكري تحاول فرض هيبتها، وتحاول بقدر الامكان منع وصول المزيد من الاسلحة الى صنعاء في حين يقول البعض الاخر ان هذه النقاط قديمة جدا وانها بالاضافة الى موضوع فرض الهيبة محاولة للحد من عمليات التهريب الواسعة النطاق والتي من خلالها يتم اغراق الاسواق بكميات هائلة من البضائع غير المجمركة المتنوعة.

وتقول افادات الذين وجهنا اليهم

اسئلة بهذا الخصوص، ان عدن ومدن ومناطق الجنوب عموما هي المصدر الرئيسي لتهريب المشروبات الكحولية على مختلف انواعها، وان هذه التجارة المحرمة تعتبر تجارة رائجة الى ابعد الحدود وان كميات ضخمة من هذه المشروبات تصل يوميا الى صنعاء والمدن والمناطق الشمالية الاخرى.

والمعروف انه رغم قيام الوحدة منذ اكثر من عامين فان القوانين المعمول بها تحرم المشروبات الكحولية في صنعاء ومناطق الشمال وانها تسمح بها في عدن ومناطق الجنوب، وتقول بعض المصادر ان هذه التجارة المحرمة اصبحت تجارة رائجة الى ابعد الحدود، في الاونة الاخيرة، وان عمليات التهريب تصل بالاضافة الى الشطر الشمالي من اليمن الى بعض الاسواق السوداء في بعض الدول الاخرى.

وفي حين ان المهربات العادية كالآلات الكهربائية والعطور والملابس، تغرق اسواق صنعاء كلها علنا وبصورة عادية، فان حركة الاتجار بالكحول رغم انها من اكثر انواع التجارة رواجا، الا انها تتم بصورة سرية مع انها في حقيقة الامر تتم تحت بصر وسمع الدولة اليمنية.

القات في كل مكان

ولان موسم هذا العام من المواسم الجيدة النادرة في اليمن، فان طريق صنعاء الى عدن بفرعيها فرع «الراهدة» وفرع «القعطبة» تعبر سهولا من حقول الذرة البيضاء التي تعتبر بديل القمح والغذاء الرئيسي في اليمن، خصوصا في الشطر الشمالي. لكن المساحات الجيدة من الاراضي مزروعة جميعها باشجار «القات» التي تشبه الى حد بعيد اشجار «الكينا» وهي في مرحلة الشباب من عمرها.

و«القات» الذي يعتبر آفة اليمن في العصر الحديث والقديم، يكاد يكون كل شيء في هذه البلاد فهو يسيطر على حياة الناس معظم ساعات النهار بين شرائه والحصول عليه وبين جلسات تخزينه، ومضغه وبين ساعات محاولات التخلص من الآثار التي يتركها في رأس وجسم متعاطيه.

ما ان يتجاوز المسافر من صنعاء الى عدن بواسطة البر، قرية «المعبر» باتجاه الجنوب الشرقي، حتى تبدا مزارع «القات» بمحاصرة حافتي الطريق ولمسافات هائلة واذا كانت المناطق التي تقع على منحدرات الجبال وفي الاماكن الوعرة نسبيا تترك لزراعة الذرة البيضاء التي يصل ارتفاع نبتاتها الى نحو ثلاثة امتار فان المناطق الفنية المشكلة من الطمي المنحدر بفعل السيول والامطار من المناطق المرتفعة تخصص للقات وللقات فقط.

في منطقة مليئة بالابراج الصغيرة والى جوار مساحات مزروعة حديثا باشجار «القات» توقفنا للإستراحة، ففوجئنا بعدد من الاشخاص يخرجون من هذه الابراج ويندفعون نحونا كأنهم يريدون اقتحامنا. ولقد ظننت بادئ الامر انهم يعارضون التقاط صور لهذه المزارع التي تنداح بعيدا على مد النظر فقمت باخفاء آلة التصوير، لكننا فوجئنا بعد وصول هؤلاء الاشخاص الذين كانوا يحملون بنادق في ايديهم، ويضعون خناجر على خواصرهم، انهم عاملونا بمنتهى اللطف والليونة.

ومن خلال الحديث والاسئلة والاجوبة، تبين لنا ان هناك عصابات متخصصة في سرقة القات، لانه الاغلى ثمنا والاكثر رواجا في الاسواق، ولقد قال لنا هؤلاء الاشخاص الذين هم عبارة عن حراس لمزارع القات التي توقفنا الى جانبها، والذين ظنوا اننا ربما نريد سرقة احدى هذه المزارع، ان كل صاحب مزرعة يضطر لبناء عدد من الابراج

الصغيرة حول مزرعته، فتكون بمثابة ابراج مراقبة وحراسة تدفع عن مزرعته شر اللصوص والطامعين.

ونظرا لان نبتة «القات» تعتبر نبتة حساسة ومن اكثر النباتات على الاطلاق تأثرا بتقلبات الطقس، فان الذين يزرعونها يولونها عناية، ولهذا فإنه بامكان المسافر على طريق صنعاء - عدن، مشاهدة مئات والاف الدونمات المزروعة باشتال هذه النبتة مغطاة بقطع القماش المتعددة الالوان والمزركشة.

محطات وأسواق

مدن وقرى كثيرة تقع على الطريق بين صنعاء وعدن من بينها ذمار، ويريم، والقعطبة، وردفان والضالع، وإب، وتعز، والجدعا، والملاح، وتعتبر كل مدينة من هذه المدن وكل قرية من هذه القرى محطة لراحة المسافرين، وسوقا حتى للمواد المهربة المحرمة وغير المحرمة.

في احدى القرى التي تبدو وكأنها هربت من العصور الوسطى والتحقت بهذا العصر، لاحظنا ان احد المطاعم، يحمل اسم «مطعم باريس» وفي قرية اخرى هناك مطعم يحمل اسم «مطعم مجلس التعاون العربي» اما المحال التجارية والدكاكين فإنها بمعظمها في القرى والمدن التي تعبرها طريق صنعاء - عدن تحمل اسماء يمنية قديمة مثل بلقيس، وردفان، وكمران، ومأرب.

وخلافاً للفكرة المأخوذة عن المرأة اليمنية، فانه بامكان المسافر من العاصمة السياسية الى العاصمة الاقتصادية والتجارية مشاهدة الاف النساء اللواتي يعملن في الحقول المحاذية للطريق الدولي، والملفت للنظر ان المرأة اليمنية الريفية في هذه المناطق تعتمر على رأسها قبعة واسعة من الخوص، على غرار القبعات التي تستعمل في فيتنام ومناطق جنوب شرقي آسيا.

وكما هو واضح فان النساء في هذه المناطق هن عجلة الحياة، فهن اللواتي يتولين رعاية الاغنام، وهي اغنام دقيقة الاجسام تشبه الغزلان، ورعاية الابقار وهي تشبه الابقار الهندية التي تتميز بسنام صغير فوق رقابها، وهن اللواتي يحصدن الذرة والقمح وانواع الحبوب الاخرى.

نحو الفقر

بعد تعرجات وانحناءات، وبعد صعود وهبوط تأخذ الطريق في وداع مزارع القات الكبيرة، وسهوب الذرة الصفراء الواسعة، ويبدأ المار فيها في دخول عالم غير العالم السابق والانتقال من اليمن الشمالي الى اليمن الجنوبي كالانتقال بين قارة وقارة اخرى..

المنازل غير المنازل والتربة غير التربة، ومظاهر الناس غير مظاهر الناس في المنطقة الاخرى.

مع دخول مناطق اليمن الجنوبي عبر جبال ردفان تبدو مخلفات الحرب التي اكلت «الحزب القائد» والرفاق الاعزاء لا تزال ماثلة للعيان، فهناك دبابة منهارة ومحطمة على جانب الطريق، وهناك بقايا كتابات تمجد الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد فوقها كتابات تمجد عبد الفتاح اسماعيل وجماعته.

في اليمن الجنوبي تختفي مزارع «القات» الا ما ندر، والرجال بدون خناجر معقوفة ولا بنادق، والنساء بلا قبعات من القش، وبوجوه مكشوفة، والبيوت تتحول تدريجيا من قلاع مبنية على رؤوس وسفوح الجبال بالحجارة الملونة الفاخرة، الى اكواخ من الطين والصفيح، وفي اليمن الجنوبي تبدأ تظهر الى جانب البساطة التي تصل الى حدود الفقر الواضح معالم التنظيم والانضباط واشارات المرور على الطرقات وشرطة السير بملابس رسمية مميزة.

في «الجدعاء» وفي «الملاح» بقايا صور لـ عبد الفتاح اسماعيل» ومجموعته وبقايا شعارات اشتراكية، تمجد العمل والعمال والخطة الخمسية، وهناك نقاط تفتيش لكنها غير نقاط التفتيش التي ودعناها في الشمال قبل ساعات فهي تسال عن رخص السوق، وعن دفاتر ملكية السيارات.

هذه هي معالم رحلة من صنعاء الى عدن عبر طريق «القعطبة» اما الرحلة من العاصمة الاقتصادية والتجارية الى العاصمة السياسية، عبر طريق «الراصدة» فلها نفس المعالم، والاختلاف في هذا المجال هو ان الجبال تصبح اكثر ارتفاعا، والطرق اشد وعورة، اما نقاط التفتيش فتبقى هي نفس نقاط التفتيش، ومزارع «القات» تبقى تحتل المناطق الاكثر خصوبة، وسهوب الذرة البيضاء تبقى تزنر منحدرات الجبال وتمتد في المناطق الاقل خصوبة واهمية ■

عدن، «المجلة»

المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٣

موافقة أولية على تأسيس بنك عُماني ـ يمني مشترك

☐ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ وقع وفد تجاري عُماني يزور اليمن حالياً، بروتوكولاً تجارياً مع مجلس ادارة الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية.

وخرج اجتماع بين الجانبين بمجموعة من التوصيات التي رأى الجانبان ان لها اهمية قصوى في هذه المرحلة من العلاقات الثنائية كي تكون اساساً للعمل المستقبلي المشترك، واهاب الجانبان بالمسؤولين في حكومة سلطنة عمان والجمهورية اليمنية بالمساعدة على تنفيذها ودعمها.

واوصى الجانبان المسؤولين في الحكومتين بضرورة الاسراع في تسهيل منح تاشيرات الدخول لرجال الاعمال في البلدين وتبسيطها، وضرورة الاسراع في انهاء الطرق البرية وسفلتتها لربط المدن بين البلدين واقامة خطوط جوية تربط بين العاصمتين في البلدين بشكل مباشر، والموافقة المبدئية على اقامة بنك عماني – يمني مشترك يزاول اعماله في البلدين، واقامة «منطقة حرة على مشارف الحدود المشتركة لتسهيل التبادل التجاري بين المواطنين وتيسير انتقال السلع بين البلدين».

وتضمنت التوصيات ايضاً ضرورة اهتمام المسؤولين في البلدين بمنح منتجات البلدين الاولوية في التعامل وتعزيز ذلك بمجمل التسهيلات والاعفاءات التي تعزز التبادل السلعي.

وتم الاتفاق على تشكيل لجنة للتنسيق بين الجانبين تنفيذاً لما جاء في البروتوكول.

ومن المقرر ان يقوم الوفد التجاري العماني بزيارة الى عدد من محافظات الجمهورية اليمنية.

الحزب الاشتراكى اليمنى يدعو للتحالف الوطنى

اكدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمنى على اهمية اجراء الانتخابات النيابية فى موعدها المقرر وهو ٢٧ ابريل القادم ، باعتبارها مهمة وطنية عاجلة ترسخ الديموقراطية ومبدا التداول السلمي للسلطة .

واشارت الى ان تبلور وتعاظم العملية الديموقراطية يملى اهمية تعزيز التعددية الحزبية والسياسية وتطوير دور الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والاجتماعية وضمان حرية الصحافة وتهيئة العوامل التى تعجل بسرعة بناء مؤسسات المجتمع المدنى .

كما نوهت اللجنة فى دورتها الثامنة والعشرين التى عقدت فى الفترة من ١٧ الى ٢٣ يناير الحالى ، برياسة على سالم البيض الامين العام ونائب رئيس مجلس الرئاسة بنتائج الحوارات التى اجراها المكتب السياسى مع قيادة المؤتمر الشعبى العام وقيادات التنظيمات والاحزاب السياسية الاخرى ، ودعت الى تعزيز وتطوير التعاون والتحالف بين الحزب والمؤتمر على قاعدة الوضوح والمصداقية .

وزير العدل اليمني يرفع قضيته الى الرئيس

صنعاء: علاقة الحزبين تنتظر الاشتراكي وخيار التنافس بينهما بات مرجحاً

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحبيركي

■ اعربت مصادر سياسية في صنعاء عن اعتقادها امس بان نتائج الحوار بين الحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي، ستعرف بعد انعقاد المؤتمر العام للحزب الاشتراكي المقرر مبدئياً قبل موعد الانتخابات في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل.

واوضحت هذه المصادر ان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي تركت للمؤتمر العام مسالة تحديد موقف من مسالة «توحيد» الحزبين، مشيرة الى ان كلمة «توحيد» بدات تستخدم بدل كلمة «الدمج» التي كانت مطروحة سابقاً. وقالت ان الخيار المطروح امام الاشتراكي سيكون واضحاً جداً، وهو إما ان يتوحد مع المؤتمر الشعبي وإما ان يخوض الانتخابات منافساً له على ان يسعى الى تحالفات مع احزاب اخرى.

ولم يحدد بعد موعد لانعقاد مؤتمر الاشتراكي. وقالت مصادر حزبية ان عدم انعقاده قبل الانتخابات يعني انه لن يعود خيار سوى التنافس بين الحزبين الحاكمين، وهو الخيار الذي بات مرجحاً اكثر من غيره.

من جهة اخرى، وجّه السيد عبدالواسع سلام، وزير العدل اليمني رسالة الى الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة وحصلت «الحياة» على نسخة منها. ويذكر ان سلام وهو عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي فقد احدى عينيه وعولج في المانيا واميركا بعد تعرضه لمحاولة اغتيال في صنعاء قبل تسعة اشهر.

وجاء في الرسالة: «مرت تسعة اشهر على محاولة الاغتيال الدنيئة التي تعرضت لها ظهر يوم الاحد ١٩٩٢/٤/٢٦، وحرصت طوال هذه الفترة على

الا انطق بحرف واحد عنها لاجهزة الاعلام سواء كانت محلية او عربية او اجنبية ايماناً بان التصريحات والتعليقات في مثل هذه القضايا لا تخدم استقرار اليمن، كما انها لا تساعد على اجراء تحقيق نزيه وعادل مع المتهمين. واليوم اجد نفسي مضطراً الى ايضاح موقفي كتابة في موضوع سبق ان تحدثت معكم عنه مراراً، وهو موضوع المتهمين المعتقلين في هذه القضية طوال فترة الاشهر التسعة الماضية، هذا الموضوع الذي اود ان اكرر الملاحظات الآتية في صدده:

١- ان عدم السماح للمتهمين حتى هذه اللحظة بمقابلة محاميهم وعدم تمكينهم من الدفاع عن انفسهم يشكل خرقاً فاضحاً للدستور والقانون ويثير الشك في عدالة التحقيق ونزاهته.

٢- ان احتجاز المتهمين طوال هذه الفترة من دون محاكمة امر مخالف للدستور والقانون وحقوق الانسان.

٣- ان التصريحات التي اطلقها بعضهم وتسريبات بعضهم الآخر للصحافة المحلية والاجنبية عن اسباب الجريمة ودوافعها وفي مرحلة التحقيق شكل حرجاً للعدالة كان ينبغي تجنبه.

٤ - ان تشكيل لجنة مختلطة من النيابة والامن السياسي والمباحث الجنائية للتحقيق في هذه القضية شكل مساساً باستقلال الاجهزة القضائية وخلطاً لمهمات الاجهزة وتمييعاً للمسؤولية.

٥ - على رغم التشكيل الخاطئ للجنة، الا ان تقريرها كان واضحاً عن عدم وجود الادلة الكافية لادانة المتهمين».

واضاف وزير العدل في رسالته: «على رغم كل ما تقدم قرر مجلس الرئاسة احالة القضية على القضاء، بينما قرار الاحالة على المحاكمة لا يكون الا من قبل النيابة وحدها التي يجب ان تتخذ قرارها بحياد كامل متى توافرت لديها الادلة الكافية للادانة.

انني هنا لا ادافع عن هؤلاء المتهمين، كما انني لا احاول ادانتهم، لكنني اقول فقط ما يمليه عليّ ضميري وما تفرضه عليّ كرجل مسلم احكام ديننا الاسلامي الحنيف وشريعتنا الاسلامية الغراء التي تنهى عن الظلم وتجسد العدل والحق.

انه لا يشرفني كوزير للعدل ما يجري اليوم من امتهان للشرعية الدستورية والقانونية وعدم احترام لسلطة القضاء او النيابة في كثير من القضايا السياسية والجنائية. كما لا يشرفني خصوصاً ان يمارس هذا الامتهان للشرعية في قضية تتعلق بي شخصياً ايضاً.

انني كوزير للعدل وطرف في هذه القضية، لا اود ان اتدخل في شكل مباشر او غير مباشر فيها، وما كنت اود ان تنشر هذه الرسالة لولا انني لم اجد استجابة لطلبي المتكرر في شأن ضرورة الحسم فيها وفقاً للقانون. ولذا فانني اكرر مطالبتي لكم بان يناط الامر فيها بالنيابة العامة وحدها التي عليها ان تتخذ قرارها بعيداً عن اي تأثير، فاما ان تقرر ان هناك وجهاً لاقامة الدعوى وتحيل المتهمين سريعاً على محاكمة عادلة، واما ان تقرر عدم وجود وجه لاقامة الدعوى وتطلق المتهمين، وعندئذ يقع على عاتقكم واجب الاستمرار في كشف المدبرين والمنفذين الحقيقيين في هذه القضية وغيرها من القضايا التي ما زالت حتى اليوم مقيدة ضد مجهول!

ان مسلسل الاغتيالات والتفجيرات الذي رفضه شعبنا اليمني العظيم بكل فئاته الاجتماعية واحزابه ومنظماته لا يمكن ان يثني من عزائم المناضلين الذين نذروا حياتهم من اجل وحدة الوطن واستقراره وتطوره.

ختاماً ارجو ان يحظى موضوع رسالتي هذه باهتمامكم الجاد، كما ارجو لكم وللاخوة في القيادة كامل التوفيق والنجاح في قيادة سفينة اليمن الموحد الى بر الامان. اما نحن فسنظل كما كنا دائماً جنوداً اوفياء صادقين لليمن على رغم رصاصات الغدر ومحاولات الارهاب».

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٣

اليمن : دعوة لاعادة النظر في طريقة انتخاب العسكريين

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الجيدري:

■ اصدرت سكرتارية «الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» في اليمن بياناً امس اشارت فيه الى اهمية «الوفاق الوطني» خصوصاً وسط الظروف الصعبة التي تمر فيها البلاد والتجربة الديموقراطية. ودعت الى «اعادة النظر في التقسيم الخاطئ للدوائر الانتخابية في بعض المحافظات».

وتوقفت سكرتارية «الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» امام مجموعة من القضايا «ذات الاهمية البالغة» المتعلقة بالسبل الكفيلة انجاح الانتخابات النيابية المقبلة للخروج بالبلاد من ازمتها الحالية.

وتضم السكرتارية ممثلين لمجموعة من الاحزاب اليمنية ومن بينها المؤتمر الشعبي العام، احد الحزبين الحاكمين. الا انه لم يعرف هل شارك ممثل المؤتمر في توقيع البيان الذي تضمن انتقادات للجنة العليا

التتمة في الصفحة (٤)

للانتخابات ودعوة الى اعادة النظر في الطريقة التي سينتخب بها العسكريون بعدما سمح لهم بالاقتراع في دوائر تقع فيها معسكراتهم.

وشدد البيان على النقاط الآتية:

١- ان الوفاق الوطني الذي ندعو اليه جميعاً ونلح على ان تشارك في صياغته كل الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الوطنية المستقلة من دون استثناء يمثل القواسم المشتركة والثوابت الاساسية باعتباره الضمان الحقيقي لتجاوز افرازات المرحلة الحالية، والضمان الحقيقي والفعلي لحماية الوحدة وتعزيز الديموقراطية واحترام حقوق الانسان وسيادة المساواة والعدل في المجتمع، والضمان ايضا للامن والاستقرار، وذلك عبر حوار مسؤول وصادق حتى يستطيع كل مواطن ان يتجه الى صناديق الاقتراع من دون خوف او احباط لتسجيل اسمه اولاً ولاختيار ممثله الى مجلس النواب المقبل بكل حرية.

٢- اعادة النظر في التقسيم الخاطئ للدوائر الانتخابية في بعض المحافظات اذ لوحظ من خلال ردود الفعل ان اللجنة العليا للانتخابات لم تلتزم المعايير التي وضعتها لنفسها والمتمثلة في المعيار السكاني والمعيار الجغرافي والاداري والاجتماعي، الامر الذي نتج منه تفصيل الدوائر على مقاس الاشخاص. لذلك تهيب السكرتارية باللجنة العليا للانتخابات تلافي تلك الاخطاء من منطلق الحرص على ارساء القواعد والاسس السليمة للممارسة الديموقراطية الصادقة وترسيخها، فالرجوع الى الحق فضيلة.

٣ - ايماناً منا بان القوات المسلحة هي احدى الركائز الاساسية لحماية الديموقراطية وحرصاً منا جميعا على اتاحة الفرصة لابناء القوات المسلحة ان يمارسوا حقهم الانتخابي في مواطنهم الاصلية وفي مقرات سكنهم، فان اعتبار المعسكر مقر عمل سيترتب عليه الاجحاف في حق ابناء بعض الدوائر في انتخاب من يقتنعون به لتمثيلهم في مجلس النواب، اضافة الى ما سينجم عنه من حرمان للعسكريين من انتخاب المرشح الذي يقتنعون به في مواطنهم الاصلية ومقرات سكنهم خصوصاً انهم سيجدون انفسهم في مقرات عملهم امام مرشحين لا يعرفونهم ولن يكون امامهم سوى استجابة الامر الواقع بما يضاعف من اخطاء ذلك على الديموقراطية بما ان المعسكرات غير ثابتة وقابلة للانتقال من مكان الى اخر على امتداد البلاد».

واضاف البيان: «تحاشياً لحدوث ذلك يجب اعادة النظر في الاجتهادات التي تعتبر مقرات عمل تخول الى المقيمين فيها ممارسة حقهم الانتخابي في دوائر غير دوائرهم الاصلية التي فيها مواطنهم واماكن سكنهم لئلا تتعرض العملية الانتخابية للالتفاف».

الشرق الأوسط تكشف خفايا حوار الحزبين الحاكمين في اليمن

دعوة المؤتمر للدمج أربكت الاشتراكي وتوسيع التحالف يهدد العلاقة الثنائية

صنعاء: من حمود منصر

احتل مستقبل العلاقات بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام (الحاكمين) طوال الأسبوعين الماضيين مساحة كبيرة من النقاش والحوارات بين جميع القوى السياسية في اليمن، الى جانب المباحثات الثنائية التي تجريها قيادتا الحزبين، وترددت انباء عن تركيز الحوارات حول خيارين أساسيين، إما التحالف الثنائي، او التوحيد في حزب سياسي واحد.

وبينما كان الحزب الاشتراكي يقف عند خيار التحالف، وفقاً لمشروع وثيقة انجزتها في وقت سابق اللجنة الرباعية المشتركة بين الحزبين الحاكمين، التي تضم الدكتور ياسين سعيد نعمان (رئيس البرلمان) والمهندس حيدر ابو بكر العطاس (رئيس الوزراء) عن الحزب الاشتراكي، وعبد العزيز عبد الغني (عضو مجلس الرئاسة، والدكتور عبد الكريم الارياني (وزير الخارجية) عن المؤتمر الشعبي، بدا المؤتمر الشعبي يضغط باتجاه طرح خيار الدمج والتوحيد - من جديد - في تنظيم سياسي واحد.

وقد احدث هذا الخيار الاخير نوعاً من الارباك في صفوف الحزب الاشتراكي، وترتبت عليه تباينات في المواقف على مستوى القيادة، وواجه رفضا من جانب اغلبية اعضاء اللجنة المركزية وقواعد الحزب في المناطق والمحافظات، حيث أعتبر خياراً يراد به الحاق الحزب الاشتراكي بالمؤتمر الشعبي. الا ان المؤتمر الشعبي راى في الدمج عملية مفيدة له تتناسب مع تركيبته المتنوعة، حيث نشا من قوى سياسية مختلفة، على اساس مبدا الوفاق والمصالحة الوطنية منذ اوائل الثمانينات. وشكلت الاختلافات في وجهات نظر الطرفين معادلة صعبة، يصعب كل طرف الاخذ بخيار الطرف الآخر، لحسابات خاصة تبدا من نقطة معرفة نصيب كل منهما، او نصيبيهما معاً في مقاعد البرلمان المقبل، والدور الذي يسعيان للاحتفاظ به لنفسيهما في حكومة ما بعد الانتخابات.

ويرى قياديون في المؤتمر الشعبي العام ان خيار التحالف الثنائي والذي يصر عليه الحزب الاشتراكي - يخدم الاشتراكي قبل غيره، ويضمن له الاحتفاظ مع المؤتمر بالاغلبية من المجلس النيابي المقبل، ويؤثر بالتالي على القاعدة الإنتخابية للمؤتمر في المحافظات الشمالية والغربية، حيث تتركز الكثافة السكانية، وربما كان يقصد به الاخلال بالتحالف التقليدي القائم حالياً بين المؤتمر الشعبي وحزب البعث وتجمع الاصلاح، ولكن الحزب الاشتراكي يرى في عملية الدمج او التوحيد عملية سابقة لاوانها، وربما تودي بتاريخ الحزب، وتعمل على الغائه.

وأمام المواقف التي طرحت في اللجنة المركزية، وكانت في اغلبها

رافضة لعملية الدمج، وداعية الى تعويض المكتب السياسي مواصلة الحوار مع المؤتمر الشعبي بشان التحالف الاستراتيجي باتجاه الدمج عبر مراحل - كان رد فعل اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر الشعبي، يؤكد رفض مبدا التحالف الثنائي، ويفضل العمل مع مختلف القوى السياسية نحو تحالف اوسع او تبني المنافسة الحرة في الانتخابات المقبلة، وهو ما اكد عليه الحزب الاشتراكي ايضاً، تحت مبرر العمل على تحقيق الوفاق الوطني، والتاكيد على استمرار الحوار مع المؤتمر وبقية الاحزاب الاخرى.

وفي هذا الاطار، يرى محللون سياسيون ان ازمة الثقة ما زالت تكتنف عملية الحوار الثنائي، وتلقي بظلالها على الحوار مع القوى السياسية الاخرى في الساحة، خاصة ان حزب البعث، وتجمع الاصلاح كانا يرفضان اي تحالف بين الحزبين الحاكمين، ويعتبرانه نوعاً من الالتفاف على الديمقراطية، ولكنهما لم يعارضا اندماجهما في حزب سياسي واحد.

وقد حصلت «الشرق الاوسط» على نص وثيقة مشروع اتفاق التنسيق والتعاون «التحالف» بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، التي حددت مهمتهما خلال المرحلة المقبلة بانها «تحقيق المشروع الحضاري بدعائمه القائمة على التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبناء الدولة الوطنية العصرية، وتامين خيار الديمقراطية، وضمان المشاركة الفعلية للشعب في الانتقال السلمي للسلطة عبر الانتخابات البرلمانية الحرة النزيهة».

ونصت الوثيقة على ان التنسيق بين المؤتمر والحزب في الانتخابات النيابية يستهدف «ضمان وعدم التنافس بينهما في الانتخابات، بما يعزز التعاون والتنسيق بينهما»، من اجل «ترسيخ الممارسة الديمقراطية، وتطوير الحياة النيابية»، ويتضمن ذلك مشاركة مرشحي الحزب والمؤتمر في الانتخابات بقائمة موحدة، تحت اسم «مرشحو التنسيق»، مع عدم الاشارة في القائمة الى انتماء اي مرشح اخر لهما.

وفي هذا الاطار، يجري اختيار المرشحين بعيداً عن فكرة التقاسم او تحديد نسب مسبقة، ويقدم كل من المؤتمر والحزب ما لا يقل عن مرشحين اثنين في كل دائرة انتخابية، مع تحديد اولوية المرشحين، مع تشكيل «لجنة عليا» - من 9 أعضاء - من المؤتمر والحزب يناط بها مسؤولية ادارة الحملة الانتخابية، تتبعها لجان على مستوى المحافظات تتكون كل منها من 6 أعضاء، ولجان فرعية متخصصة للدعاية والاعلام وغيرها. ويلتزم الحزب والمؤتمر بتوجيه اعضائهما وحشد أنصارهما للتصويت لمرشحي التنسيق.

وطرحت اللجنة المشتركة مجموعة من الضوابط للعلاقة بين الحزب والمؤتمر، على راسها تصفية الشكوك الامنية، وتنسيق الفعاليات والمواقف السياسية، وتفادي الازدواجية في اتخاذ القرارات، واغلاق ملفات الخلافات الماضية، ومتابعة تنفيذ القرارات التي اتفق عليها ولم تنفذ بعد.

وتقرر ان يتم بعد ذلك مراعاة عدد من المهام المستقبلية بين التنظيمين، تتضمن الاصلاح السياسي، وتعمل لاحقاً «على نقل مستوى علاقتهما الى مستوى ارقى» مما يفتح المجال امام خيار الدمج في مرحلة لاحقة.

وتطرقت الوثيقة ايضاً الى الهيكلية التنظيمية للدولة، بتحديد اختصاصات القيادة السياسية العليا، وتشكيل لجنة تنفيذية على مستوى المكتب السياسي للحزب الاشتراكي واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي لمتابعة سير العمل اليومي في المجالين السياسي والتنظيمي، على ان تتبعها لجان مماثلة على مستوى المحافظات والمديريات.

المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٣

احذروا الفتن يا أهل اليمن

■ قال تعالى «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا ان الله شديد العقاب».

منذ ان قامت وحدة وطننا اليمني لتؤلف بين شطرين في كيان واحد وحملات التشكيك تدور حول استمرار تلك الوحدة التي لم يكن احد يتصور ان تتم بتلك السهولة لما كان من التنافر الشديد بين النظامين الحاكمين في الشطرين انذاك، ولكن اراد الله ان نتوحد بسلام.

ولكن وللأسف فإن بعض العناصر الذين لا يروق لهم السلام، ولا يمكن ان يعيشوا في الاجواء الهادئة والمسالمة ساعدوا وبشكل مباشر او غير مباشر في تدهور الحالة الاقتصادية وارتفاع الاسعار والمضاربة بالعملة في حين لم يحرك قادتنا ساكناً بل ظلوا في صمت رهيب ومريب.

بعد خطوة توحيد البلاد استبشر الناس خيراً، ولكن بعد قيام الدولة ارتفع سد منيع بين القيادة والشعب قام بوضعه اولئك المسؤولين الذين لا زالوا يعيشون بعقدهم واوهامهم التي كانت تسيطر على افكارهم في زمن التشطير والهيمنة المطلقة (...).

كل ذلك يحدث والسبب الفترة الانتقالية التي سموها وجعلوها «مطية» لإيصالهم الى تحقيق مطامعهم الشخصية على حساب شعب كامل غلب على امره ردحاً من الزمن.

ان المسؤولية، وكما نسمع عنها، ليس لها تصنيف او مراحل تموت فيها وتحيا. فالمسؤول شخص حباه الله بعقل وضمير فكيف بهذا العقل يتجمد في ظل فكرة الانتقال وكيف يظل هذا الضمير في سبات عميق؟

ان هناك فساداً ادارياً كبيراً استشرى في كل مفاصل الدولة ابتداء «بمنفذ حرض» وانتهاء «بنقطة حبروت». فساد ملفت للنظر، من محسوبية ورشوة يتعامل بها معظم المسؤولين جهاراً نهاراً ومن دون رادع من ضمير او زاجر من قانون، اليست هي فترة انتقالية؟

سؤال نتوجه به الى القائد علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض: هل وضع النظام والقانون ليطبق على القاعدة الشعبية فقط ام انه يجب تطبيقه حتى على اولئك الذين امسكتموهم زمام الامور؟

المطلوب منكم ان تجيبونا بصدق وبالدليل الملموس. متى يشعر هذا الشعب، ايها القادة، ان مصلحته هي همكم الاول وان ولاءاتكم الايديولوجية والحزبية تاتي اخيراً؟!

اكشفوا لهذا الشعب الصابر كل المتلاعبين والعابثين بامنه وقوته اليومي، اكشفوا له اولئك الذين «يشوعون بذيولهم» لبذر الفتنة والشقاق بين صفوف الشعب مهما تكن مسؤوليتهم او انتماؤهم السياسي او القبلي.

اما كفانا ان نضع كل اخطائنا وعيوبنا على الآخرين؟ هل من وقفة صدق مع الذات؟

جدة – احمد الشهري

من وراء تمويل السلطان طارق الفضلي ؟

الشيخ عبد الله الأحمر لـ «الوطن العربي» : لاعلاقة للتجمع اليمني للإصلاح بتنظيم «الجهاد» المتطرف

«الأصابع الخفية» تحرك القبائل اليمنية

من حرك قبائل اليمن؟ وما هو الهدف؟

سؤالان مطروحان حالياً في الساحة اليمنية المهددة بالإنفجار بين لحظة وأخرى، مالم تتضافر جهود الحزبين الحاكمين مع المجلس الأعلى لشيوخ القبائل، لإعادة الانضباط إلى الجبال التي تقطنها قبائل مسلحة، يمكن ان تطيح بالتجربة الوحدوية، الديمقراطية في لحظة غضب.

المراقبون السياسيون للشأن اليمني لاحظوا أن القبائل اليمنية تحركت، وفي رواية اخرى حُركت، في توقيت صعب للغاية، أي في الوقت الذي يسعى فيه الحزبان الحاكمان إلى رسم خريطة التحالفات السياسية قبل دخول معركة الانتخابات التشريعية في نهاية نيسان (ابريل) القادم.

قيادات في الحزب الإشتراكي الحاكم، وصفت مايجري بانه «مؤامرة»، في إشارة واضحة إلى قضية السلطان طارق الفضلي المتهم بمحاولة اغتيال مسؤول الحزب في ابين علي صالح عباد (مقبل) قبل ثلاثة اسابيع، وكانت السلطات اليمنية أحالت القضية والمتهم إلى محكمة في صنعاء، بينما طالبت قيادات الاشتراكي بمحاكمته في محافظة «ابين» حيث وقعت محاولة الاغتيال.

ومن جهته نفى الشيخ عبد الله الأحمر شيخ مشايخ قبيلة «حاشد» وزعيم التجمع اليمني منطق «المؤامرة»، وقال في حوار مع «الوطن العربي» أنها أحداث قبلية، وقعت بسبب خلافات على الأرض، أو خلافات مالية، وليس لها أي طابع سياسي.

كان الشيخ عبد الله الأحمر يتحدث لـ «الوطن العربي» في الوقت الذي كانت صنعاء تتحدث فيه عن محاولة اغتيال جرت ضد واحد من ابرز مشايخ القبائل اليمنية وهو الشيخ محسن أبو نشطان (قبيلة ارحب)، وقد نسبت مصادر مقربة من الشيخ اتهامات لعناصر مسلحة من قبيلة «حاشد» لكن الشيخ عبد الله الأحمر نفى لـ «الوطن العربي» بصورة قاطعة مثل هذا الاتهام، مؤكداً على أن قبيلة (حاشد) التي يتزعمها أعطت القدوة في الالتزام، والانضباط. مشيراً إلى ان المسلحين في قبيلته لم يدخلوا صنعاء، إلتزاماً بما هو مقرر من قبل، بعدم دخول مسلحي القبائل إلى العاصمة. وكان منزل الشيخ عبد المجيد سنان احد مشايخ قبيلة (ارحب) قد تعرض ايضاً إلى هجوم شنه مجهولون وجرى تبادل إطلاق الرصاص بين المهاجمين وحراس البيت إستمر ١٥ دقيقة متواصلة.

أصابع الاتهام

الشيخ عبد المجيد لم يتهم أحداً بالتحديد، لكنه اشار بطرف خفي إلى الحزبين الحاكمين حين قال «انه ربما تكون هناك جهات لا يرضيها اسلوبه في العمل ونقد السلبيات، وتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد».

ومن جهته قال احمد طربوش الأمين العام المساعد للحزب الوحدوي الناصري أن هناك من يسعى إلى تحريك القبائل لإثارة القلق والفوضى في البلاد قبل إجراء الانتخابات التي تحددت في نيسان (ابريل) القادم، واكد طربوش لـ «الوطن العربي» أن اطرافاً في السلطة هي التي دفعت القبائل إلى التحرك، والعنف في هذا التوقيت الخطير، بهدف إثبات أن الحالة الأمنية في البلاد لا ترشحها لدخول معركة إنتخابية.

- لكن احد اطراف السلطة، نقصد الحزب الإشتراكي قال انه مستهدف من بعض القبائل، وأن عناصره وقيادته تعرضت إلى محاولات إغتيال؟

قال طربوش:

● إن الحزب الإشتراكي وان كان تعرض إلى محاولات إغتيال لعناصره القيادية، إلا انه أيضاً ليس بريئاً من تهمة إثارة القبائل، وهناك إجراءات عديدة تمت من قبل الحزبين الحاكمين كانت سبباً في إثارة العنف خصوصاً لدى القبائل.

- ما هي هذه الإجراءات؟

● إجراءات اقتصادية، واخرى امنية، وثالثة سياسية تسببت في حالة الارتباك التي يمر بها اليمن الآن، فهناك سيولة في عدد الصحف والأحزاب، كما هناك محاولات للاستئثار بالسلطة سواء عن طريق الانتخابات أو عن طريق الاتفاقات.

- هل تقصد ان الحزبين الحاكمين يخططان الآن لصياغة خريطة تحالف سياسية جديدة؟

● نحن لسنا ضد التحالف أو الاندماج بين الحزبين الحاكمين إذا تم على أسس ديمقراطية، لكننا سنعارضه إذا ما شعرنا ان الهدف منه هو احتواء الأحزاب الأخرى، أو إلغاء الانتخابات بدعوى التوصل إلى إتفاق سياسي، وإذا كانت هناك محاولة لإثارة العامل القبلي لتفجير الأوضاع الأمنية، للاستناد إليها لتأجيل الانتخابات فإن اليمن ستتعرض إلى أزمة دستورية، وسياسية خطيرة للغاية.

الجهاد ... من هم؟

وفي عدن اكدت مصادر مسؤولة في المؤتمر الشعبي وهو الحزب الحاكم الذي يترأسه الفريق علي عبد الله صالح (رئيس الجمهورية) انه جاري حالياً متابعة البحث عن العناصر المنتمية إلى جماعة (الجهاد الإسلامي) التي يقودها الشيخ طارق الفضلي (محبوس حالياً) بعدما اعترف عدد من انصاره بأن الفضلي الذي يعتبر آخر سلاطين منطقة (ابين) هو ممول التنظيم السري الذي تلقى تدريبات عسكرية على يد عدد من المتطرفين الدينيين الذين عادوا من كابول، بعد أن كانوا شاركوا في (الجهاد) ضد الشيوعيين.

واكد محافظ ابين السيد يحيى علي الراعي لـ «الوطن العربي» أن تنظيم «الجهاد» كان قد خطط لاغتيال عناصر في المؤتمر الشعبي ايضاً، وأن هدفه الأساسي هو إيقاع الفتنة بين الحزبين الحاكمين، وبين القبائل.

وكان المتهمون في قضية تنظيم «الجهاد» زعموا أن لهم علاقات سياسية بالتجمع اليمني للاصلاح، كما كان الشيخ طارق الفضلي قد طلب ضمانة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر لكي يسلم نفسه للسلطات الأمنية، وقد سألت «الوطن العربي» الشيخ عبد الله الأحمر عن علاقة تنظيم «الجهاد» بالتجمع اليمني للاصلاح فقال: لا توجد اية علاقة بين مايسمى تنظيم «الجهاد» وبين التجمع اليمني للاصلاح. فنحن ضد أي جماعة أو فرد يلجأ إلى العنف المسلح لفرض أفكاره، ونؤمن في المقابل بأسلوب الحوار.

المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٣

خلافات ثارية

ومن جهة اخرى . كشفت مصادر يمنية في محافظة ابين ان هناك خلافاً قديماً بين الشيخ طارق الفضلي (٢٦ عاماً) وبين قيادات الحزب الإشتراكي في المحافظة ، وهي خلافات تعود إلى العام ١٩٦٨ عندما صادرت السلطات اليمنية الجنوبية اموال وممتلكات اسرته ، ولم تعدها إليه ، على الرغم من صدور قانون - بعد الوحدة - باعادة الممتلكات المصادرة إلى اصحابها ، واكدت المصادر ان الشيخ طارق عاد من افغانستان في العام الماضي ، وايده عشرات من شباب قبيلته الذين شكلوا منظمة سرية تدعى «الجهاد الإسلامي» ، ونفت المصادر ان تكون هناك اي مصادر تمويل خارجي للتنظيم واكدت ان بعض القبائل التي على خلاف ، وربما ثار مع الحزب الإشتراكي هي التي دعمته بالمال والسلاح ، وما يؤكد ذلك معسكر «الوهط» على ايدي بعض (المجاهدين العرب) ، وان الأسلحة كانت تصلهم من صنعاء عبر منطقة طور الباحة التي تبعد عن المعسكر حوالي ٨٠ كيلو متراً .

لكن مصادر اخرى ارجعت ظاهرة الشيخ طارق الفضلي إلى التنافس وربما الصراع الخفي بين الحزبين الحاكمين ، وحسبما قالت المصادر فإن الحزب الإشتراكي سعى خلال السنوات القليلة الماضية إلى كسب ود القبائل الجنوبية الرئيسية وهي الضالع ، وردفان ، ويافع ، إذ تصدر ابناؤها المستويات القيادية في الحزب ، في حين سعى المؤتمر الشعبي إلى إضعاف سيطرة الحزب الاشتراكي على القبائل الجنوبية من خلال إثارة بعض القبائل الهامشية ، ومنها قبيلة الشيخ الفضلي .

وليس هناك ما يؤكد ذلك ، ففي تصريح خاص بـ «الوطن العربي» قال يحيى علي الراعي محافظ ابين ان الخلافات في الرأي او الإجتهاد بين الحزبين الحاكمين ، لا يمنع من انهما يتخذان موقفاً موحداً ضد العنف والإرهاب ، مشيراً إلى ان عمليات الاغتيال التي وقعت في ابين وعدن هدفها إثارة الفتنة ضد الوحدة والديمقراطية ، وليست موجهة للحزب الاشتراكي فحسب ، مؤكداً على ان مخطط تنظيم «الجهاد» شمل قائمة باسماء قيادات في احزاب اخرى ، من بينها المؤتمر الشعبي .

ويعتقد كثيرون في اليمن أن الحزبين الحاكمين مازالا يملكان وسائل فرض السيطرة ، والانضباط على الشارع اليمني وجباله ، وانه مالم يتوصل الحزبان إلى صيغة ما (تحالف او إندماج) قبل إجراء الإنتخابات المقبلة ، مع توفير اكبر قدر ممكن من ضمانات نزاهتهما ، فإن البلاد ستكون معرضة للخطر .

خريطة التحالفات

وتشير معلومات خاصة في صنعاء إلى ان خلافاً وقع بين اعضاء المكتب السياسي للحزب الإشتراكي فيما يخص صيغة التعاون المستقبلي مع المؤتمر الشعبي ، فقد عارض د. ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي للحزب (رئيس البرلمان) الصيغة الاندماجية ، مفضلاً صيغة التحالف ، على قاعدة ان هناك خلافات ايديولوجية ، وحركية تحول دون اندماج الحزبين ، فيما راى انصار الدمج ، ان التحولات التي طرأت على ايديولوجية الحزب الاشتراكي (بعد انهيار الكتلة الاشتراكية) فضلاً عن أساليبه الحركية ، وإقتناعه بمبدأ التعددية الحزبية هي عوامل مشجعة على الاندماج مع الحزب الآخر المشارك في الحكم .

وتقول مصادر محايدة أن الحزب الاشتراكي له قواعدشعبية وقبلية في الجنوب ، فيما يحظى المؤتمر الشعبي بشعبية أوسع في الشمال ، وإذا تكاملت الإمكانات ، فمن المتوقع أن يحصد الحزبان الحاكمان حالياً ما لايقل عن ٦٠ في المائة من مقاعد البرلمان ، علماً بأن هناك ثلاثة احزاب معارضة وقوية هي التجمع الوطني للاصلاح ، والوحدوي الناصري ، وحزب البعث .

و «الوطن العربي» سألت زعيم التجمع الوطني للاصلاح الشيخ عبد الله الأحمر :

- هل ستنسقون مع الحزبين المعارضين الآخرين ، الناصري والبعث .

قال :

● نحن نبحث ذلك الآن وهناك حوار مستمر معهما ، وسوف نحدد خطواتنا على ضوء تحركات الحزبين الحاكمين وخطتهما .

- هل اعددتم مرشحين لجميع الدوائر الانتخابية ؟

● نعم ، ستنافس في جميع الدوائر الانتخابية بدون إستثناء .

- تردد ان الحزبين الحاكمين سيغلقان مائتي دائرة عليهما على ان تجري الانتخابات في الدوائر الأخرى (١٠١ دائرة) ؟

● ليس لدى علم بمثل هذا الاتجاه ، واؤكد اننا سننزل الانتخابات في جميع الدوائر ، وقد اعددنا قائمة المرشحين .

الأمر نفسه اكده احمد طربوش الأمين العام المساعد للحزب الوحدوي الناصري مع اختلاف وحيد هو ان الحزب الناصري سيرشح منافسيه في «معظم» وليس «كل» الدوائر .. وعلى اي حال ، فمع اقتراب موعد الانتخابات ، ترتفع حرارة صنعاء ، والمدن اليمنية الأخرى ، إلى حد الضغط على الزناد .

صنعاء - الوطن العربي

المصدر : الحياة - اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٢

عناصر قبلية تطلق وكيل محافظة وتخطف كندياً

مخاوف في عدن من تفجيرات تشمل كل المحافظات الجنوبية

☐ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
☐ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ اثارت اعترافات ادلت بها امس عناصر في تنظيم «الجهاد» في اليمن قلق اجهزة الامن في المحافظات اليمنية الجنوبية التي كانت قبل الوحدة تحت حكم الحزب الاشتراكي، احد الحزبين الحاكمين الآن.

وفي هذا المجال كشفت اعترافات لبعض المتهمين في محاولة اغتيال السيد انيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي مستشار رئيس الوزراء السيد حيدر العطاس في نيسان (ابريل) الماضي امام منزله في مدينة الشيخ عثمان في عدن، ان «المخطط الذي رسمته قيادة «الجهاد» في اليمن يرمي الى احداث تفجيرات جديدة تكون هذه المرة اشمل فتعم المحافظات الجنوبية الست (عدن ولحج وابين وشبوة وحضرموت والمهرة)، وذلك خلال الاسبوعين المقبلين».

وقال مسؤول امني في عدن لـ «الحياة» ان «ما يقلق اجهزة الامن من هذه الاعترافات ليست خطورتها فحسب، بل تأكيد المتهمين عدم معرفتهم بالعناصر التي ستنفذ التفجيرات وعدم قدرتهم على تحديد هؤلاء لأن خلايا التنظيم مؤلفة بطريقة لا تعرف فيها اي خلية الخلية الاخرى».

واشار المسؤول الى ان ذلك يضع اجهزة البحث والتحري امام لغز خصوصاً في ضوء ما حدث في عدن

مخاوف في عدن من تفجيرات

تتمة الصفحة الاولى

من تفجيرات اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي»، الا انه اكد ان «التحقيقات الجارية الآن مع بعض عناصر تنظيم «الجهاد» في لحج ساعد في الوصول الى خيوط المؤامرة الجديدة، خصوصاً ان هذه التحقيقات تجري مع عناصر قيادية في التنظيم قبض عليها مطلع الاسبوع الجاري بعد نزولها من جبل المراقشة في ابين وهي متخفية بغية تفقد بعض المواقع لعناصر منتشرة في محافظات شبوة وحضرموت والمهرة».

وكانت مصادر امنية في عدن اعلنت اول من امس ان اجهزة البحث والتحري في المحافظة تمكنت الاسبوع الماضي، بالتنسيق مع اجهزة البحث والتحري في محافظة لحج من القبض على مدبري محاولة اغتيال انيس يحيى ومنفذيها وكشفت هوية هؤلاء بفعل التحقيقات التي اجريت مع المتهمين في محاولة اغتيال المسؤول الاشتراكي الآخر علي صالح عباد (مقبل) الشهر الماضي في ابين. وكذلك حددت هوية المخطط الاول لهذه العمليات الارهابية.

وقالت المصادر الامنية: «ان الخطة التنفيذية لاغتيال المسؤولين الاشتراكيين (انيس يحيى ومقبل) وضعت في اجتماع عقد في منزل المتهم جمال الهندي الذي قبض عليه بعد انفجارات عدن اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي.

وفي صنعاء، قالت مصادر مطلعة امس ان السيد محسن صلاح، وكيل محافظة ذمار عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام اطلق بعدما خطفته مجموعة من قبائل الحدا.

وذكرت المصادر ان صلاح غادر المحافظة الاسبوع الماضي الى صنعاء برفقة ثلاثة آخرين. وكانت مجموعة من قبائل الحدا اقامت نقطة لتحصيل الضرائب في قاع جهران اوقفت سيارته وطلبت منه الانتقال معها الى منطقة الحدا فحاول رفاقه المقاومة، فخطف الى قرية ثوبان. وعندما علم انسباؤه في المنطقة نفسها بما حصل اشتبكوا مع الخاطفين.

وردت قبائل خبان التي ينتمي اليها صلاح بخطف مدير التربية والتعليم ومدير الامن وعشرة من موظفي الدولة وجميعهم ينتمون الى قبائل الحدا الى ان اطلق وكيل محافظة ذمار الذي لم تعرف بعد اسباب احتجازه في وقت تحولت عمليات الخطف اسلوباً جديداً تمارسه بعض القبائل.

وعلم في صنعاء من مصادر ديبلوماسية ان قبيلة يمنية تحتجز منذ خمسة ايام رجل اعمال كندياً من اصل الماني يدعى مايك شميتز (٤٥ عاماً).

ونقلت وكالة «اسوشيتدبرس» عن هذه المصادر ان شميتز خطفته الاحد الماضي على الطريق بين صنعاء وعدن عناصر من قبائل الحدا، ولم تعرف الاسباب، لكن مسؤولاً في الشركة التي يعمل فيها وهي «سترلينغ ار سرفيسز» قال انه يعامل معاملة حسنة.

أسئلة مقلقة على المفترق اليمني المعقد

محمد شمسان الدحجي *

■ ما اعتقده ان بعض التحالفات القائمة، او التي ستقوم بين بعض القوى السياسية اليمنية، خاصة تلك التي تتناقض في الكثير من النقاط سواء من حيث تاريخها الحزبي او برامجها السياسية او اساليبها النظرية والعملية والتي يفترض انها تمارس، او ستمارس السلطة بعد انتخابات نيسان (ابريل) ١٩٩٣ المنتظرة، انما قامت تحالفاتها على اسس غير متينة وكانت رد فعل للأمر الواقع. فواقعنا اليمني المتخلف ديموقراطياً، والذي تحكمه معايير اخرى – بعيدة عن النهج الديموقراطي – مثل النزعات القبلية والمناطقية، وحجم القوى البشرية والعسكرية التي تمتلكها مختلف الاطراف (ومعظم الشعب اليمني مسلح) بالاضافة الى اختلاف التجربتين السياسيتين في يمني ما قبل الوحدة، وموقف المعارضة تجاه الحزبين الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر)، ومدى الفائدة المادية التي تعود على القوى السياسية خارج السلطة من الحزبين الحاكمين، تبدي ضبابية المستقبل السياسي بعد الانتخابات واضحة للعيان. هذا يظهر من خلال التشاؤم الذي يبدو على الكثيرين تخوفاً من تكرار تجربتي لبنان والصومال في اليمن كما كان للوضع الاقتصادي المتدهور خاصة بعد حرب الخليج، والانفلات الامني، وانتهازية بعض الاحزاب والشخصيات السياسية دور سلبي يتسم بالانانية وبروز التحالفات غير المنطقية من وجهة النظر السياسية المحايدة. فاختلط الحابل بالنابل، والتمّ الشامي على المغربي. ويتساءل المواطن اليمني العادي بكل خوف من المستقبل: وماذا بعد؟ حيث لم تتبين له على الساحة السياسية اي مظاهر تتسم بالمصداقية ونبذ الذات من مختلف القوى السياسية من اجل الخير والرخاء للوطن. ويضع كل يمني مخلص يده على قلبه في الوقت الحاضر حيث تتدفق الأمواج البشرية المسلحة على العاصمة، والمدن الرئيسية، وتندلع التظاهرات التي يرافقها التخريب والتي يفسرها كل طرف حسب هواه. كما لم تقم اجهزة الامن والقضاء حتى الآن بالرد الشافي على تساؤلات الجماهير عن ماهية الجهات التي تقف وراء اعمال التخريب المستمرة بل نجد في المقابل ان الاحزاب سواء في السلطة او خارجها، يزايد كل منها على الآخر، ويحمّل الآخرين مسؤولية ما يجري من تدهور عام في المجالات كافة.

ان الكثير من قطاعات الشعب اصيبت بالاحباط نتيجة لما يحدث، وتزيد من احباطها الوعود المعسولة المتكررة من الحكومة بالحلول التي لا تنفذ.

والاخبار الاخيرة التي انتشرت حول احتمال «اندماج» او «تحالف» الحزبين الحاكمين اثارت الكثير من ردود الافعال المتباينة في اوساط الجماهير. فبعض القوى المعارضة تعترض بقوة على هذا الاندماج او التحالف على اساس انه عملية التفاف واضحة على الديموقراطية لامتلاك الحزبين الحاكمين المال والسلطة والاعلام والجيش والأمن... الخ، فتكون النتيجة الحتمية استحواذهما على الاغلبية المطلقة في البرلمان من دون وجه حق. والبعض أيّدها بتحفظ على اساس انها اهون الشرين، حيث يمكن لعملية اتفاق الحزبين الحاكمين ان تجنب الوطن صراعاً دموياً بينهما في حالة عدم حصول احدهما على الاغلبية اللازمة لتمكنه من المشاركة في الحكومة المستقبلية بعد الانتخابات، مقابل الشر الآخر «الاهون» وهو استمرارية احتكارهما للسلطة مقابل الفتات للقوى السياسية الاخرى.

والبعض الثالث يرى ان عملية التحالف او الاندماج هي الخيار الافضل للوطن على الأقل في هذه المرحلة حتى تترسخ المفاهيم الديموقراطية بمرور الزمن وتقوى سلطة الدولة المركزية ويتحقق نهوض اقتصادي ملحوظ يؤثر ايجابياً على التجربة اليمنية الوليدة. وكذلك هناك اعطاء الفرصة الكافية للحزبين الحاكمين لاداء دورهما المطلوب في ترسيخ الامن ومحاربة الفساد وتحقيق الفصل بين السلطات الرئيسية للدولة والخروج بقانون الحكم المحلي الى حيز التنفيذ والذي سيذيب الى حد كبير النعرات القبلية والمناطقية. وحجة هذه الفئة ان الحزبين الحاكمين في الواقع يحوزان على الاغلبية المؤيدة بين الجماهير. كما ان هذه الفترة ستسمح لجميع القوى السياسية بالقبول تدريجياً بالقاعدة الديموقراطية الرئيسية وهي التداول السلمي للسلطة، وانها ليست نهاية العالم اذا جلس الحزب الفلاني في مقاعد المعارضة للفترة التي تلي الانتخابات حسب الدستور حتى يحين موعد الاستحقاق الانتخابي التالي. فالكثير ممن فتنتهم ابهة السلطة يصابون بالهلع اذا احسوا انهم سيفقدون كراسي الحكم الوثيرة لانهم يعتقدون ان الخصم اذا حكم وحده منفرداً فمن الصعب ان يمنحهم الفرصة في العودة الى السلطة حتى ولو على انقاض صناديق الاقتراع التي قد ترجح كفتهم.

---

* مدير تحرير جريدة «الهدهد» التي تصدرها الجالية اليمنية في بريطانيا.

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٣

توقعات بزيادة مشاركة اليمنيين في المراحل الأخيرة

إقبال ضعيف على قيد الأسماء واتهامات بالإهمال في جزيرة سقطرى

عدن: من لطفي شطارة

تعاني عملية قيد وتسجيل المواطنين اليمنيين المتمتعين بحق الانتخاب في جداول الناخبين من ما يمكن وصفه بانه «مقاطعة شعبية» في عدن، وقد علق علي سالم البيض، نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب الاشتراكي، على ذلك بعد تسجيل اسمه في الدائرة رقم 13 في العاصمة صنعاء، قائلاً ان الاقبال ضعيف في المرحلة الاولى على عكس التوقعات التي كانت مأمولة.

ودعا البيض المواطنين الى التوجه الى مراكز القيد لتسجيل اسمائهم، استعداداً للانتخابات البرلمانية المقبلة، التي اكد انها «استفتاء على بداية المشروع الحضاري الذي تأسس بفضل الوحدة، ويتعزز اليوم بالنهج الديمقراطي، الذي تختطه الجمهورية اليمنية».

انتقد مسؤول انتخابي في جزيرة سقطرى اليمنية اللجنة الاشرافية في عدن بسبب تأخير البدء في تسجيل اسماء المواطنين، المتمتعين بحق الانتخاب، في جداول قيد الناخبين. وقال احمد محمد الحيفي رئيس مركز «د» في الدائرة 29 في جزيرة سقطرى، التابعة ادارياً لمحافظة عدن، ان التأخير يرجع الى عدم اهتمام لجنة عدن الاشرافية، وعدم نقل 21 عضواً في فريق العمل المسؤول عن عملية القيد الى الجزيرة، مازالوا موجودين في عدن حتى الآن.

واكد الحيفي، في تصريحات صحافية، ان الجزيرة تعتبر من الاماكن النائية، وتحتاج الى مزيد من الجهد لتعزيز النشاط الذي وصفه بانه «راكد» بسبب غموض موقف اللجنة الاشرافية، مما اعاق نشاط اللجان الاساسية والفرعية في الدائرة.

وقال مصدر حزبي معارض لـ «الشرق الأوسط» ان مقاطعة المواطنين لعملية القيد والتسجيل في عدن، على غير العادة لما عرف عن مساهمتهم النشطة في كل المراحل الانتخابية التي وصفها بانها كانت «صورية» قبل الوحدة، سببها فشل الحزبين الحاكمين، «الاشتراكي» و«المؤتمر الشعبي»، في وضع اي سياسات ذات قبول شعبي، تحد من الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الاساسية والمنتجات المحلية والمستوردة، وتدهور العملة المحلية امام العملات الاجنبية.

وأضاف المصدر أن ثقة المواطن بالحزبين الحاكمين تتراجع، بعد ان قطعا على انفسهما عهداً مشتركاً، في اجتماع ضم مجلسي الرئاسة والوزراء، المشكلين من ائتلاف الحزبين لوضع سلسلة من الاجراءات لإنعاش الاقتصاد، والحد من الانفاق الحكومي، وتعزيز قيمة العملة المحلية في السوق.

ولكن آثار هذا الاتفاق لم تظهر بعد على الواقع العملي، اذ لا تزال الاسعار في ارتفاع مستمر، واسعار كثير من المواد الاساسية لا تتناسب مع دخل الفرد الشهري، بالاضافة الى هبوط قيمة العملة المحلية الى 48 ريالاً للدولار، رغم تعهد الحكومة بوضع سياسة للصرافة تحمي العملة المحلية من التدهور. وقد رفض مصدر مسؤول في اللجنة العليا للانتخابات تقديم وجهة نظر اللجنة بشأن اسباب مقاطعة المواطنين، في محافظة عدن، لعملية القيد والتسجيل، الا انه اوضح ان العملية مازالت في ايامها الاولى، ويتوقع ان تشهد مراكز التسجيل اقبالاً واسعاً عندما تشارف هذه العملة على الانتهاء.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ: ٣١ يناير ١٩٩٣

الشيخ سنان أبو لحوم في حديث لـ «الشرق الأوسط»

على الحزبين الحاكمين أن يتفقا أو يستقيلا وحدة اليمن إنجازهما والتهديد بـ «صوملتها» مسؤوليتهما

صنعاء: من محمود منصر

بدأت «الشرق الأوسط» قراءة صفحات من علاقات شريكي الحكم «الشعبي» و«الاشتراكي» في اليمن، من خلال شريط الاحداث والوساطات التي قام بها الشيخ سنان ابو لحوم، وتظهر تفاصيل القراءة في الحوار التالي:

● منذ تحقيق الوحدة، واليمن يعيش آمالاً مختلفة، وواقعاً توزع بين الازمة والانفراج على عدة اصعدة، وكنتم كلما اشتدت الازمات السياسية - خاصة بين شريكي الحكم: الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، تبادرون بالوساطة لرأب الصدع. ما هي الاسباب الحقيقية لتلك الازمات وما مدى تجاوب الاطراف المعنية مع الجهود التي تبذلونها؟

- اليمن بذاته موحد عبر التاريخ، حتى في ايام الاستعمار كانت الروابط بين اليمنيين شمالاً وجنوبيا اكثر مما هي عليه اليوم، ولم يكن احد من المواطنين يشعر بشيء، وكان الاستعمار مسيطرا على عدن فقط، اما الشعب فهو موحد بمشاعره وعواطفه وآماله واهدافه.

والوحدة - حقيقة - قامت بعد حروب طويلة، حدثت بعد اندلاع الثورة في الشمال وتحقيق الاستقلال للجنوب، حيث كانت الوحدة - خلال تلك الفترة - غاية اليمنيين جميعا، والحل الوحيد للشعب اليمني، ولكن ظلت الصراعات والحروب، وساهمنا فيها جميعا خلال تلك الفترة من اجل الوحدة.

وعندما واتت الظروف في الشمال والجنوب، وبدأت الرغبة والعواطف تتجه للوحدة فسارع الجميع اليها، وكان رأينا ان الوحدة هي الحل الوحيد للبلاد بدلاً عن الحروب والتمزق. وكان رأيي الشخصي - ونحن في خضم الحوارات حول الوحدة - ان نحققها بالتدرج عبر مراحل، وأن لا نقفز على الواقع «حتى لا يكون الهبوط بقدر الصعود» وهو ما كنا نخشاه.

ومنذ ١٤ اكتوبر (تشرين الاول) 1989 كنت اطرح رأيي بوضوح، وهو ان نشكل حكومة فيدرالية مؤقتة لمدة ٥ سنوات، وأن ندمج بعض الوزارات دمجا كاملا حتى تتم الوحدة بشكل نهائي، وحتى لا ندخل في متاهات. ولكن عندما ذهبنا الى الجنوب، وكانت استقبالات المواطنين كبيرة، وكان التصفيق للمسؤولين في الشمال والجنوب حارا تخدرت اعصابهم، وتخدرنا جميعا، فقالوا «دمج» - الله اعلم هل كانوا صادقين في لقائهم، ام لا؟!! - فقلنا هذا يعتبر عطاء من الله ومنحة لليمن، ومفخرة له. فتمت الوحدة بالدمج، وعبر حوارات مكثفة كانت تعترضها بعض الصعوبات، ولم تتم «بالعافية»، لأن الخلافات كانت موجودة منذ البداية، والاختلاف في الرأي كان موجودا. ولكنهم توصلوا الى اشياء واتفاقات - في ما بينهم - يجهلها الكثيرون، وهذا ما وسع الهوة، وفتح علينا باب المحنة.

فالوحدة من حيث تحققها كانت خطوة عظيمة. ولكن ما توصل اليه الحزبان من اتفاق لاحتكار السلطة، وتوزيعها في ما بينهما اوجد هوة جعلتهما يتسابقان على المكاسب.

اتفاق وخلاف

● هل تقصد ان هناك اتفاقات سرية بين الحزبين الحاكمين «الشعب - الاشتراكي» غير الاتفاقات المعلنة؟

- هذا بين الرئيس ونائبه، لأن هناك اتفاقات خاصة بـ «التقاسم بينهما» لم نحضرها نحن، ولو اخذا رأينا حينها لكنا طرحنا عليهما بعض النقاط والملاحظات، لكنهم اتفقا بأنفسهما ولأنفسهما. ولدينا مثل يقول «من كان شيخه كتابه كان خطؤه اكثر من صوابه». فهما استعملا العواطف للوصول الى الوحدة، ونحن رحبنا بالوحدة وباركناها كيفما كانت، لأننا نعتبرها من نعم الله على اليمن واليمنيين، بدل ان نظل نتهاتر، ونتضارب على السلطة.

بعد الوحدة مباشرة جاءت حادثة العراق والكويت، وكانت الامور غير مناسبة مع المستجدات، بالرغم من ان الوحدة اعتبرت حدثا تاريخيا عظيما من قبل الجميع: الاصدقاء، والاعداء. واذكر انني - في عدة لقاءات محدودة مع الرئيس ونائبه في تلك الآونة - كنت اقول لهما رأيي بصراحة، وذات مرة، وهما في صالة المطار، وكان معنا عبد الواسع سلام وزير العدل، والقاضي محمد الحجي، والقاضي علي السمان، قلت لهما «اذا كنتما ستختلفان فالاشرف لكما ان تستقيلا، ويكفيكما فخرا انكما وحدتما اليمن». الا انهما اعتبرا هذا الكلام من قبيل المزاح، بينما أنا كنت مجداً، وكنت اعني ما اقول.

وترانا بعد ذلك دخلنا في متاهات توزيع المناصب، والترقيات والمكاسب للضباط والموظفين والمقربين، ثم دخلنا في متاهة حرب العراق والكويت، وفي متاهة الاستفتاء على الدستور، ودخلنا في اشياء كثيرة لا تحصى، وكلها مشكلات ساعدت على تراكم المساوئ التي تولد عنها التنافر والتحفظ. وانتشر الفساد، ومورس الاسراف بالمال العام، واليوم نجد كل حزب منهما التنظيمان الحاكمان يشكو من الفساد، وهم يعرفون هذا ولا ينكرونه.

ثم بعد ذلك بدات الصحف تمارس دورا جديدا، وكانوا قد ارادوا ان يفتحوا صدورهم للكلام، وكما يقال «بدل ان تترك الناس يتامرون ويتشاورون سرا، دعهم يفرغوا ما بأنفسهم علنا في الصحف»، واعجبهم الكلام في البداية، ولكن اذا بنا نجد ان صحفهم الخاصة. صحف الحزبين الحاكمين. بدات تتجاوز المعارضة بالمزايدات، حتى اوصلت البلاد الى حد انعدام الثقة، وظهور الوحشة.

مكانة ابوية

والواقع ان الموقف بدا يتازم من اول يناير (كانون الثاني) العام الماضي، وبدا الخلاف يبرز بشكل واضح، فحاولنا تطويقه، وعقدت عدة لقاءات، وجرت حوارات عدة، وانا، يعلم الله، انني لا احمل في قلبي، وفي ذمتي غير الحب لليمن، والاخلاص لابنائها، واذا نفر مني البعض، فانا اعتبر نفسي في حقيقة الامر أباً لهم، والجميع يقدرونني ويحترمونني، وقد تحدث بعض الزلات.

والصدق ان الاخوان. عندما كنا نلتقي. كنا نجد منهم التجاوب والتفاهم، وكانوا جميعا يظهرون انهم مع اصلاح الاوضاع، وكانوا ايضا. عندما يجتمعون. اذا بهم «حبايب»، وكان لا شيء بينهم، كاننا نحن المخطؤون الذين نثير المواقف، وانا اعتقد ان هناك من يسير الامور من ورائهم، وان هناك خلفيات نجهلها.

كثير من الاحيان يتهمونني بانني متعاطف مع الاشتراكيين، وانا حقيقة لست متعاطفا مع الاشتراكيين. واسجل هذا في مواقف مختلفة معهم. لانني اصلي «رجعي»، ومقيم عند الجميع بانني «رجعي»، ولكن الامانة تقتضي مني ان اكون مع الواقع، وان لا ارضى بالصراع او الخلاف، ولا اوافق عليه، لان الاخوة جاءوا وانضموا في الوحدة (يقصد الجنوبيين على حد تعبيره في مكان أخر) من اجل هدف الوحدة، وليس من اجل ان نتحارب.

فعندما يختلف الرئيس ونائبه نجدهما يبديان كل تلك الملاحظات، ويرددان «نريد... ونريد.. ونريد... الخ» ولكن عندما يلتقيان لا نعرف كيف يصلحان خلافاتهما، والانسان عندما يبني طواحين الهواء «تظل طواحين هواء»، وهما يبنيان بعض الاحيان لقاءاتهما على المجاملات والمزاح، والكلام الذي يذوب مع الحقيقة.

جهود الوساطة

● اوحظ عدم وجودكم ضمن وفد الوساطة، الذي ذهب لمقابلة النائب علي سالم البيض اثناء اعتكافه في حضرموت اوائل شهر سبتمبر (ايلول) الماضي، ولكن عندما تحول الى عدن، بدأتم بدور نشط في الوساطة، خاصة وانه تردد حينها ان البيض طرح عددا من الشروط للعودة الى صنعاء، ومن ضمنها الانتخابات، هل كانت هناك شروط حقيقة؟ وهل تحققت كل تلك الشروط؟

ـ عندما كان علي سالم البيض في حضرموت، كنت خارج الوطن، وعدت في حوالي منتصف سبتمبر، وكان حينها قد انتقل الى عدن، وبدات الاتصالات مع الرئيس، وحاولنا ان نلتقي ونتفاهم، وفعلاً عقد اجتماع خاص مع الرئيس، ثم اجتماع اخر مع الاخوة الجنوبيين في بيت الرئيس. بمشاركة كل اللجان والاطراف. واستمر النقاش طويلاً، واتفقنا حينها على عودة علي سالم البيض (نائب الرئيس) الى صنعاء، وكان قد طلب مني. في ذلك الوقت. ان اذهب انا ومجاهد ابو شوارب الى عدن، فرفضت على أساس اننا الاثنان لا نكفي للقيام بالمهمة.

وبعدها اتفقنا مع الجميع على ان تشكل لجنة من بعض ضباط الثورة والمناضلين القدامى، ومن الناس الطيبين، وفعلا لا ننكر اننا قمنا بدور، وسهلنا اللقاءات وعاد علي سالم البيض، واستقبله الرئيس ونحن برفقته «في مطلع شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي»، وعدنا الى صنعاء، وبدا الحال يمشي من خلال الاجتماعات التي عقدت في اطار اللقاء التشاوري الموسع في دار الضيافة، بمشاركة اعضاء المجلس الاستشاري، وبعض رؤساء الاحزاب.

وجرت الحوارات والمناقشات في تلك الاجتماعات وكان المسالة انتقلت الى موضوع الفترة الانتقالية وتمديدها، او لجنة الانتخابات التي انا مقتنع تماما انها لم تفعل شيئا، ولم تصلح شيئا الا ما خربت، واتفقوا على تمديد الفترة الانتقالية، ونحن انصرفنا وقلنا «شر اهون من شر»، ولكن بعدها بايام قلائل بدات الامور تتازم من جديد، وظهرت تحركات غير معقولة، وكان الناس مقبلون على كارثة.

وانا لا انكر انني اختلف مع الرئيس، ولكن بيننا احترام، وعلي سالم نائب الرئيس، لا انكر ايضا انه يودني، ويحترمني، وهو مرتبط بحزبه، فلو استطعت ان اقنعه، يظل هو مرتبطا بحزبه، والاشتراكيون منظمون بشكل واضح، وكلامهم عند الناس شبه مطلوب، لانهم يطرحون بانهم «يريدون، ويريدون، ويريدون.. الخ»، وكلها امور تعتبر - عند عامة الناس - شبه مطلوبة، لكنهم عندما يلتقون فانهم يلتقون على اشياء اخرى، غير ما كان مطروحا، وهذه هي المشكلة.

تقسيم مصالح

اقول ذلك بامانة، واسجله هنا عندك - في «الشرق الأوسط» - ولعلك قرات في صحيفة «26 سبتمبر» حوارا اجرته معي، لكنهم شطبوا ما قلته في الحوار - وأرجو ان يكون واضحا، وانا ارصد ما يجري، واقول بامانة ان التضليل واللقاءات بين الحزبين، والتقاسم بالمزاج، وما جرى من تقسيم للدوائر الانتخابية، كل هذا دليل على عدم الصدق، وعلى انه ليس هناك الا «اللف، والدوران»، وأرى ان هناك تعمداً في تقسيم الدوائر الانتخابية، وكانهما يفصلان قميصا عليهما، فالامور تسير في مسار لا يطمئن أحداً، ولا يخدم احدا، وهذا شيء مخيف. اقول هذا، وانا لن أرشح نفسي، وإنما كلمة حق، ولا بد ان تصلح النفوس اولا.

أنا شخصيا لست راضيا عن ما عملته لجنة الانتخابات من تامر في تقسيم الدوائر الانتخابية، وكان كل واحد يفصل قميصا على مقاسة فقط. وبالنسبة للجان او ممثلي الاحزاب الاخرى في لجنة الانتخابات، فهم إما ان مواقفهم ضعيفة، بل وبعضهم استقالوا من احزابهم، او من اللجنة، كما في حالة ممثلي الرابطة، وممثل اتحاد القوى الشعبية، والناصريين (عبد الفتاح البصير) وغيرهم، ولم يبق في اللجنة الا من ساير الحزبين الحاكمين.

ولهذا أنا اقول انه بدل ان نغش انفسنا، ونصرف اموال الدولة ونهدرها في الانتخابات والتضليل، فالاحسن ان يقتسموا الانتخابات بطيبة نفس علانية، وتوفر الاموال والاوراق التي يكتبون عليها في لجنة الانتخابات، وان يعملوا بها 50 مشروعا في اليمن، ولنعتبر انفسنا من

العالم الثالث، واننا لم نع بعد هذه الانتخابات، لأن الديمقراطية المطروحة ليست ديمقراطية بالمعنى الصحيح ابدا، «وكل يغني على ليلاه، وليلى ما هي لأحد منهم».

عند هذه النقطة توقف الشيخ ابو لحوم فجاة محذرا من التحريف الصحافي لكلامه، خاصة بعد ان حرف كلامه في جريدة «26 سبتمبر» الاسبوعية اليمنية الرسمية، واشار الى انه يتحدث باللهجة الدارجة، ويفهم ان من حق الصحافي ان ينقح ويبلور الالفاظ الى العربية الفصحى دون الاخلال بالمعنى، وهو حق طبيعي، لكنه لا يرضى بالتحريف الذي حدث في صحيفة «26 سبتمبر» وعدم نشر التصويب الذي ارسله اليها - في العدد التالي- بالنص الحرفي، وكان قد ارسل نسخة منه الى صحيفة «الثوري» الاسبوعية اليمنية، فنشرته كما ورد، وقال «الصحافة امانة ورسالة سلام، وليست كصحف الحزبين الحاكمين التي اصبحت اشر الصحف على الناس في البلاد من صحف المعارضة».

خيارات مطروحة

● بعض العارفين ببواطن الامور يقولون ان الحوارات والمباحثات الجارية هذه الايام بين المؤتمر الشعبي، والحزب الاشتراكي فرضتها الضرورة الراهنة، للحيلولة دون لجوء اي منهما الى اعلان ساعة الصفر ضد الآخر.

- الله سبحانه وتعالى يقول في محكم كتابه: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم» ويقول: «وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا» ويقول ايضاً: «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم..».

اعتقد انهم لم يقرأوا هذه الآيات، واذا قرأوها لم يعوها. وإنْ وعوها فانهم لا يطبقونها، وهذا ما اريد ان أؤكد عليه، وليسامحوني هم ايضا عندما يسمعونها، كي لا اكون قد تجنيت عليهم، لأنني اقولها عن خبرة طويلة، ومعرفة اكيدة باننا لم نصل الى مرحلة الصدق وصفاء الضمائر والنفوس وترفعها، لأن هذه امور تعني أمة وشعباً مرهقاً.

ثم من اجل ماذا يصرفون من اموال الدولة على 70 في المائة من الصحف الصادرة في البلاد؟ ولماذا يصرفون على الاحزاب من اموال الدولة؟ ولماذا موظفو الاحزاب هم موظفون على حساب خزانة الدولة؟ اي ديمقراطية هذه؟!! وماذا تعني؟ وباية لغة - يا ابني - نطلق على هذه اسم ديمقراطية؟

جيش اشخاص

● هل افهم من كلامكم ان الديمقراطية الموجودة في اليمن - من وجهة نظركم - عملية مفتعلة؟

- مادمنا نصرف اموال الدولة لأجل الاحزاب، والصحف، فماذا تعني؟! ثم انه الجيش لم يكن جيشاً من اجل البلد، بل جيش اشخاص، وجيش متحزب، ونحن قلنا بكل وضوح انه اذا لم يصف الجيش من الحزبية، واذا لم يكن الجيش لحماية البلد، ورمزا لوحدتها، وليس للمسؤولين والحكام، فماذا يمكن ان يكون؟ لا بد ان يوحدوا الجيش أولا وضباطه وجنوده، ثم يوحدوا امن البلاد، حتى لا تصبح «على كف عفريت».

ادارة بالأزمات

● بعض المراقبين والمحللين السياسيين يفسرون هذا الغموض في العلاقات بين «المؤتمر الشعبي - والحزب الاشتراكي» بانهما متفقان على ادارة الامور في البلاد بالازمات، ما رأيكم في هذا التفسير؟

- هل يقصدون انها مفتعلة؟

● ربما يقصدون ذلك.

- ربما يكون هذا موجودا، وكثير من الناس يقولون هذا الكلام ونحن نتشكك، ولكن عندما نرى الامور تتأزم، وتصل الى حد الخوف من الانفجار في لحظات كيف هذا؟ هل في ايديهما خاتم سحري، فنجدهما يجمعان الناس ويؤلبانهم، ويشتتان، وكل واحد منهما يتهم الآخر ويتحرش به، كيف يحدث هذا؟ ولو كان حتى تمثيلا، فإذا هو تمثيل فانا مع الرأي المطروح، ولكن لو انهما مثلا وعملا فيلما مشتركا خلال الفترة الماضية، فانا اعتبرهما حكيمين، ومن انجح الممثلين، واقترح تقديم جائزة لهما على حسن التمثيل.

● بماذا تفسرون اطوار العلاقات بين الحزبين اذن، وتواترها بين الازمة والانفراج على مدى الفترة الماضية، دون الكشف عن جوهر خلافاتهما، او اعلان الحلول التي يتوصلا اليها؟

- اعتقد - من وجهة نظري الشخصية - ان كل طرف اثم في جانب معين، وكل واحد لا يقبل ان يتنازل عن شيء يريده الاخر بسهولة، ويحاول ان يصرف الانظار عنه، واظن ايضا ان وراءهما من يدفع بهما. فعندما تشتد الامور، ويشعران ان الخطر محدق بهما جميعا، يقتربان من بعضهما البعض ولكن بحذر.

وكل طرف يدرك المدى الذي ستصل اليه الازمة، وما ستكون نتائجها، لانها اذا ما بلغت حدها النهائي، لن تقضي عليهما فقط، وانما ستحولهما الى لعنة في جبين التاريخ، بدلاً من ان يكونا رمزاً لوحدة اليمن، سيصبحان لعنة في التاريخ، لانهما جرا اليمن الى مجزرة او «صوملاها» (نسبة الى الحرب الاهلية التي جرت في الصومال مؤخرا).

اما «اللبننة» فستكون بالنسبة الينا في اليمن امرا بسيطا، لان اللبنانيين عقلاء وواعون ومتعلمون، ونحن لن تكون اوضاعنا كلبنان اثناء الحرب الاهلية، وانما مثل الصومال.

● يقال ان الحزبين الحاكمين يجدان نفسيهما امام خيارين الآن، إما الدمج والتوحد في حزب واحد، او تطور المشكلات وتازم الوضع حتى النهاية، هل تعتقدون ان هذا القول فيه قدر من الصحة؟ وما هي مخاطر وايجابيات جدوى اي من الخيارين بالنسبة لهما، وللبلاد بصفة عامة؟

- على اعتبار انني مازلت مستعداً لبذل كل جهد - ويعلم الله انني مخلص في السعي بينهما من اجل اليمن - فانني اجد سؤالك يتطلب ان اكشف ما انوي القيام به، وطرحه عليهما عندما تصبح الوساطة أمرا ملحا، ولذا عندما اكون قد طرحته في الصحيفة، ماذا اقول لهما حينها؟ لن اقول لهما سوى اقرا الصحيفة وستجدان رايي فيها.

نحن نترقب ما يجري بينهما، فان اصلح الله شانهما كان الله في عونهما، وإن لم يتم ذلك، فلن نتوانى عن المحاولة وبذل المزيد من الجهد من اجل التقريب بينهما، واعتقد انه اذا كان الله سبحانه وتعالى قد سلب منهما عقولهما، ونزع البركة منهما، يمكن يحصل مثل ما اشرت اليه بينهما.

مسؤولية الدولة

● ما هو موقفكم من التطورات الاخيرة التي جرت بعد محاولة اغتيال مسؤول الحزب الاشتراكي في ابين (علي صالح عباد «مقبل») والتفجيرات التي وقعت في فنادق عدن، وما كشفت عنه تحقيقات اجهزة الامن من تورط عناصر تعرف باسم «الجهاد الاسلامي»؟ وهل لك راي من الاسلوب الذي اتبعته السلطات الرسمية في التعامل مع المتهمين؟

- هناك مثل يمني يقول «ما تبيح المحجر امراة، الا ومعها من الدولة خبر»، فانا اتهم الدولة في كل ما يحصل من احداث، فهي إما متهاونة، او انها تنظر للامور بتساهل. وقد لا يرضيهما ما يحصل. ولكن مادام كل واحد يرى انه لم يمسه شيء فيسترضي، ويتساهل، وهما في الواقع لا يعكسان ذاتاً واحدة في تعاملهما مع الامور، كما هو الحال مثلا في الديمقراطيات الاخرى، فعندما يعلن بوش ويتحدى ويقول شيئا ما، نجد كلينتون يؤيده، ويقول له «إفعل ما ترى وانا سالتزم به»، هذه هي الدول التي تعبر عن شعوبها. وليس الدول التي نجد كل واحد فيها يفصل الامور على مقاسه، وعندما يأتي الاخر يعيد تفصيلها على مقاسه ايضا.

والواقع الآن تغير في بلادنا، وتبدلت الاحوال، والحكام فتحوا لنا باب الديمقراطية وهم غير جادين، ولو تركونا على طبيعتنا الاصلية، ودعواتنا التقليدية مع الناس، اعتقد ان الامور ستكون أيسر لنا مما هي عليه الآن.

ولهذا اجد انه في جميع الاحوال تعتبر التفجيرات والمحاولات شيئا غير عادي، لكن ارتباط الاتهامات بوقوع الاحداث الموجهة ضد الآخرين، وقضية «جماعة الجهاد» اعطت الناس صورة ان هناك ايادي تلعب في البلد، وهذه القضية - لو عندنا شيء من الشجاعة والحزم - نستطيع ان نخرج منها بنتيجة نبرئ بها انفسنا، ونزيل الشكوك ونتكاتف. لكن مايزال اللعب قائماً مع عدم الثقة. ولذلك يصعب بناء جسور الثقة في وضع تسوده الشكوك

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٣

اتهامات مرفوضة

● وصف البعض تلك المؤتمرات بأنها طائفية او مناطقية او عنصرية، وانها اثارت الفتن، ما هو رايكم فيها، وفي ما نسب اليها من اوصاف؟

- انا لا استطيع ان اقول مثل تلك الاوصاف على مؤتمرات هي اساساً من ابناء الشعب، وعندما يعارضنا احد ونتهمه بمثل هذه الاتهامات فإن هذا خطأ، ولا تصدر تلك الاتهامات الا من انسان ليس لديه اي قدر من الشعور بالمسؤولية. فعندما يعترض احد ما على رايي وانا في السلطة، فانسب اليه تهم الطائفية والعنصرية، اعتقد ان هذا خطأ يفرق اليمنيين ولا يوحدهم، واذا ركزت الدولة على هذه «الشوشرات» وجعلت منها «قميص عثمان» لكي تشعل بها النار، فانها ستكون خطرا وجريمة وخيانة لليمن، بل ان اثارة اي نعرة عنصرية او طائفية او مناطقية لن يكون من شانها الا الحاق الخطر باليمن كله.

ولهذا علينا ان لا نستثقل المعارضة، والحاكم اذا ما تورع وعدل ستستتب الامور، ولكن كيف نريد الامور تستتب والحكام غير عادلين؟ ويريدون الناس ان يحبوهم، وهم ينفقون اموال الدولة على البعض من الناس لأجل الدعوات دون المساكين، وليس لاجل اشاعة العدل؟

● تمكن اليمن من التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود مع سلطنة عمان مؤخرا، والآن يجري التفاوض مع المملكة العربية السعودية حول ترسيم الحدود، هل هذه المفاوضات، في تقديركم، تعد مؤشراً على قرب انفراج بين اليمن وجارته الكبرى ومع دول الخليج عامة؟

- ما تم بين اليمن وسلطنة عمان كان خطوة موفقة ومباركة وخيرة للشعبين الشقيقين، وبالنسبة للمفاوضات الجارية مع الاخوة في السعودية، فنحن اخوان، وبلدنا واحد، ويجمع الاسلام والمصالح المشتركة بيننا، وهم عندهم الغنى، وبلادهم كانت مفتوحة لليمنيين، ولذا نحن لا بد أن نحسن علاقتنا معهم. ولا تتحسن هذه العلاقة الا بين «الكبار»، اما الشعوب فعلاقاتها حسنة دائما، وهي متفقة، فمشاعرنا ومصالحنا مترابطة مع جيراننا. نحن استفدنا منهم، وهم استفادوا منا، وهناك ترابط وانسجام نفسي واجتماعي بين اليمنيين والسعوديين بشكل كبير. ولا بد من تحسين العلاقة وتجسيدها بالممارسة، وان نتجنب الدخول في الامور الجانبية، او ان تؤثر علينا المزايدات في بعض الصحف، واذا كان اخي لا يريد ان يعطيني، لماذا ادخل معه في مهاترات، وصراع بل علي ان اتركه. «ومن حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه» والانسان بعقله وحكمته يستطيع ان يضمد الجراح، ويصلح ذات البين مع اخيه.

مناقصة خلال ايام لانشاء سنترال لمحافظة عدن

● عدن – رويتر – ذكرت مصادر في مؤسسة الاتصالات الفنية اليمنية امس السبت ان المؤسسة ستطرح خلال ايام مناقصة لانشاء سنترال جديد في محافظة عدن.

وقالت المصادر ان المشروع الذي يتوقع ان تبلغ تكاليفه نحو ٥٠ مليون دولار سيمول بقرض من اليابان.

واضافت ان سعة السنترال الجديد ستبلغ ٤٩ الف خط وانه سيحل محل شبكة التليفونات القديمة الحالية في المحافظة.

هذا واعلنت الشركة اليمنية للاتصالات الدولية امس عن زيادات كبيرة في اسعار المكالمات الهاتفية المحلية والدولية.

وقالت الشركة التي تملكها الحكومة وشركة تيلمين البريطانية في بيان ان الزيادة ستتراوح بين ٨٠ و٩٠ في المئة.

وهذه هي اول زيادة في اسعار المكالمات الهاتفية منذ الوحدة بين شمال وجنوب اليمن في ١٩٩٠ والاولى كانت منذ نحو عشر سنوات في عدن والمحافظات الاخرى التي كانت تشكل اليمن الجنوبي.

الحزبان الحاكمان في اليمن أمام أصعب القرارات

■ صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

ظهرت صعوبات غير عادية، في طريق توصل الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) الى توقيع صيغة التوحد او الدمج بينهما. ولعل معظم الصعوبات واعتاها واجهته اللجنة المركزية للاشتراكي اثناء مداولاتها التي جرت في صنعاء نهاية الشهر الماضي، لاتخاذ قرارها الحاسم في مسالة الاتفاق ونوعه وصيغته، حيث بلغت المداولات ذروة السخونة وحد الانقسام بين قادتها. وهذه المسالة تحظى باهتمام الناس والأوساط السياسية وتسيطر على احاديثهم ومناقشاتهم لمختلف اتجاهاتهم ومشاريعهم. وكانت احداث الشغب في ٩ - ١١ كانون الأول (ديسمبر) الماضي ابرزت ضرورة تحديد العلاقة بين الحزبين الى حد اقتناع كليهما بها اكثر من اي وقت مضى. كما ان تصفية الخلافات بينهما مثلت اكبر جانب من اجراءات المعالجة التي اقرها الاجتماع المشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء الذي انعقد من ١٣ الى ١٥ كانون الأول (ديسمبر) الماضي. ويضطلع الحزبان بهذا الجانب ليس تجاه المعالجة كجزء رئيسي منها فقط، بل وتجاه الراي العام بكل فئاته، مما يجعل من الاتفاق التزاماً يخص الحزبين لمعالجة آثار الماضي وضمان عدم تكررها مستقبلاً، يفوق التزام الحكومة بتنفيذ اجراءات المعالجة الاخرى. كون الاحداث جعلت من الخلاف بين الحزبين سبب الأسباب وعلة العلل، سواء في سلبيات الماضي او توقعات المستقبل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية وغيرها.

وبدأت المشاورات الأولية بين قادة الحزبين، اثر الاحداث مباشرة في اتجاه مسالة الوفاق، وتلتها اجتماعات منفردة لكل من اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي، افضت الى اجتماعات مشتركة بينهما برئاسة الامينين العامين للحزبين من ١٤ كانون الثاني (يناير) وحتى ١٦ منه. وبدات في اليوم التالي اجتماعات اللجنة المركزية للاشتراكي التي آلت حصيلة المشاورات اليها، واصبح قرارها يمثل القول الفصل في المسالة. وكما يقول قيادي بارز في الاشتراكي لـ «الوسط»، فان هذا القرار «قد يعتبر اصعب قرار تواجهه اللجنة المركزية منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، وأهم قرار منذ قرار الوحدة في ١٩٩٠».

وبعد اسبوع من المداولات الساخنة (بين ١٧ و٢٣ كانون الثاني - يناير - الماضي) انهت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اجتماعاتها في صنعاء برئاسة الامين العام للحزب علي سالم البيض باصدار بيان صحافي اضافة الى كلمة للامين العام تظهر منها ثلاثة جوانب رئيسية. اولها، يبدو ان اللجنة المركزية لم تستطع التوصل الى قرار حاسم في موضوع التوحد بين الحزبين الحاكمين في اليمن. ويوحي عنوان البيان الصحافي، بان ما تضمنه ليس النتائج النهائية للدورة او لموضوع توحيد الحزبين بالذات، وانما هو بلاغ يسلط الضوء على المناقشات وبعض النتائج، وليس بياناً ختامياً يحدد القرارات النهائية. وبالتالي، فان المناقشات لا تزال مفتوحة وقائمة في هذا الموضوع الرئيسي، سواء بين هيئات واعضاء الحزب، او

في الحوار بينه وبين شريكه في السلطة، المؤتمر الشعبي العام. وهذا ما اكده البيان الصحافي الذي جاء فيه ان اللجنة المركزية استعرضت نتائج الحوارات في الماضي بين الحزبين، «وقدرت نتائج هذه الحوارات وشددت على ضرورة تواصلها» وجاء في كلمة الامين العام للحزب، انه «بناء على قرارات اللجنة المركزية، سيواصل المكتب السياسي حواراته مع اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، معتمدين على كل المناقشات والقرارت الصادرة عن هذا الاجتماع».

ثانيها، ان ما امكن للجنة المركزية تحقيقه، هو تاكيد ضرورة «التحالف بين الحزبين، واستمرار الحوار للبحث عن صيغ اكثر فاعلية لتنمية العلاقة بينهما»، اذ ترى اللجنة المركزية «ان بناء الدولة الحديثة ومساهمة اليمن على المستويين العربي والدولي (...) تقتضي الحاجة الى تعزيز وتطوير علاقة التحالف بين الحزب والمؤتمر، على قاعدة من الوضوح والثبات والشعور العالي بالمسؤولية الوطنية (...) بما يتناسب ومستوى تطور ووضوح وتقارب رؤاهما الفكرية والسياسية والتنظيمية المشتركة...». وثالثها، كلفت اللجنة المركزية المكتب السياسي، استئناف الحوار مع المؤتمر الشعبي والاحزاب الاخرى، للاتفاق على لقاء وطني، يضم كل الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية، لمناقشة اهم القضايا الماثلة، والتي ترى اللجنة المركزية ان ابرزها، صياغة ميثاق الشرف الوطني، واسس انجاح الانتخابات النيابية، ومواجهة العنف والارهاب السياسي.

ومن جانبها اكدت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، في بيان اصدرته في ختام دورتها الاستثنائية يوم ٢٥ كانون الثاني (يناير) الماضي، مواصلة الحوار مع الحزب الاشتراكي والاحزاب الاخرى، وضرورة تعاون الجميع لانجاح الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل، وادانت اعمال الشغب والعنف مطالبة بتقديم المتهمين للمحاكمة. وانعقدت الدورة في صنعاء برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي العام. وعلى رغم ان الموضوع الرئيسي للدورة، هو موضوع التوحد (كما يطرح المؤتمر)، والتحالف (كما يطرح الاشتراكي) بين الحزبين، الا ان البيان لم يشر الى اية صيغة. واكتفى بتاكيد حرص المؤتمر الشعبي العام «على مواصلة حواراته الاخوية المسؤولة، مع الحزب الاشتراكي اليمني ومع كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية، بما يعزز المسيرة الديموقراطية ويقوي عرى الوحدة الوطنية (...) على اساس الايمان بالتعددية والاعتراف بالآخر ورفض نزعات الالغاء او الاحتواء». واكد استعداد المؤتمر الشعبي العام «لمواصلة الحوار حول كافة الخيارات المطروحة من قبل مختلف القوى السياسية، طالما اتفقت مع عقيدة الشعب وثوابته الوطنية والسياسية».

وحصلت «الوسط» على وثيقة جديدة طرحتها اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، في الاجتماع الذي عقدته يومي ٢٤ و٢٥ الشهر الماضي وهي، «مشروع اتفاق التعاون والتنسيق - التحالف بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني»... المقدم من اللجنة الرباعية المشتركة والمشكلة من الحزبين للحوار حول صيغة للوفاق. وتضمن المشروع صيغة للتحالف الاستراتيجي في مختلف المجالات من دون ان يشار فيه الى التوحد او الدمج ايجاباً أو سلباً. وكان اهم ما تضمنه المشروع في صفحاته التي زادت على العشرين أربعة مجالات:

● اولاً، في مجال الانتخابات:

١ - يهدف اتفاق التنسيق بين الحزبين، الى ضمان عدم التنافس بينهما في الانتخابات.

٢ – يلتزم المؤتمر والحزب، بالنزول الى الانتخابات في قائمة موحدة، تحت اسم مرشحي التنسيق – التحالف بين الحزب والمؤتمر، مع عدم الاشارة في القائمة الى انتماء المرشح لاي منهما.

٣ – يعمل المؤتمر والحزب، على توسيع قاعدة الائتلاف في الانتخابات بحيث يشركان اياً من القوى السياسية الراغبة (...)، بشرط عدم الاخلال بمبدأ حصول الحزب والمؤتمر على الاغلبية.

٤ – يعمل الحزبان للحصول على الاغلبية في مجلس النواب ليتمكنا من تنفيذ برنامجهما المشترك، «وتعتبر نتائج الانتخابات لهما معاً، ويشكل الفائزون كتلة برلمانية واحدة في مجلس النواب القادم».

٥ – يشترك الحزبان في برنامج انتخابي تعده لجنة مشتركة، ويتم اختيار المرشحين للحزبين «بعيداً عن فكرة التقاسم او تحديد نسبة مسبقة.

٦ – تشكيل لجنة عليا من تسعة اشخاص من المؤتمر والحزب، لادارة الحملة الانتخابية وتتبعها لجان سياسية على مستوى المديريات والدوائر الانتخابية، ولجان فرعية متخصصة للدعاية الاعلامية.

• ثانياً، في العلاقة بين الحزبين. «تصفية الشكوك الامنية والعسكرية». ولتحقيق هذا الغرض يتم «تشكيل مجموعة يختارها الرئيس والنائب، للتحقيق في ما يطرح من قضايا في هذا الجانب». وهكذا نص المشروع على التنسيق بين الحزبين، في مجالات الاعلام وقضايا الصراع السياسي قبل الوحدة واختيار كبار موظفي الدولة وفي بناء القوات المسلحة والامن.

• ثالثاً، العلاقة المستقبلية. وفي هذا المجال، اكد المشروع استمرار الحوار بين الحزبين لتحديد علاقتهما في المستقبل «على المدى البعيد»، واعتبر الانتخابات المقبلة، «اختباراً حقيقيا لقدرتهما لاحقاً على نقل مستوى العلاقات بينهما الى مستوى ارقى».

• رابعاً، هيكلة التنسيق – التحالف. وهنا، حدد المشروع الهيئات القيادية للحزبين واختصاصاتها. ومنها،

١ – القيادة السياسية العليا وتتكون من كل من المكتب السياسي واللجنة العامة.

٢ – المجلس السياسي العام، ويتكون من اللجنة الدائمة (للمؤتمر) واللجنة المركزية (للاشتراكي).

٣ – اللجنة التنفيذية، وتتكون من عشرة اعضاء من اللجنة العامة والمكتب السياسي.

٤ – لجنة المحافظة، من قيادتي الحزبين في المحافظة.

٥ – لجنة المديرية ايضاً من قيادتي الحزبين في المحافظة.

من مجمل هذه الوثائق، يمكن القول ان التحالف الاستراتيجي، يظهر راجحاً على غيره في التنسيق بين الحزبين، سواء بصفة مطلقة او كبداية مرحلية تؤدي الى توحيدهما، على رغم ان ما علمته «الوسط» عن المؤتمر الشعبي العام هو انه يصر على رايه، فإما أن يتوحد الحزبان، واما ان يدخلا الانتخابات التي ستجري في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل على اساس التنافس بينهما خارج اية صيغة تربط الواحد منهما بالآخر ■

المصدر : الوسط اللندنية
التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٢

الرئيس اليمني الجنوبي السابق يخرج عن صمته الطويل ويتحدث من دمشق

علي ناصر محمد لـ «الوسط»:

العنف لن يحل مشاكل اليمن والحوار ضروري لتفادي زلزال جديد

- الكثيرون يطالبون بعودتي الى بلادي ... وأنا أدرس الوضع
- الوحدة الوطنية أساس للحفاظ على وحدة اليمن
- الكل يتحمل مسؤولية كارثة ١٩٨٦ الدامية
- انتهيت من كتابة مذكراتي وفيها أسرار مهمة
- بدأت توجيه رسائل الى الزعماء العرب لدعم انشاء مركز دراسات عربي

مقابلة أجراها في دمشق زكي شهاب

■ يرفض علي ناصر محمد، الرئيس السابق لليمن الجنوبي الذي كان في قلب الاحداث الدامية التي شهدتها بلاده في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ وادت الى سقوط الاف القتلى، الادلاء بأية مقابلات صحافية، وذلك منذ فترة طويلة، خصوصاً منذ العفو الرسمي الذي اصدرته الرئاسة اليمنية عنه في أيار (مايو) ١٩٩٢ وفتحت بذلك الباب امام عودته الى اليمن. لكن الرئيس السابق علي ناصر محمد خرج من صمته الطويل ووافق على التحدث الى «الوسط» والاجابة عن عدد من اسئلتها المتعلقة به شخصيا وبأحداث ١٩٨١ وبالوضع اليمني العام.

علي ناصر محمد يقيم في دمشق منذ اكثر من عامين، ويقع منزله في منطقة المزة، من ضواحي دمشق الراقية. زرناه في مكتبه قرب منزل رئيس الحكومة السورية السيد محمود الزعبي وخلال جلسة الحوار معه لاحظنا ان المكتب اشبه بخلية نحل، وان الاتصالات من والى صنعاء وعدن ومدن اخرى في العالم تكاد لا تنقطع وفيما كان علي ناصر محمد يتحدث الينا، كان بعض معاونيه يسلمونه رسائل وبرقيات وقصاصات من الصحف للاطلاع عليها

وفي الحوار الخاص مع «الوسط» أكد علي ناصر محمد مجموعة امور مهمة:

• قال قبل كل شيء «ان العنف لن يحل مشاكل اليمن» ودعا اليمنيين الى «حل مشاكلهم، أيا تكن، بالطرق السلمية والحوار الديموقراطي»

• شدد على ضرورة المحافظة على وحدة اليمن وعلى الوحدة الوطنية في البلاد.

• أكد انه لا يريد التحدث بشكل مفصل عن الاوضاع في اليمن لأن المسألة «حساسة».

• أكد ان هناك «مطالبة ملحة» لكي يعود الى اليمن وقال انه يجري عملية تقويم للوضع.

• كشف انه انتهى من كتابة مذكراته وقدم لـ «الوسط» معلومات مفصلة عنها.

• اكد علي ناصر محمد ان «الجميع» يتحملون مسؤولية «الكارثة» التي وقعت في اليمن الجنوبي عام ١٩٨٦.

وقبل نشر الحوار مع علي ناصر محمد لا بد من العودة قليلاً الى الوراء، من هو علي ناصر محمد وكيف وصل الى السلطة في اليمن الجنوبي وماذا حدث فعلاً في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦؟

قصة صعود علي ناصر محمد

فيصل جلول مراسل «الوسط» في باريس والمتتبع منذ سنوات تطورات الوضع في اليمن الجنوبي وقصة علي ناصر محمد، يجيب عن هذه التساؤلات في التحقيق الآتي:

«ولد علي ناصر محمد الرئيس السابق لما كان يعرف باليمن الجنوبي في العام ١٩٣٦ في محافظة أبين او ما كان يعرف سابقاً باسم المحافظة الثالثة. وقد درس في مدارس بلدته دثينة قبل ان يعمل في التدريس ويصبح مديراً للمدرسة الابتدائية في البلدة نفسها. شارك منذ شبابه في مقاومة الاستعمار البريطاني الذي حلّ في عدن عام ١٨٣٩ ولم يغادرها الا في العام ١٩٦٧. وكان علي ناصر ينتمي في ذلك الحين الى حركة القوميين العرب. وبعد الاستقلال عين محافظاً لكن الانقلاب الماركسي الذي أطاح أول رئيس لجمهورية اليمن الجنوبي قحطان الشعبي في العام ١٩٦٩ فتح امامه افاقاً جديدة. فقد عينه الانقلابيون وزيراً للدفاع ثم رئيساً للوزراء ابتداء من العام ١٩٧١.

منذ توليه رئاسة الوزراء عرف علي ناصر بتوجهه الوحدوي بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي. فقد قام بتوقيع أول اتفاق وحدوي بين شطري اليمن في العام ١٩٧٢ مع نظيره رئيس الوزراء الشمالي في ذلك الحين محسن العيني. وتم توقيع الاتفاق في القاهرة وعرف منذ ذلك الحين باسم «اتفاق القاهرة».

ولم يصبح علي ناصر محمد رئيساً للجمهورية في اليمن الجنوبي الا بعد سلسلة من التطورات الدراماتيكية التي شهدها هذا البلد. فهو كان حتى العام ١٩٧٧ يشكل جزءاً من ثلاثي قوي في الجنوب يتألف من عبدالفتاح اسماعيل رئيس الحزب الاشتراكي وسالم ربيع علي رئيس الجمهورية. وفي تشرين الأول (اكتوبر) من العام ١٩٧٧ تم اغتيال المقدم ابراهيم الحمدي رئيس الجمهورية في اليمن الشمالي مع شقيقه عبدالله في ظروف غامضة. وحضر مراسم دفنه الرئيس الجنوبي سالم ربيع علي «سالمين» ووعد بالثأر لمقتله. وليست هناك حتى اليوم ادلة عن الجهة التي قتلته.

وخلف الحمدي في رئاسة اليمن الشمالي المقدم احمد حسين الغشمي الذي قتل في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ بواسطة عبوة ناسفة كانت مدسوسة في محفظة مبعوث شخصي من سالم ربيع علي جاء حاملاً رسالة شخصية الى الغشمي.

وبعد يومين من هذا الحادث وقع الانقلاب ضد سالم ربيع علي في عدن وقتل فيه ليبدأ التنافس على السلطة بين علي ناصر محمد من جهة وعبدالفتاح اسماعيل من جهة اخرى. لكن علي ناصر لم يظهر بمظهر الخصم لعبدالفتاح اسماعيل بل أيد صعوده الى رئاسة الدولة.

لم تدم رئاسة عبدالفتاح اسماعيل لليمن الجنوبي أكثر من عامين (١٩٧٨ - ١٩٨٠) حصلت خلالها نزاعات حدودية مسلحة بين الشمال والجنوب. اضطر عبدالفتاح على اثرها ان يعتزل في منزله في حي معاشيق في عدن وان يتفرغ للندوات الثقافية والادبية. في هذا الوقت بالذات بدأ نجم علي ناصر محمد يصعد.

قدم عبدالفتاح اسماعيل استقالته من الرئاسة في المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي (١٩٨٠) وقرر ان يستقر في موسكو. وانتخب المؤتمر في حينه علي ناصر محمد رئيساً للدولة وأميناً عاماً للحزب الاشتراكي. واحدث هذا القرار انفراجاً في الحياة السياسية في اليمن الجنوبي اذ كان علي ناصر محمد على علاقة حسنة مع كل الاطراف المتصارعة على السلطة. ولشدة مبالغته في عدم اثارة عداء هذا الطرف او ذاك من حوله كان رجال السلطة الاقوياء يطلقون عليه لقب «علي مرحبا». وكانوا يظنون انه سيتحول الى واجهة لعبدالفتاح اسماعيل ولعلي عنتر وزير الدفاع القوي في ذلك الحين وانه سينفذ رغباتهما من دون اعتراض.

لكن ما أن تسلم علي ناصر محمد مقاليد الأمور حتى بدأ يظهر المزيد من الاستقلال عمن حوله ويسعى الى انتهاج سياسة انفراج خارجية وداخلية على حد سواء. فقد بدأ سياسة الانفراج مع صنعاء والتقى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في العام ١٩٨١ وحققا معاً خطوة توحيدية للشطرين عندما وقعا معاً على دستور دولة الوحدة.

وفي ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ١٩٨١ زار الرئيس علي عبدالله صالح عدن وكانت الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس اليمن الشمالي الى اليمن الجنوبي. واتفق مع علي ناصر على خطوات وحدوية تنفيذية من بينها انشاء مجلس رئاسي مشترك بين الدولتين فضلاً عن مشاريع اخرى تربوية وثقافية واقتصادية. وأطلق على هذا الاتفاق اسم «مشروع اتفاق لقاء عدن ١٩٨١».

واتجه علي ناصر نحو بعض الدول المجاورة لبلده، فأقام علاقات ديبلوماسية مع سلطنة عمان عام ١٩٨٢. ثم قام بعد ذلك بزيارة رسمية الى جيبوتي وعزز علاقاته باثيوبيا وبدأ يتحدث عن ضرورة التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد روى الجنرال فاديم كيربيشنكو كبير رجال المخابرات السوفياتية (السابق) في الشرق الاوسط، خلال حواره الطويل مع «الوسط» الذي نشرناه على حلقات العام الماضي، بعض ذكرياته عن علي ناصر محمد فقال عنه انه «رجل ذكي ادرك تماماً الحاجة الى تحسين علاقاته مع جيرانه حين تسلم زمام الامور في عدن».

الصراع على السلطة

أدت هذه السياسة الانفراجية الى اصطدام علي ناصر محمد بالكتلة الأيديولوجية المتشددة في الحزب الاشتراكي والتي كان يتزعمها عبدالفتاح اسماعيل وتضم علي عنتر وزير الدفاع القوي وعلي هادي شايع عضو المكتب السياسي وآخرين من بينهم الرئيس علي سالم البيض الذي يشغل حالياً منصب نائب رئيس الجمهورية في اليمن الموحد.

ودارت في تلك الفترة صراعات خفية على السلطة في اليمن الجنوبي اذ عمد علي ناصر الى تقريب انصاره المباشرين منه وعينهم في مناصب حساسة في الدولة وكان يستند الى دعم قوي من ابناء محافظته (أبين) الذين يكثر وجودهم في الجيش ناهيك عن الدعم السوفياتي والاثيوبي ودعم بعض الاحزاب الشيوعية في العالم العربي ومنها الحزب الشيوعي اللبناني.

هذه التعديلات في المراكز أدت الى تزايد عدد خصومه ومعارضيه الذين تكتلوا حول وزير الدفاع علي عنتر وصالح مصلح عضو المكتب السياسي للحزب وراحوا يطالبون بعودة عبدالفتاح اسماعيل الى البلاد.

وعندما اشتدت الضغوط عليه حاول علي ناصر ان يعتمد المرونة فذهب في شباط (فبراير) ١٩٨٥ الى موسكو برفقة نايف حواتمة الامين العام للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين كي يقنع عبدالفتاح اسماعيل بالعودة الى عدن تمهيداً لانعقاد المؤتمر الثالث للحزب

الاشتراكي وتم تعيين اسماعيل سكرتيرا للعلاقات العامة في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الحاكم.

لكن الصراع بين جناح علي ناصر محمد وجناح عبدالفتاح اسماعيل برز بوضوح خلال مؤتمر الحزب الاشتراكي الذي حضره الرئيس الاثيوبي (انذاك) منغستو هيلي مريام وألقى كلمة في المؤتمر دافع فيها عن صديقه علي ناصر الذي حظي بدعم وفود حزبية اخرى شاركت في هذا المؤتمر وتمخض الصراع بين الجناحين عن اعادة انتخاب علي ناصر اميناً عاماً للحزب ورئيساً للدولة على رغم اتهام خصومه بأنه يمارس السلطة بأسلوب شخصي مخالف لروح القيادة الجماعية في الحزب. واستطاع علي ناصر ان يحظى بتأييد أغلبية اعضاء اللجنة المركزية في الحزب في حين استطاع خصومه السيطرة على المكتب السياسي للحزب وصار كل طرف يضع العصي في دواليب الطرف الاخر.

بعد المؤتمر سافر علي ناصر محمد للراحة في بلغاريا ومنها عاد الى اثيوبيا عن طريق موسكو وليس عن طريق عدن. وفي اديس ابابا علم من مساعديه ان قرارا باغتياله صدر وان عليه ان يلتزم الحذر لكن ذلك لم يثنه عن العودة الى عدن

في أول كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٦ وصل الصراع بين علي ناصر وخصومه الى الذروة، وصار الجميع ينتظرون لحظة الانفجار. في هذا الوقت بالذات شارك علي هادي شايع عضو المكتب السياسي في حفل استقبال نظمته السفارة البلغارية في عدن وقال خلال الحفل: «اشرب اخر مرة نخب اميننا العام الجديد» ويقصد بذلك علي ناصر فما كان من الديبلوماسيين البلغاريين الا ان نقلوا الخبر الى السوفيات الذين حذروا علي ناصر محمد من وجود محاولة لاغتياله.

الأحداث الدامية

صباح يوم اندلاع الاحداث الدامية في عدن أي في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ التقى وزير الدفاع علي عنتر بالسيد جورج حاوي الامين العام (سابقا) للحزب الشيوعي اللبناني الذي كان يزور عدن في مهمة وساطة بين الطرفين.

وقال علي عنتر لحاوي الذي روى في وقت لاحق حقيقة ما جرى: «عقدنا اجتماعاً للمكتب السياسي للحزب في ٩ كانون الثاني (يناير) واعترض علي ناصر محمد على كل المشاريع التي قدمناها فلم نتوصل الى نتيجة. واليوم سنعقد اجتماعاً أخر فاذا ما رفض علي ناصر المشاريع المقدمة فانني سأقتله شخصيا بمسدسي».

وأبلغ حاوي صديقه علي ناصر بما يهيأ له، فما كان من هذا الاخير الا ان نظم محاولة انقلابية على عجل ضد خصومه المجتمعين في المكتب السياسي للحزب حيث وقعت الصدامات وتم تبادل اطلاق النار بينهم وبين انصار علي ناصر محمد، فقتل عبدالفتاح اسماعيل وعلي عنتر وصالح مصلح قاسم وعلي هادي شايع خلال تبادل اطلاق النيران وأصيب علي سالم البيض اصابات طفيفة. وقيل أن علي سالم البيض نجا لأنه تظاهر بأنه ميت. وانفجرت الاشتباكات الدامية في اليمن الجنوبي فسقط أكثر من عشرة الاف قتيل خلالها. وحسم قائد سلاح الدبابات هيثم قاسم طاهر الموقف لصالح خصوم علي ناصر الذي هرب مع عدد من انصاره الى اثيوبيا، وانتقل منها الى صنعاء برفقة الالاف من انصاره وابناء منطقته. وادت الاحداث الى وقوع اعمال انتقامية ليس معروفاً بعد مدى حجمها بدقة

بعد فترة من العمل السياسي المعارض حاول فيها جمع انصاره في شمال اليمن (سابقا) وجهز جيشاً لاستعادة السلطة في عدن، اخذت التطورات تتسارع بين اليمنيين وأدت في نهاية المطاف الى الاتفاق على توحيد شطري اليمن. وقبل انتقال السلطة الوحدوية الى صنعاء، انسحب علي ناصر من المسرح السياسي.

ففي مطلع شباط (فبراير) ١٩٩٠ أعلن ناصر اعتزاله العمل السياسي وتوجه الى دمشق التي يقيم فيها حتى الأن، وتزوج هناك ولم يعد يدلي بأحاديث صحافية الا نادراً.

وفي ايار (مايو) ١٩٩٢ صدر عفو رسمي من الرئاسة اليمنية عن علي ناصر محمد يسمح له بالعودة الى اليمن مع مجموعة من انصاره، لكنه فضل البقاء في دمشق. غير ان عدداً من انصاره يتبوأون مراكز مهمة في اليمن الموحد اليوم».

الحوار مع علي ناصر محمد

هذه هي قصة علي ناصر محمد وما حدث

المصدر : الوسط
التاريخ : ...١...١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مطلع عام ١٩٨٦ وقد بدأ الحوار بين «الوسط» وعلي ناصر محمد، في مكتبه في دمشق، بأن طرحنا عليه السؤال الآتي:

● **يتردد كلام كثير في وسائل الاعلام العربية والأجنبية، منذ بضعة اشهر، عن احتمال عودتك الى اليمن، خصوصاً بعد صدور العفو الرئاسي عنك. نود ان نسمع رأيك: هل تنوي العودة الى اليمن ومتى؟**

اجاب علي ناصر محمد:

– اصدقائي وانصاري في اليمن اضافة الى بعض الاحزاب والهيئات يطلبون مني بالحاح العودة الى البلاد. والواقع انني اجري حالياً عملية تقييم للوضع ولهذه المسألة.

وامتنع علي ناصر عن تحديد اي موعد لسفره الى صنعاء او عن تأكيد ما اذا كان ينوي العودة الى هناك ام لا.

سألناه عن رأيه في تطورات الوضع في اليمن فأصر على عدم الخوض في التفاصيل وتجنب الحديث عن التطورات في بلده. وقال لنا: «الوقت ليس ملائماً للحديث عن الاوضاع في اليمن. المسألة حساسة ولا نريد اثارة التوتر». واضاف: «العنف لا يحل المشاكل في اليمن».

«الكل يتحمل المسؤولية»

سألناه:

● **مرّ أكثر من ٧ سنوات على احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ التي شهدها الشطر الجنوبي من اليمن. كيف تقيمون اليوم هذه الاحداث؟**

ومن خلال اجابته المفصلة عن هذا السؤال بدا واضحاً ان علي ناصر لا يتحدث، فقط، عن الماضي، بل ايضاً عن الحاضر والمستقبل، خصوصاً في تشديده على ان العنف لن يحل مشاكل اليمن وتأكيده ضرورة الحفاظ على وحدة اليمن وقد اجاب علي ناصر عن سؤال «الوسط» فقال:

«اعتقد ان ما حدث في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦م في الشطر الجنوبي من الوطن كان زلزالاً كبيراً يجب الا يتكرر في اي حال من الاحوال. هذا اذا كنا فهمنا الدرس واستوعبناه جيداً. واظن ان الجميع فهموه واستوعبوه كما ينبغي.

وكما قلت اكثر من مرة فإن الكل يتحمل المسؤولية عما حدث في ذلك التاريخ، الكل من دون استثناء. ولا يمكن ان نلقي المسؤولية على طرف بعينه. واذا كنا لم نستطع تفادي وقوع الكارثة في ذلك الوقت لاسباب كثيرة وعوامل محلية وخارجية، فيجب الآن ان نكيف الظروف ونتغلب على اية عوامل جديدة من شأنها الدفع بالصراعات في اليمن الى التأزم. والاحتكام الى الحوار الديموقراطي والحلول السلمية لحل الخلافات التي تنشأ بين القوى السياسية بين وقت وآخر. وذلك هو الحل الامثل والافضل لتفادي زلزال جديد كالذي حدث في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦. لقد مرّ اليمن بمسلسل طويل من الصراعات الدموية العنيفة فماذا استفاد منها؟ العنف يولد العنف، والعنف لن يحل مشاكل اليمن، وعلى الجميع ان يستفيدوا من دروس الماضي والا يكرروا مآسيه التي عانى منها الشعب اليمني طويلاً، وكان دائماً هو الذي يدفع الثمن وعليهم ان يتجنبوا حدوث مثلها في المستقبل، وان يستفيدوا من الديموقراطية الراهنة لحل المشاكل اياً تكن بالطرق السلمية وبالحوار الديموقراطي على قاعدة الوحدة الوطنية فهي الاساس للحفاظ على وحدة اليمن.

ان ما حدث في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ في احد اوجهه كان بسبب غياب الديموقراطية وفقدان الوحدة الوطنية، لذلك يجب الحفاظ عليهما باستمرار.

رسائل الى الزعماء العرب

● **ترددت اخبار حول نيتكم انشاء مركز للدراسات، فماذا تهدفون من وراء اقامة هذا المركز، واين وصلت جهودكم بهذا الخصوص؟**

– من خبرتي الطويلة في السلطة والعمل السياسي قرابة ثلاثين عاماً ومن متابعتي لاوضاع وطننا العربي تكشف لي ان هناك قضايا سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية كثيرة لا تزال تعاني منها مجتمعاتنا العربية، ولا تزال بلا حلول وفي حاجة الى جهود كبيرة للاحاطة بها والبحث عن حلول لها وتغطية جوانب النقص فيها.

وان مــا ينقــصـنا في الوطن العــربي ليس الامكانات المادية ولا الخبرات والكفاءات الوطنية ولا الارادة السـيـاسـيـة بل المؤسسات المتخصصة للبحوث والدراسات الاستراتيجية التي تقـوم بدرس هذه القـضـايا والعوامل دراسة علمية بحيث يستند اليهـا صانعو القرار السياسي لاتخاذ القرار الصائب والسليم من هنا ولدت عندي فكرة المركز. فـالعـالم كله الان يعـتـمـد على دقـة وحـصـافـة المعلومـة وعلى المؤسسات العلمية التي تقدم خبرتها ونتائج بحثها لذوي الشأن وانا اطمح فـعـلاً لاقامـة مـؤسـسـة من هذا النوع لخـدمـة وطني العـربي، واسـعى ايضـاً الى تطوير المركـز بحـيث يشـمل حماية الاثار العربية والاسلامية وصيانتها. ومـؤسـسـة من هذا النوع هي بـالتـأكيـد فـوق امكانات شخص واحد لهذا بدأت بتوجيه رسائل الى الملوك والرؤساء العرب والمؤسسات العربية والدولية ذات الشأن اشرح لهم فيها فكرة المركز لتبنيه ودعمـه ويحدوني امل كبيـر في انهم سيدعمون هذه الفكرة لما فيها من مصلحة للوطن العربي كله وسبق للبعض منهم فعلاً ان بادروا وابدوا استـعدادهم لدعم هذا المشروع الحضاري مادياً الذي اتمنى ان يرى النور في وقت قريب جداً.

«انتهيت من كتابة مذكراتي»

● منذ مـدة وانـتم تتـحـدثون عـن نشـر مذكراتكم، ما الجديد فيها، وماذا تتضمن؟

- لقد انتهيت فعلاً من كتابة مذكراتي. وهي سـفر طويل من تاريخ اليمن السـياسي المعاصـر منذ خـمـسـينات هذا القرن، وتتكون من ثلاثة اجزاء كبيرة. الجزء الاول يضم فـصلاً مهماً عن تاريخ اليمن السـياسي المعاصر، ويتـحدث عن نشـوء وتاريخ الحـركـة الوطنيـة اليمـنيـة منذ الاربعـينات والنضـال الوطني ضد الحكومـات السابقة والاسـتعمار البريطاني، والمتاعب التي واجـهت هذا النضـال حـتى اندلاع ثورة ١٩٦٢. وتتنـاول مـذكـراتي ايضـاً حـرب اليـمن والدور المصري فيها ثم قضية نشوء «الجبهة القومية» التي قـادت الكفاح المسلح ضد الانكليـز في عدن وايضـاً الصـراع داخل الجبهـة القومـيـة نفسـها وخلافها مع المخابرات المصرية. كما تتناول المذكرات بالتحليل الجريء الاحداث السياسية في تلك المرحلة والدور الذي لعبته حـركـة القـومـيين العرب والصراعات والانقسامات داخلها في نقل الازمة الى فرعها في اليمن، وكيف اثر الانقسام بين جورج حبش ونايف حواتمة على الصراعات داخل الجبهـة القـومـيـة، كما اثر عليها فـيـما بعـد الصـراع الصـيني - السـوفـيـاتي والتـيـارات التـروتسكيـة والماوية. ويتناول الجـزء الاول من المذكـرات، وهو يحـمل عنوان «الثـورة» وقـائع محادثات استـقلال جنوب اليمن في جنيف في تشرين الثاني (نوفـمبر) ١٩٦٧ معـززة بوثائق مهمة.

ويتـحدث الجزء الثاني وهو بعنوان «الدولة» عن نشـوء دولة جـمـهـوريـة اليـمن الجنوبيـة الشـعـبيـة منذ عام ١٩٦٧ وحـتى عام ١٩٨٦، اي العام الذي شـهد احداث ١٣ كانون الثـاني (يناير)، ويروي التـفاصيل اليومـيـة لرحلتي في الحكم منذ كنت مـحـافظاً للجزر ثم مـحـافظاً لمحـافظة لحج وبعـدها وزيراً للادارة المحلية ووزيراً للدفـاع ثم رئيساً للوزراء، حتى اصبحت اميناً عـاماً للحزب الاشتـراكي اليمني ورئيـساً للدولة في نيـسان (ابريل) ١٩٨٠. ويتنـاول هذا الجـزء من الكتـاب اخصب الفتـرات واعـقـدها في التـاريخ اليـمني الحديث ويتكلم عن الصراعات على السلطة التي انفجرت بعد الاستقلال والصراع بين سـالم ربيع علي والامين العام للجبهـة القومية عبدالفتـاح اسـمـاعـيل، ويروي اسراراً جديدة حـول مـقـتل ابراهيم الحـمـدي واحمد الغـشـمي، وسـالم ربيع علي، كما يتناول الصراعات الاخرى التي دارت بين مراكز القوى للسيطرة على مواقع النفوذ والتأثير في اليمن الجنوبي. ثم يتـحدث عن المراحل الاولى للصـراع الذي دار من اجل اعـادة توحـيـد شطري اليمن

ويكشف الجزء الثاني من مذكراتي ايضاً اسراراً جديدة عن القواعد السوفياتية في عدن والمنظمات الارهابية والصراع بين اليمن وبعض الدول العربية واختطاف الطائرات وتجارة السلاح ويتضمن اسراراً مهمة تنشر للمرة الاولى، ويروي قصة عودة عبدالفتاح اسماعيل من موسكو الى عدن ودور مراكز النفوذ والمخابرات السوفياتية (كي. جي. بي) وكذلك دور المخابرات الشرقية والغربية في احداث ١٩٨٦. ويتضمن الجزء الثالث فصولاً عن الحروب التي نشبت بين شطري اليمن في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٩ ومعلومات مهمة عن الصراعات بين الشرق والغرب على اليمن ■

حزب "رابطة ابناء اليمن": السلطة تتجه لعمل تخريبي ضدنا

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:

■ اصدرت اللجنة التنفيذية لحزب رابطة ابناء اليمن (راي) بياناً اشارت فيه الى ما وصفته بـ «محاولات حثيثة عبر وسائل الاعلام لاختلاق كيان مزيف ينتحل اسم حزب رابطة ابناء اليمن نفسه، بينما لا توجد اي صلة لاي رابط بهذا الكيان».

واتهم البيان السلطة بالاتجاه الى «القيام بعمل تخريبي ضد حزب الرابطة بعدما فشلت في احتوائه وتحويله الى معارضة مستأنسة تسير في فلك السلطة كيفما تريد».

وقال: «ازعج السلطة ان توجد ارادة شعبية مستقلة عن ارادتها، تتمسك بحقها في الراي الآخر قولاً وفعلاً، وهو ما لا تستطيع احتماله رغم كل ما تردد من حديث عن الديموقراطية والتعددية الحزبية والرأي والرأي الآخر».

واعلن ان «لا خلاف على الاطلاق في صفوف الرابطة قيادة او قواعد، وما ورد في وسائل الاعلام الموجهة محض افتراء. فالشخصان اللذان ورد اسماهما في هذه الوسائل ليس لهما اي ارتباط او علاقة من اي نوع بحزب الرابطة (...) فاحدهما عضو سابق فصل من الحزب قبل اكثر من ثمانية اشهر بعد ثبوت قيامه بمحاولة تخريبية ضد الحزب لحساب جهات اخرى. والآخر عضو كان ينتمي الى الامن استقال من حزب الرابطة ونشر استقالته في الصحف اليمنية بعدما جمد الحزب عضويته بقرار من مؤتمره العام الثامن الذي انعقد في شباط (فبراير) ١٩٩٢ التزاماً من حزب الرابطة بقانون الاحزاب السياسية الذي لم تلتزم به السلطة نفسها».

وناشد حزب الرابطة «الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية والجمعيات والاتحادات وكل فئات الشعب ومنظمات الدفاع عن الحريات والحقوق الديموقراطية في بلادنا وفي العالم كله الوقوف وقفة جادة وحازمة من التلاعب بالديموقراطية وباموال الشعب العامة، وتسخير مؤسسات الدولة لتدمير اي اتجاه ديموقراطي صحيح يحقق اهداف وطننا العزيز المشروعة في الحرية والسلام الاجتماعي والتبادل السلمي للسلطة».

وقال «ان ما يتعرض له حزب الرابطة اليوم سيتعرض له اي تنظيم سياسي او اجتماعي يقف موقفاً جاداً وصادقاً الى جانب جماهير الشعب».

المحروسه
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٣

احتجاجاً على عجزه وتمييع قضية الفضلي

قادة الاشتراكي في محافظة أبين يلوحون بالاستقالة

□ ابين، عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ ينوي السيد علي صالح عباد (مقبل) عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي المسؤول عن الحزب في محافظة ابين تقديم استقالته من الحزب، كما ينوي آخرون في الحزب تقديم استقالاتهم، احتجاجاً على ما سموه «عدم قدرة الاشتراكي على وقف عمليات التمييع الجارية الآن في قضية المتهم طارق الفضلي الموجود في صنعاء منذ اوائل كانون الثاني (يناير) الماضي». وستشكل هذه الخطوة خطراً كبيراً على مستقبل الحزب في الانتخابات.

وكانت مصادر مقربة من المسؤول الاشتراكي الذي تعرض اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي لمحاولة اغتيال في ابين، ذكرت امس «ان مقبل المعتكف حالياً في منزله في قرية

المصدر : الحياة اللندنية

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٣

قادة الاشتراكي في محافظة أبين

تتمة الصفحة الاولى

الدرجاج في ابين، ابلغ عدداً من المسؤولين في المكتب السياسي للاشتراكي قرار تقديم استقالته التي جاءت بعد اقتناعه بان الحزب الذي ينتمي اليه (احد حزبي السلطة) عاجز عن تقديم اي شيء في قضيته (...)، وبان السلطات في صنعاء تنوي تمييع التحقيقات الجارية منذ شهر مع الشيخ طارق بن حسين الفضلي المتهم الاول في عملية التخطيط والتدبير لاغتياله وتنفيذ اعمال ارهابية في البلاد».

واكدت ان مقبل سيتقدم، انطلاقاً من حقه الدستوري «بدعوى ضد طارق وعدد من منفذي محاولة اغتياله». وعلمت «الحياة» من مصادر موثوق بها في المحافظة ان اعداداً كبيرة من عناصر الاشتراكي ستقدم هي الاخرى استقالاتها الجماعية من الحزب بسبب القضية نفسها، خصوصاً ان غالبية رجال الامن في المحافظة من عناصر الاشتراكي ورفض هؤلاء قبل ايام السماح لوفد من صنعاء يمثل رجال القبائل والمشايخ بزيارة المتهمين من تنظيم «الجهاد» في اليمن والموجودين حالياً لدى نيابة المحافظة للتحقيق معهم في التهم المنسوبة اليهم، ومنها «محاولة اغتيال مقبل وإحداث تفجيرات ارهابية في بعض مناطق أبين وحيازتهم اسلحة ومتفجرات ووثائق خطيرة تشير الى اعمال ارهابية يخططون لتنفيذها في محافظات عدن ولحج وابين».

وراى سياسيون ان اقدام مقبل ومجموعات كبيرة على الاستقالة من الاشتراكي في هذه المرحلة يشكل عامل خطر على تنافس الحزب مع الاحزاب الاخرى وبخاصة شريكه في السلطة، المؤتمر الشعبي، في الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل، والتي بدات مرحلتها الاولى في ٢١ كانون الثاني الماضي بتسجيل اسماء الناخبين في الجداول الانتخابية.

واشاروا الى ان قضية المتهمين من عناصر «الجهاد» في اليمن موجودة في محافظتي عدن ولحج، وهي مع ابين وشبوة وحضرموت والمهرة تعتبر من المحافظات الجنوبية التي كانت تحت حكم الاشتراكي حتى ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ عند توحيد شطري البلاد. ويعني ذلك ان عناصر اشتراكية في هاتين المحافظتين ستتخذ خطوة ابين، اي اللجوء الى الاستقالات من الاشتراكي.

وفي عدن ما زالت اصداء الجريمة الشنعاء التي نفذها المدعو مهدي محمد فضل نهاية الاسبوع الماضي تهز المدينة، اذ اقدم مهدي تحت تاثير الكحول على احراق اطفاله الستة معاً وهم نيام في منزله في منطقة دار سعد.

وافاد مسؤول في نيابة عدن امس «الحياة» ان «آخر التحقيقات مع المتهم والتحريات في الجريمة التي تعتبر الاولى في تاريخ المحافظة دلت الى ان البطالة وادمان الكحول هما من الدوافع الرئيسية الى الجريمة، الى جانب ان زميلين للمتهم ابلغاه ان اولاده هم في الحقيقة ليسوا اولاده، مما اثاره وهو تحت وطاة السكر والحاجة الى الاكل، فاندفع الى منزله وضرب زوجته حتى اجبرها على مغادرته، ثم رش اسيداً حارقاً على اجساد اطفاله الستة واكبرهم يبلغ ١٣ عاماً واصغرهم طفلة بنت عامين، واضرم النار فيهم حتى تحولت اجسادهم كتلاً متفحمة».

واكد المسؤول ان «المتهم افاد في التحقيق ان عدم قدرته على اطعام اولاده وعجزه عن ايجاد عمل دفعاه الى اراحتهم من هذه الدنيا».

واعربت اوساط اجتماعية وانسانية في عدن عن استنكارها الجريمة التي ما زالت حديث كل سكان المدينة، مطالبة بوضع حد للبطالة وتقديم العون والمساعدة الى الفقراء وخفض الاسعار الجنونية للمواد الغذائية الرئيسية، فيما طالبت اوساط دينية بوضع حد لظاهرة انتشار تعاطي الكحول.

بسبب خلاف على قطعة ارض قرب مستشفى الثورة

اشتباك استمر ٤ ساعات بين قبيلتين في صنعاء

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ لم ينم سكان حي شرق صنعاء ليل الاحد - الاثنين بسبب تبادل اطلاق النار من الاولى فجراً الى الخامسة صباحاً بين عناصر من قبيلتين. وترددت انباء عن مقتل شخصين.

وقال شاهد عيان يسكن قرب المكان الى جانب النادي الاهلي وخلف مستشفى الثورة ان الاشتباك وقع بين قبيلتي الحدا وخولان وسببه نزاع على قطعة ارض في المنطقة. واوضح انه بينما كان رجال من قبيلة الحدا في قطعة الارض، جاء الشيخ ناجي بن عبدالله الصوفي من مشايخ خولان ووضع بندقية في الارض بغرض التحكيم، وعندما غادر الارض مع عدد من مرافقيه الى سياراتهم اطلق رجال الحدا النار فاصابوا اربعة منهم إصابات مختلفة نقلوا على اثرها الى المستشفى القريب من مكان الحادث، كما اصيبت السيارات باضرار طفيفة.

وروى الشاهد ان عدداً من رجال قبائل خولان وصلوا الى مكان الحادث وتبودل اطلاق النار بين الطرفين لمدة اربع ساعات متواصلة ولم تتمكن قوات الامن من فض الاشتباك قبل الخامسة صباحاً، مستخدمة المصفحات.

وعلمت «الحياة» ان اجتماعاً يضم عدداً من مشايخ الطرفين وعدداً من مشايخ مراد (مأرب) عقد امس للبحث في النزاع على قطعة الارض.

وفي محافظة لحج الجنوبية أغلقت قوات الامن صباح امس مداخل مدينة الحوطة عاصمة المحافظة القريبة من عدن بغية محاصرة جماعة من تنظيم «الجهاد» في اليمن ما زالت تختبئ في قرية عبرلسلوم التي تبعد ثلاثة كيلومترات عن الحوطة.

وافادت آخر الانباء ان اشتباكات عنيفة بالاسلحة الرشاشة وقعت مساء اول من امس بين قوات الامن في المحافظة وجماعة من تنظيم «الجهاد» يتزعمها رشيد الغميشي الذي اطلق مساء السبت الماضي النار على اربعة من رجال الامن فقتل ثلاثة منهم فيما اصيب الرابع اصابة بالغة.

وعلم ان الغميشي كان يختبئ قبل هروبه الى عبرلسلوم في قرية بيت

اشتباك استمر ٤ ساعات بين قبيلتين في صنعاء

تتمة الصفحة الاولى

عياض، وهو اطلق النار على رجال الامن عندما حاولوا دهم منزله والقبض عليه بتهمة ضلوعه في اعمال الارهاب التي شهدتها محافظة عدن اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي. وخلافاً لما اعلن سابقاً عن اعتقاله، استطاع الخميشي الافلات من رجال الامن تحت غطاء من الرصاص الذي اطلقته مجموعات جاءت لنجدته من قرية عبرلسلوم التي تبعد مسافة كيلومتر فقط عن بيت عياض.

وذكرت مصادر في الامن ان رجال الامن دهموا بعد فرار الخميشي ومجموعته الى عبرلسلوم المنزل الذي كان فيه، وعثروا على كميات من الاسلحة منها قذائف «ار.بي.جي» وصواعق وجهاز تفجير وكميات كبيرة من الذخائر ووسائل خاصة بالتنكر.

وعلم ان قوات الامن تحاصر الآن قرية عبرلسلوم، فيما تولت قوة اخرى تمشيط الحوطة بحثاً عن اسلحة.

المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٣

الصندوق الكويتي يصفى تمويله للمشروعات باليمن

□ الكويت : أ.ش.أ:

قرر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تصفية عمليات تمويل المشروعات التي كانت تمولها الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي التابعة للصندوق في اليمن. وأكد مصدر مسئول في الصندوق بانه تم تشكيل لجنة للقيام بهذه المهمة وتسوية المستحقات التي تمثل قيمة الأعمال المنجزة بهذه المشروعات حتى تاريخ إيقاف العمل في ٣٠ اغسطس ١٩٩٠.

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية
التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

«القيادة الجديدة»: نحظى بتأييد 75%

انشقاق في «رابطة أبناء اليمن» وبدايات نزاع حول الشرعية والمقرات

عدن: من لطفي شطارة

اكد عوض البترة، الذي يعتبر نفسه رئيس «القيادة الشرعية لحزب رابطة ابناء اليمن» ان «انسحابه» من الحزب الأصلي، واعلان «القيادة الشرعية» هو خلاف حول المبادئ وأساليب العمل السياسي مع عبد الرحمن الجفري «ومن حوله» في قيادة الحزب الأصلي. وبدا ان الانشقاق الذي حدث سيؤدي الى وجود تنظيمين مستقلين خلال الفترة المقبلة.

وقال البترة ـ في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» ـ ان القيادة الجديدة تعتزم اصدار 16 قراراً بفصل بعض الأعضاء وتجميد عضوية آخرين، ومناشدة بعض الفئات تأييدها، والمطالبة بتسلم ممتلكات الحزب، التي تشمل مقرات وأثاث فروع في المحافظات، وصحيفة «راي» المعبرة عن سياسة الحزب.

وأشار البترة الى أن معظم أعضاء الرابطة الحاليين سينضوون تحت القيادة الشرعية، اضافة الى انضمام اكثر من 75 في المائة من قيادات الفروع والتنظيم بالفعل. وقال انه طلب منهم «عدم الادلاء بأي تصريحات حالياً، حتى تصدر القيادة الشرعية بيانات تحدد فيها قيادات الفروع ومقارها في المحافظات».

وحذر من انه لن يقبل انضمام اي عضو الى قيادته بعد مرور مهلة حددها بـ 40 يوماً، وقال ان القبول بعد هذه الفترة سيكون على اساس تقديم عذر شرعي.

ورداً على سؤال حول أسباب الخلاف الحقيقية، التي ادت الى فصل البترة من حزب رابطة ابناء اليمن الأصلي في شهر مايو (ايار) عام 1992، أكد زعيم الحزب الجديد انها «خلافات جوهرية من اجل الوطن». واوضح ان ذلك يرجع الى القرارات الديكتاتورية التي كان يصدرها عبد الله الجفري، اضافة الى «سيطرة آل الجفري وآل فريد على قيادة الحزب والمواقع الرئيسية فيه».

وذكر مصدر قريب من البترة انه حاول الاصلاح لأكثر من سنة، وانتهى الامر بفصله من الحزب الأصلي، فقضى اكثر من نصف عام 1992 في الاعداد لاعلان الحزب الجديد، وحشد التأييد له.

وأضاف البترة «علاقتي بالجفري علاقة صداقة وود، ونحن زملاء منذ الصغر، الا ان الخلاف بيننا استراتيجي، يقوم على توجه سياسي وتنظيمي». واتهم الجفري بالانحراف بمسار الحزب، وتبني الديكتاتورية الفردية، وقال ان تصريحاته في صحيفتي «الحق» و«راي» كلها مثيرة للقلاقل والشغب والخلاف، ولا توفر اي اطمئنان لرأس المال، او تساعد على جذب الاستثمار الى اليمن.

وأضاف ان تلك الصحف لم تتحدث قط عن الأمن والاستقرار، او الاشارة الى النهضة العمرانية والاستثمارية. واكد ان القيادة الشرعية متمسكة بمبادئ ودستور الرابطة، وبكل ما جاء فيها، وانما تخالف الثورة اليمنية والتوجه اليمني.

وقال انه التحق بحزب الرابطة في عام 1956 في مدينة تعز، على يد علوي علي الجفري ـ شقيق عبد الرحمن الجفري ـ وما زلت فيه حتى اليوم، ولم ينضو في اطار اي حزب على الاطلاق، عندما حظر نشاط الحزبية بعد ثورتي 26 سبتمبر في الشمال و14 أكتوبر في الجنوب.

واوضح ان صنعاء عرفت الرابطة باسماء عوض احمد البترة وعلوي علي حسن باراس بن سمبله، والمرحوم محمد عبد الله بن هادي عندما فروا من الجنوب في شهر مايو (ايار) 1969. وتطرق الى تمويل «القيادة الشرعية» فقال ان التنظيم

واعضاءه متضامنون لتسيير النشاط، كما سنطلب دعم المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وبعض الاحزاب الوطنية، وسنطالب الحكومة بدعمنا اسوة ببقية الاحزاب الاخرى. واضاف قائلاً «لن يتردد في التوجه الى التجار لطلب العون والمساعدة ان تطلب الامر ذلك».

وكان عوض البترة قد عقد مؤتمراً صحافياً مؤخراً في الغرفة التجارية في صنعاء، اكد فيه مشاركة «حزب رابطة ابناء اليمن» في بناء اليمن الجديد، والحفاظ على وحدته، وانه حزب معارض ليس للمعارضة وحدها، ولكن من اجل استقرار وامن البلاد، وتعزيز المسار الديمقراطي في اليمن.

ويذكر ان حزب رابطة ابناء اليمن - الذي يتراسه عبد الرحمن الجفري - كان قد اتخذ قراراً في شهر مايو 1992م بفصل عوض احمد البترة من عضوية الرابطة، لما حدث من «تجاوزات ومخالفات خطيرة ومتكررة»، واتهم القرار البترة انه حاول خلق البلبلة، مما قد يضر بالرابطة وسمعتها، اذا حدث تغاضٍ عنها، رغم كل المحاولات والوقت الكافي الذي اعطي له للاقلاع عن هذه الممارسات، الا انه تمادى.

وقد صادقت اللجنة التنفيذية على القرار بالاجماع، وتحفظ عليه كل من حازم علي شكري واحمد علي الجفري.

كما أن علوي علي حسين باراس بن سميله قدم استقالته من حزب رابطة ابناء اليمن في شهر اكتوبر (تشرين الأول) الماضي، التزاماً منه بما نص عليه قانون الانتخابات، الذي يحرم انتماء العسكريين للاحزاب، ولكي يتمكن من ترشيح نفسه «كمستقل» في مديرية الصعيد بمحافظة شبوه، ونشرت استقالته صحيفة «الحارس» الناطقة بلسان وزارة الداخلية، واعلن فيها رفضه العمل الحزبي، ولكنه عاد اليه مرة اخرى حالياً.

وجدير بالذكر ان هذا هو ثالث حادث انشقاق حزبي من نوعه منذ تبني نظام التعددية الحزبية، حدث الأول منها في التنظيم الوحدوي الناصري بسبب خلافات مالية وادارية، وكان الثاني في الحزب الاشتراكي اليمني، عندما استقال اعضاء الجبهة الوطنية الديمقراطية بشكل جماعي، ثم تكررت الاستقالات الجماعية في محافظة ابين اخيراً، بسبب عدم تلبية احتياجات الاعضاء والمواطنين في المحافظة، ولكن اياً منهما لم يترتب عليه تاسيس تنظيم سياسي منافس.

الحزبان الحاكمان يفتحان ملف الخلافات اليمنية

تعميم «اشتراكي» ينفي الدمج الفوري واتهامات من «المؤتمر» بالمماطلة

صنعاء: من حمود منصر

وزعت سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني تعميماً داخلياً على قواعد الحزب، نفت فيه ما نشرته صحف المؤتمر الشعبي العام قبل يومين عن دمج الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي في حزب سياسي واحد، تحت اسم «حزب المؤتمر اليمني»، وذكر متحدث باسم منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في عدن ان جميع البدائل لتطوير العلاقات بين الحزب والمؤتمر ما زالت مطروحة للنقاش، بما في ذلك توحيدهما معاً.

وعلى الرغم من ان الحديث عن دمج الحزبين بالفعل ما زال سابقاً لاوانه، فإن «الشرق الاوسط» علمت من مصادر الحزبين الحاكمين ان اللجنتين السداسية والثمانية المشكلتين من اعضاء في قيادتي الحزبين ستواصلان اجتماعاتهما بعد ظهر اليوم، لدراسة تصور الدمج، والتفاصيل المتعلقة بوضع اللائحة الداخلية، والنظام الأساسي للتنظيم المزمع انشاؤه بتوحيدهما معاً، وكذلك استكمال استعراض القضايا التي سببت ازمة في علاقات الحزبين، وأدت الى زعزعة الثقة بينهما.

وبدات اللجنة الثمانية برئاسة سالم صالح محمد . عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني . في فتح «الملفات الخلافية»، التي شملت قضايا المهاترات الاعلامية والصحافية، ومناورات التحالف مع القوى السياسية في الساحة، كل ضد الآخر، وتنظيم المؤتمرات الشعبية، والاتهامات في احداث الاغتيالات السياسية والتفجيرات.

وعلق مسؤول في المؤتمر الشعبي العام على توسيع نطاق عمل هذه اللجنة بانه «دليل على حسن النوايا، وربما يراد منه التطويل في حسم الموقف، واختيار البديل الانسب لمصلحة مستقبل العلاقة بين الحزبين»، في اشارة الى تعمد جانب الحزب الاشتراكي اطالة عملية الدمج. وتمشياً مع ضغط المؤتمر الشعبي العام لتحقيق خيار الدمج، قال المسؤول ان «بديل التوحيد تم اقراره من حيث المبدا في اجتماع مجلس الرئاسة الموسع يوم الثلاثاء الماضي». واكد ايضاً الاتفاق على اسم «حزب المؤتمر اليمني» او «حزب المؤتمر الوطني».

مأزق الخلافات السياسية في اليمن

د. نعمان: الاشتراكي يستقبل المئات ويغادره الكثيرون

اذا كان الحزب الاشتراكي تحمل الكثير فالدم يورث الدم

عدن. لطفي شطارة

ينشغل اليمن هذه الايام وعلى مستوى هيئاته العليا بمواجهة مأزق الخلافات السياسية سواء بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه نائب الرئيس علي سالم البيض) من جهة وبين احزاب المعارضة التي انقسمت على نفسها بين فصيل يؤيد المؤتمر وآخر يتعاطف مع الاشتراكي. وبين هذين الفصلين يقف الشريكان بعد ان كادت المواجهة بينهما تنفجر خلال الشهرين الماضيين امام مفترق الطريق. فكان لقاء الحديدة بين الرئيس ونائبه بعد اعتكاف للاخير دام اكثر من شهرين متنقلاً بين مسقط رأسه محافظة حضرموت وبين عدن التي عاش فيها طوال ايام عمره. فاللقاء الذي جاء بعد الاعتكاف الاخير مهد الطريق امام الشريكين لوضع نقطة تحول في مسار العلاقة التي سادها الكثير من الخلافات الجوهرية حول معالجة الاوضاع الامنية المتدهورة والخروج من الازمة الاقتصادية والتهيئة للانتاجات البرلمانية لاول مرة.

وتمكن الشريكان خلال الاسابيع القليلة الماضية من ايجاد معالجات سريعة من منطلق التفاهم القائم بينهما اليوم ووضع اجراءات مشتركة لوقف التدهور الاقتصادي والسيطرة على الانفلات الامني.

الاّ ان مستقبل العلاقة السياسية بينهما لا يزال يدور حوله جدل واسع، فالمؤتمر يطرح بشدة فكرة دمج الحزبين في اطار تنظيم سياسي موحد لانهاء الحالة القائمة التي يسميها المراقبون «الحكم برأسين» بينما يناقش الاشتراكي هذه الفكرة بحذر شديد وان كان يرغب في ائتلاف او تحالف كخطوة اولى تلحقها خطوات تدريجية اخرى قبل الاقدام على الاندماج الكامل مع المؤتمر الذي رمى الكرة في ملعب الاشتراكي.

«المجلة» اجرت هذا الحديث مع الدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني رئيس مجلس النواب (البرلمان) واحد الاعضاء الاربعة في اللجنة الرباعية المكلفة البحث عن بدائل لمستقبل العلاقة بين الاشتراكي والمؤتمر

بصفتكم عضواً قيادياً في الاشتراكي، ما هي حقيقة الخلافات داخل صفوف الحزب حول ما اثارته قضية الدمج مع المؤتمر الشعبي؟

- الخلافات او التباينات داخل اي حزب هي دليل قوة وليست دليل ضعف، اي انها تعكس حيوية هذا الحزب او ذاك، اذ تعتمل فيه آراء متعددة للوصول الى الرؤية الصحيحة حول القضية التي يثار حولها الخلاف. واذا عرفنا ان الظروف المتحركة التي يمر بها اليمن والتي لم تستقر بعد عند نقطة حاسمة بسبب ما يعتمل فيها من حراك سياسي واجتماعي فان حزباً كبيراً مثل الحزب الاشتراكي يشارك في السلطة لا بد ان يتأثر بهذه الظروف ويؤثر فيها. وبقدر ما تكون هذه التباينات في الرؤى ذات صلة مباشرة بهذه الاوضاع الوطنية والظروف فان ذلك يكسبها طابعاً موضوعياً وتعبيراً عن نمو الديموقراطية الداخلية فيه. غير ان الخلاف الذي يروج له من خلال الحديث عن الانقسامات التي لا وجود لها داخل الحزب الاشتراكي الذي اصبح اليوم، اكثر تماسكاً مما كان عليه، والديموقراطية الداخلية فيه تؤمن بشكل ممتاز تفاعل الآراء وتضبط بشكل ايجابي ايقاعات التباين في الآراء. وطوعية الانتماء الى الحزب ايماناً بمبادئه تبرر التباين. ويستطيع من يشعر ان الحزب لا يستوعب افكاره ان يغادره الى غيره من الاحزاب التي اصبحت تغطي البلاد طولاً وعرضاً.

واذا كنت تقصد الحوار الذي يدور اليوم مع المؤتمر الشعبي العام حول توحيد الحزبين في حزب واحد، فهذه قضية بدأت منذ الفترة التي كان يدور فيها الحوار حول توحيد البلاد.

وكانت هناك بدائل عديدة قد طرحت من ضمنها التنظيم السياسي الواحد. ولم يستكمل الحوار حول هذا الموضوع وجرى توحيد البلاد حينها يوم ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠، وظلت هذه القضية من القضايا التي يتحاور حولها الحزبان منذ ذلك التاريخ. وقد شكلت لجان لهذا الغرض وبالاصح كانت اللجنة الرباعية المكونة من عبد العزيز عبد الغني والدكتور عبد الكريم الارياني (المؤتمر الشعبي العام) والدكتور ياسين سعيد نعمان وحيدر ابو بكر العطاس (الحزب الاشتراكي اليمني) قد كلفت ببحث العلاقة بين الاشتراكي والمؤتمر منذ نوفمبر (تشرين الثاني). منذ ذلك التاريخ جرت حوارات كانت ايجابية وطيبة حول بدائل مختلفة منها التحالف بشكل من الاشكال التي نظر اليها لصياغة العلاقة بين الحزبين الحاكمين خلال الفترة الانتقالية والتوحيد كحد اقصى. غير ان اللجنة الرباعية في حواراتها المختلفة التي انتهت منذ حوالي اسبوعين توصلت الى ان العلاقة بين المؤتمر والاشتراكي لا بد ان تقوم على اسس قوية ومتينة منظور اليها من خلال ان هذه العلاقة تتحرك في اطار موضوعي بسبب ان الحزبين اللذين قادا التوحيد تظهر امامهما اليوم مسؤولية الاستقرار في البلد وايصال الديموقراطية الى بر الامان. ومن هنا نظر على ان هذه العلاقة يمكن ان يكون حدها الادنى التحالف الذي يقوم على اساس تكوين البنى التنظيمية التي لا تلغي الحزبين في اطاره الجبهوي بحيث تكون هناك قيادة سياسية هي القيادة العليا. هذه المسائل مطروحة للحوار والنقاش، والابواب ليست مغلقة امام تحديد الشكل المناسب لعلاقتهما المستقبلية لتضمن الاستقرار وتساعد على تحقيق الديموقراطية التي يجب انجازها لكي يخرج الوطن من مأزق التخلف.

الدمج او التوحيد

● **يتردد بأنك على رأس المعارضين لدمج الاشتراكي مع المؤتمر او توحيد الحزبين؟**

- هذا القول يتنافى مع ما عملته انا شخصياً خلال الفترة الماضية لتقريب وجهات النظر بين الحزبين حول عدد من المسائل. ولكن ثق انني سأكون دائماً وسأظل ممن يدعون الى اهمية اقامة العلاقات القوية بين الحزبين.

● **ما هي مبررات تجديد الدعوة لدمج الحزبين؟ هل هو الخوف من نتائج الانتخابات ام لانقاذ البلاد من المواجهة بين الشريكين؟**

- لا نستطيع ان نحكم على مثل هذه الدعوة بأنها خوف من الانتخابات كما يحلو للبعض ان يفسر اي تقارب بين الشريكين. ومن حق الشريكين ان يبديا مخاوف حقيقية من المخاطر التي تتعرض لها البلاد في مثل هذه الظروف والمؤامرات الكبيرة التي تحاك بهدف جر البلاد الى مشاكل كبيرة. لذلك فلا شك ان اي دعوة سواء كانت للتحالف او للتوحيد او غيرها، مبررها المنطقي في الوقت

الحاضر هو الخوف من الصعوبات التي تزرع داخل وطننا ومن المؤامرات التي تحاك ضده

● **كيف تنظرون الى اعمال العنف الاخيرة؟**

- الحزب الاشتراكي ادان الارهاب والعنف ليس بسبب تعرضه لعملية الارهاب ولكن لقناعته المطلقة بان العنف والارهاب يدمران الديموقراطية ويقودان البلاد الى التمزق. والقوى التي تمارس العنف والارهاب هدفها ايصال البلاد الى حالة التدمير وهي تخدم مخططاً خارجياً ينفذ بايد محلية لا هدف لها الا تمزيق اليمن وتدميره. ولقد اثبتت اعمال الارهاب والتفجيرات الاخير ومسلسل الاغتيالات التي كان آخرها محاولة اغتيال علي صالح عباد معبل عضو المكتب السياسي مسؤول الحزب في محافظة ابين وكذلك تفجيرات فنادق عدن حجم التآمر الذي يحاك ضد اليمن الذي توحد واختار الديموقراطية. فالمطلوب اليوم من كل القوى السياسية ان تدين بشدة هذا المنحى الخطير في مسيرة العمل السياسي وتعمل على تصفيته من حياة البلاد والا فان السكوت عنه او محاولة تبريره او استمرائه ستكون له عواقب وخيمة. وليعلم الجميع انه سيحرق الاخضر واليابس فاية رصاصة ستوجه ضد اي حزب ستكون بكل تاكيد ضد الوطن وستكون دعوة الى عشرات اخرى تنطلق في اتجاهات لا يعلم الا الله وحده اين ستستقر. واذا كان الحزب الاشتراكي وغيره من القوى الوطنية الاخرى قد تحملت عناء هذا العبث والمجون الذي تحركه عناصر الشر التي لا تريد للوطن الا التمزق، فاننا لا نستطيع ان نراهن كثيرا على صوت العقل الذي التزمته هذه القوى التي وجه اليها الارهاب طوال الفترة الماضية «فالدم يورث الدم». فاليمن يحتاج اليوم الى كلمة سواء بين فرقاء السياسة بمذاهبهم والوانهم المختلفة. ان الشعب اليمني المسلم يرفض رفضاً قاطعاً ان يقحم الدين في هذا العبث، فالاولى بمن ارتهنوا لممارسة العنف والارهاب بالتزامات مغايرة لمصلحة الوطن ان يعودوا الى رشدهم قبل فوات الاوان. انها دعوة مخلصة لانني اعرف معنى نتائج العنف في اليمن.

● **هل امسكت السلطة بخيوط لترشدها الى من يقف وراء هذه الاعمال الارهابية؟ وهل اسبابها تطرق ديني ام قضية حسابات سياسية قديمة؟**

- لا توجد لدي تقارير تفصيلية حول هذا الموضوع. الا ان ما تشير اليه المعلومات ان التحقيقات التي تقوم بها اجهزة الامن قد توصلت الى بعض الخيوط التي تقف وراء العنف والارهاب. ولكن اياً كان مصدرها فتجد خطورتها على الوضع بشكل عام. البلد في الوقت الراهن لا يحتمل مثل هذه الاعمال. وكما قلت اذا كان هناك ارتهان لالتزامات خارجية فعلى من يمارسه او يتستر عليه او يحاول ان يبرره ان يعرف مخاطر هذه المرحلة السياسية الخطيرة في حياة البلاد.

● **تجربة تعدد الاحزاب اثبتت واقعياً وجود احزاب تتبع الحزبين الحاكمين. ما هو تقييمكم لهذه التجربة؟**

- الاحزاب التي نشأت منذ اعلان التعددية السياسية وفقاً للدستور والقوانين المنظمة لهذه المسألة ومنها قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية، هي احزاب سواء كانت قديمة وحظر نشاطها في ظل الوضع السياسي قبل الوحدة او احزاب جديدة نشأت وهي ذات خصوصيات ومناهج وافكار خاصة بها. ولا نستطيع ان نقول بهذا التحديد انها تتبع الحزبين الحاكمين، وهذا تعبير في تقديري غير ودي تجاه هذه الاحزاب، ولذلك استطيع ان اقول ان التعددية في اليمن لا تزال مشروعاً يشق طريقه بصعوبة لكن بثبات. فالصعوبات لن تستطيع ان تثني المشروع عن مواصلة مسيرته لانها لا تستطيع ان تقدم مشروعاً بديلاً يقبله الشعب ويحقق لليمن الاستقرار والتقدم. وغالباً ما يكون التلويح بمشاريع اخرى مصحوباً بالارهاب والعنف وهو ما لا يقبله الناس في الوقت الحاضر مهما كانت التسميات او التخريجات. والتعددية اصبحت في الوقت الراهن صوتاً مسموعاً في الحياة السياسية وترسخت نسبياً في

> **سبب الخلافات ان الحزبين يحكمان معاً دون ان يكون لديهما برنامج مشترك**

تشريعات وقوانين البلاد التي اقرها مجلس النواب خلال السنتين والنصف سنة الماضية، وهو الشيء الذي يجعلها عنصراً ذا قيمة هامة في تكوين البنية السياسية والقانونية للبلاد. وعلى الرغم من المقاومة الشديدة التي تبديها المشاريع المناوئة للديموقراطية والتعددية لاستخدام العنصر الاقتصادي تارة والديني تارة اخرى الا ان الناس يعرفون تماماً ان هذا الاستخدام لا

يعدو ان يكون استخداماً سياسياً تتم من خلاله محاولة تسطيح وعي الناس الذي اضحوا يدركون ان مصلحة الوطن تكمن في ممارسة صادقة ومخلصة للديموقراطية والتعددية والتي بواسطتها فقط يستطيع الوطن ان يتجاوز مأزق التخلف وموروثاته التي كبلته بقيود لا حدود لها. ان الديموقراطية والتعددية تخوضان معركة التحدي مع عصر ولى الى غير رجعة اذ يستقبل اليمن القرن الحادي والعشرين مع غيره من الشعوب وقد تهيأ لاستيعابه حتى لا يتخلف عن العالم اكثر مما هو فيه. هذا هو مشروع التعددية السياسية الذي ينفذ الآن في اليمن.

الانتخابات

● هناك تكهنات بان الانتخابات سوف يجري تاجيلها مرة اخرى بسبب معارضة القبائل اليمنية الشديدة لعملية توزيع الدوائر، وتتهم الاشتراكي والمؤتمر بتوزيعها لصالحها بما يضمن فوزهما فيها؟

- هذه من الصعوبات التي واجهت اللجنة العليا للانتخابات وهي تحديد وتقسيم الدوائر الانتخابية في طول البلاد وعرضها. الاشتراكي والمؤتمر ربما هما اكثر من يشكو في الوقت الحاضر من تقسيم الدوائر ومع ذلك لا يجوز ان ينسب هذا الوضع الى الحزبين الحاكمين لان غالبية اعضاء الاحزاب المعارضة هي اكثر فاعلية من اعضاء الحزبين في اللجنة العليا للانتخابات.

الا انه برزت بعض الشكاوى كما علمت في بعض المناطق ولكن بشكل عام لم يتم التقسيم بالشكل الذي يرضي كل الناس والسبب في ذلك ان الدوائر القديمة التي شكلت اساساً للانتخابات السابقة التي جرت قبل الوحدة اعيد تنظيمها بشكل آخر وهو ما اثار مخاوف كثيرين من المرشحين سواء كان في الاطار الاجتماعي او المدني وليس فقط القبائل. ومع ذلك اعتقد ان هذا ليس سبباً او دعوة لتأجيل الانتخابات.

● كيف سيتعامل الحزبان اذا ما جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية معاكسة لآمالها بالفوز؟

- اعتقد ان الشريكين عندما طرحا مشروع الديموقراطية وعملاً على رعايته خلال الفترة الماضية لن يكونا الا مع الديموقراطية بكل تأكيد. وهذا في تقديري ان نتائج الانتخابات المقبلة ستكون لصالح اليمن. واستطيع ان اقول ان التجربة البرلمانية كانت ذات قيمة طيبة للحياة السياسية لليمن. والبرلمان كغيره من المؤسسات الدستورية المختلفة قام بوظيفته في الحدود التي كفلت انجاز الكثير من وظائفه التشريعية والرقابية. ولا استطيع ان اقول اني مرتاح كل الارتياح لما حققه البرلمان من انجازات خلال الفترة الماضية. لكن استطيع ان اقول ان مجلس النواب الحالي استطاع ان يرسي تجربة طيبة للعمل البرلماني يكون ناجحاً في الفصل التشريعي المقبل بعد الانتخابات.

● الخلافات المستمرة بين الشريكين (الاشتراكي والمؤتمر). هل سببها سياسي عقائدي ام شخصي بين الرئيس ونائبه حول الصلاحيات؟

- الخلافات - اذا جاز استخدام كلمة «خلافات» - سببها موضوعي اكثر مما هو ذاتي. والسبب ان الحزبين او ائتلاف الحزبين يحكمان معاً دون ان يكون لديهما منذ البداية برنامج مشترك للمشكلات المؤقتة التي يواجهها اي بلد مثل اليمن. فلا بد ان تنشأ خلافات ذات طابع موضوعي وتباينات في الآراء داخل الحزب الواحد. وشيء طبيعي ان تنشأ مثل هذه التباينات لكن ان تحل بصورة ديموقراطية. وانا اعتقد ان

الخلافات التي وجدت في الائتلاف الحاكم كان سببها موضوعياً مثل مجلس الوزراء ومجلس النواب وغيرهما من الهيئات التي يتكون منها هذا الائتلاف. لذلك استطيع ان اقول ان الصعوبات كانت كبيرة اذ انها تبرر وجود خلافات حتى داخل الحزب الواحد.

● هل تعتقدون ان من مصلحة التعددية دمج الحزبين في الوقت الذي لا تزال هذه التعددية عبارة عن «مشروع»؟

- لماذا ينظر الناس الى ان الحياة السياسية في اليمن مقتصرة على حزبين كما لو كان فقط الاشتراكي والمؤتمر. فالبلاد مليئة بالاحزاب ويوجد اكثر من ٢٣ حزباً في اتجاهات مختلفة، ويمكن ان تقوم ائتلافات من بين هذه الاحزاب وربما المستقبل يقود الى دمج او توحيد مثل هذه الاحزاب في اطار رؤاها السياسية المتقاربة نهجها وبرامجها. ولمعرفة ما اذا كانت مصلحة اليمن في دمج الحزبين او في بقائهما منفصلين فهذا موضع دراسة. فاذا وجد ان هناك مصلحة لليمن والديموقراطية ان يتوحدا فما المانع من ذلك. واذا وجد العكس فلن يصر احد على هذه المسألة. والعلاقة تبحث بين الشريكين بقلوب مفتوحة ويجري الحوار حولها باتفاق هنا واختلاف هناك. لكن كل ما يطرحه الحوار اعتقد انه مبرر للظرف التاريخي الآن لليمن ■

قوات الأمن اليمنية تقتل زعيم "الجهاد" في لحج

☐ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
☐ لحج -
من إقبال علي عبدالله:

■ قتل رشيد الغميشي قائد تنظيم «الجهاد» اليمني امس في محافظة لحج الجنوبية بعد اشتباكات استمرت يومين بين انصاره وقوات الامن اليمنية المدعومة بعناصر من الجيش.

وافادت مصادر امنية في محافظة لحج القريبة من عدن ان المعركة الأخيرة التي خاضها الغميشي مع انصاره كانت في منطقة الرجاع داخل مدينة طور الباحة التي تبعد ٦٠ كلم عن الحوطة عاصمة لحج.

واوضحت ان الغميشي حوصر اول من امس مع انصاره في قرية عبر السلوم، لكنه استطاع الفرار صباحاً الى منطقة الرجاع عبر الطريق الصحراوي. وتولت قوات الامن يدعمها الجيش وطائرة هليكوبتر عسكرية من تطويق عناصر «الجهاد» في المنطقة بعد اشتباكات عنيفة قتل فيها الغميبشي وأصيب سبعة من رجاله بجروح، كما قتل احد رجال الامن واصيب ثمانية آخرون بجروح.

وكانت قوات الامن قبضت امس على السيد احمد سعيد المسؤول عن التجمع اليمني للاصلاح في طور الباحة بتهمة احضاره سيارة رقمها ٢٧٥٦٩ (اجرة - الحديدة) لتهريب الغميشي من المنطقة الى احدى المحافظات الشمالية. كما اعتقلت ١٢ من عناصر «الجهاد» وضبطت معهم كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر.

وذكرت انباء لم تتاكد ان دورية من رجال الامن تعرضت لدى اقتحام الجيش المنطقة ظهر امس لمكمن نصبته عناصر «الجهاد» مما اسفر عن اصابة عدد من افراد الدورية وجروح بعضهم خطرة.

وفي صنعاء تمكنت اجهزة مباحث امانة صنعاء امس من ضبط مبالغ نقدية كبيرة مزورة. وقال مصدر امني في وزارة الداخلية والامن ان هذه المبالغ كانت معدة للترويج داخل البلاد، وبينها ١٦ الف دولار اميركي وعملات عربية اخرى.

على صعيد الاشتباك الذي وقع في صنعاء ليل الاحد - الاثنين بين عناصر من قبيلتين واستمر اربع ساعات، صرح مصدر امني في وزارة الداخلية

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٣

والامن الى وكالة الانباء اليمنية (سبا) الرسمية بان تبادل اطلاق النار كان بين ال الصوفي وال الجعلي في شارع خولان بسبب خلاف محتدم بين الاسرتين على قطعة ارض.

واشار المصدر الى ان اجهزة الامن تمكنت من السيطرة على الوضع والقبض على الجناة الذين بلغ عددهم ٢٥ شخصاً واحيلوا على النيابة. واضاف انه نتج من تبادل اطلاق النار اصابة ثلاثة بجروح.

وعلم امس ان احد المرضى في مستشفى الثورة القريب من مكان الاشتباك الذي استمر اكثر من اربع ساعات توفي اثر صدمة تعرض لها نتيجة استمرار تبادل اطلاق النار طوال اربع ساعات.

اتجاهات اقتصادية

لائحة جديدة لتنظيم مهنة الصرافة في اليمن

● صنعاء - رويتر - اصدر البنك المركزي لائحة جديدة لتنظيم مهنة الصرافة في اطار حملة على تجارة العملة في السوق السوداء.

وقال البنك انه سيشترط في اي شركة للصرافة ان يكون راسمالها مليوني ريال يمني (١٦٧ الف دولار بالسعر الرسمي) على الاقل للحصول على ترخيص بفتح مقر واحد.

واضاف ان الشركات التي يبلغ راسمالها عشرة ملايين ريال (٨٣٣ الف دولار) فاكثر سيسمح لها بفتح ثلاثة فروع مع امكان فتح فروع اخرى نظير زيادة راس المال بواقع مليوني ريال عن كل فرع او مكتب.

وتلزم اللائحة الجديدة منشآت الصرافة بان تودع لامر البنك المركزي مبلغاً يعادل ٢٥ في المئة من راسمالها في وديعة نقدية لدى احد البنوك التجارية المعتمدة في اليمن. وتعامل هذه الوديعة معاملة اي ودائع اخرى لدى البنوك التجارية من حيث احتساب الفوائد عليها.

وقال البنك المركزي انه سيشترط ايضاً ان يكون لدى طالب الترخيص مكان مناسب من حيث الموقع والمساحة وتوجد فيه خزينة او اكثر.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ: ٢ فبراير ١٩٩٣

تزايد إقبال الناخبين اليمنيين على تسجيل اسمائهم

موافقة حزبية مشروطة على مشاركة العسكريين لجنة الانتخابات تصدر ضوابط لوقف التدخلات

صنعاء: من حمود منصر

بينما تقترب فترة قيد وتسجيل المواطنين اليمنيين في جداول الناخبين من منتصفها، بدأت حرارة المنافسة بين الاحزاب تدفع باعداد كبيرة من الانصار والاعضاء نحو مراكز القيد لتسجيل اسمائهم، وسط خلافات متجددة حول مشاركة العسكريين من الجيش وقوات الأمن في الانتخابات.

وذكرت مصادر مسؤولة في لجنة الانتخابات اليمنية لـ «الشرق الأوسط» ان اللجنة وافقت على مناقشة موضوع مشاركة الجيش مجدداً، بعد ان كانت قد حسمته في وقت سابق. وقالت المصادر ان فريقاً من اعضاء اللجنة يطالب باعادة النظر في الموضوع، ويفضل ان تتوصل اللجنة الى قرار بعدم اشراك افراد الجيش والأمن في عملية الاقتراع، بينما يرى فريق ثان اهمية مناقشة وضع ضوابط لمشاركة الجيش، وليس حرمانه من حق التصويت، مع السماح للمرشحين بممارسة الدعاية الانتخابية في المعسكرات.

وتفيد معلومات ـ حصلت عليها «الشرق الأوسط» ـ ان التجمع اليمني للاصلاح، وحزب البعث (الجناح الموالي للعراق) يفضلان عدم مشاركة الجيش والأمن في عملية الاقتراع، خاصة بعد ان تبين لهم ان الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي) قاما بتحريك بعض الوحدات من مناطقها الأصلية الى معسكرات اخرى، واستحداث معسكرات صغيرة في بعض المديريات والمناطق، ويريان في ذلك احداث اختلالات في التركيبة السكانية للدوائر الانتخابية، لمصلحة مرشحيهما، حيث تتجه أصوات رجال الجيش والأمن لدعم مرشحي «الشعب» و«الاشتراكي».

ومن ناحية أخرى أصدرت اللجنة العليا للانتخابات اليمنية أمس عدداً من القرارات المتعلقة بضبط عملية قيد الناخبين، ومنع التدخلات في اختصاصات اللجان العاملة في مراكز القيد والتسجيل، تجاوباً مع احتجاجات اثنين من اعضائها هددا بالاستقالة، وطالبا بمنع تدخل أي شخص مهما كانت صفته الرسمية أو الحزبية.

فقد اصدرت توجيهاتها الى اللجان الفرعية بضرورة التقيد بالوثائق القانونية المنظمة لعملها، وعدم التجاوب مع مطالب ممثلي الأحزاب، أو من الاشخاص المنتمين الى الأمن السياسي أو الاستخبارات العسكرية.

وأكدت على عدم أحقية لجان القيد في تبديل مقار مراكز الانتخاب، أو تغييرها إلا بموافقة اللجنة العليا، ومنع استخدام اللجان الفرعية أو الاساسية أو الاشرافية لمقار الاحزاب والتنظيمات السياسية كاماكن لممارسة عملية القيد، توخيا للحيدة الكاملة، ولتمكينها من ممارسة مهامها وفقاً للضوابط التي حددها قانون الانتخابات، والنظام الداخلي والدليل الانتخابي.

فقد أكدت مصادر مسؤولة في اللجنة العليا للانتخابات أن عبد الملك المخلافي وعبد الله مسلام الحكيمي ـ عضوي اللجنة العليا للانتخابات ومسؤولي اللجنة

الإعلامية - رفعا مذكرة الى رئيس واعضاء اللجنة، طالبا فيها بسرعة اخلاء مراكز قيد وتسجيل الناخبين من افراد الأمن السياسي، وشددا على ضرورة اتخاذ اللجنة العليا للانتخابات قراراً علنياً بعدم قانونية وجود مندوبي الأمن السياسي في المراكز.وهدد المخلافي، والحكيمي بتقديم استقالتيهما من عضوية اللجنة إذا لم يتم ذلك.

واشار مصدر في اللجنة الى ان احد رجال الامن السياسي يقف امام كل مركز لتسجيل الناخبين دون علم لجنة الانتخابات، ودون ان يكون ذلك حتى ضمن اللجان الأمنية المعنية بحراسة المركز.

ويذكر ان اعضاء اللجان الفرعية والاساسية في مراكز تسجيل الناخبين يشكون من وجود افراد الامن السياسي، ومن محاولاتهم المتكررة التدخل في عمل لجان القيد والتسجيل، فضلاً عما يقومون به من توجيهات مبطنة بالترهيب للمواطنين، قبل عملية التسجيل واثنائها.

وجدير بالذكر ان عدداً من الوفود الغربية - المهتمة بقضايا الديمقراطية والانتخابات - زار اليمن خلال الاسبوعين الماضيين، واجرى لقاءات مع المسؤولين اليمنيين وزعماء الاحزاب لمتابعة سير عملية التحضيرات الجارية للانتخابات العامة، المقرر اجراؤها في 27 ابريل (نيسان) المقبل.

وفي الوقت نفسه ترحب الاوساط اليمنية الرسمية والحزبية المعارضة باي وفود اجنبية اخرى ترغب في زيارة اليمن، للاطلاع على سير الأمور في ما يتعلق بالانتخابات.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٣

«المؤتمر الوطني»: السلطة تفتعل كياناً اسمه «رابطة أبناء اليمن»

صنعاء - «الحياة»:

استنكرت «هيئة المتابعة والتنسيق للمؤتمر الوطني» في اليمن، في بيان تلقت «الحياة» نسخة منه، محاولات ترعاها «اجهزة السلطة» لـ «خلق كيان جديد سُمي «رابطة ابناء اليمن» من دون وجه حق ولا سند شرعي من القاعدة الحزبية صاحبة الحق والرأي». واضافت ان الهيئة «إذ تستنكر مثل هذه الممارسة، تعلن في الوقت ذاته استنكارها الشديد ان يصدر مثل هذا العمل غير الشرعي تحت مظلة ورعاية اجهزة السلطة التي قامت بتغطية المؤتمر الصحافي لما سمي بـ «القيادة الشرعية للرابطة». واوضحت «الرأي العام» الآتي:

«١ - إن حزب الرابطة بتشكيل قيادته الحالية والشرعية برئاسة السيد عبدالرحمن علي الجفري، هو حزب قديم وعريق تأسس عام ١٩٥١ في عدن.

٢ - إن ما سمي بـ «القيادة الشرعية» لا يوجد بين صفوفها سوى عضوين سابقين في الرابطة احدهما فصل قبل ثمانية اشهر نتيجة لتآمره على الحزب لحساب قوى سياسية اخرى، والآخر قدم استقالته لكونه عسكرياً وذلك لالتزام الرابطة قانون الأحزاب الذي دفن في أدراج السلطة، ونشر استقالته في صحف السلطة قبل اكثر من شهرين ونصف».

وتابعت: «ندعو كل الخيرين إلى الوقوف ضد هذا العمل وفضح الاساليب غير الشرعية في العمل السياسي ترسيخاً للعمل الديموقراطي وحماية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث على طريق بناء الدولة اليمنية الحديثة التي تصون ولا تبدد، تبني ولا تهدم، توحد ولا تفرق، تعدل ولا تظلم. ونحمل السلطة ومن يقف وراء هذا العمل الدنيء كل النتائج التي قد تترتب على ما تخطط له تلك الجهات. وإننا لنجدد مطالبتنا بتطبيق قانون الاحزاب واحترام استقلال القضاء الجهة المختصة في مثل هذه القضايا دون تدخل في إختصاصه ودون هيمنة على مؤسساته، ودون توجيه او فرض على قضاته والعاملين فيه. كما نؤكد مطالبتنا بإلغاء وزارة الاعلام وتحويلها الى هيئة وطنية منتخبة».

علي صالح والبيض في جولة مشتركة على المحافظات

اليمن: حزبا السلطة على طريق الدمج

[] صنعاء من عبدالرحمن الحيدري:
[] عدن من إقبال علي عبدالله:

■ علمت «الحياة» امس ان الحزبين الحاكمين في اليمن، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، اقتربا من اعلان اندماجهما، في تطور مفاجئ يلي مرحلة طويلة من التجاذب بينهما. وطرحت تسميات عدة للحزب الجديد بينها «المؤتمر الوطني الديموقراطي». واوضحت مصادر مطلعة ان بياناً في شأن العلاقة الجديدة بين الحزبين سيصدر قريباً

وقال مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني تعليقاً على ما تردد عن دمج الحزبين تحت تسمية جديدة «ان الحوار يدور حالياً في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني في شأن العلاقة بين الحزبين وكل المسائل الاخرى، وان بياناً توضيحياً سيصدر غداً الخميس (اليوم) لشرح نتائج الحوارات الجارية».

وتوقع مصدر سياسي في صنعاء الاعلان عن دمج الحزبين قريباً، في احتفال يحضره رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح بصفته الامين العام للمؤتمر الشعبي والسيد علي سالم البيض نائب الرئيس بصفته الامين العام للحزب الاشتراكي. ومعروف ان علي عبدالله صالح والبيض انتقلا امس الى الحديدة. ويتوقع ان يزورا بعدها عدن ومحافظات اخرى.

وكشف ان الترتيبات النهائية للدمج اتخذت في اجتماع عقده مجلس الرئاسة مساء اول من امس. وان اسس الاتفاق بين الحزبين وضعتها اللجنة الرباعية التي تضم عن الاشتراكي رئيس الوزراء السيد حيدر ابو بكر العطاس ورئيس مجلس النواب الدكتور ياسين سعيد نعمان وعن المؤتمر السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة والدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية.

وقال المصدر نفسه ان هذه اللجنة وسعت اخيراً وباتت سداسية اذ اضيفت اليها من المؤتمر السيد محمد علي هيثم وكان رئيساً للوزراء في ما كان يسمى اليمن الجنوبي مطلع السبعينات ومن الاشتراكي السيد جار الله عمر رئيس الدائرة السياسية في الحزب.

وعلمت «الحياة» ان الحزبين اتفقا على تشكيل لجنة تتولى الوقوف امام كل المشاكل العالقة بينهما «والممارسات الخاطئة» التي برزت خلال الفترة السابقة، ويرأس اللجنة السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي وتضم الدكتور حسن مكي النائب الاول لرئيس الوزراء والسيد محمد سعيد عبدالله (محسن) وزير الحكم المحلي والسادة محمد حيدره

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن : حزبا السلطة

تتمة الصفحة الاولى

مسدوس نائب رئيس الوزراء ومطهر القمش وزير الداخلية والعميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع ومحسن العلفي وزير الاوقاف وحسان علي حسين نائب وزير الداخلية.

على صعيد آخر، علّق مسؤول كبير في الاشتراكي على ما تردد عن ان السيد علي صالح عباد (مقبل) عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الذي تعرض لمحاولة اغتيال في محافظة ابين اواخر العام الماضي قدم استقالته من الحزب. وقال لـ «الحياة»: «ان مقبل لم يقدم استقالته من الحزب، ولا توجد اية اتصالات مع اعضاء المكتب السياسي في هذا الشان. واذا قدم استقالته فان الامر سيناقش في حينه». واضاف: «الحزب اليوم اكثر تماسكاً من قبل والتباينات والخلافات التي حدثت وقد تحدث مستقبلاً هي دليل على وحدة الحزب وقوته لا ضعفه وانشقاقه».

وعن التحقيقات الجارية مع الشيخ طارق الفضلي المتهم بتزعم تنظيم «الجهاد»، قال المسؤول الاشتراكي: «الحزب ينتظر نتائج هذه التحقيقات التي طالت، وعند الانتهاء منها سنقول راينا. فالحزب لن يفرط بحقوق احد مناضليه (مقبل) الا اننا نؤمن بالمؤسسات الامنية والقضائية ولذلك لن نتدخل قبل اكتمال التحقيقات». واشار الى ان «المتهم طارق رهن الاحتجاز لدى النيابة العامة ولا صحة لما يشاع انه يتحرك بحرية في صنعاء».

وفي لحج التي زارها امس مراسل «الحياة»، قالت مصادر امنية ان قوات الامن والجيش تسيطر كليا على الوضع في المحافظة، وهي تجري عملية تمشيط لمنطقة طور الباحة التي شهدت اشتباكات عنيفة اول من امس مع عناصر من تنظيم «الجهاد». واوضحت ان الذي قتل اول من امس في اشتباك مع قوات الامن في لحج لم يكن رشيد الغميشي الذي يعتقد بانه زعيم «الجهاد» في المحافظة بل شقيقه عبدالرحمن.

والتبس الامر على رجال الامن نظراً الى ان القتيل اصيب في راسه اضافة الى وجود شبه كبير بين الشقيقين. ورجحت المصادر نفسها ان يكون رشيد استطاع الفرار الى محافظة تعز.

الى ذلك، اعترضت البحرية اليمنية زورقاً قبالة شاطئ مدينة شقرة في محافظة ابين مساء اول من امس، كان ينقل كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر من خارج البلاد. وافادت مصادر امنية في ابين ان «الزورق كان يحاول التسلل ليلاً الى شاطيء شقرة من دون انوار مما اثار شكوك رجال البحرية، وتحركت زوارقهم لاعتراض الزورق المتسلل تحت جنح الظلام، ولدى تفتيشه عثر على حمولة كبيرة من الاسلحة بينها صواريخ «ستينغر» التي تحمل على الاكتاف وكميات كبيرة من الذخائر». واضافت هذه المصادر ان «التحقيقات الاولية مع افراد طاقم الزورق كشفت ان الاسلحة ارسلت الى عناصر المتهم طارق الفضلي المرابطة في جبل المراقشة القريب من شواطئ شقرة، وذلك بهدف تعزيزها. كما اتضح ان الزورق مر في موانئ في السودان وجيبوتي».

جولة لوزير خارجية اليمن الى قطر والبحرين والامارات

الدوحة - وكالات الانباء - سلم وزير الخارجية اليمنى عبد العزيز الدالى رسالة من الرئيس على عبد الله صالح الى أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى تتعلق بالوضع فى الخليج اضافة الى قضايا التعاون الثنائي. والدوحة هى المحطة الأولى فى جولة الوزير اليمنى التى ستشمل أيضا دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين.

قبيلة يمنية تحتجز رجل اعمال كنديا لنزاعها على قطعتي ارض صادرتها الحكومة

صنعاء . وكالات الانباء . احتجزت قبيلة يمنية رجل اعمال كنديا منذ عشرة ايام كرهينة ، للضغط على الحكومة اليمنية من اجل اعادة اراض صادرتها من القبيلة .

واكد مسئول بالسفارة البريطانية في صنعاء ان الحكومة اليمنية وزعت اراضي على مجموعة من ضباط الجيش وان قبيلة في منطقة بجنوب صنعاء ، ترى ان تلك الأراضي تابعة لها واختطفت القبيلة رجل الاعمال ويمنيين ، اخرين للضغط على الحكومة من اجل ارجاع الاراضي لهما ، وذلك وهو في الطريق من عدن الى صنعاء واضاف المصدر نفسه ، ان السفارة البريطانية قد علمت بالموضوع بعد وصول مذكرة مكتوبة لها وموجهة الى السفير . مطالبة له بالتدخل لدى الحكومة اليمنية للافراج عنه

واضاف انه تم عقد لقاء مع وزير الخارجية اليمني عبدالعزيز الدا[illegible] ، حيث وعد بحل الموضوع . وذكر بيان للسفارة الكندية في الرياض ، حيث لاتوجد سفارة كندية في اليمن . انها تلقت ردودا ايجابية عالية المستوى حول احتمال الافراج عنه خلال الايام القليلة القادمة واشار البيان الى ارسال دبلوماسي كندي الى صنعاء لمتابعة الموضوع . واضافت ان رجل الاعمال بصحة طيبة ويعامل معاملة حسنة واشار البيان الى ان اختطاف الرهائن الاجانب ليس امرا غير عادي في اجزاء من اليمن ، وانه تتم معاملة الرهائن معاملة الضيوف . وكانت مجموعة يمنية مسلحة قد اختطفت ٧ اشخاص ، من بينهم امريكي للمطالبة بالافراج عن سجين في العام الماضي وانتهت العملية خلال ٨ ساعات .

مقتل جنديين يمنيين وإصابة 9 في عملية اعتقال 16 متطرفاً في لحج

عدن: من لطفي شطارة

اضرب العمال اليمنيون في شركة اتحاد المقاولين العالمية - التي تعمل في مد خط انابيب للنفط بين حقول «المسيلة» وميناء «الضبة» في مديرية الشحر - وطالبوا بترحيل المهندس العربي احمد قبلاوي من البلاد، لأنه اساء الى كرامة اليمن.

واوضح بيان اصدره العمال ونشرته صحيفة «الشرارة» الاسبوعية في حضرموت، ان تلك الاساءة كانت دافعا لتصعيد الاضراب، والاتجاه به الى حافة الشغب والعنف. وكان العمال اليمنيون تقدموا بشكاوى الى وزير النفط بمطالب لزيادة الاجور، وتحسين مستوى الغذاء في مواقع العمل الصحراوية، ومساواة العامل اليمني بالعامل الاجنبي، والاعتماد على اليمنيين بدلا من العمالة الوافدة التي تؤدي نفس الوظائف. وأضاف البيان ان 75 في المائة من العاملين في الشركة غير يمنيين، وعبر العمال عن شكوكهم بسبب العلاقة بين ادارة الشركة وبعض المسؤولين في المحافظة «التي فتحت المجال امام السمسرة لبيع عقود الوظائف».

وطالب العمال - في لقاء مع وكيل محافظة حضرموت - تشكيل لجنة لدراسة ملفات العمالة الاجنبية، وكيفية تسربها الى الجهاز الوظيفي دون المرور على مكاتب العمل، ودعوا الى ترحيل المهندس قبلاوي او محاكمته. وجدير بالذكر ان الحكومة اليمنية تبحث مع الشركات النفطية الاجنبية، وتلك العاملة في القطاعات الاخرى، وضع ضوابط للحد من استيراد العمالة الاجنبية وتحديدها في القطاعات التي لا تتوافر فيها خبرات يمنية.

وعلى صعيد اخر وزعت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية بيانا امس - حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه - قالت فيه ان عدد المحتجزين في قضايا تفجيرات عدن لا يزيد على 30 شخصا، وان اللجنة التي زارتهم في السجن - وضمت شخصيات قانونية وفكرية وحزبية - استمعت الى شكاواهم، التي تركزت على التسهيلات المستحقة لهم حسب لوائح السجن.

وطالب المحتجزون بالسماح لذويهم بزيارتهم، وتحسين مستوى الغذاء، والغاء الحبس الانفرادي لبعضهم، وزيادة اوقات الخروج من غرف الاحتجاز لقضاء الحاجة، وأداء الشعائر الدينية وممارسة الرياضة، اضافة الى الاسراع في استكمال اجراءات البت في قضاياهم. وكان مصدر أمني اكد عدد المحتجزين - في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» - واوضح ان أولئك المحتجزين انفراديا لديهم معلومات لم يتطرق التحقيق اليها بعد. وتدرس اجهزة وزارة الداخلية والأمن الاستجابة لمطالب المحتجزين التي رفعتها منظمة الدفاع عن الحريات، وتوفير الفرصة لمحاميهم، لاستكمال الاجراءات القانونية قبل المحاكمة. وقال المصدر الأمني ان اثنين من قوات الشرطة لقوا حتفهم في المعركة التي وقعت في منطقة «الوهط» بمحافظة لحج، واسفرت عن مقتل عبد الرحمن الغميش - قيادي الجهاد في المحافظة - والقبض على 16 شخصا آخرين، واصابة 9 جنود اصابات طفيفة، واثنين اصابات بالغة، نقلوا جميعا الى مستشفى ابن خلدون في الحوطة (عاصمة المحافظة). واضاف المصدر ان منطقة «الوهط» تعتبر وكراً لتنظيم الجهاد، وقد ذهبت قوات الامن صباح امس، لتنفيذ قرار من النيابة بالقبض على بعض المتهمين في تفجيرات عدن، إلا انها فوجئت باطلاق النار عليها، ففرضت حصارا على المنطقة، حتى تصفي جميع المظاهر المسلحة فيها.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٢

الشيخ عبدالمجيد الزنداني:

الأفغان» يمنيون أولاد يمنيين

وشبابنا جاهدوا مع اخوانهم لنفس الغرض

☐ الساحة اليمنية تشتعل الآن باحاديث واحداث جسام.

احاديث في السياسة والاقتصاد واحداث خرجت من حيز «التنظير» إلى حيز «التفجير» - إن صح التعبير.

لكن القضايا الامنية تظل هي الأكثر بروزاً بعد ان طغت على المجتمع اليمني مصطلحات غريبة عليه مثل الإرهاب والتطرف وغيرهما.

من هنا تاتي اهمية الحوار مع الشيخ عبدالمجيد الزنداني ابرز قيادات الحركة الإسلامية في اليمن ومنظر حزب التجمع اليمني للإصلاح.

قلت له: بداية نود ان نعرف ماذا يجري في اليمن؟

- قال: إن أهم ما يحدث في اليمن الآن هو ما يجري على صعيد الانتخابات، فانت تسمع من خلال وسائل الإعلام اليمنية عن أن الاستعدادات جارية بشانها، وقد بدات بالفعل المرحلة الاولى وهي عملية القيد والتسجيل ونسال الله ان تسير الامور بشكل طبيعي حتى تتم الانتخابات في موعدها المحدد.

اما بالنسبة لما وقع من احداث امنية فمما يؤسف له ان الحكومة اليمنية لم تكشف حتى الآن عن مرتكبي هذه الاحداث ولم تعلن عن نتائج التحقيقات بشكل واضح، خاصة فيما يتعلق بمحاولة اغتيال وزير العدل عبدالواسع سلام.

المصدر : المسلمون السعودية
التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● سألته: الأحداث الأخيرة التي شهدتها اليمن من تفجيرات واغتيالات تجعل البعض يتخوف من ان تتحول اليمن إلى صومال ثان فهل هناك مبرر لهذا التخوف؟

- قال: إن العالم الآن يكاد يكون دولة واحدة، والقوى الدولية الكبرى في عالم اليوم في ظل النظام الدولي الجديد تجعل المسلمين هدفا لها، والصوماليون قبل أن تتحرك الأمم المتحدة تحت ستار الإنسانية للمساعدة بالمواد الغذائية، كانت مراكز القوى تعرف كيف تصل إليهم بالسلاح، ليقتتلوا ويتناحروا دون حاجة إلى غطاء عسكري يحمي امدادات السلاح التي تدمر وتفتك بأبناء الصومال، فقبل المساعدات الغذائية كانت هناك دفعات من الأسلحة تصل من اماكن صناعتها ليقتتل الناس، وليوجد المبرر لتدخل هذه القوى.

وإذا كان موقع القرن الأفريقي هاما من الناحية الاستراتيجية، فباب المندب اكثر اهمية، واليمن بثرواتها التي ظهرت اخيراً تجعلها هدفاً للطامعين، ومن يرغب في ابتزاز خيرات البلاد، فهناك جهود لإقلاق الأمن وتحطيم مقومات البلاد ،وفي بعض الأحيان تمر هذه الأمور بطريقة رسمية.

وفي الوقت الذي يخرج البترول لدينا، تلتزم الحكومة بتخفيض الجيش مع ان المفروض زيادة عدد الحراس عندما تزداد الثروة. نحن نتهم القوى الدولية الأجنبية بأنها وراء كثير مما يجري وهي المحرك له.

وما نعرفه عن ابنائنا واخواننا في اليمن لا يصل بهم إلى مستويات ما يجري إلا بتأثير ودفع وضغوط خارجية، ولكن مع ذلك فإن هذه المؤامرات الخارجية قد انكشفت على الشعب اليمني، واصبح رجل الشارع وهو يحلل الأحداث يدرك ما يحاك له من مؤامرات، فلقد أصبح الوعي منتشراً الآن.

وليس معنى ذلك اننا ضد التعاون الدولي السليم او ضد مجتمع دولي عادل تسوده القيم والمبادئ والمثل، نحن من دعاة ذلك، وديننا يأمرنا بإقامة العلاقات الحميدة والحسنة، ومما يشجع على الخير في العالم كله، ولكن لابد أن نصرخ عندما نرى اجسامنا تمزق وبلادنا تهدد واقتصادنا يحطم وديننا يحارب. لابد لنا أن ندافع عن حقوقنا هذه، وهي حقوق مشروعة، وإلى الآن يستنكر علينا اننا ندافع عن هذا بالكلمة، فنحن لم نتعد حدود الكلمة لكي تستبين للناس حقائق الأمور، ومع ذلك فالكلمة ايضاً كانها لا يصح ان تتاح لنا أو ان نقولها.

ومسألة أن تكون اليمن صومالا اخرى، ارجو من الله سبحانه وتعالى ان يجنب اليمن هذا، ولو انك حضرت مؤتمر الوحدة والسلام، لرأيت جموع الشعب اليمني بكل فئاته، ومناطقه، وهم يتحدثون في ورشة عمل دائبة في نظام اثار اعجاب الجميع، حتى الذين كان موقفهم باردا من المؤتمر. ولو رأيت ابناء اليمن في اجتماعهم لقلت إن مجتمعا مثل هذا وشعبا مثل هذا سوف يكون أهلا للمسؤولية ولن يقع فيما وقع فيه اخواننا في الصومال ،ولهذا لن تنجح المؤامرات الدولية في جرنا إلى مثل هذا المصير.

حديث التفجيرات

● سألته: التفجيرات التي حدثت في عدن مؤخراً ونسبتها بعض الصحف إلى ما أسمتهم «الأفغان العرب» ما رأيك فيها وما حقيقة هذا الأمر؟

- قال: العجيب اننا نستورد كثيرا من الأشياء وتأتينا معلبة، ومن هذه المعلبات هذه المصطلحات، اخبرني ماذا يعني افغان عرب؟ : انهم عرب ابناء عرب، هم يمنيون أبناء يمنيين، ما دخل افغانستان بهذا. إنه مصطلح مستورد من الغرب لاشعار المجتمعات العربية أن هؤلاء قد خرجوا منكم، لايريدون أن يطلقوا عليهم الوصف الذي يستحقونه وهو الجهاد والمجاهدون العرب، لأن للفظ الجهاد وزنا في النفوس وأثرا في القلوب لا يريدون وقعه، هؤلاء الشباب الذين ذهبوا إلى افغانستان لقتال روسيا العظمى انذاك، ماالذي حملهم إلى هناك؟ هل هي روح الجريمة؟ هل هم مجرمون؟ الذي حملهم إلى تلك الديار هو غيرتهم الدينية الحميمة، إنهم حققوا حديث رسول الله «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر».

إن أمريكا قاطعت الاتحاد السوفييتي ومنعته من الاشتراك في الألعاب الأوليمبية الدولية احتجاجاً على غزو أفغانستان. وهؤلاء احتجوا على الغزو فذهبوا وشاركوا في المحن والويلات وقدموا أرواحهم في سبيل دينهم ودفاعا عن هذا الشعب المنكوب ،لهذا يريدون تصويرهم قطاعا من المجرمين، قطاعا من المخربين، هؤلاء اثبتوا في ميادين المعارك أنهم مؤهلون للوقوف أمام الجيوش الكبرى التي تخيف الدنيا، وكان الأولى أن تستفيد منهم جيوشهم، ان من يستحق الترقيات هم هؤلاء الذين خاضوا أعنف المعارك مع أعتى الجيوش، ولو أن الجيوش العربية احتضنتهم وضمتهم إلى صفوفها لكانت قد أضافت إضافة قوية إلى قوتها.

وهكذا تنقل الصحف التي لا عقل لها مصطلحات تحتاج إلى ترجمة، هل هؤلاء مهجنون؟ وعلى الطريقة نفسها فإنه يمكن أن نقول إن الذين يذهبون إلى أمريكا هم «أمريكان عرب»، والذين يذهبون إلى أوروبا هم اوروبيون عرب ،وهكذا كل من ذهب إلى بلد نسبناه إلى ذلك البلد.

● سألته: يرى البعض ان هذه المجموعات القليلة التي ذهبت إلى افغانستان يمكن أن تشكل مصدر قلق للأنظمة والحكومات وتعرقل مسيرتها فما تعليقكم؟

- اجاب: السؤال يوجه إلى تلك الأنظمة، هؤلاء أبناؤكم تأهلوا عسكرياً في ميادين القتال، فلماذا لا تضموهم إلى صفوفكم، هؤلاء يريدون الإسلام، فلماذا لا تطبقوا الإسلام، بما أن شعوبكم تريد الإسلام، فالسؤال يوجه إلى الذين لم

أجرى الحوار في صنعاء
حسام عبدالحميد

يستوعبوهم ولم يستطيعوا أن يستفيدوا من هذه الطاقات.

وأما انهم خطر، فهذا من الأحكام المسبقة، كما حصل في الحزب الاشتراكي قبل أن يعود الشباب اليمني الذين كانوا في افغانستان إلى هنا، وإذا بصحيفة الحزب الاشتراكي «المستقبل» تقول: القادمون من افغانستان خطر على الأمن. (علموا الغيب أم أن هناك حملة تخطيط للتخلص من هؤلاء المجاهدين الذين تدربوا على الوقوف أمام الجيوش الكبرى حتى لا يبقى في بلاد العرب من يجرؤ على أن يقف أمام الجيوش الكبرى إذا أرادت غزو بلادنا واستعمار أرضنا؟

● **قلت له: لكن ماذا لو أن بعضا ممن ذهبوا إلى افغانستان ارتكبوا أعمال عنف؟**

- قال ليس معنى ذلك أننا نصف فئة من الناس بأنهم من المعصومين الذين لا يخطئون، فقد يخطئ من ذهب إلى افغانستان أو ذهب إلى أمريكا أو ذهب إلى أوروبا، ونحن نطالب بمحاكمات إسلامية شرعية عادلة لكل إنسان، فمن أخطأ فالمحكمة الشرعية هي التي تجرمه أو تبرئه.

فوق الدستور

● **سألته: عقدتم في نهاية العام الماضي مؤتمراً للوحدة والسلام تحت شعار «القرآن والسنة فوق الدستور»، فهل حقق هذا المؤتمر أهدافه؟**

- قال: الهدف من المؤتمر هو جمع رجالات اليمن ليتدارسوا أمورهم وليرسموا طريقهم ،فالمؤتمر بهذا قد حقق نتائجه، وأصدر المؤتمر كتيبا شمل كل القرارات والتوصيات، وإذا اطلعت عليه سترى ما الذي قرره والنهج الذي وصل اليه هؤلاء المجتمعون، فمن حيث الدلالة نقول إنه أدى دوره، أما بعد ذلك فيأتي دور التنفيذ، وهذا يتوقف على تجاوب جهات كثيرة.

● **قلت: ركزت وسائل الإعلام على بعض التوصيات القليلة التي صدرت عن المؤتمر وتتمركز حول فرض تطبيق الشريعة الإسلامية مثل فرض الحجاب، ووضع ضوابط للسياحة، فما تعليقكم؟**

- أجاب: من ينظر إلى الأمر بعين واحدة يرى نصف الشيء، وهؤلاء ينظرون بعين واحدة وهي عين مريضة أيضا لم تر ولم تشاهد كم من التوصيات التي صدرت، مئات القرارات والتوصيات ما عرفوا منها إلا هاتين.

ومسألة الحجاب في بلادنا ليست مسألة مستنكرة ولا غريبة، نساؤنا محجبات، إن هناك مضايقات من سلطات الحزب الاشتراكي في الجنوب في المواقع التعليمية للمحجبات، ولابد من رفع هذه المضايقات.

● **قلت: ماذا تقصدون بفرض الحجاب؟**

- قال: نقصد الاستجابة لأمر الله والرسول صلى الله عليه وسلم ،فهل الاستجابة لأمر الله والرسول جريمة، خيانة، مؤامرة، انقلاب؟

حديث العنف

● **قلت: يربط الكثيرون بين الحركات الإسلامية وما يسمى بظاهرة التطرف سواء كان هذا بقصد أو بدون قصد، بحسن نية أو بسوء نية، فما هو حقيقة هذا الحكم المطلق على كل الحركات الإسلامية؟**

- قال: بعد غياب الخلافة أصبح المسلمون بدون قائد يحدد لهم الواجب الذي عليهم، وبقيام أنظمة علمانية تفرض العلمنة وتقصي الشرع عمداً في بعض الدول ،كان لابد من ردود أفعال عند المسلمين، وتختلف ردود الأفعال بحسب القائمين، فمنهم من يكون عنده شيء من الجدة، ومنهم من يرى تغليب الجانب الفكري أو الحوار ،ومنهم من يرى تغليب الحلول السياسية. لكننا نريد من الذين يحكمون أن ينظروا بعين العدل للقضية، حتى هؤلاء الذين يسميهم الغرب بالمتطرفين الذين يثورون بقوة. ماذا يمارس ضدهم؟ فإذا كان من يطالب بالحجاب متطرفا والمطالب بإقصاء الربا متطرفا، والمطالب بالحكم بما أنزل الله متطرفا، والمطالب بأن يهذب الاعلام من الخلاعة والمجون «متطرفا»

فقل لي بربك واسأل كل قارئ، لو جاء محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم هل سيقر هذا، هل سيقر الذين يقولون لابد من الحكم بما أنزل الله والحجاب ومنع الربا، هل سيقرهم أم سينكر عليهم؟ وعندما لا يقرهم الرسول على ذلك فهل سيحكمون عليه بانه متطرف؟

وأقول أيضاً عيب عليكم أيها المسلمون أن تحكموا على دينكم بألفاظ مصدرة من الخارج ومعلبة وتقبلونها .إن كلمة متطرف مصطلح جديد صنع في الغرب ونحن عندنا في الإسلام مصطلحات خاصة وهي: مسلم، مؤمن، منافق، كافر، فأين نضع هؤلاء الذين يريدون الحكم بما أنزل الله هل هم كافرون، مسلمون، مؤمنون؟

● **قلت له: لكن العنف هو السمة العامة التي تحكم العلاقة بين الحركات الإسلامية والحكومات. ما تفسيركم لهذه الظاهرة؟**

- قال: ليس هناك من تفسير إلا الفتنة الأجنبية. ليس في مصلحة الحكام أن يكونوا في حالة خصومة حادة بينهم وبين شعوبهم، وليس في مصلحة الشعوب أن يكونوا في حالة خصام وحدة مع حكوماتهم. إذن في مصلحة من هذه الخصومة؟ أنها في.

مصلحة طرف ثالث

● **أخيراً: ما تصوركم لوضع حد لهذه الظاهرة؟**

– قال بهدوء: إذا استيقظت الأمة وغلّب الناس العقل حكاما ومحكومين وبحثوا عن مخارج للأمور، وبحثوا عن مصالح، فسيرون أن في مصلحتهم تثبيت قواعد تؤمن للناس حقوقهم، فالقائمون على السلطة يتحدثون كثيراً عن الديمقراطية فقط. ونريدهم أن يكونوا صادقين في تطبيق هذه الكلمة من جانب اعطاء الشعب حقه في اختيار حكامه ومراقبتهم ومحاسبتهم وعزلهم فهل يرضون بذلك؟!■

الاشتراكي اليمني: الحوار مستمر لبلوغ التوحيد

□ صنعاء
من عبدالرحمن الحبدري:
□ عدن
من إقبال علي عبدالله:

■ صرح امس مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني تعليقا على الاتصالات الدائرة للتوصل الى توحيد الحزبين الحاكمين في اليمن ان قيادة الحزب وجهت رسالة الى المنظمات الحزبية عرضت فيها الحوارات التي دارت مع المؤتمر الشعبي العام في الفترة الماضية، ومسالة توسيع اللجنة الرباعية بين الحزبين.

وذكرت الرسالة «ان الحزب الاشتراكي اليمني يرى ان التوحيد مهمة تكتسب سمتها من خلال الاعداد الجيد لها على قاعدة العمل الاستراتيجي وتعزيز الثقة بين التنظيمين على ان يكون هناك وقت كاف تتخذ فيه الهيئات قرارات مناسبة في شانه».

واضاف المصدر ان اللجنة الرباعية تواصل عملها وان لجنة اخرى من الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام شكلت للوقوف امام الازمات الحادة التي مرت في السنوات الماضية وذلك لتعزيز الثقة بين الطرفين خصوصا في الجانب الامني.

ومعروف ان اللجنة الرباعية تضم عن المؤتمر الشعبي السيدين عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة والدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية، وعن الاشتراكي الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء. وقالت مصادر سياسية ان هذه اللجنة صارت سداسية اذ انضم اليها السيد جارالله عمر من الاشتراكي والسيد محمد علي هيثم من المؤتمر.

ونفى مسؤول آخر في الحزب الاشتراكي اتصلت به «الحياة» من عدن امس «ان يكون هناك اتفاق بين قيادتي الاشتراكي والمؤتمر على الدمج»، مؤكداً «ان الحوار يدور في شان عملية التوحيد وهي مسالة يرى الاشتراكي انها من صلاحيات الهيئات المختصة في اشارة الى المؤتمر العام للحزب الاشتراكي».

واضاف المسؤول الاشتراكي: «ان الذين يروجون ان هناك دمجاً سريعاً بين حزبي السلطة يهدفون الى عرقلة المضي في أي خطوات عملية نحو تعزيز الثقة وخلق افضل السبل للتوصل الى شكل ارقى في العلاقة بين الشريكين» في السلطة.

واشار الى أن الاجتماع الاول للجنة «تنقية الاجواء» بين الحزبين والتي يراسها السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للاشتراكي عقد امس.

وتضم هذه اللجنة التي ستبحث في «الممارسات الخاطئة» في الفترة التي تلت اعلان الوحدة مسؤولين اساسيين في الحزبين الحاكمين بينهم العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع، وهو عضو في المكتب السياسي للاشتراكي والعقيد مطهر القمش احد قادة المؤتمر الشعبي.

عبدالله بن حسين الاحمر

من جهة اخرى، قال امس الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح ان التجمع «حريص على انجاح العملية الانتخابية ويتمنى ان تكون الانتخابات حرة ونزيهة حتى يتمكن كل مواطن من الادلاء بصوته من دون اية ضغوط».

وقال الشيخ عبدالله لدى استقباله وفداً اوروبياً يزور اليمن للاطلاع على التحضيرات الجارية للانتخابات المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل «ان الحزبين الحاكمين يتحملان المسؤولية الكبرى في نجاح الانتخابات وعدم التأثير في نتائجها». واكد ان «الاصلاح يدعو الى احترام ارادة الناخبين وتسهيل الاجراءات امامهم».

المصدر : الشرق الاوسط
اللندنية

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٣

* * *

اندماج الحزبين في اليمن

● مثلما كانت الوحدة اليمنية انقاذاً للنظام في عدن، فان الاندماج الآن بين الحزبين الحاكمين هو انقاذ للحزب الاشتراكي اليمني

تقول الانباء الواردة من صنعاء، ان الحزب الاشتراكي اليمني، وتنظيم «المؤتمر الشعبي»، اللذين يتقاسمان السلطة في اليمن الآن، قد اصبحا على ابواب الاندماج الكامل بينهما. وهذا خبر مفرح، وسط عشرات الاخبار المحزنة هذه الايام.

لقد كانت الوحدة اليمنية انقاذاً للنظام الذي كان قائما في عدن، بعد ان فشلت تجربته الاقتصادية، ثم فشلت تجربته الحزبية، ثم اكتشف انه اصبح عاجزاً عن الاستمرار بعد ظهور الغورباتشوفية، وتخليها عن حلفائها جميعاً في الخارج.

وها هي فكرة الاندماج، تشكل اليوم انقاذاً للحزب الاشتراكي نفسه، وانقاذاً لقادته وكوادره، بعد ان اصبح قاب قوسين او ادنى، من خسارة موقعه المتميز في السلطة، وربما خسارة موقعه المتميز في الانتخابات المقبلة، وخسارة ارواح العديد من قادته وكوادره، الذين يجنون الآن ثمار سنوات طويلة من الارهاب والقمع والاغتيالات، للمقربين قبل المبعدين في بلد تسود فيه القبلية وتقاليدها.

ولا نقول ان الاندماج يشكل انقاذاً للحزب الاشتراكي من باب التشفي او المغالاة. لا، بل من باب التقدير، لما اكتشفه الحزب الاشتراكي بالتجربة المرة، من ان الواقع الموضوعي اقوى من اي رغبة ايديولوجية ذاتية. فكما اكتشف الحزب ان الوحدة هي طريق الاستقرار والتنمية في اليمن، فاقدم عليها بشجاعة، ها هو يكتشف ان درجة التطور الاجتماعي للبلد، هي التي تتحكم بمستوى الطرح الأيديولوجي، فتراجع عن فكرة الحزب الواحد الى التعددية، وتراجع عن الماركسية الى الاشتراكية، ثم تراجع عن الاشتراكية الى فكرة «التحديث».

وقادة الحزب الاشتراكي يعرفون اكثر من غيرهم، انه لا يمكن إحداث كل هذه التغييرات الأيديولوجية، دون ان ينعكس ذلك على بنية التنظيم، والتنظيم الذي يعبر عن الرغبة في التحديث في اليمن الآن، هو «المؤتمر الشعبي» الذي يضم نخبة يمنية هي التي تلقي على عاتقها مهمة التحديث المطلوب، ولذلك فان قرار الاندماج معه هو التعبير السليم عن التغيرات الأيديولوجية المتلاحقة في الحزب الاشتراكي اليمني.

لقد تعرض الحزب الاشتراكي طوال وجوده في السلطة في عدن، الى سلسلة من الانشقاقات. ولا يزال يتعرض بعد الوحدة الى انشقاقات جديدة (انشقاق الجبهة وحرد مجموعة أبين حاليا)، وليست هذه الهزات سوى تعبير عن تناقض بيئة التنظيم مع البنية الاجتماعية في البلد. وادراك هذه المسائل هو الذي يقود الحزب الآن نحو قبول فكرة الاندماج.

ولذلك نقول، ان الاندماج هو انقاذ للحزب، بقدر ما هو مساعدة في دفع الوضع اليمني الداخلي نحو الاستقرار.

بلال الحسن

الشعبي يرحب والاشتراكي يتحفظ والمعارضة تتخوف

لجنتان مشتركتان لإزالة أسباب أزمة الثقة ووضع اسس توحيد الحزبين الحاكمين في اليمن

صنعاء: من حمود منصر

بينما يواصل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض جولتهما المشتركة في المحافظات اليمنية، بدءاً بمدينة الحديدة التي شهدت المصالحة بينهما قبل حوالي 3 اشهر، تجتمع في صنعاء لجنتان - احداهما من 8 اعضاء برئاسة سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، والاخرى من 6 اعضاء - تمثلان قيادتي الحزبين الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام)، لبحث القضايا التي سببت ازمة الثقة بينهما خلال المرحلة السابقة، وتنقية الاجواء تمهيدا لدمجهما معا في حزب واحد مستقبلا.

ويحث الرئيس ونائبه المواطنين اليمنيين على الاقبال على تسجيل اسمائهم في جداول قيد الناخبين، والمشاركة بفعالية في الانتخابات المقبلة، المقرر اجراؤها يوم 17 ابريل (نيسان) المقبل، في ظل حالة وفاق بين الحزبين لم يشهدها اليمن الموحد من قبل، وتتضح درجة الاهتمام بهذا الوفاق من تشكيل اللجنة الثمانية التي تضم - الى جانب سالم صالح محمد - كلا من الدكتور حسن مكي ومحمد حيدرة مسدوس نائبي رئيس الوزراء، والعقيد الركن غالب مطهر القمش وزير الداخلية، والعميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع، ومحمد سعيد عبد الله (محسن) وزير الحكم المحلي، ومحسن العلفي وزير الاوقاف والارشاد، وحسان علي حسن نائب وزير الداخلية لشؤون الامن.

اما اللجنة السداسية الاخرى فقد تكونت بضم كل من محمد علي هيثم - عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام وجار الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني الى اللجنة الرباعية الأصلية للتنسيق بين الحزبين الحاكمين، التي كانت تضم عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة، والدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية عن المؤتمر الشعبي والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب اليمني والمهندس حيدر ابوبكر العطاس عن الحزب الاشتراكي.

وبينما تركز اللجنة الاولى على تنقية الاجواء وازالة ازمة الثقة بين الحزبين، تدرس اللجنة الثانية التصورات العملية والصيغ الممكنة لدمج الحزبين في تنظيم سياسي واحد، بعد الارتقاء بمستوى العلاقة بينهما. وجدير بالذكر ان صحف المؤتمر الشعبي العام نشرت امس نبأ اتفاق قيادتي الحزبين يوم الثلاثاء الماضي على الاندماج في حزب واحد، اسمه «حزب المؤتمر اليمني»، مما يعتبر مفاجاة لاحزاب المعارضة، ولبعض العناصر داخل اللحزب الاشتراكي نفسه، التي تتحفظ على خيار الدمج.

واكدت مصادر مسؤولة في الحزبين لـ «الشرق الاوسط» انه تم خلال الايام الماضية تجاوز بحث الصيغ المقترحة بشان التنسيق والتحالف بين الحزبين، الى مستوى طرح موضوع توحيدهما في تنظيم سياسي واحد، وبدات اللجنة السداسية بعد ظهر امس اول اجتماع لها لبحث الاسس النظرية والبرنامجية له، بالرغم من وجود الاصوات المعارضة داخل الحزب الاشتراكي، ما زالت ترفض مجرد فكر وطرح موضوع الدمج للنقاش.

وعلق مصدر مسؤول في اللجنة السداسية - في تصريح لـ «الشرق الاوسط» - على موضوع الدمج فقال «اذا كان المراد بالدمج هو معالجة الاوضاع السياسية الراهنة، وتجنب استمرار الخلافات، فإن العلاج بالصدمات لا يكون دائماً موفقا».

واكد ان تجربة دمج فصائل الجبهة القومية (في بداية السبعينات في الجنوب) في اطار الحزب الاشتراكي، تمثل اهم تجربة تاريخية ينبغي ان تكون نصب اعين الجميع.

وتفيد معلومات حصلت عليها «الشرق الاوسط» ان علي سالم البيض نائب الرئيس والامين العام للحزب الاشتراكي اكد ان موقفه هو «العمل في اي اتجاه يضمن الحفاظ على الوحدة، وحماية الديمقراطية، وتجنيب

البلاد اي انفجار». واشارت المصادر الى انه يؤيد الدمج في تنظيم سياسي واحد، لضمان تجنيب البلاد المزيد من تردي الأوضاع، لأنه شخصيا لا يود ان يحدث اي انفجار للاوضاع وهو على راس قيادة الحزب الاشتراكي.

وقد عقد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اجتماعا ـ مساء امس الاول ـ برئاسة سالم صالح محمد الامين العام المساعد في منزله، استمر حتى الساعة الحادية عشرة ليلا، لمناقشة الاختيارات المطروحة امام الحزبين، وقضية المشاركة في الانتخابات.

واكد مصدر مسؤول ان اجتماع مجلس الرئاسة الموسع ـ الذي عقد يوم الثلاثاء الماضي ـ كان على اساس مناقشة تهيئة الاجواء للانتخابات، وحل بعض قضايا الخلاف، ولكنه تواصل حتى الساعة السابعة من مساء اليوم، وتناول النقاش موضوع دمج الحزبين في تنظيم سياسي واحد. وكانت بعض اطراف الحزب الاشتراكي في الاجتماع ترفض طرح الموضوع للنقاش، وتعتبره عملية استدراج في وقت لم تبلغ به سبقا.

وقالت انه اذا كان لا بد من مناقشة الموضوع، فانها ملتزمة بقرارات اللجنة المركزية في دورتها الثامنة والعشرين، التي اختتمتها يوم 23 يناير (كانون الثاني) الماضي.

وأكدت المصادر ان ذلك الاجتماع لم يتناول سوى اقرار توسيع اللجنة الرباعية لتصبح سداسية، وتشكيل اللجنة الثمانية برئاسة سالم صالح، للنظر في القضايا التي ادت الى تازم الاوضاع بين الحزبين، والتراكمات السلبية التي حدثت خلال فترة السنتين والنصف الماضية، وكادت تؤدي بالاوضاع نحو الانفجار، كما ظهر في احداث الشغب التي جرت في عدد من المدن اليمنية في الاسبوع الثاني من ديسمبر (كانون الاول) الماضي.

ونفى جار الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ان يكون البيض قد وقع على اي وثيقة تتصل بفكرة الدمج، وكذلك وجود اي خلاف بينه وبين المكتب السياسي. وقال ان من اهم شروط تصحيح الاوضاع واصلاحها هو الايمان بقضية الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية، ووجود المعارضة الحقيقية والقوية، ووضع البرامج العملية لتحديث المجتمع والنهوض به من خلال توفر وحدة الارادة السياسية.

ومن ناحية اخرى اكد عبد السلام العنسي ـ عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) ورئيس الدائرة العامة في المؤتمر الشعبي العام ـ ان وحدة الارادة تعني المشروع الذي طرحته قيادة المؤتمر الشعبي، وهو التوحيد او الاندماج بين الحزب والمؤتمر في تنظيم سياسي واحد، في صيغة تكفل تعزيز وحدة الارادة السياسية.

وفي الوقت الذي ترحب فيه مختلف الاوساط والقوى السياسية اليمنية باية صيغة تحقق الوفاق بين شريكي الحكم، فانها تؤكد ان ذلك حق من حقوقهما، اذا ما تم وفق القواعد المنظمة لعملهما، وللوائح التنظيمية لكل حزب، وباقتناع وموافقة قواعدهما واعضائها في مختلف المستويات.

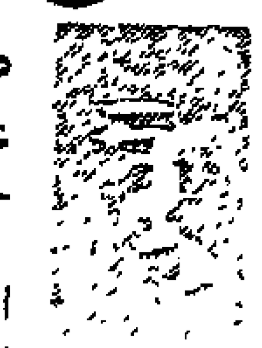
ولكنها تعبر في نفس الوقت عن قلقها من ان تصبح صيغة التنظيم المزمع بديلا عن الديمقراطية التعددية، وأن يقود الى عودة النظام الشمولي السابق، والغاء التعددية والتراجع عن الديمقراطية.

ولم تستبعد أوساط يمنية ان يكون في العملية قدر من التكتيك السابق لعملية اجراء الانتخابات النيابية المقبلة، بحيث يشكل اتفاق الحزبين على النزول بقائمة انتخابية مشتركة خطوة من اجل الحصول على اغلبية المقاعد في البرلمان المقبل، وبالتالي يكفل بقاءها في السلطة، وإضعاف المعارضة.

إلا ان اوساط المؤتمر الشعبي تبدي تفاؤلاً كبيراً بان انجاز مشروع الدمج لن يستغرق وقتا طويلا، وتتوقع ان يعلن عنه قبل الانتخابات على الاكثر، بينما تستصعب اوساط الاشتراكي تحقيق هذا الهدف، وترى انه قد يستغرق وقتا طويلا، حتى يتم حسمه بشكل نهائي.

بعد فشل الاتفاق بين لجنتي المؤتمر والاشتراكي

هل تؤجل الانتخابات اليمنية للمرة الثانية؟



صنعاء - من حسام عبدالحميد:

□ يسود الأوساط اليمنية القلق حول اجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد في ٢٧ ابريل بالرغم من بدء المرحلة الأولى لعمليات القيد والتسجيل وذلك بعد أن فشلت لجنتا المؤتمر والاشتراكي «الحزبان الحاكمان» في التوصل إلى صيغة سياسية ترسم مستقبلهما قبل خوض الانتخابات.

ففي الأيام القليلة الماضية جرت اجتماعات مشتركة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني لدراسة ومناقشة صيغة دمج الحزبين والأسلوب الذي يمكن من خلاله تشكيل التنظيمين السياسيين، ثم جرت مناقشات مستفيضة في اجتماعات منفردة على مستوى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام وعلى مستوى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي.

وقد ظهر من خلال هذه المناقشات التباين في الآراء حول صيغة الدمج وكان المؤتمر الشعبي يصر في طرحه على الدمج أو التحالف مع الاشتراكي بالاضافة إلى التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث فيما كان الاشتراكي يبدي توجسه من الدمج ويطرح صيغة التنسيق بين الحزبين فقط.

وعقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي دورتها الـ٢٨ والتي استمرت في الفترة من ١٧-٢٣ يناير الماضي وهي أطول دورة في تاريخ الحزب، وانقسمت اللجنة إلى تيارين حول صيغة الدمج، فبينما كان يرى سالم البيض والدكتور ياسين نعمان وجار الله عمر صيغة الدمج، كان يرى التيار الآخر وفي مقدمتهم سالم صالح محمد وسلمان الدالي ومحمد سعيد عبدالله الشرجبي أن الدمج سيكون خطرا على الحزب ومن ثم جاءت معارضتهم.

وإزاء هذا الرفض قدم البيض استقالته كوسيلة للضغط إلا أن هذه الاستقالة رفضت من جانب الحزب وكادت اجتماعات اللجنة المركزية في ختامها تشهد غياب الأمين العام سالم البيض إلا انه خروجا من هذا المأزق اتفق الجميع على أن تطرح صيغة الدمج للمناقشة على مستوى القواعد حتى يمكن اتخاذ قرار بشأنها في المؤتمر العام الذي من المقرر أن يعقد قبل اجراء الانتخابات بعد أن تأخر انعقاده عدة أشهر

وبالرغم من الاتجاه العام الذي ساد اجتماعات اللجنة المركزية للحزب برفض صيغة الدمج ،إلا أن البيان الختامي للدورة جاء خاليا من الاشارة بوضوح إلى رفض هذه الصيغة حيث أكد الحزب فقط على استعداده للتحاور مع كافة الأحزاب لتوسيع المشاركة السياسية والبحث عن الوفاق الوطني.

وإذا كان المؤتمر الشعبي العام يؤيد اجراء الانتخابات العامة في كل الأحوال والظروف استنادا إلى رصيده السياسي أو بحكم موقعه كحزب سلطة، فإن الحزب الاشتراكي لا يقل عنه ادعاء بأنه قادر على خوض الانتخابات منفردا ودون تنسيق!

وفي غضون ذلك بدأت المرحلة الأولى من الانتخابات وهي مرحلة القيد والتسجيل إلا أنه يلاحظ عدم الاقبال الشديد وربما لأن المرحلة مازالت في بدايتها أو ربما لأن تلك ظاهرة عامة من شعوب العالم الثالث التي لا تهتم كثيرا بالبحث عن حقوقها السياسية ربما لتجارب سابقة تم فيها تزييف ارادتها ومن ثم ستكون النتيجة تحصيل حاصل لكنه من المتوقع أن تشهد الأيام القادمة اقبالا أكثر، فالجميع يستعد لهذه المعركة التي أوشك موعدها على الاقتراب وان كان هذا الموعد أصبح محل شك ■

رفعوا ستة مطالب غير قابلة للتحقيق

عدن: منظمة للحريات زارت متهمين بتفجيرات

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ اعلنت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديموقراطية «ان المحتجزين في سجون عدن بتهمة القيام باعمال ارهابية وتفجيرات شهدتها محافظتا ابين وعدن اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، قدموا شكوى الى وفد من المنظمة سمحت السلطات الامنية له بزيارتهم اخيراً في مواقع الاحتجاز والتحقيق، وتضمنت الشكوى ستة مطالب».

واشار بيان صدر اول من امس عن نتائج الزيارة الى «ان الوفد ضم ستة محامين من صنعاء وعدن هم السادة انور خالد وعبدالاله المروني ومقبل حيدرة وياسين عبدان وبدر

التتمة في الصفحة (٤)

باسنيد ومحمد ناجي علاو، سمحت لهم وزارة الداخلية والامن - فرع عدن بعد اتصالات مكثفة بزيارة عدد من السجون ومواقع الاحتجاز في المدينة والجلوس مع المتهمين بمحاولة اغتيال السيد علي صالح عباد (مقبل) عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المسؤول عن الحزب في ابين يوم ٢٣ كانون الاول الماضي، وكذلك تفجير الطبقة الرابعة من فندق غولدمور في مدينة التواهي ومحاولة احداث تفجيرات مماثلة في فندق عدن ومجمع الشاليهات السياحي في مدينة خور مكسر مساء ٢٩ من الشهر نفسه».

واضاف البيان: «ان المتهمين وعددهم ٢٠ فقط، طلبوا من الوفد نقل مطالبهم الستة الى الجهات الامنية المسؤولة وهي الآتية:

١ - السماح لذويهم بزيارتهم في مواقع الاحتجاز والتحقيق.
٢ - تحسين وجبات الطعام التي يقدمها اليهم رجال الامن.
٣ - الغاء الاحتجاز الفردي الذي يتعرض له عدد منهم.
٤ - زيادة اوقات خروجهم من الزنازين لقضاء الحاجة.
٥ - السماح لهم باداء الشعائر (الصلاة) في شكل جماعي.
٦ - الاسراع في استكمال التحقيقات معهم والسماح بممارسة الرياضة».

واوضح البيان «ان الضرورة تقتضي توفير محامين للمحتجزين لدرس ما توصلت اليه التحقيقات والوقوف الى جانبهم لاستكمال سلامة الاجراءات وتوفير الطمانينة لهم».

وقال لـ «الحياة» مسؤول كبير في ادارة البحث والتحري في عدن: «ان موافقة سلطات الامن لوفد منظمة الدفاع عن الحقوق والحريات اليمنية بزيارة السجون والجلوس مع المحتجزين بتهم القيام باعمال ارهابية خطرة هددت امن البلاد والمواطنين واستقرارهم، دليل على ان التحقيقات تتم في شكل قانوني وانساني من دون استخدام اي وسائل تعذيب».

واضاف: «ان ما طالب به المحتجزون عبر وفد المنظمة كما جاء في البيان الصادر اثر الزيارة، لا يندرج في لوائح السجن المعمول بها في البلاد وفي الكثير من البلدان ايضاً (...)، ذلك انهم هنا رهن التحقيق وليسوا في السجون التي لا يدخلها الا من تصدر عليه احكام قضائية عن المحاكم».

وعن عدد المحتجزين اكد المسؤول الامني بان «الرقم ٢٠ محتجزاً صحيح وذلك بعد اطلاق اعداد كبيرة من الموقوفين دلت التحقيقات على عدم ضلوعهم في الاعمال الارهابية التي شهدتها عدن وابين اخيراً». واوضح «ان المتهمين سيحالون قريباً على النيابة العامة لاستكمال اجراءات تقديمهم الى المحاكمة».

إطلاق ياباني ومدير احد المشاريع خطفتهما قبائل نهم

اليمن: "هنت" تهدد بوقف استخراج النفط

□ صنعاء

من عبدالرحمن الحيدري:

■ علمت «الحياة» من مصادر مطلعة في محافظة مارب اليمنية امس ان ادارة شركة «هنت» وموظفيها واسرهم اصبحوا في عزلة في منطقة ابار النفط في صافر لعدم تمكنهم من استخدام الطريق التي تربط محافظة مارب بصنعاء وقطعت الطريق عناصر من قبائل نهم والجدعان بحجة عدم توظيف ابناء هذه القبائل في الشركة.

وذكرت هذه المصادر ان هذه العزلة مستمرة منذ عشرة ايام تقريباً وان حركة النقل انحصرت على رحلات بواسطة طائرات هليكوبتر تكلف نحو ثلاثة الاف دولار يومياً وخمسة الاف دولار يوم الخميس الذي يسبق يوم العطلة الاسبوعية.

واضافت ان ادارة الشركة الاميركية التي تساهم في استخراج النفط اليمني اصدرت تعليماتها الى اسر الموظفين بغية الاستعداد للسفر.

وعقدت ادارة الشركة اجتماعاً مع وزير النفط والثروات المعدنية السيد صالح ابو بكر بن حسينون وطلبت ..٠. ابلاغ المسؤولين اليمنيين في .. الداخلية والامن باتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع حد لعمليات الخطف وقطع الطرق والا فإن الشركة ستجد نفسها مضطرة الى اتخاذ قرار بوقف عمليات ضخ النفط وايقاف عمليات التنقيب عن النفط الجارية حالياً.

من جهة اخرى، أفادت مصادر مطلعة في صنعاء ان عدداً من رجال قبائل نهم خطفوا، الاربعاء الماضي، السيد سمير الخولاني، مدير ادارة مشروع السدود الصغيرة مع خبير ياباني يشرف على هذا المشروع الزراعي بتمويل من الحكومة اليابانية مساعدة منها لتطوير التنمية الزراعية في اليمن.

وقالت هذه المصادر ان مشائخ قبائل نهم في صنعاء اجروا اتصالات اسفرت عن الافراج عن الخولاني والخبير الياباني الذي رفضت السفارة اليابانية في صنعاء اعطاء اسمه.

وأوضحت المصادر نفسها ان سبب خطف الخبير الياباني ومدير السدود اليمني منذ الاربعاء الماضي هو احتجاج رجال القبائل على عدم اقامة سدود في قريتهم ومزارعهم.

وعلمت «الحياة» ان هذه ليست المرة الاولى التي تخطف قبائل نهم مسؤولين في وزارة الزراعة اذ خطف اخيراً الدكتور علي الجبلي، مدير مشروع سد الحارد في منطقة نهم (حوالي ٧٠ كلم شرق صنعاء) لكن احد شيوخ نهم لعب دوراً كبيراً في الافراج عنه.

على صعيد آخر تابع امس رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح ونائب رئيس المجلس السيد علي سالم البيض جولتهما في المحافظات ووصلا الى مدينة تعز. وقالت مصادر سياسية ان الجولة وهي الاول من نوعها التي يقومان بها معاً منذ اعلان الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ تعكس الى حد كبير حال الوفاق بين الرجلين اللذين يتزعمان الحزبين الحاكمين وهما المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي.

ولم تحل متابعة علي صالح والبيض جولتهما، دون استمرار الاجتماعات بين قياديي الحزبين بهدف التوصل الى صيغة توحد بينهما. وعلم امس ان اجتماعاً للجنة السداسية عقد في منزل رئيس الوزراء السيد حيدر ابو بكر العطاس للتوصل الى اتفاق في شأن تفاصيل الدمج.

ومعروف ان هذه اللجنة كانت تضم في الاصل اضافة الى العطاس، كلاً من الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب عن الاشتراكي ايضاً والسيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة والدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية عن المؤتمر. وانضم اليها اخيراً كل من السيد محمد علي هيثم رئيس الوزراء السابق في ما كان يسمى اليمن الجنوبي عن المؤتمر والسيد جارالله عمر رئيس الدائرة السياسية في الاشتراكي.

إيـــداع نسخة مـــن اتفاقية الحـــدود بين عمـــان واليمن لدى الأمـــم المتحدة

نيويورك - ق.ن.ا - أودعت كل من سلطنة عمان واليمن نسخة من اتفاقية الحدود الموقعة بينهما لدى الامانة العامة للأمم المتحدة.

وذكرت وكالة الأنباء العمانية ان ذلك قد تم خلال اجتماع عقده اول امس سالم بن محمد الخصيبي مندوب سلطنة عمان لدى الأمم المتحدة والقائم باعمال بعثة اليمن لدى المنظمة الدولية مع الأمين العام الدكتور بطرس غالي.

ونقلت الوكالة عن غالي ارتياحه لتوصل البلدين الى هذه الاتفاقية لترسيم الحدود بينهما بعد مفاوضات استمرت عشر سنوات.

وكانت سلطنة عمان واليمن قد وقعتا هذه الاتفاقية في اول اكتوبر الماضي.

الجفري لـ «الوسط»: لا انشقاق حقيقياً في «رابطة أبناء اليمن»

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد



عوض البترة (في الوسط) زعيم المنشقين يتحدث الى الصحافيين.

اعلنت مجموعة من حزب "رابطة ابناء اليمن" (راي)، انشقاقها عن الحزب وانها تمثل القيادة الشرعية له. وطرح الشيخ عوض احمد البترة، بوصفه زعيم هذه الجماعة والأمين العام للحزب المنشق، اسباب الانشقاق في مؤتمر صحافي دعا اليه في صنعاء يوم ٣٠ كانون الثاني (يناير) الماضي بقاعة اتحاد الغرف التجارية، معتبراً ان حزب الرابطة بقيادة رئيسه السيد عبدالرحمن الجفري، «فقد الشرعية» لممارسات كانت سبباً في الخلاف بينه وبين الجفري.

واستناداً الى اجابات البترة على اسئلة الصحافيين والى بيانه الصحافي، يمكن تلخيص اطروحة المنشقين في ثلاثة محاور رئيسية:

١ – حدد البيان الصحافي اسباب الخلاف في «الموقف السلبي لشخصيات في الحزب، من الثورة اليمنية ومن التاريخ النضالي للشعب اليمني وعدم وضوح كثير من الرؤى السياسية لهذه الشخصيات وعدم ممارستها الديموقراطية داخل الحزب» وكذلك «انتهاك القواعد التنظيمية وانتهاج مواقف معادية لتطلعات امتنا العربية، ورهن مواقف الحزب بالولاء الخارجي».

٢ – عدم وقوف رئيس الحزب عبدالرحمن الجفري، موقفا مؤيدا للعراق اثناء ازمة الخليج. وان الحزب لم يكن يملك ايجار مقر له عندما انتقل الى العاصمة صنعاء بعد الوحدة، ثم ازداد دخله حتى استطاع ان يفتح ما يقرب من خمسين فرعا في المدن والمحافظات اليمنية، ولم يعرف المنشقون مصدر هذا الدخل.

٣ – ظهور ملامح خطة المنشقين للمستقبل القريب، حيث يعتبر البترة ان ٧٥ في المئة من اعضاء الحزب يؤيدونه في الانشقاق، وهو يستند الى شرعية الاغلبية، وانه لن يعقد مؤتمرا عاماً للحزب (المنشق) قبل الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل. وسيقيم المنشقون مهرجاناً لمعرفة مدى قوتهم في الفروع. كما سيخوضون الانتخابات النيابية وسيدخلون تعديلا على شعار الحزب. وعندما سألته «الوسط» عن الشرعية التي سيعتمدون عليها في خوض الانتخابات، طالما انهم لن يعقدوا مؤتمرا عاماً قبل موعدها. وان شرعية الحزب في نظر القانون تنحصر في قادته الحاليين بزعامة الجفري، رد البترة بقوله: «الشرعية التي نعتمد عليها هي الشرعية التي نستمدها من قواعد الحزب».

ولوحظ ان النقاط التي طرحها زعيم المنشقين عن حزب الرابطة غامضة، وعندما استفسر الصحافيون عن التفاصيل قال البترة ان حزبه سيصدر ستة عشر قراراً يكشف فيها كل التفاصيل في الوقت المناسب.

ولمعرفة الحقيقة من جميع جوانبها، التقت «الوسط» السيد عبدالرحمن الجفري رئيس «حزب رابطة ابناء اليمن»، الذي نفى وجود اي منشق عن حزبه «بالمعنى الصحيح». وقال: «لا يوجد انشقاق في حزب الرابطة، واتحدى من صنع هؤلاء ان يكونوا منشقين». واوضح تفسير حزبه للانشقاق، بأن «من يعمل

لنروبجه شخصان اثنان فقط، كانا عضوين في حزب الرابطة، ثم الغى الحزب عضوية الأول؛ وهو عوض البيترة بفصله قبل اكثر من عشرة شهور، فحاول ان ينضم الى الحزب الاشتراكي ولكن الاشتراكي لم يوافق على انضمامه. وزميله الثاني علوي سنبلة، تم تجميده في المؤتمر الثامن لحزب الرابطة قبل عام (شباط / فبراير ١٩٩٢) مع العسكريين الذين تم تجميد عضويتهم ثم قدم استقالته. وهذا كله موثق لدينا بالصوت والصورة، فكيف يكون هذا الانشقاق؟». واضاف رئيس حزب الرابطة في تصريحه لـ «الوسط»، «الذي دفع هؤلاء الى هذا الموقف هو ان بعض الاخوان من احزاب السلطة، مولوهم وجعلوهم يعلنون الانشقاق. ونحن نقول للاخوان في احزاب السلطة، طالما انهم يملكون البنك المركزي فانهم يستطيعون ان ينشئوا كل يوم وفي كل مدينة وقرية، حزب رابطة منشقاً. وهذا في النهاية، سيخدم حزب الرابطة الشرعي». وعن مدى نيته ان يلجا الى القانون لالغاء اسم حزب الرابطة عن المنشقين، قال الجفري: «... نحن لا نخاف من زوبعة اثنين احدهما مفصول والآخر مجمد ومستقيل. فنحن نفسنا طويل، طوله ٤٣ سنة. ونحن في حزب الرابطة اكدنا شرعية الانتخابات في الحزب بان اجريناها باشراف المحكمة العليا، وهي موثقة بالصوت والصورة». واضاف: «نحن أول حزب يطلب من المحكمة العليا ان تشرف على انتخاباته تاكيداً لشرعيتها، وأول حزب يعقد مؤتمره العام استعداداً للانتخابات النيابية، ويرتب اوضاعه من الداخل على اساس ديموقراطي. ونحن ندعو كل الاحزاب الى ان تقيم مؤتمراتها العامة تحت اشراف المحكمة العليا، ليؤكد الجميع شرعية وديموقراطية الاحزاب في انتخاباتها وتعاملها مع قواعدها» ◘

الحكومة اليمنية تعلن الطوارئ

الفيضانات تعطل الحياة في عدن وانقطاع الاتصالات يعوق حصر الخسائر

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

توقفت جميع الانشطة في عدن امس تماما، وتعطلت محطات توليد الكهرباء وشبكات توصيل المياه، والمحطة الارضية للاتصالات الداخلية والخارجية، وحركة الطيران والملاحة البحرية، واغلقت المحال التجارية والمصالح الحكومية، من جراء الامطار الغزيرة التي هطلت على مدى الايام الثلاثة الماضية، واستمرت بشكل متواصل منذ الساعة السادسة من مساء امس الاول حتى الساعة العاشرة من صباح امس.

وذكر شهود عيان ان عدداً من المنازل القديمة في احياء خور مكسر والمعلا والمنصورة والشيخ عثمان وكريتر والبريقة قد انهار، وكذلك بعض الطوابق العليا في عدد من البنايات والمساكن في مختلف احياء المحافظة. وظل المواطنون طوال يوم امس محاصرين في منازلهم، وجرفت السيول عشرات السيارات والشاحنات، وقطعت الطرق بعد ان غرقت تحت نحو نصف متر من المياه.

وقد ترتب على انقطاع التيار الكهربائي توقف محطتي اذاعة وتلفزيون عدن عن البث، وتعذر الحصول على بيانات دقيقة لحصر الخسائر المادية او التعرف على اي خسائر بشرية.

وفي حديث هاتفي مع رئيس تحرير صحيفة «يمن تايمز» الاسبوعية التي تصدر بالانجليزية، اكد سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، انه من المتوقع ان تعلن السلطات اليمنية الطوارئ في محافظة عدن، للاسراع بتقديم مواد الاغاثة لسكانها في اقرب وقت ممكن.

وتوقع خبراء الارصاد الجوية استمرار هطول الامطار خلال الايام المقبلة، بسبب المنخفض الجوي الافريقي، الذي حدث بسبب اجتماع تيارين يجمعان بين الرطوبة الشديدة والحرارة.

وجدير بالذكر ان عدن لم تشهد امطاراً من هذا النوع منذ عام 1981، وقد ادت في ذلك الوقت الى تهدم كثير من المنازل، مما دفع الى حملة عربية لاغاثة المتضررين.

وقال مصدر رسمي لـ «الشرق الاوسط» انه يجري تنسيق جهود الاغاثة، بعد ان لحقت اضرار كبيرة بمخزون المواد الغذائية، ، كما يجري اعداد مراكز لاستقبال النازحين من عدن الى تعز والمدن القريبة .

اليمن: حراسة رسمية لتنقلات موظفي شركة "هنت"

☐ صنعاء · من عبدالرحمن الحيدري:

■ توقفت حركة النقل الجوي بطائرة الهليكوبتر لنقل موظفي شركة «هنت» الاميركية العاملة في حقول النفط في منطقة صافر في محافظة مارب (٢٠٠ كلم شرق العاصمة صنعاء) نظراً لسوء الاحوال الجوية في مارب وغزارة الامطار منذ اول من امس وطوال امس الاحد.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان ثلاث حافلات متوسطة، احداها تقل الموظفين الاجانب، غادرت صنعاء متوجهة الى حقول النفط في مارب، ويرافق كل حافلة جنديان مسلحان لحراسة الموظفين خلال مرور الحافلات على الطريق التي تقطع قرى القبائل حتى وصولها الى مصفاة صافر.

واتخذت الحكومة هذا الاجراء لحراسة تنقلات موظفي شركة «هنت» بطريق البر عقب تهديد الشركة بالتوقف عن عمليات ضخ النفط ان لم تتوفر الاجراءات الامنية الكافية لضبط عمليات الاختطاف للاجانب ونهب سياراتهم خارج العاصمة صنعاء.

الى ذلك (رويتر) قال مصدر في صناعة النفط امس الاحد ان اليمن طلب من اكبر الشركات النفطية الاجنبية العاملة في اراضيه البحث في وقف الانتاج لانه لا يستطيع ضمان سلامة الاجانب بعد سلسلة من عمليات خطف الرهائن.

وقال المصدر الغربي ان شركة

اليمن : حراسة رسمية

تتمة الصفحة الاولى

«هنت» قررت مواصلة عملياتها العادية بعد محادثات طلب اجراءها وزير النفط صالح ابو بكر بن حسينون خلال الاسبوع الماضي.

واضاف المصدر انه بعد قيام قبائل غير خاضعة للقانون بسلسلة من العمليات فإن الشركة ستستمر في رصد الاوضاع وتقليل تحركات العاملين الاجانب لئلا يشكلوا اهدافاً لهذه العمليات.

وابلغ المصدر «رويتر» ان الوزير نصح شركة «هنت» بدرس امكان وقف الانتاج لأن الحكومة غير قادرة على توفير الحماية الكافية للعاملين الاجانب.

واشار الى ان بن حسينون «يشعر بقلق شديد على سلامة العاملين بعد وقوع سلسلة من عمليات الخطف والخروج على القانون في منطقة الانتاج» واضاف ان صنعاء لا تزال منطقة امنة.

من جهة اخرى، عادت ازمة وقود السيارات مجدداً، واغلق بعض محطات البنزين، وشهد بعضها ازدحاماً، الا ان ذلك ليس له صلة بصعوبة وصول موظفي شركة «هنت» الى مقار اعمالهم في مصفاة صافر التي تكرر يومياً عشرة آلاف برميل لتموين العاصمة بالوقود، ولكن يعود سبب ذلك الى الاضراب الجزئي لسائقي الناقلات.

اندماج وشيك بين حزبي السلطة في اليمن

بات من المرجح خلال شهر فبراير الحالي إعلان الاندماج بين شريكي الوحدة والحكم في اليمن (حـزب المؤتمر الشعبي- والحزب الاشتراكي) عبر خطوات سياسية وتنظيمية من المقرر اعلانها خلال الجولات الانتخابية التي يقوم بها الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض بصفتهما اميني عام الحزبين في عدد من المحافظات اليمنية قريبا.

ويرى المراقبون ان الحزبين ادركا في النهاية ان خيار الاندماج اصبح قارب النجاة الوحيد وسط دوامة الخلافات المتلاطمة والمضاعفات الامنية المشبوهة التي ظلت تلعب دورها خلال العام الماضي في زرع ألغام الشكوك وعدم الثقة المتبادلة بين الجانبين.

وطرح الاجتماع الاخير الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي قضية الاندماج مع حزب المؤتمر وجملة الرؤى والمخاوف المتعلقة بالاندماج للنقاش الموسع الذي استغرق اسبوعا كاملا، وسربت صحف المعارضة اخبارا ثبت فيما بعد عدم صحتها حول خلاف حاد بين علي سالم البيض الأمين العام للحزب الذي يرى ضرورة التريث في خيار الاندماج. وبين سالم صالح الامين العام المساعد للحزب وعضو مجلس الرئاسة الذي رأى التعجيل بقرار الاندماج، وإلى حد الترويج لاستقالتهما من الحزب ومن مناصبهما السيادية. حزب المؤتمر بزعامة الرئيس علي عبد الله صالح عقد كذلك دورة استثنائية للجنة المركزية، وألمح إلى استيائه لتلكوء الحزب الاشتراكي في حسم قضية الاندماج، ولوح بخيارات بديلة للتحالف مع حزب التجمع اليمني للاصلاح القبلي الاصولي وحزب البعث جناح مجاهد أبو شوارب وغيرهما من احزاب المعارضة، اذا ما فشلت مساعي الاندماج مع الاشتراكي، والاتفاق مع الحركة السياسية على وضع ميثاق يستهدف ترشيد العملية الانتخابية ووضع الضمانات التي تكفل اجراءها في حرية ونزاهة، واعادة طرح برنامج جديد للاصلاح الاقتصادي والاداري في اطار رؤية استراتيجية للمستقبل تحقق الاستقرار والنهوض والوحدة الوطنية! السؤال الذي كان على الحزب الاشتراكي ان يجيب عليه في ضوء مناورة حزب المؤتمر.. مع من يتحالف إذن إذا قرر تنحية خيار الاندماج جانبا سوى حزب الرابطة الذي ناصبه العداء خلال حكمه للشطر الجنوبي. والحزب الناصري المنقسم إلى سبعة أجنحة، والاحزاب الاصولية ومعظمها موال لإيران أو السودان!! ولعل مما زاد من حرج موقف الحزب الاشتراكي، استقالة ناجي الشائف شيخ قبيلة باكيل الواسعة النفوذ من منصب نائب رئيس حزب الاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبد الله الاحمد شيخ مشايخ قبيلة فولان، واعلانه الانضمام الى حزب المؤتمر، الأمر الذي عمق من النفوذ والوزن السياسي لحزب المؤتمر على الصعيد القبلي، إضافة إلى تتابع عمليات الاغتيالات والانفجارات التي شهدها اليمن على مدى الشهور الماضية وطالت معظمها عناصر بارزة في الحزب الاشتراكي لم يحسم التحقيق فيها ومعاقبة المتهمين بارتكابها. تلك هي الظروف والامور السياسية والأمنية التي رجحت كفة الاندماج اخيرا داخل الحزب الاشتراكي، في الوقت الذي أكد القاضي الوشلي عضو مجلس الرئاسة ورئيس اللجنة العامة للانتخابات عن انجاز معظم المهام التحضيرية الخاصة باجراء الانتخابات النيابية في موعدها يوم ٢٧ ابريل المقبل، بينما ظلت نسبة المتقدمين للتسجيل في قوائم الناخبين منخفضة نسبيا، الأمر الذي يفسره المراقبون بأنه نتيجة طبيعية لحالة التململ وعدم التفاؤل الشعبي إزاء مايجرى من خلافات سياسية وانتهاكات امنية وضائقة اقتصادية فهل ترتفع نسبة التسجيل ويقتنع الجماهير بجدوى الانتخابات في تغيير الأوضاع الى افضل بعد اندماج الحزبين الحاكمين؟.

الاسابيع القليلة المقبلة وحدها الكفيلة بالاجابة على هذا السؤال.

المصدر : الشرق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، التاريخ : ٨/٢/٩٢

الدكتور عبد العزيز الدالى فى لقاء خاص مع «الشرق»

دعوة إصلاح العلاقات اليمنية مع الخليج تعكس رغبة شعبية وليس حزب معين

قام الدكتور عبد العزيز الدالى وزير الدولة اليمنى للشئون الخارجية بزيارة الى الدوحة يوم الثلاثاء الماضى وقد خص الدكتور الدالى «الشرق» بهذا اللقاء الذى تناول العلاقات اليمنية ـ الخليجية وايضا تطورات الاوضاع فى اليمن.

حوار: يعقوب الزهير

● ماهى اسباب [illegible] زيارتكم الى دولة قطر [illegible] ولماذا تأجلت [illegible] زيارتكم الى [illegible] والامارات [illegible] بزيارة المنامة وابو ظبى [illegible] هذه الجولة؟

○○ قمنا بهذه الزيارة بعد ان شعرنا بان الوقت قد حان لعودة التواصل وايجاد دفعة جديدة للعلاقات الاخوية بيننا وبين هذه الدول اضافة الى ما تقتضيه مصالحنا المشتركة دون شك ،وهذا هو شعورنا فى اليمن وباعتقادى اننا نلتقى مع اخواننا فى الخليج فى هذا الشعور وحوارنا الان معهم ينصب فى ضرورة وضع اسس جديدة للعلاقات تتجاوز الماضى ونستفيد من تجاربه بما من شانه فعلا ندعيم الروابط الموجودة فى الاصل ونحن لا نقترح روابط جديدة وما نبحثه هو كيف نبعث فيها الحياة من جديد لتصب فى مصلحة الجميع وليس فى مصلحة طرف واحد فقط وبالنسبة الى زيارة بقية دول الخليج نامل ان شاء الله ان نتم فى الفترة القادمة وفقا لظروف المسئولين من الطرفين.

● من الملاحظ ان اول [illegible] التى خرجت من اليمن [illegible] العلاقات مع دول الخليج [illegible] الاشتراكى اليمنى [illegible] ماهو سبب ذلك؟

○○ فى اعتقادى ان هذه الرغبة ليست محصورة بحزب او تنظيم معين فهى رغبة شعبية ورغبة لكل المواطنين فى اليمن ولكل المسئولين ايضا ولكل الاحزاب وما صدر عن الحزب الاشتراكى اليمنى او المؤتمر الشعبى العام لتحقيق هذه الرغبة انما هو انعكاس لطلبات شعبية لتحقيق هذا التواصل وتنشيط العلاقات الثنائية وهى ليست محسوبة على حزب معين او تنظيم انما هى رغبة شاملة لليمن.

● اشاد مجلس الرئاسة اليمنى بالنتائج التى حققتها زيارتكم الى المملكة العربية السعودية [illegible] ان نعرف [illegible] حققتم؟

○○ فى الحقيقة ان بدء التواصل من جديد هو فى حد ذاته نعتبره نجاحا للبلدين وايضا نجاحا للقيادتين السياسيتين فيهما، فهذا البدء فى التواصل بعد فترة انقطاع وما تبادلناه من اراء وافكار حول اهمية تعزيز العلاقات الاخوية الثنائية وحول اهمية تجاوز الماضى ولكن مع الاستفادة من الماضى الذى حدث ،كل ذلك نعتبره نجاحا.

ونحن من موقع الشراكة التى تجمع بلدينا فى امور كثيرة لا احد يستطيع ان يقفز على الواقع وعلى التاريخ وعلى الجغرافيا كما يقال وبالتالى علينا ان نتعامل مع هذا الواقع مستندين على علاقات تاريخية كانت ومازالت



■ ■ الدكتور عبد العزيز الدالى.

موجودة ولهذا نقول ان التجاوب الطيب الذى لقيناه فى المملكة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز للافكار التى حملتها وتضمنتها رسالة الاخ الرئيس على عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة يعتبر مؤشر لنجاح التواصل بيننا.

● هل صحيح كما ذكرت الانباء ان التحالف بين الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبى العام فى طريقه الى التفكك؟

○○ ابدا.. بل العكس عن ذلك والحزبان فى الطريق الى ترتيبات تؤدى الى المزيد من الترابط.، وهناك خلاف شديد ولكن بعض وسائل الاعلام تعطى انطباعا بعكس ما هو حاصل وتضخم من بعض الحقائق .. فى الواقع هناك ترابط بين الحزب والمؤتمر وهو مايحصل حاليا نتيجة المصلحة والظروف اليمنية ولهذا اتوقع المزيد من الترابط وقريبا جدا ستسمعون أخبارا سارة بهذا الاتجاه.

● هل يعنى ذلك ان فكرة خوض الانتخابات التشريعية بين الحرب

الاشتراكي والمؤتمر الشعبي بقائمة واحدة مازالت موجودة؟

○○ نعم ... نحن نعمل على حساب ان يكون هناك تكامل في الانتخابات القادمة ونتمنى فعلا النزول بقائمة واحدة والحوار الدائر بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي حاليا ينحصر بهذا الخصوص .. وسواء حصل هذا .. او نزلنا بقوائم مختلفة فان هذا لاينبغي ان يغير من الامر شيئا وحرصنا جميعا يجب ان يقوم على اساس ان الانتخابات القادمة ستفرض المزيد من ظروف الاستقرار في اليمن وليس العكس.

● [illegible] ظروف [illegible] الى [illegible] الانتخابات مرة اخرى؟

○○ لا اعتقد ذلك وسنعمل بكل ما في امكاناتنا جميعا سواء كان الحزب والمؤتمر في السلطة او الاحزاب المعارضة .. جميعا سنعمل على انجاح الانتخابات وخلق ظروف نجاحها لانه يهمنا جدا نتيجة ذلك فهي اول انتخابات تجرى بعد تحقيق الوحدة ولذلك نريد لها ان تتم باجواء سليمة ليتهيأ لها النجاح وان يكون تنافسا سليما ونحن حريصون كل الحرص لتحقيق ذلك وبانجاح هذه الانتخابات سنتمكن من ارساء قواعد جديدة للعلاقات السياسية داخل المجتمع اليمني.

● [illegible] يرى ان الديمقراطية التعددية في اليمن [illegible] بسبب الصراعات [illegible] تردون على هذه الرؤية؟

○○ بدون شك بلد كاليمن بعد الوحدة مباشرة يخوض اول تجربة ديمقراطية وتعددية حزبية ولاشك ان بعض العوائق والمشاكل تنتصر احيانا .. فالعملية في حد ذاتها هي انتقال من وضع سياسي قديم الى وضع سياسي جديد .. وبدون ادنى شك ايضا من المفروض ان يكون «الجديد» هو الاحسن ولكن العبرة تكمن كيف يمكننا ان ندير عملية التنافس وبطريقة حضارية تؤدي بقبول واحترام الراي الاخر والحفاظ على المصلحة الوطنية قبل كل شيء.

● [illegible] في الاونة الاخيرة حركة اغتيالات [illegible] طالت قيادات سياسية رافقتها [illegible] والاختلاف [illegible] من يقف وراء هذه الاحداث في تصوركم؟

○○ طبعا هناك حالات ارهاب تعتقد بعض قيادات معينة بقدرتها على تغيير المسار وحالات الارهاب التي اتحدث عنها تستهدف المسار الديمقراطي اساسا وايضا محاولات العودة الى الشمولية من جديد اي «شمولية» حكم الحزب الواحد ولكن نحن نعتقد بان كل المحاولات ستفشل وسينتصر الخيار الوطني الذي اتخذناه لانفسنا لان الوحدة التي تحققت بحاجة الى افساح المجال للجميع للتعبير عن رأيهم وتوجهاتهم وبرامجهم السياسية وهذا كله يؤدي الى المزيد من ترسيخ الوحدة اما العودة الى النظام «الشمولي» الذي كان سائدا في السابق في الشطر الجنوبي وفي الشطر الشمالي فلا رجعة اليه ولا اعتقد ان ذلك سيساعد على نمو الوحدة في مناخ طبيعي، ونحن نعتقد ان الوحدة اليمنية تترسخ اكثر وتنمو وتتجذر كلما كان المناخ ديمقراطيا وصحيا تجد فيه القوى السياسية المختلفة في الوطن اليمني منابر للتعبير عن انفسهم في جو ديمقراطي وسلمي واحترام الرأي والرأي الاخر.والسلبيات التي تظهر من هنا وهناك لايجب ان تجعلنا ان ننثني ونتراجع عن هذا المناخ وهذه المنجزات الديمقرطية لااحد يريد العودة الى الشمولية بل العكس الكل يطالب بالمزيد من الحريات والمزيد من الديمقراطية والجميع يريد حرية دون عوائق ودون تعسف مع احترام حقوق الانسان واحترام القوانين والدستور، وصحيح ان تجربة الانتخابات لاول مرة في اليمن ولكنها ايضا نابعة كتجربة من خصوصيات اليمن فنحن لا نستورد ولانريد ان نستورد تجارب الاخرين او تجارب بلدان قطعت اشواطا كبيرة جدا في التطور فنحن نخوض تجربة ديمقراطية تتمشى مع ظروفنا وظروف التطور في اليمن.

المصدر : الكفاح العربي اللبنانية

التاريخ : ٨ شباط ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علي لطفي الشور وزير خارجية اليمن السابق لـ «الكفاح العربي»

سيناريو الجزائر لن يتكرر في اليمن

طبق الأصل

القاهرة ـ كرم جبر:

■ ٣٥ حزبا سياسيا و١٢٠ صحيفة وحوادث قتل وانفجارات وخلاف بين الحزبين الرئيسيين اللذين يحكمان البلاد، وحالة غليان بسبب صعوبة «هضم» العسكريين في ميدان العمل السياسي

هذا هو المشهد الاخير للواقع في اليمن، الذي يهيىء نفسه لإجراء اول انتخابات برلمانية يوم ٢٧ نيسان/ ابريل المقبل ولا يستبعد احد ان يستثمر حزب الاصلاح «الاخوان المسلمون باليمن» هذا المناخ المشبع بالتوتر والقلق، ويصنع تحالفا قويا مع الاحزاب الدينية الاخرى التي لا يعلم عددها إلا الله، خصوصا حزب الحق «الجهاد»، فيفاجأ الجميع قبل غروب شمس اليوم الاخير من نيسان/ ابريل ان الاحزاب الدينية قد اكتسحت الانتخابات.

واذا حدث ذلك، هل يستسلم اليمنيون لعدالة صـ...ـبق الانتخابات ويترك ضباط الجيش مفاتيح الحكم، لاصحاب اللحى، ام يترك الجيش ثكنه، ليكرر ما حدث في الجزائر؟

علي لطفي الشور وزير خارجية اليمن الاسبق يشغل الآن «حفنة» من المناصب في المؤتمر الشعبي العام اهمها رئاسته للهيئة البرلمانية للمؤتمر الشعبي، ومن خلال جذوره الوظيفية الممتدة رسم صورة لما يحدث

لا يفصل المسؤول بين التيار الاسلامي الذي امتدت عباءته في عديد من الدول العربية وبين ما يجري في اليمن، والصورة تكاد تكون «طبق الاصل». ففي اليمن تيارات دينية معتدلة، صحيح انها تعمل بالسياسة لكنها لا تلجأ الى العنف، وتيارات اخرى تعمل «بالقطعة» لدى قوى وانظمة في الداخل والخارج لجأت مؤخرا لحوادث العنف، تماما مثلما يحدث في مصر والجزائر وتونس.

التفسير الذي يقدمه وزير خارجية اليمن الاسبق لتنامي هذا التيار العنيف، في غضون سنوات قليلة، هو المؤامرات الخارجية، وعلى حد قوله «لا يمكن للانظمة القريبة والمجاورة ان تترك نظاما ديمقراطيا «يشب» في اليمن، حتى لا تتسرب اليها عدوى الممارسة، ولن تقف هذه الدول مكتوفة الايدي امام الديمقراطية وحرية الراي والتعددية الحزبية».

اما التيارات الاسلامية «السلامية» فكلها تعمل تحت لواء «حزب الاصلاح» القوة الثالثة في الشارع اليمني بعد المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي الذي يضم قطاعات عريضة من الشعب والفئات السياسية التي يغلب عليها الطابع المحافظ وهم اليمين اليمني.

□ بتحديد ادق من الذي يحرك جماعات العنف في اليمن؟

■ المؤكد ان هذه الجماعات لا تملك القدرة الذاتية للقيام بهذه الاعمال، وسوف تكشف التحقيقات من وراءها. فلم يحدث في تاريخ اليمن ان وقع صراع مذهبي، والمذهبان

المصدر : الكفاح العربي الملحق
التاريخ : ٨ نيسان ١٩٩٣

الاسماعيلي «الشافعي والزيدي» لم يحدث بينهما اي اختلاف سواء قبل الثورة او بعدها.

□ اذا كان المناخ السياسي في اليمن سمح للتيارات الدينية بتأسيس حزب سياسي شرعي، فماذا تستهدف تيارات العنف؟

■ ليست كل التيارات ممثلة في الحزب وهناك تيار اسمه «الحق» ينادي بالأفكار العنيفة كذلك توجد تيارات لا يعرف احد عددها من ابن سلطان الذي فر الى الجبال، وطالب بمحاكمة علنية قبل تسليم نفسه.

□ هل يوجد تنظيم «للجهاد» في اليمن؟

■ لا يوجد تنظيم اعلن انه يحمل هذا الاسم، لكن لا احد يعرف عدد التيارات السرية خصوصا ان القانون اليمني لا يفرض اية قيود على تأسيس الاحزاب السياسية ولا توجد عقبة تواجه الجماعات الدينية لتأسيس احزاب معترف بها ولا توجد عقبة تواجه الجماعات الدينية لتأسيس احزاب معترف بها

□ هل تعتبر حزب «الاصلاح» هو المرادف للاخوان المسلمين في مصر؟

■ الحزب يضم الاخوان المسلمين جميعا وهو تيار قابل للحوار اما التيارات الاخرى فلا نعلم عنها شيئاً

□ لو فاز حزب الاصلاح والاحزاب الدينية المتحالفة معه في الانتخابات المقبلة، هل يصل «اصحاب اللحى» الى مقاعد الحكم ام يتكرر سيناريو الجزائر نفسه؟

■ سيناريو الجزائر لن يحدث في اليمن لان حزب الاصلاح يضم جماعات غير اصولية وعددا من فئات الشعب. المشكلة الملحة التي كانت تهدد اليمن هي الانشقاق الدامي الذي هدد الحزبين الحاكمين في الشمال والجنوب

قصة الصراع

كاد شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي ان يشهد نهاية الوحدة بين شطري اليمن. اشتدت الخلافات وانفجرت «الالغام» التي كادت تعصف بكل شيء

يقول علي لطفي الشور «ان الوحدة تضم جناحين كل منهما يحمل مخلفات وخصوصا بدأ صراع الخصوم يأخذ شكلا جاداً لإحداث وقيعة وفتنة. حدث ذلك لان الاندماج لم يحدث بين الحزبين منذ البداية فكان الاختلاف متعلقاً بالسلوك اليومي. فالحزب الاشتراكي - مثلا - وهو وريث الجبهة القومية حدثت بداخله انفجارات وانشقاقات كثيرة، بعضها كان مسلحا، وخلال هذه الفترة خرجت منه قطاعات الى صفوف المعارضة، وهي وراء ما يحدث الآن من مشاكل

□ هل كان للقوات المسلحة دور فيما حدث؟

■ المشكلة التي واجهت القوات المسلحة جاءت من الذين ارادوا مزاولة العمل السياسي فقد حرم قانون الاحزاب العمل الحزبي «وليس السياسي» داخل القوات المسلحة مثل العاملين في السلكين القضائي والدبلوماسي، وعلى الرغم من ذلك ظل الولاء الحزبي مسيطرا على العاملين في القوات المسلحة. وبالتجربة تأكدنا ان الأمر الحزبي له الأولوية على الأمر العسكري وبات السؤال المطروح: كيف يتمكن

وزير الدفاع او رئيس الأركان من تحريك القوات اذا تعارض ذلك مع انتماءاتها الحزبية؟

هذا «التشطير» ما زال مستمرا ونحتاج لمزيد من الاجراءات لإحداث الدمج المعنوي لأن عملية التوحيد التي تجري الآن بين الحزب والمؤتمر سوف تقضي على كل هذه الحلقات.

□ ما هي العقبات التي تعترض الوحدة الآن؟

■ فيما يتعلق بالمنظمات التي كانت موجودة داخل الحزب الاشتراكي في الجنوب والشرق ما زالت قائمة حتى اليوم، ولم يصدر قانون يعدل اوضاعها او يلغيها، وما زالت القوانين القديمة تطبق عليها.

الجانب الآخر هو الحكم الذي لم يتوحد حتى الآن، بل يتم برأسين، وهذا يعكس نفسه ليس على اوضاع اليمن فقط وإنما على قمة الدولة والسلطة التشريعية والجهاز الحكومي. الوزير من حزب ونائبه من حزب آخر، القاضي من حزب والآخرون من الحزب الآخر، عملية خلط هنا وهناك تؤدي الى تأخير ترسيخ الوحدة

□ الا ترى انه شكل غريب للوحدة يناقض ما حدث في المانيا مثلاً؟

■ الصورة الموجودة عندنا ارقى انسانيا مما حدث في المانيا حيث ازيحت المانيا الشرقية من الوجود وحل محلها طوفان المانيا الغربية ولم يبق من الدولة الأولى اي شيء. اما ما يحدث في اليمن فهو على العكس، الدولتان تتحملان المسؤولية خلال الفترة الانتقالية حتى تتم الانتخابات ويقرر الشعب كل شيء، وبذلك تسقط ثنائية السلطة.

□ متى تجري الانتخابات؟

■ يوم ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل يسعى الحزبان الحاكمان الآن الى طرح ميثاق شرف، يؤكد التسليم بنتيجة الانتخابات أيا كانت، واتفق الحزبان الحاكمان على ذلك حتى لو لم يكن لنا في البرلمان ممثل واحد.

ليس معنى الالتزام بميثاق الشرف ان يأتي الحزب الفائز ليفعل ما يريد، هناك مجموعة من الثوابت لا يجوز الخروج عليها، مثل التمسك بالنظام الجمهوري والثورة والتداول السلمي للسلطة، وأن تجري الانتخابات في ظل المنافسة الشريفة دونما قذف او تشهير.

٣٥ حزبا واحزاب اخرى

□ هل يوجد حزب ينادي بعودة الإمام؟

■ هذا غير وارد لأنه من المبادىء الدستورية التي تحرم اي عمل يتناقض مع وحدة اليمن والوحدة الوطنية وتعتبر المناداة بعودة الإمام ضد المبادىء الدستورية.

□ كم عدد الاحزاب في اليمن؟

■ المعروف منها حتى الآن ٣٥ حزبا، لكن هناك عددا كبيرا لا نعلم عنه شيئا ولا نعرف من اين اتت هذه الأحزاب المجهولة التي تمتلك امكانات كبيرة وتصدر صحفا وتعقد مؤتمرات وتحدث ردود افعال على مستوى الشارع. اذا استمر الوضع على ما هو عليه سيؤدي في النهاية الى خسارة الوطن.

هذا هو السبب الذي جعل الحزب والمؤتمر يحرصان الانتخابات على قائمة واحدة تجنبا للانشقاقات التي يمكن ان تحدث خصوصا اذا دخلت هذه الاحزاب الصغيرة مزاد الحزبين الكبيرين. اتفق الحزبان على وقف الحملات الصحفية المتبادلة والمهاترات وحملات الهجوم والهجوم المضاد وبدأ الإعداد لدخول الانتخابات في جبهة واحدة.

□ الا ترى ان تاجيل الانتخابات اكثر من مرة دليل عدم الاستقرار في اليمن؟

■ بالعكس كان تاجيل الانتخابات امرا ضروريا، ولو تمت في ظل الإمكانات القاصرة الحالية لكانت ستحدث مشاكل كبيرة. لم يحدث اعداد للدوائر او تقسيماتها ولا للعناصر التي ستقوم بالاشراف عليها ولم يتم تحديد لجان الفرز. الآن الصورة اصبحت افضل بكثير بعد تشكيل اللجان وتحديد المراكز، ولن يتم تاجيل الانتخابات مرة اخرى عن موعدها المحدد يوم ٢٧ نيسان / ابريل المقبل.

لا دور للقبيلة

□ هل يمكن ان تكون النتيجة النهائية وفقا لعدد افراد كل قبيلة؟

■ القبيلة ليس لها اية علاقة بالعملية الانتخابية، والقبائل لا تمارس اي ضغط لإصدار القرار. الذي يحدث الآن ان بعض الافراد في قبائل ينتخبون افرادا في قبائل اخرى. النقطة الثانية هي ان الدوائر مقسمة على اساس جغرافي وتجمعات سكانية

□ ماذا عن الأزمة الاقتصادية في اليمن؟

■ نحن نعاني ازمة خانقة لأن اقتصادنا يعتمد على تحويلات العاملين في الخارج، خصوصا دول الخليج وكان عددهم مليونا و٢٠٠ الف يمني في السعودية. وعندما توقفت التحويلات وبدأ اليمنيون في العودة حدثت مشاكل كثيرة سواء بالنسبة لتدبير النقد الاجنبي اللازم للاستيراد او ايجاد فرص عمل للعائدين.

□ الا توجد محاولة للمصالحة مع دول الخليج؟

■ نحن نطرق كل الأبواب بهدف تنقية الأجواء العربية، والدليل اننا اتفقنا على تسوية الخلاف الحدودي الدائر بيننا وبين المملكة السعودية بالوسائل السلمية، وتم تشكيل لجنة مشتركة عقدت اجتماعات متتالية في الرياض وصنعاء.

□ واخر اخبار الاكتشافات البترولية، صحيح ان اليمن يعوم فوق بحيرة بترول؟

■ الاكتشافات قليلة، ومعظم ما يتم استخراجه يخصص للاستهلاك المحلي ولا تبقى سوى نسبة محدودة للتصدير، تكفي لاستيراد الغذاء والخامات والمواد الاخرى اللازمة لليمن. علاوة على ان تكاليف الاكتشافات نفسها اصبحت باهظة ولا يترك سوى عائدا قليلا. ■■

علي عبدالله صالح: حريصون على تعزيز العلاقات مع السعودية

صنعاء - «الوسط»

اكد الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة، حرص اليمن على تعزيز علاقاته الاخوية مع المملكة العربية السعودية، وقال في تصريح لوسائل الاعلام اليمنية، «ان حرصنا على تعزيز العلاقات الاخوية والدفع بها نحو افاق أوسع، ياتي ترجمة للعلاقات التاريخية بين الشعبين الجارين الشقيقين، وبما يخدم مسيرة التضامن لامتنا العربية والاسلامية ومصالحها العليا»

جاء هذا عقب تسلم الرئيس اليمني رسالة خطية من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز اثناء استقباله في صنعاء يوم ٣٠ كانون الثاني (يناير) الماضي، الدكتور عبدالعزيز الخويطر وزير المعارف السعودي. واشارت وسائل الاعلام الرسمية في صنعاء، الى ان الرسالة تتعلق بالقضايا والمواضيع التي تهم البلدين، وبسير المفاوضات التي تجريها لجنة الخبراء المشتركة حول الحدود.

وتاتي هذه الرسالة بعدما تسلم الملك فهد بن عبدالعزيز رسالة خطية من الرئيس علي عبدالله صالح، سلمه اياها الدكتور عبدالعزيز الدالي وزير الدولة للشؤون الخارجية مبعوث الرئيس اليمني، في الرياض في ١٩ كانون الثاني (يناير) الماضي. وياتي تبادل الرسالتين عقب الاجتماع الرابع الذي عقدته لجنة الخبراء اليمنية - السعودية الخاصة بمفاوضات الحدود، في الرياض منتصف الشهر الماضي.

وتعتقد مصادر مطلعة في صنعاء ان مهمة متابعة الحوار والتنسيق بين السعودية واليمن أوكلت الى الدكتور عبدالعزيز الخويطر والدكتور عبدالعزيز الدالي. والملاحظ ان الخويطر والدالي اجتمعا في جنيف في ٢٠ تموز (يوليو) الماضي. وكان ذلك ايذانا ببدء التفاوض حول مسالة الحدود، اذ تم الاتفاق على تشكيل لجنة الخبراء المشتركة وحضر اجتماعها، حينها، وكيلا وزارتي الخارجية في البلدين ■

المصدر : الديار اللبنانية

التاريخ : ٩/٤/١٩٩٢

العلاقات بين الحزبين الحاكمين في اليمن تسير نحو التوتر

ايا تكن النتيجة التي قد يتوصل اليها الحزبان الحاكمان في اليمن «المؤتمر الشعبي والاشتراكي» في مفاوضاتهما الجارية لتحديد صيغ التعاون بينهما سواء خلال انتخابات نيسان المقبل او بعدها، فهي لن تستطيع ان تخفي ملامح العلاقة الشائكة والصعبة التي تجمع بينهما منذ حوالى ٢٣ شهرا من الوحدة اليمنية

وبالتاكيد فان صعوبات المفاوضات نفسها وتارجحها بين السلبية والايجابية وتضارب التصريحات والبيانات عن مسارها هي من انعكاسات هذه العلاقة غير المستقرة التي وصفها عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني جار الله عمر بانها «زواج غير سعيد»

ومعروف ان الحزبين بقيادة علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض شكلا ائتلافا حكوميا في اعقاب اعلان وحدة البلاد في ايار ١٩٩٠ معتبرين ان تضحية كل منهما بحكم شطر مستقل من البلاد وحيدا توجب تحالفهما في تقاسم الحكم خلال الفترة الانتقالية

وقال عمر لوكالة «فرانس برس» ان العلاقة بين الجانبين «تشبه الزواج غير السعيد» لكنه اعتبرها ضرورة للامن والاستقرار في البلاد وشرطا لتوازن سياسي معقول يضمن التحول الديمقراطي المناسب

واضاف «هذه العلاقة تنطوي على العديد من المشكلات لانها ناشئة اصلا عن كون الحزبين وجدا نفسيهما في وضع غير مالوف وغير مسبوق كان كل منهما يمارس نظاما شموليا في شطره ويدير وحده كل شيء في شطره وهو لم يالف الاخر من قبل

واوضح عمر ان العقود الطويلة اوجدت فوارق نتيجة التجربتين المختلفتين في الممارسة وعندما اتت الوحدة كان الوضع على النحو التالي من السهل الاتفاق على السياسات نظريا لكن من الصعب تطبيقها عمليا ان هذا الخيار الكبير يصطدم بصعوبات كبيرة في عاداتنا وثقافتنا وتراثنا. وهو خيار مالوف اقليميا بل انه مرفوض ولذلك فهو استثنائي يحتاج الى التدرب على قبول الاخر كما [illegible] مرض دفع ثمن

واشار الى ان الاشكالية التي لم تحل بعد هي الصيغة المقبولة من الطرفين لتحديد العلاقة بينهما فحزب المؤتمر يقترح الدمج في حين نقترح نحن التحالف انما متفقون نظريا على معظم السياسات في الداخل والخارج لكن يبقى تاثير العلاقات السابقة مع الاطراف الاخرى والمصالح الداخلية

التي يعبر عنها كل من الحزبين.

واوضح ان المفاوضات بشان اتفاق سياسي كانت قد قطعت شوطا كبيرا والوثائق كانت جاهزة للتوقيع ولكن الامر توقف بسبب الاختلافات الجانبية التي لم يوضح ماهيتها

وتقول مصادر ديبلوماسية حسنة الاطلاع في صنعاء ان نقطة الخلاف الرئيسية بين الجانبين هي علاقة حزب المؤتمر مع التجمع اليمني للاصلاح الاسلامي القبلي بقيادة الشيخ عبدالله الاحمر الذي يرفض اي تعاون مع الاشتراكيين ويسخر صحافته لشن حملات عنيفة عليهم

ويحرص حزب المؤتمر على الابقاء على روابط وثيقة مع حركة الاصلاح لما تمثله من ثقل قبلي وديني في حين يبدي الحزب الاشتراكي حذرا ازاء الشيخ الاحمر. ويؤكد انه يقدم تغطية سياسية للاسلاميين المتطرفين الذين حاولوا اغتيال بعض كوادره

وحالت هذه المسالة دون التوصل حتى الان الى تحالف انتخابي وكان مصدر مسؤول في حزب المؤتمر اعلن اواخر الشهر الماضي ان مسالة الدمج او التحالف بين الحزبين لم تعد واردة واضاف انه لا يمكن التوفيق بين الاحتكام الى صناديق الاقتراع مع ضمان مواقع في السلطة بعد الانتخابات

كما ان الجبهة الوطنية للحزب اعلنت في الفترة نفسها رفضها الترتيبات الانتخابية المسبقة معتبرة ذلك بمثابة «نكوص عن الخيار الديمقراطي المعلن ومحاولة يائسة لتزييف ارادة الشعب

وتضيف المصادر الديبلوماسية ان نقطة الاشكال الثانية هي «ازمة الثقة» المتبادلة المستمرة الديبلوماسية بين الطرفين حيث يشكك كل طرف في نية الاخر في الاستئثار بالسلطة وهو ما عكسه بوضوح اعتكاف الامين العام للاشتراكي علي سالم البيض في عدن ومقاطعته اعمال مجلس الرئاسة خلال الاشهر الاخيرة من العام الماضي

وتشير المصادر في هذا الصدد الى ان «حربا اهلية كادت تندلع بين الحزبين في ١٧ كانون الاول الماضي عندما كان البيض يعتقد انه سيتعرض للاغتيال لدى عودته الى صنعاء فطلب من وزير الدفاع قاسم طاهر وهو جنوبي ايضا ان يصوب صواريخه الى العاصمة»

يذكر ان الجيش اليمني لا يزال منقسما بين شمالي وجنوبي ولم يتوحد سوى على مستوى القيادة ورئاسة الاركان وهذان الجيشان متوازيان تقريبا من حيث العديد والتسليح.

صنعاء - ا ف ب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٩ حزيران ١٩٩٣

المندوب الياباني في اليمن : تفاصيل خطفه وفراره

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ روى المهندس سمير الخولاني لـ «الحياة» تفاصيل فراره ومندوب وكالة التنمية الدولية اليابانية كشيرو كتسوراي (٥٠ عاماً) من المكان الذي كانا محتجزين فيه فجر السبت. وقد غادر الرهينة الياباني صنعاء عائداً الى بلاده.

وكان الخولاني والمندوب الياباني وجندي يرافقهما خطفوا لدى قيامهم بجولة لاستقصاء الحقائق واجراء مسح لانشاء سدود صغيرة عدة في مناطق مختلفة من اليمن.

وقال الخولاني، مدير ادارة مشروع السدود الصغيرة: «بدأنا زياراتنا منذ ثلاثة اسابيع وجلنا على مناطق عدة منها البيضاء وصعدة وعمران ومارب (...) وعندما وصلنا الى منطقة حريب نهم (٧٠ كلم شرق العاصمة صنعاء) لاستكمال جولتنا اعترضنا اربعة من (رجال) القبائل بغرض احتجازنا، وحاول الجندي المرافق لنا مقاومتهم لكني نصحته على حياة بالا يقوم بأي حركة حفاظاً ضيفنا الياباني (...) وبعدما عرفوا منا اننا نمثل وزارة الزراعة والغرض من زيارتنا للمنطقة قالوا «ابقوا هنا حتى تأتي الدولة ولنا مطالب خاصة». منهم لم يعتد علينا والواقع ان احداً او حاول القيام بحركة لتهديدنا وارهابنا... وكانت معاملتهم لنا جيدة (...) استضافونا حسب تقاليد الضيافة العربية وذبحوا لنا الخراف الا ان الصديق الياباني لم يذق الطعام واكتفى بما كان لدينا من طعام وشراب».

«عندما علمت قبائل واضاف: المنطقة بوجودنا جاء مشايخها وطرحوا اكثر من سبعين بندقية واكثر من سبعين «جنبية» (خنجراً) امام المختطفين في محاولة للافراج عنا، لكن هؤلاء رفضوا طلب المشايخ».

«وبعد ثلاثة ايام قررنا وتابع: المجازفة بالفرار. وبعدما تأكدنا فجر السبت ان الجميع نائمون تحركنا بحذر شديد ولم يشعر بنا احد ومشينا الى طريق قريبة (...) وشاءت الاقدار ان مرت سيارة فيها عدد من رجال القبائل متجهين نحو صنعاء ونقلونا معهم».

كارثة جوية في إيران وأخرى طبيعية في اليمن

عدن معزولة بسبب السيول والسكان يخلون المساكن القديمة

عدن: من لطفي شطارة

اسفرت السيول والفيضانات التي نجمت عن هطول شديد للامطار في عدن عن انهيار مزيد من المباني والجسور وإغلاق الطرقات الرئيسية والفرعية، بينما انقطعت الاتصالات الهاتفية والكهرباء في عدد من المناطق.

فقد انهارت عمارة بهارون الشهيرة في عدن المكونة من 5 طوابق صباح امس، ولم يصب احد باذى، اذ ان السكان كانوا قد اخطروا باخلائها فجراً. وانهار عدد اخر من المباني وتضرر الكثير منها في المرسابة في حي كرتير والمعلا.

وبدأ الهلال الاحمر اليمني امس تسجيل اسماء المتضررين والخسائر التي لحقت بممتلكاتهم، الا ان اي مساعدات طارئة لم تقدم، ولم يصدر عن الحكومة اي بيان رسمي حتى مساء امس عن حجم الخسائر البشرية والمادية، لكن شهود عيان يقولون ان حوالي 16 مواطناً في الاحياء الشعبية في المعلا وكرتير قتلوا بعد ان جرفت السيول اكواخهم.

وجرفت السيول ايضاً عدداً من السيارات وأدت الى انهيار بعض الطرقات الرئيسية في كرتير مما ادى الى اغلاق العديد من الطرق الفرعية، بينما لا تزال المياه التي ارتفع منسوبها تغطي معظم شوارع منطقة خور مكسر، كما لا تزال الكهرباء والاتصالات الهاتفية مقطوعة في معظم احياء مدينة عدن.

وتقول بعض المصادر ان عدداً من العمارات ستظل مهددة بالانهيار اذا ما استمر هطول الامطار خلال اليومين المقبلين، وذلك نظراً لقدم هذه المنازل وعدم خضوعها للصيانة المطلوبة لسنوات طويلة.

واتهم بعض المواطنين المتضررين في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» الحكومة السابقة للشطر الجنوبي بانها لم تعمل منذ استقلال الجنوب على تحسين الطرقات والمباني في عدن. كما انها سمحت بل شجعت انتشار البناء العشوائي وخاصة فوق سطوح عدد من العمارات القديمة وذلك للخروج من الازمة السكانية التي كانت موجودة.

وفي نفس الوقت قام بعض المواطنين المتضررين في منطقة الخساف في وسط كرتير، باحتلال مبنى معهد الفنون الجميلة التابع لوزارة الثقافة والسياحة، بعد ان انهارت اكواخهم الصفيحية، وحولوا غرف المعهد الى مساكن لهم. وتسلح هؤلاء بالقضبان الحديدية لحماية انفسهم تحسبا لاي محاولة من جانب الحكومة لإخراجهم.

السيول قتلت ١٢ في عدن ومدينة مهددة في محافظة ابين

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيذري:

■ شردت السيول التي ضربت مدينة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن، ابتداء من اول من امس الاثنين، مئات العائلات وادت الى مقتل ١٢ شخصاً على الأقل اضافة الى تصدع عدد كبير من المنازل. وقالت مصادرة مطلعة ان مدينة احور في محافظة ابين مهددة بكارثة من جراء السيول.

ووجّه الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني الذي يزور محافظة تعز برفقة نائب رئيس المجلس علي سالم البيض تعليماته الى الجهات المختصة لتقديم الاغاثة والمساعدات العاجلة الى المواطنين المتضررين من كارثة السيول وتخفيف معاناتهم. وطلب من الاجهزة المختصة ان تبذل اقصى الجهود لازالة الاثار الناجمة عن السيول في عدن.

واعلن السيد عثمان كمراني، وكيل محافظة عدن عن مقتل ١٢ شخصاً وتدمير اكثر من ٢٦٠ منزلاً، وقال «ان السيول أدت الى انهيار عمارتين سكنيتين وتدمير اكثر من ٣٠٠ من المنازل والاكواخ الخشبية وتضرر اكثر من ٤٦٠ اسرة.

السيول قتلت ١٢ في عدن

تتمة الصفحة الأولى

على صعيد اخر قال الرئيس اليمني امس في تعز ان «اولى المهمات الملحة امام مجلس النواب المقبل هي تصحيح الاختلالات والاخطاء وبعض الظواهر السلبية التي حدثت خلال الفترة الانتقالية».

وقال علي صالح الذي كان يلقي خطاباً، في حضور السيد البيض، امام عدد من علماء الدين المسؤولين في محافظة تعز «ان الوضع الاقتصادي الراهن صعب وان العائدات الحالية لبلادنا من النفط متواضعة اذ لا تزيد الكمية المصدرة من النفط عن ١٩٤ الف برميل يومياً يذهب جزء منها الى الشريك» (شركات النفط).

واضاف: «ان هناك صعوبات اقتصادية وشحة في الموارد لكن هناك ايضاً شحة الضمير لدى العاملين في بعض الاجهزة في الدولة، ونتمنى ان يغيروا ما في نفوسهم وان يشعروا بأن الوطن ملك الجميع وان لا يحملوا معاول الهدم لتخريب ما تم بناؤه من منجزات على مدى سنوات طويلة من عمر الثورة اليمنية».

واعتبر «ان الشعارات البراقة او الكلام المعسول الذي لا يغني ولا يسمن لا يمكنها ان تبني وطناً قوياً ومزدهراً او تعالج الاعوجاج في اي مرفق، اما النقد المسؤول والبناء والعمل المخلص فيحققان الآمال والتطلعات لبقاء اليمن الجديد المزدهر».

وخلص الى القول «ان الامن هو امن الجميع علماء ومشايخ ومثقفين واحزاباً وعسكريين وغيرهم، والديموقراطية هي اولاً مسؤولية وخيار لتعزيز البناء وتحقيق التقدم».

مسؤول في "توتال": لانواجه ظروف "هنت" في اليمن

□ باريس - «الحياة»:

■ قال المدير المالي لمجموعة «توتال» النفطية الفرنسية آلان ماديك لـ «الحياة» ان شركته لا تواجه الصعوبات نفسها التي تواجهها شركة «هنت» الاميركية في اليمن. وقال على هامش مؤتمر صحافي اعلن فيه انخفاض ارباح «توتال» الصافية في العام الماضي «ان الموقع الجغرافي لعمليات «توتال» في اليمن تختلف عن مركز عمل «هنت»، لذا فالظروف ليست هي نفسها للشركتين». واكد ماديك ان اتفاقا مع ليبيا لتطوير حقل مبروك ينتظر اخر اللمسات الإدارية التي ستضعها الحكومة الليبية قبل توقيعه.

وكان ماديك اعلن في المؤتمر الصحافي امس ان ارباح المجموعة الصافية انخفضت من ٥.٨ بليون فرنك عام ١٩٩١ الى ٢.٨ بليون فرنك العام الماضي، بسبب انخفاض اعمال تكرير النفط. وقال «كان ١٩٩٢ عاماً صعباً اتسم بركود الاقتصاد العالمي، واعقب العام ١٩٩١ الذي اتسم بالفورة».

واضاف ان تدهور الوضع الاقتصادي ادى الى انخفاض عمليات التكرير وانخفاض في معدلات النقل وتاكل في اسعار النفط الخام خصوصاً منذ الخريف الماضي. واشار الى ان «توتال» تدخل العام ١٩٩٣ بحذر، نظراً الى غياب اي مؤشر الى تحسن نشاط قطاع التكرير، فيما سعر النفط الخام يتجه الى الانخفاض في المدى القريب والنمو الاقتصادي لا يدعو الى التفاؤل.

من جهة اخرى، قال احد المديرين في «توتال» ان المفاوضات لا تزال جارية مع شركة «سوناطراك» الجزائرية للدخول في مشاركة في تطوير بعض الحقول في الجزائر.

واكد مسؤول آخر ان «توتال» باعت بعض الحصص لها في المناطق البحرية المصرية، وان ما يبقى للشركة في مصر مقتصر على حصص في حقل غاز مكتشف في البر.

المطالبة بـ٥٠٠ مليون ريال لمواجهة الاضرار

علي صالح والبيض في عدن

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ انتقل رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح امس الى عدن مع نائب الرئيس السيد علي سالم البيض. وقال الرئيس اليمني ان «الكارثة الطبيعية التي شهدتها محافظة عدن افرزت وضعاً سيئاً للغاية في الجوانب البيئية والصحية». ودعا في لقاء عقده مع الشخصيات السياسية والاجتماعية ووكلاء فروع الوزارات ومسؤولي الامن والجيش حضره البيض الى «انقاذ عدن من الكارثة التي حلت بها» اثر هطول امطار غزيرة وتدفق السيول من الجبال. واعلن عن تشكيل لجنة للانقاذ برئاسة وزير الاسكان السيد محمد احمد سلمان وعضوية محافظ عدن السيد محمود عرايسي المعتكف في منزله منذ آب (اغسطس) الماضي وعدد من المسؤولين في المحافظة. واشار الى ان «مهمة اللجنة الاسراع في اعادة الامل الى المدينة التي ينتظر ان تلعب دوراً كبيراً في عمليات الاستثمار العربية والعالمية». وتحدث في اللقاء السيد عثمان كمراني وكيل المحافظة فقال ان «عدد الوفيات في تزايد نتيجة استمرار البحث بين الانقاض». وطالب الرئيس بوضع مبلغ ٥٠٠ مليون ريال (نحو ٤١ مليون دولار) كرصيد أولي لمواجهة الاضرار الكبيرة». وقال «ان مجلس المحافظة رفع مذكرة الى مجلسي الرئاسة والوزراء بما آلت اليه عدن من اوضاع سيئة جداً».

وكان علي صالح والبيض وعدد من الوزراء قاموا صباح امس بزيارة تفقدية لعدد من مدن المحافظة التي انهارت فيها عشرات المنازل بسبب السيول كما قتل ١٥ مواطناً.

وعلمت «الحياة» ان السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء سيأتي الى عدن على عجل من محافظة حضرموت لمتابعة عمليات الاغاثة.

وفي صنعاء نسبت وكالة الانباء الرسمية «سبأ» الى مصادر حكومية مسؤولة في محافظة عدن قولها ان عشرة مواطنين قتلوا فيما تسببت الامطار الغزيرة والسيول في وفاة خمسة آخرين على طريق العند - الضالع، بينهم طبيبة فلسطينية. كذلك قتل ٣ اشخاص في مدينة الشيخ عثمان داخل عدن بعدما صعقهم التيار الكهربائي. واعلن المركز الوطني للرصد الجوي ان كميات الامطار التي هطلت خلال الايام الماضية بلغت في محافظة عدن ٤٢٦ ملم.

لجنة حكومية لمعالجة آثار السيول

صالح والبيض يزوران عدن و40 مليون دولار للمتضررين

عدن: من لطفي شطارة

اعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أمس أن الحكومة ستخصص 40 مليون دولار لمواجهة آثار كارثة السيول في عدن، وانتقد اجهزة الحكم المحلي بسبب تجاهلها التخطيط السليم للمدينة، والسماح بظاهرة «البناء العشوائي» التي شكلت أحد أهم أسباب الكارثة، بسبب بناء مجاري المياه في منحدرات السيول.

وقال الرئيس اليمني «اذا كنا نريد تجنب الكوارث، يتعين على الحكومة والمواطنين الالتزام بالتخطيط مع الأجهزة الأخرى»، ودعا القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية والغرف التجارية الى تقديم المساعدة لضحايا الكارثة عبر الحكومة، والابتعاد عن استغلال هذه المأساة بغرض الدعاية الانتخابية.

وقال علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني، الذي رافق الرئيس علي عبد الله صالح في الجولة على المحافظات اليمنية، في تصريح لـ «الشرق الأوسط»، ان «الكارثة بينت الكثير من العيوب في الخدمات، والفرصة مناسبة لاعادة النظر في هذه العيوب، والتمسك بالتخطيط».

واضاف ان هناك «محاولات لاتخاذ اجراءات أولية، لكي لا تتدهور الأوضاع، بتوفير المواد الغذائية والبطانيات وتحسين ظروف الايواء، ورعاية أسر الضحايا، وستتخذ الدولة اجراءات سريعة بشأنها، بعد أن قررت منح 50 الف ريال يمني لكل اسرة فقدت احد اعضائها من جراء السيول».

صالح والبيض

وتطرق البيض الى المساعدات المتوقعة من المنظمات الاسلامية والعربية والدولية، فقال ان «الامر متروك لها، ولكن علينا ان نبدا بما نملك». وقد وصلت الى عدن شاحنات من المحافظات الاخرى، مجهزة بمعدات لسحب المياه الراكدة، التي ما زالت تغرق بعض المنازل والمؤسسات الحكومية والخاصة والمستشفيات.

وقد تحدث عثمان كمراني وكيل محافظة عدن بلهجة شديدة امام الرئيس ونائبه عن اوضاع مدينة عدن، وطلب ضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة للحد من البناء العشوائي، بشكل نهائي يمنع الازدواجية. وطلب مبلغ 10 ملايين دينار لاقامة معسكر لايواء الاسر المنكوبة، وتخصيص مليون دينار اخر كنفقات للتغذية. واشارت التقديرات الاولية الى ان 22 شخصا على الاقل لقوا حتفهم في عدن وحدها، وان الخسائر المادية تزيد على ملياري ريال يمني، بعد تهدم اكثر من 300 منزل، وتشرد اكثر من الف و500 شخص، وشكلت الحكومة لجنة عليا لمعالجة اثار السيول برئاسة محمد احمد سلمان وزير الاسكان.